



Copyright © King Saud University

المملكة العربية السعودية



جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No.

الرقم

٥١١٣

جلد ١٣ المجلد ٥١١٣

فيلادلفيا امهات كتب

تفصيل عن

٥١١٣



Copyright © King Saud University

فتاوى الكوبى

١١٦٠

34

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات

الرقم:	١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢
العنوان:	مجلد لفتاوى الكوبى
المؤلف:	بدر بن عبد الله الكوبى
تاريخ النسخ:	١٠٢٨ هـ
اسم الناسخ:	بدر بن عبد الله الكوبى
عدد الأوراق:	٤٥٩
ملاحظات:	

أحمد له **بي محمد المعروف بمفتي السكوب** لطلب العلم وبرع ولازم
ابن جوي ثم صار مفتيا بمدينة غرة ودرسي بها بدرجة ابراهيم باشا
المفتول ثم اعطى فتوى السكوب وبقي بها مدة مطردة ولاشتهر
صيته وكان فقيها مطاعا وقد جمع ما وقع في زمني افتائه من
واضاف اليها نقولها ودونها على ابواب الفقه وهي الموسومة
بفتاوى الاسكوبي وهي مشهورة عند الرؤسيتين يعتمدون
عليها في المراجعات توفي سنة عشرين والف قاله الاميني اه
كذا وجدته مقيدا

The first: — — — — —
 The second: — — — — —
 The third: — — — — —
 The fourth: — — — — —
 The fifth: — — — — —
 The sixth: — — — — —
 The seventh: — — — — —
 The eighth: — — — — —
 The ninth: — — — — —
 The tenth: — — — — —

سابقا اسلوب تصنیف یہ محمد افندی مرحوم کا تصور فنا و سید
ابو جہان آباد سابقا اسلوب تصنیف یہ محمد افندی مرحوم کا تصور فنا و سید

بِطَالِبِ الرِّزْقِ فِي الْآفَاقِ مَجْهَدًا أَقْصَرَ عَنَّا كَهَ فَاةِ الرِّزْقِ مَقْشُورًا
 الرِّزْقِ بِسَعْيٍ لِيَطْلُبَهُ وَطَالِبِ الرِّزْقِ بِسَعْيٍ عَظِيمٍ
 لَا تَعْمَلْ فُلِبِ الرِّزْقِ بِالْجَلِّ الرِّزْقِ فِي الدُّوَى مَكُونُ الْجَبَلِ
 فَلَوْ صَبَرْنَا لَكُنَّا الرِّزْقَ يَطْلُبُنَا كُنْتُ طَى الْأَسْمَاءِ مِنْ عَمَلٍ

لا اله الا الله
يوقر من خلقه خلقه
منه ايوكيل يار الله اكار يوقر
مستغفر يوقر يوقر يوقر
الحمد لله على الملوكة

[illegible]

[illegible]

كتاب الصلاة	كتاب الصلوة
كتاب الزكاة	كتاب الصوم
كتاب الحج	كتاب النكاح
كتاب الطلاق	كتاب العتاق
كتاب الايمان	كتاب الحدود
كتاب السرقة	كتاب الجهاد
كتاب الفاظ الفرج	كتاب الملقب
كتاب اللقطة	كتاب الايق
كتاب المفقود	كتاب البصره
كتاب البيوع	كتاب الكفالة
كتاب السلم	كتاب الحوالة
كتاب القضاة	كتاب الشهادات
كتاب الوصية	كتاب الدعوى
كتاب الاقرار	كتاب الصلح

عمر و سن
۱۳

مجلس اول در بیان احوال و سیرت
و احوال و سیرت و احوال و سیرت

كتاب الوقف

فقيه صابر ضيق من غنى شكك • عدد عشرة مبشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليهم السلام • ابوبكر • عمر • عطاء • علي • طلحة • زبير • عبد الرحمن بن عوف
سعد بن وقاص • وسعيد بن زيد • وابو عبيد بن الجراح •
رضوان الله تعالى على جميعهم •
قال الشيخ في الدين العربي في الصفحات الى سلك عنده
عليه السلام في شهادتين هذا ان النخبيين اطلقوا
اقل المج على ثلثة • والميزانيين اطلقوا على اثنين قال
عليه السلام كلمهم فخطون بالاصواب ان اقل المج
في العدد ثلثة • وفي الرقاق اثنتان ثم
الحج المغير
الحج مأخوذ من الحجوم وهو الاجتماع واكثره والغنيمة
من الغفر وهو السر والكلتان كناية عن السوء والاطاعة
مح طيف

[illegible]

القطعة انظر في نسخة
من نسخة القطعة في نسخة
القطعة

كتاب الطهارة أبد سبحة اولاد كنده واقع اولو كج
 اولاد جي شهبه ايله آبدست آلمه لازمه اولور **الجواب** اولاد
 من شك في الحدث فهو على وضوء وانه كان محدثا فثبت في الوضوء
 فهو عليه لالة الكس لا يعارض اليقين فما يتيقن به لا يرتفع بشك
 وعنه محمد قال المتوضي اذا تذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء الحاجة وشك انه
 خرج قبل ان يقضيها او بعد ما قضاها فعليه ان يتوضأ لالة الظاهر من حاله
 ان ما خرج الابد قضاها وانكس الحدث اذا علم انه جلس في الوضوء معه
 ماء وشك ان قبل ان يتوضأ او بعد ما توضأ فلا وضوء عليه لالة الظاهر
 انه لا يتوضأ حتى يتوضأ والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه من المصنوع
 في كتاب الطهارة في باب البيئ بورق **الجواب** زيد او ياندر
 ذكر باشنه ياش بول اما اضطلام اولور وعنه تذكر اليك شمع زير غند
 لازم اولور **الجواب** اولور مني ايدونه متيقن ايس ياخود نوم
 مضطحا ايس اما قايما ياخود قاعدا ايس اگر قبل النوم ذكر في منشر ايس

اصحابه وله علم الثقل واليقين
وليست وارث معلوم فاخذ
السلطة ويؤيد الحق عند غمائه
لنقد الوارث لانه ظالم الغرامه
لم يرفض المال الى صاحب الحق
فلا يحصر لامع البرادة وكان عليهم
الا والى ثانياً منسوخاً فاضحاً

عند لا فوجي او كما زساكن ايسه لانه اولور . اذ استيقظ فوجد في اطليل
بلا ولم يتذكر حلاوة كانه في منتشرة من النور فلام عليه وانه كان
ساكناً فاعلم ان هذا انام قائماً او قاعداً قائماً او انام مضطجماً
او يتقن انه في فعله هذا المذكور في المحيط والذخيرة وهن المسئلة
يكتر وقوعها والنسب غافلون . من الجواب هو للامام العلامة طاهر بن السلام
ابن قاسم الانصاري بالحوار في في الباب الثاني في الورق الثاني **مسئلة**
بوجه كبري ك او زرين بوزن طوطم كمنه اول بوزن قير اول وكلفه
ابوس المع جاز اولور **الجواب** ان بوزن منتقد او لما يرب صوده
منفصل . جاز اولور منتقد ايسه جاز اولور زير اصودت انفصال
حوض مسقف انفصال قصه منزل سفلار . الحوض او النجد ماؤه
فقط انسا فيها نبقاً فوضاء منزل موضع ان كان الماء منفصلاً
من النجد جاز التوضي بما فيه يجوز في الحوض المسقف وان كان متصلاً
لا يجوز ان هو بمنزلة القصعة . من واقعات صافي في باب الطهارة
بعلامه النور في الورق الثاني تحيناً . الحوض الكبي اذا النجد ماؤه
فقط انسا نبقاً وتوضاؤه وان كان الماء علي وجه النجد منفصلاً
عن النجد يجوز وان كان متصلاً بالنجد اختلف المشايخ فيه بعضهم اعتمروا
جملة كما وصح لا يتجنس بعضهم اعتمروا موضع النقب ان كان كبيراً
على النقب الذي ذكره يجوز التوضي فيه والا فلا وان كان في النقب
كالماء في الطشت والنقب صغير لا يجوز التوضي فيه فلو تجنس موضع النقب
فم ذاب النجد بتدرج الماء نجس فقال الشيخ الامام شمس الانام الحلوي
الماء طاهر لو ذاب بتدرج او برفعة واحدة وعلم فذهب هذا
التواست التي في المزارع والمغازات يكون في الماء الخارج بعضهم
اعتمروا ^{في النقص} ان هذا المكان صحت تجنس بعضهم اعتمروا اجمل الماء والشرعة
كالحوض اذا النجد ماؤه لو كان الماء منفصلاً عن الراجح المشرعة
وان قدر بجز التوضي فيه ولو كان متصلاً لا يجوز هو المختار .

تتبعني ابيك اول صوابي
المالكه ابيك تقبلي ضراي

سبلانده قال او غني

مكتبة اوصاف وادب وادب وادب
ارز كنيتي من الشايع
بعضى

[illegible]

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الخطب

هـ افاغيتي الوصل
بكت يا قاله وطوعه
المنطقه

وَأَمَّا قُلُوبُهُمْ فَلَا تَعْقِلُونَ
ضُوءُ قَالُوا وَاللَّهِ لَشَدِيدُ
وَأَمَّا قُلُوبُهُمْ فَلَا تَعْقِلُونَ

وزاره معارف

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

ميتة كغيره انما يكون كونه كذا **باب** اولو ربي **باب** اولو ربي صاحب حق
 طاهر **باب** الجزء المنفصل من التي كيت كاللادة المتطوعة والرسالة
 الا في حق صاحب طاهر **باب** من الاشياء والنظائر في الشرع الثاني في حق الطاهر
 ولو قيل ان اذ ستم او قطع اذ لم يتم اعادة طهارتها الى مكانها واصل اولي
 او اذ لم يتم في كونه بطلان طاهره الى اوانه من طهارتها في الفصل السابع
باب شهيد ثاني بركته كونه ثوبه اصابته ايل بشرط طاهر اولو
 اول ثوبه صلوة طاهر اولو ربي **باب** دم شهيد نفسي حقيقي طاهر
 غير حقيقي نجس **باب** دم الشهيد طاهر في حق نفسه في حق غيره
 لعدم الضمور **باب** من الاشياء والنظائر في الفقه الاول في القاعدة الاولى
 في السجدة في القاعدة الثانية ما يلحق للضوء يتقدر بغيرها **باب** ربه
 زوجي يهتد لم يلاحظ ايدرك فوجن فوجن سورب آية منتشرة اول
 اما دخول ياصون في اولاب آية بوزيلور **باب** بوزيلور
 مباشرة فاحشة ناقض وضوء عند الشك في **باب** الجبا شرعية
 الا عند محمد وهذا فاحش بدنة المائدة والشرع الله وتامس الفجاة
 من طهارات صدر الشريعة في الورق السادس نجس **باب** ناقض ايضا
 الجبا شرعية الفاحشة وهي اذ مباشرة او اذ متجوزين وانتشر الله واصاب
 فخرج من جها اللانبي اذ تنقضي وضوء المائدة **باب** من الورق
 شراب الجبن كونه نجس سور طاهر مبد **باب** عقيب شرب
 اولي نجس سور شراب الخمر فور شربها نجس **باب** من الورق
 من باب التيمم **باب** قد خمر كذا كذا او زينة ملح ياخود على كونه
 ايل مسرعة او كمل ياخود مسرعة او لاجع قد ظهر ما على طاهر
باب اولو ربي **باب** مسئلة ظاهريه در عند اذ لم يتم كذا اصابه
 خمر لا يطرأ الا بالفساد اذ التي عليه اذ بقي مقدار ما يخلط فيه شرع
 صدور القضاء اصابه الشوب خمر فصار في خلاف موضع كذا البطلان
 فيه من غير نجس فصلت المسئلة خلافة **باب** من طهارات القنية

صاحب الطاهر

في الباب التاسع **باب** ربه ربه بر مقدار صوب بولوب وورار اولو
 من كونه كونه صور ربه اول صورة آية است كذا او لوربي
باب اولو ربي يقينا وورار ربه كونه بولوب كونه لانه وكل
 نشك خيف او كونه طعام كونه عصبه في سرقة كونه طهره ربه
 جاز او لا في كونه **باب** ويتقضاء من الحوض الذي يخاف اذ يكون قدز لا يتقضاء
 وليس عليه اذ يثاله ولا يبرع التوضي منه حتى يستيقن اذ قدز في لوطه
 نجس فوضه في طهر اذ طاهر كونه وعلى هذا الضيف اذ قدم اليه الطعام
 ليس للضيف اذ يثاله من اين كونه هذا الطعام من الغضب والسرقه
 من طهارات الخلاصة في الفصل الاول في الورق الثاني **باب** صاحب
 عذر كونه آية است آية خفي كونه بعد الوقت مرتبه وك
 اضحى كونه اوزر ربه مسج جاز اولو ربي **باب** طهارة كامل اوزر كونه يكل
 جاز اولو ربه ورج وجه اوزر ربه ورج وقت وضوء ليس منقطع
 اول يا وقت وضوء منقطع اول وقت ليس سايلا اول يا كونه
 ييل سايلا لم يا وقت وضوء سايلا اول وقت ليس منقطع اول وضوء
 اولي **باب** احتكاك كونه باقيل **باب** مبتلى اولو ربي مدش عني ربه
 قدض ايدرسه وقت ربه مسج ايدرسه جاز او لا وبياه فخر
 اذ صاحب العذر اذ تضاد وليس خفيه فمذا على اربعة اوجه اما
 اذ كانه الدم منقطع وقت الوضوء واللبس واما اذ كان
 منقطع وقت الوضوء سايلا وقت اللبس والعكس واما سايلا
 فيها فانه كانه منقطع كالاين كذا كذا الاصحاب لانه السيلان
 وحي عقيب اللبس مكانه اللبس على طهارة كانه فخر سران
 من الى العزمين مادامت المدة باقية واما الفصل الثالث
 فانه كونه مادام الوقت باقيا فانه في الوقت شرعي خفيه عند
 رجليه عفا اصحابنا الثلثة من الدايح الضياح في ترتيب
 التراج **باب** فمذا في الوقت يعيد اذ منعهما من المسج بعد

9/11/2001

صغیر

طراز الخط

مجله
صرفه داره الى الله تعالى واوله الخیر

[illegible]

والاستحانة. وعن البرقي لا يابس بصب الحام كانه صلى الله عليه وسلم
يصب الماء عليه. والتسحیح بخزفة يسح بها موضع الاستنجاء ومنها استنجا
ماء بنفس. والمبادرة المستورة بعد الاستنجاء. ونزع خاتم عليه
اسم الله تعالى او اسم نبية مع حال الاستنجاء وكفى آية خرف وانه يصل
عروة الابريق ثلاثا. ووضع على يمين. وانه كذا انا يعترف منه
فحين يمشي. ووضع يده حالة الفخذ على عروته لارأسه. والتأهب بالوضوء
قبل الوقت. وذكر الشهابيين عند كرفض. واستقبال القبلة في الوضوء
واستصحاب الغيبة في جميع افعالهم. وتعاقد المواقين. وما تحت الحاتم
والكر الحفظ عند كرفض. وانه لا يلطم وجهه واليدين والرجلين ليستحال
عليها. ويصد العرو. وقول سبحان الله في كرفض استنداء لآله الآتية
ورشداده محمد عبده ورسوله اللهم صل على من التوابين. وانه شرب فضله
وضوءه مستقبلا قايما وانه شاد قاعدا. وصلوات ركعتين عقيب
ومن انبته استعدادا وحفظ ثياب من الحفظ. والاحتياط بالشمال
عند الاستنشاق. ويكره باليمن. وكذا القاء البزاق في الماء والزيادة
على ثلاث في غسل الاعضاء. وبالماء المستحي من اربع حمام. **مثلا**
كذلك بر جاشن عذرا ولوب اول جاشن. اول جاشن. اول جاشن. اول جاشن
ناقض وضوء اولدي **الباب** او كان صد الشريعة نزل الى ما يطهر في
سالة. وانه خرج به صفة ناقض او لما يكره كبر دخول درو طلاق
في مطهر. قافا تقرق النطق بصوت الفصح غير واد. والقصد
الى التقصى عنه يعرف قوله الى ما يطهر عن النطق بقوله سالي الى قوله. وخرج
لنصف باره بل تعرف فاسد. فبمنه يستحق الحد بما افادوا رابتي
العين فسال من الدم الى الجانب الاخر فانه الحد على التقدير المذكور حديث
عليه مع انه الوضوء لا يقتضي بركن الزايف في شرجي خضر القدور
من اصلاح ايضا في الطلقات. **مثلا** بر فحيدوا لاله
خرج فاده وشوب افويج اول كندرق صك اول خمر سركه الوحي ياك

اولدي

اولوب الكمل جاز اولدي **الباب** اولوب ولوصب ما في حجر
او بالقلب ثم صار خلا كاه طاهر في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيه باخرة
ثم اخرجت بعد ما تحللت فانه يكون نجسا في الصحيح لانها تحت بطن
خلاف ما لو اخرجت قبل التحلل من اربع حمام في سائل شق قبيل فصد الاستنجاء
مثلا فقه كيدوي ثياب اليصلة او اسنده كاهت وارمير
الباب بعض مشايخ خور من اتفاقا كالي الجوز فلهب كشار
اما قوله الحق ما اكرم نجس موصيا حتى ثابت اوليه او لما مضى وقال
المشايخ نكوه القلوة في ثياب الفقه لانهم لا يعتقدون الخور وقال المهي
الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب اهد الزمة الا السراويد مع استحلالهم
الخمر فهذا اولى انتهى بخلاف ما اذا اثبت نجس موجب في النجس والقلوة
في الربا. والذين نجس اهد فارس لانه بلغنا انهم يتخلون في البول
ونزوحه انه يزر في بيرة من اربع حمام في سائل شق قبيل فصد الاستنجاء
مثلا بال وبانه فان وشوب مد تيل منجس اولدي نظر في كل
واستحالة جان وارمير **الباب** جاد اولوب قال در قرع في الطال بعض
بعضته منضم اولما ينج بالاتفاقا باقبي طاهر را قارط اوبجفا
مثلا اضلا فيدر امام محمد قولي اوزر من نجس اولوب اكمل جاز او كما زنا
يا قوب يا هري يغليب يا خور عيسى اعلام ايل كوني بيع جاز اولوب
يا يوب في قولي اوزر با نجس نظر سون بعده اكلته ساي سياه اولوب
فتبين في بركه درو يشار غلكتك رجي اوج كي صده صنع اولوب
او زرينه بركه النجس ايل اولوب درو غرر في قنماي معر قدر اقا بالده
للاله في بركه قالدن نرس اولاده اصلا صند في محاله لا يغلكتك ورجل
او لم يقد صده قبل بركه اوج كي صم كيدوي قنم ايل طاهر اولوب
او زرينه باليد صفة الدهن نجس كيدوي تا ينج بصب عليه الماء فيعلم
الدهن من نجس في صفة صفة ثلثا فيعلم انشاه وتطهر كيدوي
ان صلب عليه ما فيعلم حتى يعمد الى القدر الا في ثلثا فيطهر

من الجاس ابن الحاج في شرح قوله الا ان يبقى من ارضها فارة ماتت في سمن
 اة كافة جامد او هو اة لا ينظم بعضه الى بعض فورا كما قال في بعضه
 واكثر ما سواه وانه كان ذائبا نجته مائة المقدار الكثير عما قو قد بينا طوي
 نظيره من ابن همام في سائل شدة من باب الانجاس فارة ماتت في سمن
 يغفره والجامد اقور ما حوله وينتفع بالباقي اكلا وكل شئ وانه كاه
 ذائبا لا ينتفع به في الابداء الا ان يغفر في قول ابي يوسف من طهارات
 جمع الفتاوى في الفصل الاول **شئ** محذوف عن بعضه في طهارة وصب
 عليه الماء ويطين حتى يعود الى مقدار الفس بكذا انما يظهر **كس**
 لكن جوده فوجدها مرة **قال رضي الله عنه** وكذا الرب ان تجس من فينة
 في باب تطهير النجاسة الا يور الى ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن
 المتنجس ان اذا جعل الدهن في اناء مضرب عليه الماء فيجلى الدهن
 عما به الماء فيرفع بشئ ويراعى الماء في بقدر هكذا حتى اذا افعل
 ثلث مرات يحكم بطهارة الدهن خلافا لما في الفتوى عما قول ابي يوسف
 من غنية المقل في شئ من المصنف في فصل الاسرار ولان نجس المص
 فتطهره اذ يصب فيه ماء بقدر حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه
 الماء فيجلى فيجلى الدهن الماء فيرفع بشئ هكذا ايضا ثلث مرات
 من الدرر والعز في باب تطهير الانجاس والدهن اذا نتج يصب
 الماء عليه فيجلى الدهن في الماء فيرفع بشئ هكذا ايضا ثلث مرات
 ولو كان المصنوع فتطهره اذ يصب الماء فيه بقدر فيجلى حتى
 يعود الى مكانه ثم ولم تكن يخرج من الانتفاع وفي الذائب النجاسة
 جاورح الكحل فصار الكحل نجسا وقد اجمعه والذوب اذ كاه بحال
 لو قور ذكرك الموضع لا يستوي من ساعته فهو جامد وانه كاه يستوي
 من ساعته فهو ذائب في الذائب لا يابس بالانتفاع سده الاكل
 من حيث الاستصحاب وبيع الجلبه وكذا كحل كحل يبيع مع بيانه عيبه
 عند كاهه باعه ولم يبيعه عيبه فالحق في الجلبه انما اعلم به من

فعل على

من سمن
 هذا الفصل
 في طهارة
 الدهن المتنجس
 من سمن

من سمن طالس في باب البني بعد ثلثة دورات نجسا لانه الاصله جامد
 النجس بالشرع وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب في السمن الجاهل بقدر ما حوله
 ويلقى ويطلق البقية فقد حكم وم نجاسة بالنجس من الطهارة النجاس في فصل
 واقا بياض المقدار الذي يصب في كتاب الطهارة **سمن** ما جازي
 جوازي من سمن اوله صوبه **باب** سمنه وكذا في كتاب الطهارة في الكبد
 واختلف في تفسير الماء الجازي باختلاف المذاهب والكتابي وهو ما ذهب
 بقية ومع نجس لم يرد في قوله وهو اللون والطعم والريح حتى اذ رأى
 لم يرد استعماله او ما يذكركه الجازي وهو عشرة في عشرة اذ راع في عشرة ذرية
 الكوبان نجس الطول والحرارة واختلف في قدر النجس والنجس اذ يكون
 بحيث لا ينجس اذ لا يكتشف ارمه بالوقت للنجس وقيل للاختلاف وانه نجس
 كله ينجس موضع الوقوع اذ كان مريئة ينجس والا فلا وعند سمن
 الموانى نجس في ما قد يعتبر ما هو بقدر باه يكون طوله وعرضه ولا عرض له كمن
 لو بسط صار عشرة هو المختار الموضع المذوق يعتبر فيه ستة وثلاثة مراعاه
 هو الصحيح من الدرر والعز من قدر ينجس **سمن** يركن كمن في الاخرة
 اركن انما لا يدرى بوزن يوزن **باب** وجع المصير بوزن ولا فلا
 نتم كوزن رمد وعش وعرب اولوب ياش جف بوزن مسم او ينجس
 عذري في اولور في من رافه فيجى لو في وجع نفق لانه يكون من الجاهل والافلا
 ينقص في عينه رمد او كس فيجى النجس ضعف البصر في سبلا الدرع في كثر الاول
 اذ حذره من الدرع ينقص واذ استمر صاحب عذرو سبلا بيان كاه اذ كاه
 بها اربا بالعين عزب بفتح العين النجس وسكونه الا عذره في العين يسق ولا
 من الدرر والعز في كتاب الطهارة في الورع الثالث نجسا رمد عينه
 وساله الماء منها وجب عليه الوضوء فانه استمر فلو قد كاهه وفي النجس
 الغريب في العين اذ ساله منه ماء نفق لانه كاهه وليس يدم ولو فوج
 من سمن ماء اصفر سالي نفق لانه قد انفق فاصفر وصار رقيقا والوجه
 بالنجس ورم في الماء من سمنهم في قدر من الوضوء وفي زيادته

من سمن
 هذا الفصل
 في طهارة
 الدهن المتنجس
 من سمن

من سمن
 هذا الفصل
 في طهارة
 الدهن المتنجس
 من سمن

نراه رخصته في الغرض يكون في انشاء انه بمنزلة الجرح بغيره وليس
 بدفعه نقض الوضوء. وفي صلاة الحسن لا يخرج من سرته ماء اصفر وسالك
 نقض الوضوء. من طهر بالاربع اجناس الناطق في الورق الثاني. في حينه
 يسيل بعضها يؤثر بالوضوء وكفى وقت الاحتمال كونه صديرا. واوله هذه السئلة
 يقتضي انه او استحباب فانه التمسك والاحتياط في كونه ناقضا لا وجوبه
 بالنقض اذا اليقين لا يزول بالتكثير وانما علم نعم اذا علم من طريق علمه الظني
 باخبار الاطباء او علماء مايت لعل ظن المبطل يجب. من اكل من قبيب
 فصد في النفس. زيد ابرست التوقف عما اذا اكل من غلب على تكثر اكله
 حدث واقعه اوله في السبيل في لازم كلور في يوقه من نافع وضوء اوله
 او لم يره ابراس نقض يستوجب ايقاظه يوقه كفايت ابراسي. انظر الى
 وضوءه حاصله لان حدثه بوجوه اوله في نقض ابراسي منكم بعد تمامه انذركي
 رجب ضرب اليد على الارض للتميم ومنهها وقبله يسبح بها وجهه وفراجه
 احداث بوجه او صدرت اختلاف فيه الخائرج. قال بعضهم يجوز التيمم بغيره
 كغيبه ماء للوضوء فامدته في استحباب بعض الوضوء فانه يجوز كذا كذا فانه قالوا
 وهذا السيد الامام ناصر الدين لا يجوز وهو اختيار السيد الامام في شجاعة بغيره لان
 الغزاة من التيمم ضربا في وضوءه لليدين فقد اتي ببعض التيمم في احداث فينتفي
 كما اذا احصل الكف. وهذه بمنزلة الوضوء اذا احصل خلا النقض ما وجد كما ينتفي
 بعد تمامه اذا احصل قال الامام في الروايتين المرفعتين في ما اختار السيد الامام
 وبناخذ. من طهر بالاربع اجناس الناطق من باب الثلث. كتاب الصلوة
 زيد فون اوله وعنه غار في عمره وقلوبه يسبح ويد وصيته ايل بوضيعة شرعا
 صحيح اوله من الجواب. قوله مفتي باطله او لم يدر يمشي صدر الشهد
 ولوا وحى انه يصلي عليه فلاه فن العبدية اذ الوضوء باطله. وفي روايات
 رستم جازية ويدثر فلاه بالصلوة عليه تاله الصد شهد العبدية على الاوله في صلوة
 ابراسي في فقد في الصلوة على الميت. ولوا وحى بان يصلي عليه فلاه صلوة الجنائز
 فالوضوء باطله بعد الاصح والمثله قد رتب في كتاب الصلوة. من غرض الخلق

من طهر بالاربع اجناس الناطق

قاله
 الشيخ

السقا مالم يجر اعطاة لا
 عليه نقض في يمينه في فروع
 وهذا المختار ما لا يخلو

وفيه كذا في
 هذا المختار

قبيل الفصل الخامس

قبيل الفصل الخامس. سبب احاطة احاطة بطلان بعد امام في صورته
 مراد وجوب ما يدر بوقه استحبابا ما يدر به. تقيم سلطاه واجب
 استحباب وافضلته اليه. واوله الناس بالصلوة عليه لسلطاه
 اذا حضر ثم امام الحي ولم يقل فاما لم يجر فانه ليس بتقديم السلطاه لا تقدم
 السلطاه واجب وهذا مستحب فخره ادى للقدرة والاصح بالامانة لسلطاه
 تقيم السلطاه واجب اذا حضر فقديم الباق بطريق الافضل ذكر في النسخة
 خراسان وايضا. زيد صلواته باطاعة من قبله المذكر
 زيد خطا ايوب بنفسه لازم كذا كذا. رجب يسبح ايوب اكله اوله
 مرأته. وفيه اشارت ابراسي. كفى كفا. وروى كذا قال النبي صلى الله
 عليه وسلم التصفية للنساء والتسبيح للرجال في المشرق في الباق
 السابغ في الوجه الاول كذا في واقعات هاشمي. روضه كذا
 تراويح تركه ولندره. وترى امامه وبيع جازي اوله من. اوله
 فوضه. ائمة البلد ليس ولا يوتر اياهم لا يصلون في غير شهر رمضان
 وفيه شارة الى انه يجوز للجماعة عليه غير رمضان الا انها كروية والى انها
 يجوز في رمضان والمختار ان يوتر في بيته كما في الزاهد في الصحيحين
 افضل كما في قاضيهما والى انه يجوز ان يصل في الترتيب بالجماعة وان لم يصل
 شيئا من الترتيب مع الامام وصلاته مع غيره وهو الصبي لكنه اذا لم يصل
 الغرض منه لا يقيم في الترتيب في المصنف من الترتيب لولا انه لم يثبت في
 قال بعضهم الترتيب بالترتبات وقال بعضهم تابع بالترتبات قال الواحد
 في كتابه لم يصل الترتيب لم يصل الترتبات واصل القول ان الترتيب بالترتبات
 وعليه الفتوى في اننا مطلق للزام. اذ رتب به طعام حاضر اوله في صلوة
 تعد بمنزلة كراهية وارور في لرفد اشتياقه او لم يدر تأخير خضر
 يوق اكثر تأخير باشي رجب. يوقه راما طعام حاضر اوله في واقعات

تراويح تركه
 وترى امامه

اوله قد تأخر الطعام صوبه بانه يتركونه واراسه وقت السماع اليعني
تقديم اكله اصدروا بغيره كذا في اشياء او لسوز كذا في الحضور والاعتناء
يعوم عن الطعام وبه اي والحال ان الطعام بعضه كاهن واه اقيمت
الصلوة خفيفا التخصيص بالتعظيم تمام وليكون توطئة لقوله عليه السلام
اذا حضر الغشاء والغشاء فابعدوا بالغشاء اي بالطعام وكذا من غير
فصل الله عن سماع قراءة الامام ولا يعوم غشاء الا لمن ياف فون الجماعة
اولم يكن في الوقت سعة قال الامام ومما كانت النفس لا تشاق الى الله
الطعام ولم يكن في تأخير الطعام ضرر فلا ولا تقديم الصلوة فاما اذا
حضر الطعام واقمت الصلوة وكاهن في التأخير ما يبرر الطعام او تشاق
فتقدمه احد عند سماع الوقت تأقت النفس ولم تقه لعدم كبره قوله
عليه السلام اذا حضر الغشاء الى ولاز القلب لا يخلو عن الالتفات الى الطعام
الموضوع وانه لم يكن الجوع غالبا انتهى في حديثه على شريح في فصل الاكل
سنة خطبه سماع اية زبدية وكلوب سلام ويروب وياضو يابنك اوله
اعبر يا فوفه بغيره كذا في اشياء او لسوز كذا في الحضور والاعتناء
كراهية واصرير **قوله** واراد بحرم في خطبه الكلام واه كاهن اذ اجرو
او يتبعوا والاكل والشرب والكناية ويكون تحية العطش وقد السلام على ابي
يوسف لا يكره الرق لا نه فرض قلنا في كراهية كاهن ما فو نافية شرعا وليس له
في حالة الخطبة ان يركب سلام ما نالانه يشغل فاطر السماع عن الخوض لا يترك
السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة وعلى هذا الوجه الثاني في
بعضهم قوله في صفة انه لا يصح على النبي صلى الله عليه وسلم في خطبه ومن لا يترك
ينبغي ان يصح في لغة لا تترك في لغة في سماع الخطبة كاهن اذ لا الفضيلتين
الصواب ومن كذا اعطى الصبي في لغة لو لم يكلم الا اربعة او بغيره
راى في الاصل لا يكره هذا كاهن اذ كاهن قريباً بحيث يسمع فاه كاهن بعيداً بحيث
لا يسمع اقله في المتأخرة فيجوز ان يسمع في السكوت ونصير بكميا

يصلي
سأه

اوله قد تأخر الطعام صوبه بانه يتركونه واراسه وقت السماع اليعني
تقديم اكله اصدروا بغيره كذا في اشياء او لسوز كذا في الحضور والاعتناء
يعوم عن الطعام وبه اي والحال ان الطعام بعضه كاهن واه اقيمت
الصلوة خفيفا التخصيص بالتعظيم تمام وليكون توطئة لقوله عليه السلام
اذا حضر الغشاء والغشاء فابعدوا بالغشاء اي بالطعام وكذا من غير
فصل الله عن سماع قراءة الامام ولا يعوم غشاء الا لمن ياف فون الجماعة
اولم يكن في الوقت سعة قال الامام ومما كانت النفس لا تشاق الى الله
الطعام ولم يكن في تأخير الطعام ضرر فلا ولا تقديم الصلوة فاما اذا
حضر الطعام واقمت الصلوة وكاهن في التأخير ما يبرر الطعام او تشاق
فتقدمه احد عند سماع الوقت تأقت النفس ولم تقه لعدم كبره قوله
عليه السلام اذا حضر الغشاء الى ولاز القلب لا يخلو عن الالتفات الى الطعام
الموضوع وانه لم يكن الجوع غالبا انتهى في حديثه على شريح في فصل الاكل
سنة خطبه سماع اية زبدية وكلوب سلام ويروب وياضو يابنك اوله
اعبر يا فوفه بغيره كذا في اشياء او لسوز كذا في الحضور والاعتناء
كراهية واصرير **قوله** واراد بحرم في خطبه الكلام واه كاهن اذ اجرو
او يتبعوا والاكل والشرب والكناية ويكون تحية العطش وقد السلام على ابي
يوسف لا يكره الرق لا نه فرض قلنا في كراهية كاهن ما فو نافية شرعا وليس له
في حالة الخطبة ان يركب سلام ما نالانه يشغل فاطر السماع عن الخوض لا يترك
السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة وعلى هذا الوجه الثاني في
بعضهم قوله في صفة انه لا يصح على النبي صلى الله عليه وسلم في خطبه ومن لا يترك
ينبغي ان يصح في لغة لا تترك في لغة في سماع الخطبة كاهن اذ لا الفضيلتين
الصواب ومن كذا اعطى الصبي في لغة لو لم يكلم الا اربعة او بغيره
راى في الاصل لا يكره هذا كاهن اذ كاهن قريباً بحيث يسمع فاه كاهن بعيداً بحيث
لا يسمع اقله في المتأخرة فيجوز ان يسمع في السكوت ونصير بكميا

انت مسعود في حركاتك يا فاع
الغالب اشهر بالخير

يسمع قد يصدر الى اذن من حيث يسمع فيشغل عن فهم ما يسمع في السماع
تختلف النظر في الكتاب من ان مقام في كتاب الصلوة في باب صلوة الجمعة في الدور
الاربع في فروع **سنة** زيد في سجدة في ترك ايد واصل في هذه على
وارهد تقوى وورع يسجد تفوق قلنا شرعا جازا ولو من **الباب**
جلد في سجدة في ترك جازا ولا يترك في سجدة في زيادة تقوى غير ما علم
من الجواهر في فصل الجماعة **سنة** هذه ايه اوله زبدية صلوة اشغال
ايد في ترك ذلك سقط وهذا في تركه او لشرعاً صلوة في تأخير جازا ولو من
الباب اوله تخفيفات سورة كخفيف اسقاط وتخفيف تنقيح
وتخفيف ابدال وتخفيف تقديم وتخفيف تأخير وتخفيف ترخيص
وتخفيف تغيير يد ويد في هذه بتجسيد **سنة** وكذا في الغناء والقبول
اذا اشغلت بالصلوة بخلاف خروج الورد وسقط وهذا جازا لها
اذا تدور الصلوة حتى لا يتضرر الورد كذا في اننا نأخذ في المكة وفي
الجواهر جازا في التأخير وفي السخا في المدة او كانت تغفر قدرها وهي
في الصلوة جازا في القطع وكذا المسافر اذا نزلت رايته وكذا الخاف الذي
على غنم الزئيب **سنة** وراى امر على حرم وسعها قطعها **سنة** طهارات ما صنفها
في الفصل الثاني في الحيض في كتاب الصلوة **سنة** تخفيفات الشرائع
الاوله تخفيف اسقاط اسقاط الغضارات عند وجوب غزارها **سنة** الثاني تخفيف
تنقيح كالقصة السخا على القول باه الاقام احد وانما قلنا من اذ الغفر احد
والانام ومن بعد فلا الاصور **سنة** الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والصل
بالتييم والقيام في الصلوة بالعتود او الاضطجاع والركوع والسجود بالاعاء
والصيام بالاطعام **سنة** الرابع تخفيف تقديم كالجح برفاه وتقديم الركوع
في رخصة وقبل علم الصبي بعد من النضاب في الاوله وجوب الاس بصفة
المؤنة والولاية **سنة** الخامس تخفيف تأخير كالجح برفاه وتأخير رخصة الرقي
والساو وتأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغول بانها في غير وقتها
سنة السادس تخفيف ترخيص كصلوة المسجون بغيره في غير وقتها

القامة والدية فحق ان الظلم الا اذا علم انه يتبلى بحرية ظلالا لالة الواجب
 العتصا وهو عقوبة والقائد لا يخلص عنها ظاهرا انا في الدنيا وفي القبر
 هداه الا انه يعلم الى اي ويحكم قاتله عينا اما جرحه وهداه من يوحى لا يمنع غل
 وقد يستفاد هذا من قوله لالة الواجب فيه العتصا لالة وجوب انما يتحقق على
 القائد المعين بهذا اذا عيّن بالعقاص استيفاءه على وفي الامور لا يسلم القائد
 نفسه الى ابن ظلم فيعلم من وجهه قتيلا في موضع جرح اضا وجب فيه
 القتل القامة احتواز عن الجاني والشارح ولم يعلم قاتله قاتله في الهداية
 ومن وجد قتيلا في المعركة لالة الواجب فيه القامة والدية فحق ان الظلم
 الا اذا علم انه قتل بحرية ظلالا لالة الواجب فيه العتصا وقال صدر الشريعة
 اقول بهذه الرواية مخالفة لما ذكر في النص لالة رواية الهداية فيما لم يعلم
 قاتله لالة على وجوب القامة ولا قامة الا اذا لم يعلم القاتل فهو صورة
 عدم العلم بالقاتل اذا علم انه القتل بالمدين من رواية الهداية لا يغني
 لالة نفس هذا القتل اوجب العتصا واما وجوب الدية والقامة
 فلعارض العجز عن اقامة العتصا فلا يخرج من هذا العارض عن اذ يكون شهيدا
 واما على رواية الذبيحة فيقتضيه عبارة الذبيحة هذا وان صدر القتل
 بغيره فانه لم يعلم قاتله وجب الدية والقامة على احد الحكم فيقتضيه وانه علم
 قاتله لم يغيب عند ما في الذبيحة لم يغيب نفس القتل فوجب الدية وانه كان
 بالعارض اخرج عن الشهادة في المتن وقد ههنا الرواية اقول كان لم يتأمل
 في عبارة الهداية ولم يتطرق في شروحه فانهم صرحوا اباة قوله الا اذا علم انه
 قتل بحرية ظلالا فحق ان الظلم الا اذا علم قاتله عينا وانه لفظ الكتاب يشير
 الى لالة قال الواجب فيه العتصا ولا عتصا كجب الا على القاتل المعطى
 وقال الجاهل الشريعة صدر الشريعة في شرحه قوله في علم قاتله
 وفي الكتاب اشارة الى لالة انما كان ظلالا اذ كان القاتل معلوما حتى
 لو لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظلالا واما قول
 صاحب الهداية اول من وجد قتيلا في موضع فانه علم ما اعتوى به

صدر الشريعة

هذا الامر فيه صعوبة لا تحجب

صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في الموضع لم يعلم قاتله بغيره لالة الواجب فيه
 القامة والدية والجب انه يعتبى في الاول قيدا لا نهائيا من الدليل ولا يستبر
 في الثاني قيدا يفرق من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية والنص في المأله واحد
 ولا اختلاف رواية ههنا ومنشأ وتوهم المخالفة والاختلاف عدم التفرقة
 بين ما ذكر في الهداية قبل الا وبيان ما ذكر بعد فندبر رواية الهداية الى صدر
 الشريعة ونعم الكريد من الدرر والفرج باب الشهيد **مسألة** زيد رحمه الله
 برسون في شريعة صدر الشريعة ركت ثمانية سون واخرية بر مقدار ثمانية
 ايلة كاهت واربع **الباب** مشايخي الكثير قسنت وارور والتواوة
 من آف السورة افسد السورة بتمامها ينظره كان آف السورة اكثر آية من السورة
 اتية اذ قرأه تمامها الا فضل ومن وانه كانت السورة اكثر آية فعادة
 السورة افضل لان كل طالم تواتر كان افضل من ينسب اذ يقرأ في الكهنة
 آية سورة واحدة ولا يقرأ في كل ركة آية سورة اذ في لالة ومن عند اكثر
 مشايخنا ما كونه من صلوة وارقع صابى بعلامه السون وفي الامم
 اذ قرأه سورة واحدة في ركعتيه اختلف المشايخ فيه والاشيخ اذ لا يكون ولكن
 لا ينشئ انه يفصل بين ركعتيه لا يقرأ به وكذا لو قرأه وسقط السورة في الركة الاولى
 وقرأه الركة الثانية وسطا او قرأه سورة الفون لا ينشئ انه يفصل ولو فعل لا يثبت
 من صلوة الطلعة في الفصل الحادي عشر في جنب كثر جد صلي الخ
مسألة نزول شمس انتصاف قسنت بجمعه واره كنه تحية المسجد
 تعلق جازا ولور **الباب** ابي يوسف سعة برور وارب اوزر اولور
 ويجوز قضاء الفوائت في اية وقت شاء الا في ثلثة ساعات لا يجوز فيها التلوة
 ولا الكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة اذ طلعت الشمس حتى تروح
 وعند الانتصاف الى نزول الشمس وعند احرار الشمس الى ان يغيب الا
 عمر يومه ومن فاته جازاها وحده عند الغروب **مسألة** وعمر ابي يوسف قال يجوز التلوة
 عند الانتصاف يوم الجمعة من صلوة قاضيها في باب الآفة بعد الركنين
مسألة مصلية به بيوم نازنه واره كنه كنه او كان نذره بخاره

وَمِنْهُمْ

خمس

متلافة كانا قاصدين ظهر نجس واحد مثلاً يجوز اقتداءه بها بالآف ولا
 اتحاد الصلواتين بان يمكنه الدخول في صلاة بنيت صلاة الاقام شرط للصحة
 الاقتداء فيكون صلاة الاقام متحدة لصلاة المقتدين **فقد عرفت وقاية العناية**
باب في شهر رجب ايامكم اياماً باصوب صاحبين قنن والى غار ايامكم
 مقتول ومقدم احكام شهادة اجرا اولنوري **باب** اولنور اياماً رتاش
 رجب بولنور ايامكم منكم حضرت عثمان رضي وعرض على ودة ارتشاش ورتشاش
 الجهر غداً ولندنا تفصيل في البدايع ولو قبله المصوم ليلاً لم يضر فقتل
 بسلام او غيب او قتل قطاع الطريق خارج المعرب لاي او غيب فهو شهيد لانه
 القيت لم يخل في هذه الحاضنة بولنور ماله ولو قتل في المعربها ركب لاي
 ظناً بان قتل كدريه او ما يشبهه المديك الخاس والصفر ما يشبهه ولو ما جعل
 على الجهر من رجب او رضح او طعن باه قتل بوجاهة اوليطة قضيب او طعن
 برمح لاي رجم او رماة بنشاب لا يقتل كما او رماة في النار وفي الحلة كل قتل
 يقتل به وجوب القصاص كافة شهيداً وقال الشافعي لا يكفر شهيداً واجبة
 بان عمره على اولا هذه اقترا خلف بدلا وهذا المال او القصاص فاما هو
 في معنى شهيداً اذا حكا القيت خطا او شبهه عمد ولنا انه وجوب هذا البدل
 شهيداً انعدام الشك فصار في معنى شهيداً او احدث خلاف اذا اختلف بدلا وهو
 ماله لانه فكت هذا مان حقة الجنابة لانه المال لا يجب الا عند تحقق الشك
 في القتل فلم يكن في معنى شهيداً احدث لان الدية بدل عن المقتول فاذا اوصى
 البدل صار المبدل كالباقي من وجه بقاء وخلفه فوجب خلافاً في الشهادة
 فاما القصاص فليس بدلا عن المقتول بل هو جزاء القتل على طريقة المساواة
 فلا يقطع به حكم الشهادات واما ما عرفت على رضي انها ارتشاش والارتشاش
 يمنع الشهادة على ما يذك من صلاة البدايع في فصل الشهاد **باب** زيد
 ظهر ك فرضه او البدر كثر افر يتبين سموا حتم سورن ايمكم سجدة سموا لانه
 اولنوري **باب** او كان افر قراء في الشخ الثاني من الظاهر الوضوء
 والعشاء الفاتحة والوتر ساهما لاسموا عليه من صلاة في صلاة

في شهر رجب ايامكم اياماً باصوب صاحبين قنن والى غار ايامكم مقتول ومقدم احكام شهادة اجرا اولنوري

قيد فسر

هذا الامر فيه نذارة لفاعل فليلا في نصيب

قيد فسر فيما بعد الصلاة ولو كثر الفاتحة في الايام لا سموا وفي الاوليين
 متساوية عليه السهو لانه فصلت بينهما بالسور للوزن الواجب وهذا السور في الاول
 الثاني اذ ليس الكثرة واجبا بالوتر فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لم يمنع
 ولا يجب عليه شيء بفصل مثل ذلك في الاوليين لانها على القراءة مطلقا واصلا في القراءة
 ليست واجبة فيها فلا يفتقر بعد رجب بعد الكثرة بل ليس ذلك من ايامكم
 في باب جمع السهو في شرح قوله او ترك فاتحة الكتاب **باب** صلاة في رجب
 او كانه مصل سجدة ودة باشره مقدار رجب لا زمر **باب** مقدار رجب
 اقدال وارور رجب سجدة رجب او رجب طيم او كانه مقدار رجب في مقدار رجب
 والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه لا يفتقر ساجدة هدية في باب
 صفة الصلاة **باب** فصل صيفين ك تبرد صلاة مستحب الا لانه
 نه مقدار تافذ ور **باب** مقدار رجبين بوقدر معتد اوله هو رجب
 بتويدر لعلهم ابرو و بالصلوة فانه شدة الحر من رجب جهنم شدة
 حرقها لمحبتي في بتويدر كل بقعة سكون شدة حرقها وهو مختلف في السجدة
 ابن سبيل على شرحه و يباح في بحثه **باب** زيد مصلتي خيابة تمام زيد
 صلاة وعاس او قوما الصبي نيم **باب** وكيفية الصلاة لانه يقول
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وعلت ربنا انك محمد مجيد
 وحي معصوم اذ يقول اللهم ارحم محمد ايا لانه تقصير الانبياء اذ لا يمكنه ان يكون
 باتيان ما يلزم عليه والصحيح انه لا يكون كذا قال الزيات من صلاة الدر الغر
 في باب صفة الصلاة في الدر الثاني **باب** زيد مبعوض امامه رقتا
 ادر من قياص ايكز او رجب فباب مشغول اولسوني ياخذ ركوعه ياخذ ركوعه
 اير شيكك افنتا في تكبيره كتاب اير من يدق في الخطاط اير وفي تكبيره
 اولنوري **باب** جهات رجب او رجب سكت اولوب فافقة
 بر قول ثانيا فائرا لشار الخطاط اير تكبير اولنور ولو ادر كرك
 الامام في الكعة الاولى حالة القراءة اذ كانت صلاة جهر فيها القراءة

[illegible]

شفعاً ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين كتاب غنية المحتاج شرحه عليه المصنف
كتاب الزكاة بعد الحج أو لالة زيد كذا استخراج ابيد كذا فهو لزيد وجزء
 او الحج خمس بيت المال وربع حكمة قال اولو من **قوله** او لما قال ابو جابر كل
 ما صبت في المعادة فزليل او كذا الخ لالة من الاصاب في عدة اقل من
 وزه ما في درهم فضة واقل من عشرين مثقالاً فانه فيه خمس من الماعن
 الزكاة انما هذا على موضع الغنائم وليس في تراب كذا شيئاً انما الخ في الذهب
 الخالص والفضة الخالص والحديد والنحاس والرصاص لا يملك
 استخراج ذلك من نفقة عليهم وفي كوة النفقة مستوفى ذكره كذا في لالة
 خمس عليه فيه خمس نوع من تصفية حليل كاه او كثير او لا يحجب من النفقة
 شيء خارج ابي يوسف في الجزء الاول في باب قيمة الغنائم بعد ثلثه وربع خمينا
قوله زيد بعد الحول كذا كان ويرى من اي مكي في ابيد وبعض هؤلاء او
 يا هو استمال اليه كذا زيد زكوة خلاص اولو من **قوله** ملاك انصاب
 بعد الحول فوجد اسقاط ايد ملاك بعض حصص ايد رة استمال ايد
 اسقاط المير وملاك انصاب بعد الحول ليقط الواجب ملاك البعض
 كذا في الهدايا وغيرها في كتاب الزكاة في باب زكاة الاحوال بخلاف التي لالة
 بعد كذا في التوضيح في فصل لالة المأجور في الخمس قبل فصل المأجور نوعاً
 لا يضمن مغر غير شلف اي انضف عليهم من الزكاة في الاول في ملاك انصاب
 عنه الزكاة ولا يضمن قوماً وقال ان في ليقط وضف وكذا في مراكب في لالة
 النصاب ما في في الواجب على الصاحب الخ فصلا المستلزم بعد يافضض
 درر والف قبل ان يوقع الاحوال **قوله** زيد كذا رة او لا شجار مع رة
 ارفع ثوبه ورجل عشر طلب النوى **قوله** او لما رة في دار حرة شيء كثر فيه
 كانت البلية عشرة بخلاف اذا كانت في الاغرة زكاة في حجة في فصل في انفس
 سبيل ارضه فور شرا وطونند شرعاً لازم اولو من **قوله** مشحون الخ

يا رسول الله ان هذا يوم كنت تصوم قال اجل ولكن قيت تحول على ما قبل اليوم
 او عرض الصنف من ابن عمام الصائم اذا جاء لا يصوم صومه لمقوله
 الج من صوم قاضيه في الفصل السادس **مسألة** زيدا يصوم
 يارين صيام اولين ويونيت ايله او كوندن نيت ايله او تير رمضان الهين
 صوم صحيح اولور **الباب** او لما زانفع المتأخرون ان سبب وجوب
 صوم رمضان هذا الشرع ان اليا م بليا لهما لان الشرع اسم للمع
 وسببته باعتبار الظاهر شرف الوقت وحرمة في الايام والليالي
 جميعا ولهذا لم يقض على من كان اهلا في الليل ثم جت وافاق بعد
 من الشهر وكذا حتى نيت الا او بعد تحقق جرم من الليل ولم يصح قبل من المع
 في بحث اقام السبب **مسألة** رمضان شريف هو بولتلى اول
 صيام اول اخر ظنه غروب انزونه غالب وكل ايامه حرمه بعد ذلك افاني
 ايله اكل جاز اولور **الباب** او لما زانفع المتأخرون ان سبب وجوب
 تجيد الافطار الا في يوم عظيم ولا يضر ما لم يخل على غروب الشمس وآذان
 المذقة من مزازية في كتاب الصوم في الفصل الخامس قبيد السادس **مسألة**
 هند زوج زيدا سقى الحلق اول جمع رمضان شريف وليله آشت طويز
 واتفق ايله جاز اولور **الباب** لا باش ور وشمسك ذاقتم بلسانها
 اذ كاه الخوج سقى الحلق لا باش به من مزازية في كتاب الصوم قبيد
 الفصل السادس **مسألة** رمضان شريف سفرة كل كنه اكل
 ايلت ايكز باق نهار اكل جاز اولور **الباب** صايعا تشيهما
 اسك ايله او اولور بعض نهار صايع اولاه مريض كيه وافاق بولاه
 جئون و طاهر اولاه حايض يانفا ومسلم اولاه كافر بالغ
 اولاه حبي و بليز ايكين طالع فحرم وشمس غروب انزونه ظن ايدوب
 اكل ايدوب كيه بنم قنم اصد شول كنهه و سطن نهار و طالع اول
 كه اول نهار اول حال اول لازم كلور اول اسك ايله باق يوم
 اول اولور اويله به بوجله به بقيقه ويوم اسك ايله او اولور

فتدبروا اليها العلماء الذين بين هاتين المسكتين حيث انه اذا كانت لمة
 في فم فليعلمها كغيره وان اخرجها ثم اعادها لا تكفر وهاتان المسكتان ذكرهما
 الحاشي الشافعي واقعة فاكث على البيهقي **تح** اشارة اليها قال في فضل
 رجل اخذ لمة من ليليا كلها وهو ناس فلا مضى بها ذكرها صام فاستلها وهو
 ذكر ان استلها قبل ان يخرجها من فم ففعلها قضاء والكفارة وان اخرجها
 ثم اعادها عليه القضاء والكفارة وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانها ما دامت في فم
 فهي كمال يتلذذ بها واذا اخرجها صارت كمال تعاف وذكر في الفضل الحاشي الشافعي
 الظاهرة ماضية اذا اكل لمة كانت بقية في فم من وقت السجدة استلها بعد
 طلوع الفجر ذكر الصوم لا رواه في الاصول وقال ابو حنيفة الكوفي هو على ما
 ان كانت لمة غير الكفارة عليه واذا كانت لمة فاستلها من غير ان يخرجها
 من فم ففعلها القضاء والكفارة هو الصحيح لان اللمة كذلك يوطئ واذا اخرجها
 من فم ينظر ان بردت ففعلها القضاء دون الكفارة لانها صارت مستقلة
 وان لم يبرد فالتصا والكفارة لانها قد خرجت لابل الحارة ثم تدخل ثانيا وتلك
 عبادة من الفضل الحاشي الشافعي ان كانت لمة ففعلها القضاء والكفارة في الاول
 كلها وان كانت لمة غير فعلها القضاء فقط **من** شرح ابن وهبان
 في مصدر الصوم **من** يركن نك خلعي هلاله رمضا في كونه مكة كور يري
 بلده خلقته من صوم واجب او لور **باب** اختلاف المطالع
 اختلاف ايد رطاه وراين اعتبارا ولما ذكرنا انك لا تحك قوتي دعي
 بورد **بعض** مشايخ اعتبار اول شهر رمضان **ز** يلعب بواشيد ورويش
 اختلاف في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ يعنى وقال بعضهم
 لا يعنى معناه اذا راي الهلال اهل بلدة ولم يره اهل بلدة اخرى يجب
 ان يصوم بها بروية او لكك كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف
 المطالع واما قول من اعني ينظر ان كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف
 المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب **و** اكثر المشايخ على انه
 لا يعنى قال الزيلعي والاشبه ان يعنى لان كل قوم مخاطب بما عنده

وانفصال

احذر الجهل واحله فصد عدم الغلال

بعض

وانفصال الغلال عن شعاع الشمس باختلافها **أقول** بولاية ما قرأه اول كتاب
 الصلوة اذ صلوة العشاء والوتر لا يجب لفافه قنما **من** صوم الدرر
 والغري قبيد باب موجبا لافاد **قال** رحمه الله ولا عبرة باختلاف المطالع بل
 يعنى ومعناه اذا راي الهلال اهل بلدة ولم يره اهل بلدة اخرى يجب ان يصوم
 بروية او لكك كيف ما كان على من قال لا عبرة باختلاف المطالع **و** على قول
 من اعني ينظر ان كان بينهما تقارب يجب وان كان بحيث لا يجب **و** اكثر المشايخ
 على انه لا يعنى معناه اذا صام اهل بلدة ثلثين يوما واهل بلدة اخرى ليلة
 وعشرون يوما يجب عليهم قضاء يوم والاشبه ان يعنى لان كل قوم
 مخاطبون بما عندهم وانفصال الغلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف
 الافطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الافطار مع
 ان ازال الشمس في الشرق لا يلزم منه ان يزول في الغرب وكذا الطلوع في
 غروب الشمس لا يحكم تحرك الشمس درجة فتلك طلوع في لعمري طلوع
 لاخرين وغروب لبعضى ونصف ليل الغنم **و** روي ان ابا سوير الضري
 الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صوم على المنارة الاسكندرية
 فيور الشمس بزمان طويل بعد ما غابت عندهم في البلد ايجز له اي يفعل
 فقال لا ويجز لاهل البلد ان كلا مخاطب بما عنده **والدليل** على اعتبار المطالع
 ما روي عن كعب ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام قال قدمت الشام
 وقصيت حاجتي واستهل على شهر رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال
 ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في كوا الشرف الى عبد الله بن عباس لم يذكر الهلال
 فقال مقم رأيتم الهلال فقلت رأيتناه ليلة الجمعة فقال انت رأيت فقلت
 نعم ورأه الناس وصاموا وقام معاوية فقال رأيتناه ليلة السبت
 فلما زال يصوم حتى يكمل ثلثين او ثراء فقلت او لا تكفى بروية معاوية
 وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى **قال** المستقر رواه الجماعة
 الا البخاري وابن ماجه ولو راء الهلال في يوم الشك نهاه عن الصوم
 المستقبل سواء كان قبله والى او بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان

ايتى عدة كانت حتى لو كانت معدة عند خروج احد بلده الى الجبل
 الى لعله تعالى كاشح جوهن من بيعتهم واما المودة المسماة فيجوز بها شرا
 من ربح الرب بل المود والى كانت معدة لانهما مضطرب خايعة وفي الحيط انفس
 السفر بل موطى موطى والاختلاف في ان المودى والحرم شرط العجب
 او الاداء كما لا اختلاف في اشتراط امن الطريق من شرا في الجبل لا يترك
 في كتاب الحج في الورى الاول **باب** ما يؤثر بالحق اوله زير بولس مريضا
 او ليجق عموده ويروب في انزول من شرا عا جاني اولوري **باب**
 او لما لا انا كواثر اوله المنتقا واذا مرض الماثر في الطريق لم يجز
 ان يدفع النفقة الى غيره الا ان يكون الآرادى له فيه لانه ما يؤثر بالحق
 غير ما يؤثر بالاجاز من حيط الشخص في كتاب الحج في القسم الثالث في نص
باب في شرا كيد في انك معطى مقصود من شرا في اوله
 لكن مع كون تجارة من ربح الرب اتي كثر في انه بعض متاع كثر
 بيع ايلن حجة نفق لانه كلوري **باب** كلز عن ايصوس في رضى
 انه وجلا سال النبي ثم فقال رجب يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد
 عرض الدنيا فقال له لا اجر له فاعظم الناس ثم فقال الكو طرد رسول
 لعلك لم تفقه اي لم تفقه فقال رجب يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد
 عرض الدنيا فقال لا اجر له ثم اعاد بالثالث فقال لا اجر له وفيه دليل
 على انه لا باس للسائل ان يكون السؤال وان لا ينسب الى الجاني بعض من فرك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا السؤال والصحابة اعموه بالاعادة مع انهم كانوا
 معظما له وكانوا لا يمكنوا احدا من ترك تعظيمه فمرنا ان ليس على
 السؤال ترك التعظيم ثم تأويل الحديث من وجهين احدهما انه يريد الجاهل
 من نفسه انه يريد الجهاد ومواده في الحقيقة اصابة المال فهذا حال المناقصة
 في ذلك الوقت وهذا الاجل ويكون المراه في خروج على قصد الجهاد ويكون
 معطى مقصوده تخصيص المال في الدنيا لا في الآخرة وفي حال من قال
 على السلام ومن كان شرا في الدنيا يصيرها الى امراده بتزويج

فيلور

فيلور الى ما جراته وقال للذين اسعدوا على الجهاد بدينارين انما لك دينار
 في الدنيا والآخرة طار اذا كان معطى مقصوده الجهاد وهو رغب مع ذلك الفسحة
 منه ما خرج بجملة ما قال انه تعالى ليس عليكم جناح ان يبتغوا فضلا من ربكم
 يعني القطار في طريق الحج فكما ان هناك لا يحرم ثواب الحج ثمنه لا يحرم ثواب الجهاد
 من السبل الكبي في اوله في الورى الخامس **باب** مبيدة في ابدته كنه واد
 انز مقيم رضى وعورس بالماء جاز اولوري **باب** اولور كنز افسد اولوري
 وادوب كلن وركلدر ولو اخرج من البيت من يور الحج ويقع بكملة جاز ولا افسد
 انه يحج من يذهب ويرجع من الجوز في الحج في ثواب الحج في فريه **باب** الاول
 انه يحج عند رجلا فانه الحج امراده جاز مع الكوفة لانه في المودة انفس طائفا
 ليس عليها بطر ولا ينسب في بطر الوادى ولا يرفع الصدق بالتلبية ولا حلى
 من الحج للثايفي **باب** زير بولس اولوب مريضا او لمريض في انك قد ربي اوله
 كندر حيا تنه انك من يور بولس كندر شرا فوض ساقط اولوري **باب** اولور
 قال في الكتاب من قد راى الحج بنفسه لم يجز ان يحج عنه غيره فانه يحج بنفسه
 فلهذا اعلم وجهين انه كان يحج الا يزول مثلا الزمان والى جاز ان يحج عنه وكان
 يحج ايزول كالمريض والجس هذا ايضا على وجهين ان يور كاجز واقسم
 الى الموت وقع من المرض من حج جوا هو القناوى في الباب السابع
كتاب الطلاق سلم تخاضن اوله عند فريه
 مسلمة اوله كندر وكندر كان فريه وما طلاق ويركع اقول وان اولور
 بعد تمام العدة عمره فريه بتزويج شرا فانه اولوري **باب** اولور فريه
 تحت مسلم طلقها ثلاثا متتواتر تحت بغير اتي وور في ما حلت للمسلم ان يطلعا
 ظلالا لانه وجد الرخول في كتاب الحج من حج الفناوى في كتاب النكاح في فصل
 في نكاح الزوج الثاني المثل واد ان زوجت النفرانية بغير اتي وور في ما حلت
 للمسلم ان يطلعا ثلاثا من تزويج الفقة في باب الرق بطلها اراء **باب**
 زير تافى طر عند اوله يتبع في نفسه نكاح ايلن شرا جاز اولوري
باب اولور فرك في نكاح الفناوى والصن الفناوى او الزوج الصغيرة

قال الحج امراده جاز مع امراته

سكن ان ايم لا يور في رضى في رضى

فليس في نفسه نكاح

بداية طبعه ارسال
انتهت كنهه عاريت
دعوا به
وعدا عاريت

عند زبد صبي
او غلندر

وصف لفظي اليه
نكاح

على طريق الكلب كان كنفه ومعناه منقول عن يوسف قال اذا كان
تادرا على انشاء ما يجعل لها باليد ويكتب ما ينفق لها ما يجمع كان
كنفه لها **ابن سراج** زيد يهذب تزوج ايلكره بعض حدايا
ارسال ايرس يهذب في عوض ويرش اولوب بعد الزفاف مفارقة وارض
اولوق زيد يهذب سكا ارساله ايلدوكم ماكنه جمل ستر عاريت كونه زهر ايرس
ويعد وعود اليك بخره قولي ايلدوكم **الاب** اولندر قول زيد كدر
متاعنده تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته وزفت اليه ففارقها
فقال ما بعثته كحل عاريت قال القول لم في متاعه لانه يتكو التليك ولما
اخذ ما بعثته لانها زفت انه عوض للينة فلما لم يكن حصة لم يكن عوضا
فكحلها اخذ ما دفع ايضا لوصفت حين بعثت انه عوض فكد كذا
ولما يصير به كنهها نوت كانت حصة وبطلت بنتها **من صبي** الحجة
في الباب الحادي والاربعين في قصص قصور اليها ز **زيد**
زيد صبي او غلندر وعلمك تصديق اولنور **الاب** زوي ووي
برعوده شكاوتي او لما يحي او لما ز **امراة** اودعت صبيته انه ابنها لا ينفق
الا اذ ياتي باوادة تشهد بالولادة قالوا المرءة امراة لها زوي واما
لم ينفق لما فيه من الزام النسب على الزوي **من شتم** الامكاح في قصص
فيما يتكلم بنوت الكلب **زيد** بالخاء والميان قري هند يعموه
الا اذ وصيت ايلدوكم لما نكح صغورته عرو في قبول ايلدوكم
وصيت لفظي لنكاح منقول لولور **الاب** اولور وصيت
او لما يحي بعد الموت يا فخر مطلق او لور غلندر **اما** اذ اقبل
او وصيت بابنه فلانة كذا الان تخضر من الشهود وقال الرجل فقلت
يكون نكاحا **من الدرر** الفر في كتاب النكاح في الدرر الثاني خينا
زيد رجاحت زبده عروك قريه ويملك وارو قارن جماعته
بعض عروه برخصه بيلوب بعض كرسكوت اترك عرو قريه
زيد زوي كذا اتم ووب زبدر كره في زيد ايجز قبول اتم ويكلم

نكاح في نور صبي

وعد فوكه
نكاح
كر كدر

نكاح في نور صبي اولوري **الاب** وعد فوكه نكاح اعتبار اوزن
تصديق اولوب نكاح اولنور خلافة ايرس **رجل** بعث اقواما الى الد
امراة للخطبة فقال اب البنت زوجت فكذا لا يكون نكاحا لانهم جميعا
او واما الخطبة من نكاح منهم ومن لم يتكلم في النكاح بغير شهود فلا يور الا
انه يكون الزوي حافرا في بعض القوم شهودا قال بعضهم يجوز النكاح في
لان الناس يريدون هذا اليه بامر المقدادهم اتم كان **من خايف** كان
النكاح في الورع الثاني بعث اقواما للخطبة المرادة الى والده فقال
الاب زوجت نكحا فيه منهم من قال لا ينفق النكاح وان قبض الزوي
انف لان هذا النكاح بغير شهود لانه القوم جميعا يخاطبون من نكاح
منهم ومن لم يتكلم لان المتعارف هكذا ان يتكلم واحد ويكلم
والخاطبة لا يصح شاهد ومنهم من قال يصح النكاح وهو صحيح وعليه الفتنة
لانه لا يورون المجمل الخطبة فجلنا المتكلم خاطبا والباقي شاهد
من شتم الامكاح **رجل** بعث اقواما للخطبة امراة من والده فقال
الاب زوجت فاصح ان يجوز النكاح وعليه الفتنة لانه لا يورون الى
الكل خاطبا فجلنا المتكلم خطبا والباقي شهودا **من غنية** الفتاة
في قصص ابط النكاح وفي الفتاوى بعث اقواما للخطبة تزوجها الا
تخضر تام قيد لا يصح وانه قيد على الزوي ان اذ احدا لا نكاح بغير
شهود لان القوم كلهم خاطبون من نكاح ومن لانه المتعارف
بهكذا انه يتكلم واحد ويكلم الباقيون والخاطبة لا يصح شاهد
وقد صح وهو صحيح وعليه الفتنة لانه لا يورون في جعل الخطبة خاطبا فيجعل
المتكلم فقط والباقي شهودا **من ابر** طام قبيل الخ ماح **رجل**
بعث جماعة الى رجل للخطبة فقالوا له خضر خريش فلا زواجوا
فقال وادم وقالوا برفتم لا ينفق النكاح لانهم لم يضيغوا الى الخطبة
من خلاصة في كتاب النكاح في الفصل الاول في الفروع الاول
زيد صغير يهذب كسور عرو وسك او غلندر بنج في مدة او كدر عالا

دعوى الخنا

في ثمانية ايدوب حق حضانه يندرد ويد نفقة طلب ايلكرن عروا ان يحيا
اولوب سخا حش ايلكرن وازيلكرن ريس شرعا هند نفقة طلبه ماور اولوب
يوقس عرو ويد قولي ايل عرو لوب خلاص اولوب **الجواب** زيد هند
ايل ترك اولوب عرو ويد طلب ايل عرو اولوب اكر عرو عرو في
احضار ايدوب ترك عرو زيد بو ريس هند تصديق ايل ايل
وفي قوله ايل ايل ايدوب زيد هند عرو الكراولي ور صغير جارت به
ام امة فطليت النفقة من الاب فعلا الاب انا الحق به لان امة في
سكاجي كنيها عروبت منو قالت الجدة لابل مات مالو ايتوك الولد الجدة
ويقال للاب اطلب امرأته لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت بنت
المفقة وفان احضر الاب امرأته وقال هند ابنتك وولدي هذا
منها وصدقة المأنة في فوكور قالت الجدة ما هن ابني وابني مات
كاه العول قوله الاب والمأنة وها اولي بالولد من قاضيه في كتاب
الدعوى في ضد فيما يتعلق بالكتاب والولد وغير ذلك في الورق الاول
تحيئا **مسألة** زيدك زوجي هند عرو صبي في امر زوك كنيها عرو
بالق اولوب زيدك طلاق ويرك عدتي من قاضيه اولاد زوجي في الورق
زيني تزوج ايلكرن وازيلكرن **الجواب** او كاز رضا عابا في عرو
لور صنعت احواد صبيتا قوم عليه زوج زوج الطير الذي نزل لبيها
منه لانها امرأته ابي من الرضا عرو وحكم على زوج الطير امرأته هذا الحق
لانها امرأته من الرضا عرو في شرح الكنز لابي نجيم في كتاب الكتاب
في ضد الحقات **مسألة** زيد بابا نيك جاريه في ايدوب جاريه فكون
زيد عرو ولد كنيها بابا اول ولد ريس ايلكرن شرعا جاز اولوب **الجواب**
او كاز نسب ثابت او كاز ابي ولد ريس ايدوب في ثابته وفي القينة
وطي جارية ابي فولدت منه لاجوز ريس هذا الولد في الواجب الشهية او لا
لانه ولد لولد فيصنف عليه صبي وخدر في ملكه وان لم يثبت النسب
كفر في بجاريه عرو فولدت منه ثم ملك الولد يصنف عليه وان لم يثبت

عالم

بنيته

نسب منه **مسألة** من شرح الكنز لابي نجيم في كتاب الكتاب **مسألة** حرة الاصل
هند ايل مصنف اولاد يندرد حاصل اولاد زينه مصنف اولاد عرو كنيها
اولوب **الجواب** او كاز المأنة اذا كانت لها ام حرة الاصل والولد
مصنف فالمصنف لا يكون كنفه لكن المأنة لان المصنف قد بقي فيها اثر
من آثار الحق وهو الولاد والمأنة لما كانت امها حرة الاصل كانت هي
حق الاصل ايضا فلا يكون هو كنفها **مسألة** من نجيب من يدي في كتاب الكتاب
في ضد الكفاءة **مسألة** هند زيد في تزوج وكيد ايل كنيها نفس تزوج
جاز اولوب **الجواب** او كاز تزوج ايل من تزوج ايل ماش ولو طلق
رجلا بتزوجها فتزوجها لم يحل لانها من تزوجها لا من تزوجها **مسألة** من ايل عرو
في كتاب الكتاب في ضد باب المأنة كذا في الريل في كتاب الكتاب في ضد باب المأنة
مسألة زيد هند كنيها عرو بر عرو ايل عرو وكيد ايل كنيها كنيها
نفس سكاج ايل جاز اولوب **الجواب** او كاز وكذا لو كان
اوادة ايل وجها اوادة فزوجته نفسها لم يحل من ريل في كتاب الكتاب
في ضد باب المأنة **مسألة** زيد غايب اولوب موتي في يد كنيها عرو
هند عرو تزوج ايدوب عرو اولاد كنيها ريس ايل كنيها عرو
اكر عرو اولاد في نيك يندرد في ثابته اولوب ريس عرو في **الجواب** عرو
اولوب ريس غايب عرو امة وهي ثيب ايل فزوجت تزوج كنيها عرو
كل سنة ولدا قال ابو كاز اولاد للاول وللاولاد من كنيها عرو
من الثاني في كنيها عرو لم ولد ولد منه على وجهي نال لاجوز وعرو
اكر ريس عرو هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما في الثاني على كنيها
الجم احواد بلعها وفاء زوجها فاعطت وتزوجت تزوج وولدت
ولدا ثم جاز في الاول كذا ابو يقول اولاد للاول وقال ثانيا
الولد الثاني من قاضيه في كتاب الكتاب في ضد في كنيها عرو واولاد
الى مرادة موت زوجها فاعطت وتزوجت باخر وولدت منه فم جاء
الاول حيا فعند ايل الولد للزوج الاول سوا كذا جاءت لائل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

2512

مکتوبه فیروز خان خانان قزوینی

فانه كما ان قوله كنفاً في الكلام وانما يكون
 كنفاً لا يقع ويعد لثماً
 واذا وقع الالف في نفسه ونقص من راسها
 وانما زاد في راسها ما زاد في راسها
 ولا يجوز لفظ الالف وحده عند الضيفه
 فتاويل كالتاليه
 اعراض

کسوی اولیٰ و ثانی
ولیٰ اعتراض المصنف

ونحوه عدم اشتراط في صحة انشاء نكاح اضرارهم مخرج عليه قوله فيعتقد
 نكاح حرة مكنته ان عاقله بالغة بكونها كانت او نبينا بلاولي غاية التام المكلف
 اذا ازوجت نفسها فاعتد له حنفية وادريوسف بنفذه وفي رواية اخرى لا يفسد
 لا ينفذ الابوي. وعند محمد بنفذه موقوف على اجازة الوالي وعند مالك والشافعي
 لا ينفذ وله ان للوالي الاعتراض في غير الكفوة شافعي وانه شاء اجاز ما لم تلد له
 واما اذا ولدت منه فليس للملا وتبنا وصح الفسخ كبدل يصحح الولو بعدم مربيته
 كذا في الخلاصة وكثير ذكر في بسط شيخ الاسلام انه المراد ان افاضت نفسها
 من غير كفوفه فمكنته في ذلك فمكنته ولدت اولاد اثم بدله الى حاكم في ذلك لم
 ان يعرف بينهما لان الكسوة اثم جعل رضاه في حق النكاح في حق الكسوة بخلاف
 القياس كذا في النهاية. ورويه عدم جواز راد الحس من ايج لانه كغيره من الاشياء
 لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبنيته لفساد الزمان. من الدرر والغزير في كتاب النكاح في
 باب الوالي. **مسألة** زيد زوج هندة لم يخلع ادا البلد كدهنك مدته غفيرة
 اكسب زيدا حرة الى كنهكم قاهر اولوري **باب** اولوري ويا في باب النكاح
 بعد ان ابن ادرار مابين تجمل او قدر ما يخلع لثقلها لعله تسكنه حتى
 من حيث سكنتم وقيل لا ان لا ياب في باب النكاح لانه لا يقرب تزوج
 وبنيته افغى به الفقيه ابو الليث واختار ابو القاسم الصفار ومنعه وبقوله
 فينادونه مدة الى مدة السفر اتفاقا اذ في حق المهر العربية لا يتحقق الغربة من الدرر
 والفرق في كتاب النكاح في باب المهر في الورق الثاني في كتاب النكاح
 ان ينفذ المرادة من بلدي الى بلدي غير انهما اذ كان في ذلك قبل اداء المهر لا يمكن له ذلك
 بعد ايفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال ابو القاسم الصفار لا يمكن نقلها من بلدي
 الى بلدي خارج اوطانها بوجوب اخذ الفقيه ابو الليث لانه الزمان قد قد يخاف عليها
 من الفرز في الغربة ما لا يخاف في غيرهما له ان يخرجها من المهر الى العربية والى المهر
 ومن العربية الى العربية لانه النقل موقوف على الغربة فيكونه من غير النقل
 من محلة لا محلة. من قاصصها في كتاب النكاح في فصل في حبس المرأة نفسها
 قال ابو القاسم الصفار وهذا في زمانهم اذ في زماننا لا يمكن اذ في زماننا

زوج زوجة
 عند زواج
 اكسب اخراج

او في هذا

او في صداقها اذ لم يدف لفساد الزمان والناس قبل من لم يخرجها من البلد
 الى القرية او على العكس تاله فذلك ليس خروا اخرجها الى بلد آخر سفر هذه الجمل من الزمان
 وكثير وجد في النجس والفقير على اقله لا يسافر بها اذا او فاما المهر القوي
 الله تعالى اسكنه من حيث سكنتم وتكون العدة اذا اراد الرجوع اذ يخرج
 المرأة الى بلد آخر وقد اوفى المهر ليس له ذلك هكذا اصاب الفقيه قال في المهر
 الاخذ بقوله الله تعالى اولى من الاخذ بقوله الفقيه قال الله تعالى اسكنه من حيث سكنتم
 وذكر في باب المهر من النكاح شرح جامع الصغير لبعض السلف كاه الشيخ ابو القاسم
 الصفار يفتي في المنع بقوله ما صح له من ذلك بل ما صح له من ذلك بل ما صح له من ذلك
 لطلب المهر ولو منعت لانفعة لها وفي السفر كاه يفتي بقوله لا يزوج قبل اتمام
 مهرها لا يمكن ان يخرجها من البلدة الى السفر قال في هذا المهر وهذا الحسن قال في هذا
 الخلاف فيما اذا اذن بها ورضاها حين بالغة اتمامها ورضاها حين بالغة اتمامها
 لا يقطع حقها في الجس من النكاح في الفقه الا بعد عشر يومين تحنيا. وفيها
 يبين بانها يستكشف عن حقيقة الحال وينظر في طلب الرجوع السفر بالمرأة كاه
 طلب مضارة لاجل ان تب شيئا من المهر او يترك الكسوة لولا جرمها من خضعة
 ونحوها فلا يجب اليه ذلك وضوءها اذ لم يكن ما شئت على وحكم لها بالتمسك سالك
 نكاح النفع الراسي من اراء تفصيل فليدفعه. **مسألة** يندك بابي يند
 طهني كغفيرا ولا ان عمر وطلب ايلكن عندك رضا به واراكن ورس قاضي
 نكاح ايتحيز طرا اولوري **باب** اولوري في كتاب الوالي او عصف او كاه
 الاب واجد فاسقا فللقاضي ان يزوجها من كفوفه. من زانية في كتاب النكاح
 في الفصل الثامن في اقسام من الجحفة. **مسألة** زيد زني وفان ايلكن عدت
 وفان تمام اولما من زوجه عند غفيرة تزوجه قاهر اولوري **باب** اولوري
 عند الاصل في رتبة نفقة وصح بعد في عدة الكا فجاز العقد. وضوء المشرك
 قال ابو جعفر الزمعي اذ اطلقها زوجها الذي اوجعها عنها لا يجب عليها العدة
 ولما اذ يتزوج قبله خيضا ثلاثا في الطلاق وقيل ان بعض اربعة اشهر عشر
 في الوفاة وقالا لا يتزوج قبل ذلك. من حقايق في مقالة ابو جعفر في النكاح

ولا يجب للمرأة النكاح الفاسد في هذا القول
 وانه خلافها وانه مذهبها يجب من النكاح
 والعدة ويثبت نسب ولها من العتاق ويثبت
 النسب ومدة من وقت عقد زواجها في زمانها

بعض خاصة مع النكاح

في عدة الزمعي

الدرستين بالخط فارسية
معناها الحمد المجل
لنور العيز

وضع المسئلة في الزني والازمة لان الزني اذا اطلقا للزنية لعدة عليها بالاتفاق
ولوحانت الزنية كتابية تقتضي تسليم المهر للمسلم ولا التي اذ تزوج بها في العدة
لان العدة تجب صيانة للمرأة المسلم من الطلاق **منقول** شرح في الكتاب
زيد بك اول من تزوج ايلديكي هندی بك بعد ذلك كل من لا زني اول من
اول من قاضي فانه فتوى اوزون **منقول** احوالة على انها بكر فاذا اصبحت بكر
وقد اعطى المهر هل له ان يرجع عليها بما زاد على رستمها مثلها فليس
ما اختلف في الاسلام البغويين ومن وافقه من انهم يخارون في مسئلة الجاهل ينبغي
انه يكفر له ذلك وكذلك على ما ذكره من النوايا المحمودة من صاحب الحيط
تزوج احوالة على انها بكر على زيادة مهرها فبعد نكاحها يجب كمال الزيادة احوال
لا يجب الا قبال الزيادة بما هو مرغوب وقد فاضت للاجيب ما قبله وينبغي ان يكون
الرجوع فيما زاد على رستمها مثلها في ان ذكر في فوايد خير الدين المرحوم في ان
لا يرجع له وكذا في المسئلة الاولى انه يجب الزيادة على خلاف ما ذكره صاحب الحيط
وذكر في العدة ايضا تزوج احوالة على انها بكر فاذا اصبحت بكر فليس
عليه كذا ذكره المشتق **منقول** فتاوى قاضي فانه اذا تزوج احوالة على انها بكر
فوجد ما عني بك عليه كل امر عليه لان المهر لا يقابل النكاح لانها يفتي بمقتضى
النكاح كذا قال ابو القاسم الصفار **منقول** في كذا في العدة الرابع عشر في
الفصل الخامس عشر بورد في نكاح **منقول** زيد زوجه بعد طلاق اول من طلاق
بوشاد قد نقل عنه قوله نكاح اول من طلاق قبل الطلاق ويزيد بغير
فتوى ايلديكي بعد الطلاق زيد نكاح اول من طلاق باذن اول من طلاق او كما قاله
في الفتاوى قوله المرحوم **منقول** فتاوى قاضي فانه اذا تزوج احوالة بعد طلاق
بوقول ايلديكي ويره انه علة ملاك كذا في الفتاوى بوقول ايلديكي في نكاح
وذكر القاضى في الدرر في شرح الجامع الصغير المطلق بثلاث تزوجت باحوال
ولم يرد في الزني في النكاح ثم طلقها لا يثبت للاول في قوله عامة العلماء وقاله
ابن الحبيب كذا في قوله بشره عينا في الرسمى رهنس احد الامم الودعة قوله
المحوز بخلاف الاجماع حتى لو وقع بوقول لا ينفذ قضائه **منقول**

بمنه القول

بمنه القول ولم يثبت الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا
قال صدر الشهدا **منقول** في كتاب الطلاق في العدة الثاني
منقول زيد بك ايلديكي اول من طلاق بريد محمد صفح في نكاح ايلديكي بريد محمد
استطاع الطلاق ايلديكي بعده رجوعه قادن اول من طلاق **منقول** قادن اول من طلاق
انه ترجع اليه وصحت قسمها بالافواه لانها استقطعت حقها لم تجب بعد الاستطاعة
وهذا الالة الاسقاط انما يحقق في القيام فيكونه الرجوع استنعا بما ينزله العاية
حيث يرجع المخير فيها من شاء ما قلنا **منقول** في كتاب النكاح في باب
القسم في كتاب الرضا **منقول** كذا في الدرر وغيره **منقول** زيد بك بعد اول من طلاق
زيد بك ايلديكي بعد طلاق ايلديكي زيد طلاق وبرايلديكي بعد طلاق ايلديكي
اول من طلاق **منقول** او كما زوا في تزوج العرو بغير اذنه بوقوله مقال المولى
طلقها او فارقها فليس هذا باجانب لانه يحتمل الى ذلك ان رده هذا العقد
ومشاركته بستر طلاقا ومفارقة وهو الباطل في حال العدة المبرورة وهو ادنى نكاح
الحمل عليه اولى وانه قال طلقها تطليقة بغير الرجعة فهو اجانب لالة الطلاق
الرجعي لا يكتفي الا في نكاح صحيح فتعين الاجانب **منقول** في كتاب النكاح
الرجعي **منقول** ما صنف في كتاب نكاح باب في طلاق والحق
اذا تزوج عشرة في نكاح على التعاقب ما ز نكاح التاسع عشرة والاعشرة
لان ما تزوج في المائة كانه ذلك دليل على فساد نكاح الاربعة قبلها
وما تزوج في التسعة دة ذلك على فساد نكاح الاربعة قبلها
نكاح التسعة والعاشره زيد ويصح في **منقول** مستطاع في نكاح
اول من طلاق بريد محمد **منقول** في كتاب نكاح ايلديكي بريد محمد
صدر الشهدا كعدة المفقده في نكاح ايلديكي بريد محمد **منقول** في كتاب نكاح
اذا تزوج عشرة في نكاح على التعاقب ما ز نكاح التاسع عشرة والاعشرة
جميعا **منقول** في كتاب نكاح ايلديكي بريد محمد **منقول** في كتاب نكاح
في عقد متفرقة فللزوجة ان يختار اربعة منهن ويغادر الاخرى
لان نكاحهن توقف على اجازة لان نكاح الاربعة الالة لم يفسد

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written on a page with a red border. The script is dense and appears to be a form of shorthand or a specific dialect. The text is written in a cursive script, likely a manuscript. The text is written on a page with a red border. The script is dense and appears to be a form of shorthand or a specific dialect. The text is written in a cursive script, likely a manuscript. The text is written on a page with a red border. The script is dense and appears to be a form of shorthand or a specific dialect.

۱۰۰

زوجي اكا حوام اولور والفقهاء يسمونه هذه المسئلة بين الفخر وعندنا
 الفخران المصنوع كذا ما ضيف في كتاب النكاح في باب الرضاء رجل يزوج
 امه ولده من رضيع ثم اعتمها فاخترت نفسها ثم تزوجت بزوج آخر ولد له منه
 ثم جاءت الى الرضيع الذي زوجها فارضعت له من رضيعها لانه الصغي صا ابنا له
 فلبق النكاح صار متزوجا بامراه ابنة من الرضاء من ابن الهام في كتاب الرضاء
شرح يعطيه صدرته طلقه زوجته طلقاين ولها منه لكن فاعقدت
 ثم تزوجت بصغيري وضع فارضعت له ثم عليه فتزوجت بزوج آخر وادخلها
 هذا الزوج ثم طلقها ثم لم يتعد الى الاول بواحدة ام بذلك فيناد اجاب
 من ذلك خطأ والصواب وانما لا يتعد اليه ابدا لانه صار له خليل ابنة
 من الرضاء من شرج ابن وهب في كتاب النكاح في شرح وبالصدح
 روضة الاب لابن وذكر القدرين في شرحه انه المانع ان كان شريفا في العدة
 لبثت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كما لمض والصغير لا يلزم
 التمكن حقيقة من هذا في كتاب النكاح في باب المهر مكانه كالطلاق
 عند الدخول من حيث قيام البقي بعد النفل وما قاله قاله الترتيب
 وقاضيه ويرد ما ذكره الثاني الا ان الاوجه على هذا ان يحض الصغير غير
 القادر والمريض بالمرض لبثت التمكن حقيقة في غيرها من احوال
 زيد في هند سلمه في نكاحه ودخله اليه شرعا زيد وهند ومباشر اول
 من الادام اوله **باب** زنده عقوبت عييل من حاله ما لم يتر
 اولور قاله والى تزوج التي سلمه قوة فرق بينهما لعقد نكاحي
 فلا شك المشركين مع يؤمنوا وللعقد عم الاسلام يعلموا ولا يلجأ سنو
 في الشرع عمالة المسلم لا يحل للكافر وان كان ذكرك طلاله الابتداء
 ففرق بينهما ويرجع عقوبة ان كان قد وضعا ولا يبلغ بها اربعين
 سوفا وترز المراه والذين يسعي فيما بينهما وفي حق الاتي لم ينكر لفظ
 التفسير لانه ينبغي معنى الظاهر والتفسير قاله الله تعالى وتقرره وتقرره
 وشجوة بكرة واصيلا فكذا قال يرجع عقوبة من هذا ان اساء للاه

بري كما تعين او ينجى اولادها **امراة** ابتاه تسكن مع حرتها او مع احد
 الزوج لانه ونحوه فانه كانه الذي فيها بيوت فرغ لها بيتا اخر منها جعلتها
 غلقا على حدة لم يكن لها ان تطلب من الزوج بيتا اخر فانه لم يكن في الدار
 الا بيت واحد كان لها ان تطلب بيتا اخر لو جه من احد طحا ان لا ياتى
 على متاعها والثاني يكره ان يجامعها وقها في البيت غيرها ولو جامعها
 وهناك نائم او جئون او صبي بمقتل او مني عليه او غير ذلك وكذا ما لو
 ان الرجل اذا اخذ بيد جاريته وادخلها البيت واغلق الباب
 وعلم ان يريد جاعها يكره وكذا وطى المرأة بحفرة ضربها او الامة عند حدة
 ولهذا المنة اهل بخار النعم المسجود بغير الحصن **من النكاح** والمزني
 الهداية في كتاب النكاح في باب ما يكره للزوج في فسخ المرأة **منه**
 كفور الى تلك شرط في الزوج ان يكره بعده افراسه ان يكره من ههنا
 بعضه من فراوان او ارايكره من اولاد من كركم فوامم ويكره ما لو
الاول او لو جئها فضا فندرج تحت شرط من شرط الجبل في الجمال
 بالنكاح والطلاق هذه مسطور **الخصاف** امراة خافت ان يخرجها
 زوجها من بلده فالحيلة ان تزوج نفسها على امر حتى على ان لا يخرجها من
 البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها مهر نسائها كذا ونقر الى زوج بذلك
 وبغيره على نفسه بذلك فان عزم على اخرجها من ذلك البلد اذنه بتمام
 مهر نسائها وهي معلومة وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او بتسرى
 ولو زوجت نفسها لم يتزوجها فكم عليه ثم اراه الزوج ان يخرجها من ذلك
 البلد فالحيلة ان يعرض لاهلها من يثق به من اهلها او ابيها ويشهد
 على منعه فاذا اراد الزوج اخرجها اخذها المقر بالمال ومنه من الزوج
 فان خاف المقر ان يتخلف الزوج على ان لك عليها هذا المال
 فيخاف ان يتخلف كاذبا فالحيلة ان يبيعها بذلك المال ثوبا او غرضا
 فان حلف لا يأتى **من تحيط الرضخ** في كتاب الجبل في باب الجبل
 في العين بالنكاح والطلاق **منه** زيد غيرك عدت اولاد

ههنا

ههنا كذا وكذا شرط في النكاح ان يكره ههنا بعد العدة آخرة تزوج انكره
 زيد ان يكره في نكاحه فطلب فاه او لوري **الاول** امراة في حق الغني جاء
 اليها رجل وقال انا انفق عليك ما دامت في العدة بشرط ان تزوجني نفسك
 منه اذا انقضت عدتك فرضيت فانفق عليها في العدة فانه يرجع بها انفق
 لا فانفق عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط كمن علم ان انفق
 عليها ليتزوجها اختلعا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بالانفق لا انه
 اذا علم ذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لان انفق على قصد
 التزويج لا على شرط التزويج **قال** بولا نارضى وينفق او يرجع لان اذا علم انه
 لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا اهدى
 اليه قير الاقراض كانه حراما وكذا القاضي لا يجب الدخول الخاصة ولا يقبل المدة
 من شرط لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون بمنزلة الشرط وانه لم يكره
 مشروطا لفظا **منه** رافضيا فانه قبيح فصح في كتاب النكاح بعد العدة الغني
 على طحا ان يتزوجها فابتاه يتزوجها قال حين الانفاق بشرط ان يتزوج
 لي والا ارجع عليها يتزوج اولادها لم يتزوج كان انفق على هذا الطح
 قال الامام ظاهره ان لا يزوجها الا ان يرجع عليها زوجت نفسها منه اولاد لا يرجع
 وقال غيره والامام ان يرجع **وقال** في الفصول الاخر ان يرجع شرط الرجوع
 ام لا اذا لم تزوج نفسها منه وان زوجت لا هذا اذا وقع اليها المهر لم ينفق
 نفسها اما اذا اكلها لم يرجع بشيء أصلا **وفي الجامعة** في الفناون اعطى معتدة
 الغير نفقة له الا شرط اذا لم يزوجهما ولا خفاء ان ان فرضت شرط واه
 صحت بعد الاستهلاك لا وهذا القول يحلها فيكون القول للزوج
 انه فرض فانه ادعت حبة يخلف الزوج على دفعه فان نكل لا شيء له ولا طلق
 وقال نوبت به العرض يرجع فانه زوجت نفسها واحتسبت مهرها من
 وفي فدايد بعض المتأخرين د عا رجلا الى حديقته واعطى نفقة ينفق على نفسه
 او اطلق في الانفاق من ماله فانفق والعادة ثم ان الفار اذا طاب يقدم
 ويشترى الثمار هذا القول ببقية ذلك اليم وتورد كل ما انفق عليه

الى مالك المدبقة بلا شرط الرجوع اوان الانفان قال انه مثل ما انفق
 على معتد الغير على طمح الزوج وفيه احوال كذا احصا من مذهبنا في كتاب
 النكاح في قصص مائة كثر تزوج بها امرأته **مسألة** عند زوجي زينة كونه بشي
 اتي نفقة تعدد او يتدركه كل شخص زكاته في نفقة من طلبه قادن اولوري باخو
 بمقداره صلى الله عليه وسلم ايكن بعد كفايت ايترويد كفايت مقدارين طلبه قادن
 اولوري **الباب** ما مضى نفقة من طلبه قادن او كان كفايت مقدارين
 طلبه قادن اولوري **والا** فرض القاهي على الزوج لا تطالب بنفقة ما مضى من
 قبل الفرض لان عندنا لا يعبر بالنفقة ديناً الا بالقبض او بالتزويج وان كانت
 المؤلة استدان قبل الفرض وانفقت على نفسها لا يرجع بذلك على الزوج
 فان فرض لها القاهي او صالحت زوجها من النفقة على شئ معلوم كل شهر
 فلم ينفق عليها صح انفقت من ماله نفسها او استدان رجعت بذلك
 على الزوج اوجها القاهي بالاستدانة او لم ياتوها ولو صالحت زوجها
 من النفقة عما لا يكفيها كما ان يرجع عن ذلك القاهي فطلب الكتاب **مسألة**
 فاضحاة في باب النفقة في الورق الثاني **مسألة** زينة عمره كثر فزينة زينة
 آخرى ويورثها في راجع واسباب ويرث بعده عمره زينة ويرث بعده
 تزوج باليه زينة ويرثها في راجع واسباب ويرث بعده عمره زينة ويرث بعده
 اولوري **الباب** عمنه قائم اولاني استروا او ايدر **مسألة** اولوري
 الورث ويرثه كونه بكنه هدية ويرثه كونه بكنه قاي ايسه الورث فالك ومنه
 ايسه الثمان رجلا ضبط ابنته زينة فقال اب البنت بلى ان كنت تنفذ لك
 الى سنة استروا الى سنة ازوتها منك ثم ارجل بعد ذلك جاب لها اب البنت
 الاب ولم يعقد على ان ينفق لها فلم تزوج منه **مسألة** ان يسترد ما بعث
 للمهر ويهد تالم او فالك يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما المالك
 والمستملك فلا شئ له في ذلك **مسألة** من نكح فاضحاة في باب المهر فصل
 في جسد المرأة نفسها بالمهر في الورق الثاني **مسألة** زينة جاريس
 نكحها ايتمت جائز اولوري **الباب** احتياط اولوري **مسألة** تملكك عدم

منه في النفقة
 في الورق الثاني
 في باب النفقة

جواز قول

جواز قولك جاز وبشدر **الباب** **مسألة** اي حرم على المولى
 نكاح امه وحرم على العبد نكاح سيده للاجماع على بطلان لا يقال لمعل هذا الاحتياط
 في عدم تزويج مبرته لظهور الملك **مسألة** في كل قدامهم لو استترى امه تزويجها
 احتياطاً لا فائده لوجه الملك في صون التزويج ككافة المهر الذي اربكبه فعل
 الزوج وله عذر وهو الحق زعم الزنا ولم يضر الملك في صورة عدم التزويج ككافة
 المهر الذي اربكبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس ترك التزويج لانه حرام وعما يقتضيه
 انه يكون تركه اية من اية الشبهة لاحتياط في التزويج لاني تركه كالكافي
 من الاصلاح والايضا في كتاب النكاح كما ورد في الاثر اذا اجتمعت الحواش
 طرحت الصغير للكبيرة ان اذا اجتمع امرؤ في احداهما مصلحته تخص وفي الاثر
 مصلحته ثم قدم التي تم مصلحته على ما تخص منفعته **مسألة** من دة الفوا في اوطان
 في بحث عند كبرى **مسألة** **كتاب الطلاق**
 زينة عمره فلا فاعل به في ايدر كثر **مسألة** ويرثه اولوري ويرثه زينة ويرثه
 اوج طلاق بدش اولوري ويرثه ايدر ويرثه عمره اولوري **مسألة** ايدر ويرثه
 اوج طلاق بدش اولوري ويرثه ايدر ويرثه عمره اولوري **مسألة** ايدر ويرثه
 ر جردت لغيره في اليك حابة افضها مقال الرجل ثم وحلف بالطلاق والاعتاق
 ان يقضيها له فقال الرجل حاجته ان تطلق او انك ثلاثاً فلا يصدر لانه
 منهم **مسألة** من طلاق فاضحاه في باب التعليق في الورق الثاني **مسألة** زينة
 اولاد طهنة فية في طلاق ثلاثاً ايل تطليق ايدر طهنة في طلاق اولوري
 طهنة بعد العدة عمره في تزويج ايدر عمره بعد الدخول والوطى طلاق كونه
 بعد العدة بين زينة تزوج قادن اولوري **الباب** اولوري **مسألة** زينة
 تحت سلم طلقها ثلاثاً ففوتت بنفرائي ووفد لها حلت للم الذي
 طلقها ثلاثاً لانه وجد الدخول في نكاح **مسألة** من نكح فاضحاة في باب النفقة
 اكر في الثاني الحلال **مسألة** زينة اولوب فالك ام ولد حندي نكح
 ايدر زينة ماله طهنة نفقة مقدرا اولوري **الباب** **مسألة** زينة
 او لحنه قول ولا ور كثر زوجه اكر طاهل وكر طاهل نفقة واجبة كالكافي

منه في النفقة
 في الورق الثاني
 في باب النفقة

طلاق المالكه ووقع عندنا العتق
 من الاطلاق المالكه ووقع عندنا العتق
 من الاطلاق المالكه ووقع عندنا العتق

منه في النفقة
 في الورق الثاني
 في باب النفقة

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

علت ميتك مالى ورثته زالى اولوب غيوك مالنون واجب لارن
 اولوب كلد وكيدر بوعلت ايسه ام ولدده حه موجوده ستيغ اولوب ياخو
 شيخ الاسلام حضرت نوريه راجعت اولوب الطينه حاصل اولوب قد فصل
 عمر اولوب قوله ولا نفقة للميت في غيرها زوجها سواء كانت حاملا او حائلا
 الا اذا كانت ام ولد وحامل فلها النفقة من جميع الماله كذا في الفتاوى
 وانما لم يجب نفقة الميت في غيرها زوجها لان ملك الميت زالى الى الورثة
 فلما جئنا لا اوجنا في ملك الغي وهذا لا يقع من الورث وفي تحيس
 فواجران ولا نفقة لام الولد اذا اعتدت من المولى من ثا رخانه
 هتند مطلقه زنده تزوج اليك كذا معتدة او لم تنزلها معك لا يضرها تصديق
 اولوب في **الباب** طلاق اولوب الم تزوج ثاني بني ابي ابيه اقل ايسه
 اولوب والاصديق او التاماد المطلقة اذا تزوجت ثم قال كنت معتدة ينظر
 اذ كان بين الطلاق الاقله وتزوج الثاني اقل من شهرين صدقت
 وقد التناح وان كان شهرين فصاعدا لا يصدق وفي التناح من كتاب
 الخلاصة في العقد الثالث عشر في الورث الاقله **مسئله** زنده فوت اولوب
 زوجه هتند مهر زنده هبه ايريك بعده نذر اولوب كذا هتند هبه اولوب
 ويدينه طلقه قادن اولوب **الباب** اولوب زوجه ماتت فوهبت
 امراته مهرها جاز من طلاق وجيزه شخصه قبيل باب الطلاق في المهر
مسئله طلقه سويحه لارن اولوب هتند زنده زوجه اولوب حلاله اولوب
 الحصر طلقه سويحه لارن اولوب هتند زنده زوجه اولوب حلاله اولوب
 بكم ما جاور اولوب كذا هتند قوله ايل تحليل شوط اولوبه در قاله وكذا بشرط
 التحليل للاقله اي يكن التزوج بشرط ان يحلها له يريده بشرط التحليل
 بالقول بان قال تزوجتك على ان احملك لم او قالت المرأة
 ذلك اما لو نواه ذلك في قلبها ولم يشوطاه بالقول فلا يبرأ
 ويكون الزوجي ما جاورا بذلك لقصد اصلاح وقال ابو يوسف
 لا ينعقد التناح بشرط التحليل للاقله ولا تحل له لانه هذا في معنى

مسئله في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

في معنى شرط التوقيت فيكون في معنى المنعة فيبطل ولهذا قال عمر بن الخطاب
 لا اولى تحليل الا رجها وقال ابن عمر لا يزالان زانيين ولو مكثا عشر سنين
 وقال عثمان بن عفان ذلك الفاح ولهم العذر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال محمد
 يفي التناح ولا يحل للاقله لانه ليس بتوقيت للتناح ولكنه استجمل
 بالخطور وهو مؤخر شرعا فيعاقب الزمان كقتل المورث ولا في قوله
 عم لعن الله المحلل والمحلل له هذا المورث يقتضيه التناح والحل للاقله
 والكراهية ولان التناح لا يبطل بالشروط الفاسدة فيصح ويحل للاقله
 ضرر الحية ولا معنى كما ذكر محمد بن قيس في التناح مع حصول الحل لان التناح
 فذلك واشترط في العقد هتند المرأة واعان النفس في الوطى لغيره الغير
 فانه انما يبطل لغيره الوطى الغير وهو تله تيمم ولهذا اقله ام هو البتة المستبد
 وانما كاه مستقارا اذا سبق التناح من المطلق وهو محمد بن الحنفية
 اراد به طالب الحل من كتاب المنعة والموت وسماه محلا واه لا يحل
 لانه يصدق ويطلب الحل منه وانما طالب الحل من طريقه لا يستحب
 ولو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وان انكره هتند كذا في العكس
 من زليل في كتاب الطلاق في باب الرجعة في قصص فيما يحل به المطلقة
مسئله هتند حله شرعية لازم كذا من زنده حله اولوب قد فصل
 تطليق التمسك سنده خوف او ينجح جان نذر **الباب** هتند نفسي
 سكا تزوج اتم امره كذا اولوب هو بركه دليم نفس طلاق وكذا
 او زن هتند كذا ولو خافت المرأة ان لا يبطلها المحلل فقال
 زوجه جت نفسي على ان اعري بيدي الحل نفسي كذا اردت
 فقبل جاز التناح وصار الاو بيد **مسئله** من زليل في كتاب الطلاق
 في باب الرجعة في قصص فيما يحل به المطلقة **مسئله** زنده مطلق
 اولوب هتند عمره تزوج اتم امره كذا او ج هتند كذا هتند كذا
 اولوب هتند هتند او نفقة قدر زمانه مورا سكر كذا **الباب**
 اما اعطي فتنت التمسك كذا كذا هتند زمانه مورا سكر كذا

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

۱۵ و نظر مع

لو قال انت طالع

لو قال انت طالق واحدة باينة انه شاء ان ينفك حيث يقع الاستثناء ولم ينه
به شيء لانه يحتمل ويحتمل خلافه فصار الوصف مفيداً فلا يلغو. من زنى
في كزوباب العقيلة **مسألة** ههنا زوجي طلاق ثلاثاً ايل يوشاد في يدي
اما نكح اولوب خلاصه الفدية بجالي اولمسه زنا براضيه او لما ينج ينكر كرك
هذو يد قتل يلسوني يوقسه زوجتي اولورس يوقسه فور ارمي يلسو يوقسه
حاكم الى كيد بيميني ويرمك كفايت اير برمي **الباب** نفس قتل جازم كيدر
يميني ويرسوه اكر يلاقي ايررسه غدير وجهه خلاصه بجالي يوقسه ايرسوه ايرل
قتل يلسو ناكم دينا دني سوزكليم. وفي الفتاوى المرأة اذا سمعت
ان زوجها طلقها ثلاثاً فاولا يقدر على ان يمنع نفسها الا يقتل يسها
ان تقتل متى علمت ان يفرقها لكن يقتل بالرداء ولا يقدر المرأة نفسها
وفي فتاوى النسفي عن السيد الامام به سماعه هكذا. وفي فتاوى شمس الامام
ان لم يكن وقال ابن عمر لا يزول الا بيمينين يرفع الى القاضي وكلفه فافلت
فالاغرم عليهم وانه قتل طلاقاً وعليها والطلاق البايين كالثلث. من طلاق
في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول. كذا في الواقيات
في كتاب الطلاق في باب علامة النون. وفي النوازل اذا شهد عند المرأة
شاهدة انة زوجها طلقها ثلاثاً اذا كان زوجها غائباً يسها اذ يتزوج
واذا كان حاضراً لالانة اذا جحد الزوج اصبحت الى القضاء بالفرقة والنقذ
بالفرقة لا يجوز الاجحزة. وفي مجمع النوازل المرأة اذا حومت على زوجها
بالثلاث والزوج يكسها هل كما اذ يتزوج بافر من غير علم الزوج قال
يبايع لها لانه لا يطلق لها قال الامام نجم الدين النسفي اذ كانت مدققة ما لها
تطلق لها. من خلاصه في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الجنس الاول
امرأة علمت انة زوجها طلقها ثلاثاً وهو ينكر ولا يقدر المرأة على منعها
عنه وسها ان تقتل لانها عجزت عن دفع الشرع نفسها فنيها
لها اذ تقتل بالرداء لا بالة القتل لانها لو قتل جراحة تقتل
قصاصاً. من طلاق قاضيه في باب التعليق في الورود خنيا

وفي القينة رجل طلق امرأته ثلاثا فانكروا الطلاق بعد التطليح او قال
 طلعت رجعتا فراجعت فخرجت المرأة عن اقامة البينة كتمها علمت
 ان طلقها ثلاثا لها قتل اذا قصد الجماع معها الا انهما لو قتلتا بالاول او بالثاني
 قتلت المرأة والاولى انهما قتلتا بالثالث او بالرجوع او بالرجوع او
 ونحوه لا بآلية القينة وجب قتلها فلو لم تقتل لغير ما علمت فالاية عليه
 لاعلمها **من غيبه بوضوح** يهدر بوجهه يدونه خلاصه بحال الطلاق
 كثر زوجه فبطلت بغير يمين او بغير ترويج او بغير طلاق اليه جاز اولور
الكتاب اولور ديانة مدونة قاتلها او لمقتلها او قاتلها مع
 ثلاثا قد غلب ظننا انها اوام عليه فقصص الخرافة بكل ممكن واما عدم
 زواجهما بغير ظننا انها زوجة ظاهرة فله ترويجت بغير ظن في الجور
 واقا جاز الزوجة لها من حيث الديانة فوجهها ظاهر لانها غلبت على ظننا
 الحقة فاذا تزوجت بالثاني بغير ظننا على ظننا الخلق فله زواجها كغيره
 من شريعتهم وهاهنا قبيح قصص من كتاب الطلاق وسنذكره في
 عن رجل حلف بالطلاق الثالث وظن انها لم تحبث فافضيت المرأة بغير
 الثالث وخافت ان اعلمت بدركه ان شككها لها ان يستحل بعد ما يفرقها
 بغير تأمره اذا حضر بتجديد العقد قال نعم وديانة **من ايسرهم في باب**
 الرجعة قبيح قصص الالهانية لانها معاملة **من زوجه بغيره** كغيره
 فلا فاعل اشترسم انا مكش و يحكم جراح اولاسه وني نيت ايلش اول
 زوجه بغيره لان اولور **الكتاب** او كاز ولو قال لا فرائد ان
 كذا فانت ابي ونور به الفريم فهو باطل لا ينفذ منه **من طلاق ما فاض**
 في قصص في تحريم الحلال في الورع الاول **من زوجه بغيره** كغيره
 او ج طلاق بدشام قد نكح عمره نكاح اولوب قبل التوطي عمر طلاق
 ويرى سعيه المستيب قد لي ايل عمر اولوب ربه نكاح اولوب
 شرعا جاز اولور **الكتاب** لو كاز الجماع مخالف قول
 ملكور ورقة قاضي تيم اليه وحي نافع اذ كاز ايدوي مصر قدر

من زوجه بغيره
 من زوجه بغيره

بوقول ايل ضرور و يرون انه تعالى وملائكته لعن قبيح ايل العبدانية
 وقدر القاضي في الزجر في شرح الجامع الصغير المطلقة بثلاث تزوجت بآل
 ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل للاول في قوله عامة العلماء
 وقال سعيه المستيب كذا هو قوله بشر غياث المرسى ربه لاله العبدانية
 قوله كذا بخلاف الاجماع مع توقفه بقوله لا ينفذ قصدا **ومن ايسرهم**
 القول ولم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 كذا قال سعيه المستيب من خلاصه في كتاب النكاح في الفصل التاسع في الجسد الثاني
من زوجه بغيره كغيره ربه لاله العبدانية في هذه النفقة الجهرية وهذه المستغنية
 التي يعم ويحده زوجه طلبه قاهر اولور **الكتاب** اذ حكم الشرع في
 اولور **من زوجه بغيره** كغيره في الاية لها بالاستدانة بعد عرض القاضي
 النفقة لها لانها صار تدين بغيره اجاب باه فايده الامور بالاستدانة
 مع النفي ان يمكنها احالة العريم على الزوج بغيره من غير رضاه الزوج فاما
 اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليه مادونه الزوج
 كذا في العناية في باب النفقة **من زوجه بغيره** كغيره في هذه المسألة
 كل من زوجه اسلام عرض اولوب ابا النور هند عمر ومسلم تزوج ايجت
 استدرك بلا عدية وارمعه قاهر اولور يدق هذه عدة علة
 اولوب ونفقة سز المنة قاهر اولور **الكتاب** عدت لانه اولور
 فرقت زوجه جاننده ودر شريح بالا صافه من لافدره مهره ونفقة
 احاد **من زوجه بغيره** كغيره في الاية اسلمت فاي الزوج ان يعلم نفوق
 بينهما كان عليه النفقة والسكنى مادامت في العدة لان الفرقه
 جاءت بسبب من جهة الزوج وهو ابا والاسلام وفكرت
 منه نفقت الاسكان بالمعروف فتعين الشرع بالاحاة
 والاحاة في الشرع ان يوفيه مهره ونفقة عدتها **من كتاب**
 النكاح في باب نفقة اهد العفة للزوجة **من زوجه بغيره** كغيره
 ربه لاله العبدانية في باب طلاق بدشام قد نكح قبل انقضاء العدة

من زوجه بغيره
 من زوجه بغيره

تصديق اول لوردي **الباب** اول لوردي بانه وقضاء قاله كل امرأه
 ان تزوج عليك فهي طالق وتقول عليك على رقبتهك صح ديانة وقضاء
 من خنقر لحيطة كتاب الجبل في باب الجبل في الجبل **مسألة** زنيك روضه همد
 كاخو اسير اولوب وار لولوب لاهة اولوب بعده جقد قرق زوجي زنده زوار لولوب
 هاضل اولافل سند باين اولوب وار لولوب قاده اولوب ري **الجواب**
 اولمان بد مخصوصه قاري الهدايه كس فتاوى ساير كسب مخالفه وكذا
 قلنا لو كانت المسببة منكوه مسلم او ذمي لا يبطل النكاح لان ما كان ملك النكاح
 حرم من البسوط للخصم في كتاب النكاح في باب نكاح اهل الحرب كما قاله
 والعز والابستيج وزوجهم لاه الفرج لا لاجل الابا ملك ولا لملك قبل الاكاز كما
 الا اذا وجد اثراة المأسورة او ام ولد او مديونة لانهم ما يكونون في كتاب
 الجهاد في باب المستائير فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لانفسه
 الا ان يكون مولا لولوب في وقت وطئها في لاجل الزوج ان يطاءها حتى يستويها
 بحضرة وان كانت حرة فوطئها الوحي لم يكن في زوجها ان يطئها حتى يثبث
 حيضها لانه ما كان من الحيض في معنى الوطئ وبشبهة فالتاويل لما طئها من غير
 بالتاويل في الحيض في كتاب من شرط السبوك كسب في باب اثبات النكاح من اهل الحرب
 من السبايا اذ المسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون كما في النكاح بالاجل
 فيه اهل الحرب **مسألة** عن امرأة اسرت وادخلت دار الحرب فتزوجت
 هناك بعلم أهل بلدها **الجواب** اذا دخلت مأسورة بانت من زوجها
 فاذا انقضت عدتها وتزوجت هناك سلك ما من قاري الهداية
مسألة رجعي طلاق بوش اولاه همدك زوجي زنده عدتي تمام اولوب
 وفات ايلس همد ولوردي اولوب **الباب** اولوب قال والتوارث
 قائم بين الرجل والمعتدة من طلاق رجعي لانه الى زوجية بينهما قائم وانما
 انتهى بالموت وهو سبب التوارث ويستور فيه التطليقة والتلقين
 من البسوط للخصم في كتاب الطلاق في باب الرجعة **مسألة** زنيك
 مطلق اولاه همد يكره كونه اول مستبين الخلق او غلاة دهر

هذا هو جواب السؤال
 في كتاب النكاح في باب
 نكاح اهل الحرب
 في كتاب النكاح في باب
 نكاح اهل الحرب

هذا هو جواب السؤال
 في كتاب النكاح في باب
 نكاح اهل الحرب

هـ عسنة اعتبار اولوب عسنة نكاح جائز اولوب **الباب** تصديق اولوب
 روي نكاح ايلس همد باين ورر قال قالت قد استقطت بسقطا مستبين
 الخلق او بعض الخلق صدقت على ذلك لانها مسلطة امينة في الاختيار على ما
 قاله الله تعالى ولا يحل لمن ان يكتم ما خلق الله في ارحامهم والنهي عن الكتمان
 او بالاظهار قاله ابي بن كعب ان من الامانة اذ يضمن المرأة على ما في رجليها فله ان يحد
 بذلك وكان محتملا وجب بقوله خبر من غير بينة وانه انما هو الزوج حلتها
 من البسوط للخصم في كتاب الطلاق ولا يحسنه اذ المرأة امينة في الاختيار
 عن انقضائه العدة فانه الشرع انه يكتمها في هذا الباب قاله الله تعالى ولا يحل
 لمن ان يكتم ما خلق الله في ارحامهم ان كتم بيمينه والله اعلم بالامر الا ان قيل
 في النفية ان الحيض والجبل هما همد عن الكتمان والنهي عن الكتمان امر بالاظهار
 اذ النهي عن الشيء امر بالبطلان والامر بالاظهار امر بالقبول ليعلموا ان الامر
 فيلزم بقوله قولها وخبرها بانقضائه العدة ومنه قوله بقوله خبرها بانقضائه
 العدة من البسوط في كتاب الطلاق في فصل ما كان الرجعة **مسألة** زنده زوجه
 همد كرفلا وان يكون سك بنة او في طلاق بوش اولوب ويدكره نكاح
 جنونه اولوب قد نكح كبريكل طلاق واقع اولوب **الجواب** اولوب رجعي
 طلاق واقع اولوب وعنده رستنا او شمس برقا **مسألة** وار لولوب
 باقيه من نكاحه معلوم **الجواب** الجنون لا يقع طلاق الا في ما كان اذ اعلن
 عاقلا في حين فوجد الشوط وفيما اذا كان مجنونا فانه يعرف بينهما بطلانها
 وهو طلاق وفيما اذا كان عتقا بوجده بطلانها فانه لم يصدر في سبب الجنون
 وفيما اذا اسلمت وهو كافر واي ابواه الاسلام فانه يعرف بينهما بطلانها
 من الاشياء في كتاب الطلاق **مسألة** عرض موند ووقع اولاه
 طلاق وخشخ اكر او اكر عور سدة ووقع اولوب موت عدت الجنون او الجن
 وار فله لخصه مرتبة مرض نذر **الجواب** بونده اقول كسبي وار لولوب
 قول صحيح اذ خارج بينه اولاه مصاحف الجنون عاجز اولوب عسنة
 بينة عسنة وار او كاي ايدوي كتب فتاواه همد مستقر اولوب

الجنون لا يقع طلاق
 اذ كان عاقل

قانون اولوری

طلاق الفأر

قادره اولور جي **الباب** فار اولغه بش خصلت بولغوج گوجل اولر
اولور و مدخوله بقدر مات مبینها ضعیف با لم ترضه هلو بنفر
الضعیف به المضعف وهو مستعلق مات وهو لاطلق وینفر ای یفر و مدخوله
مجرور با ورت و کوز رغه علی الابد اذ سوتقه الوصف همد بنفر الحیر و قد جمع البیت
ما ذکره صاحب الننف و نظم صاحب الفوائد فی اربعة ابیات و صورته ما قاله
صاحب الننف و الفار و کوة فاراً الآ بحسب ضیالی أحدھا ان یطلق امرأته
المدخولة فھم فک من قوی و مدخولة و الثاني ان یطلقھا طلاقاً بائناً و انھم
فک من قوی مبینھا و الثالث ان یطلقھا فی مرضه الذي مات فیہ علم من قوی
مات ضعیفاً ما قاله و الرابع ان یوت قبل انقضاء عدتها علم من قوی یقتدر
قاله و الخامس ان لا یکفر فیہ فصل من المرأة و قد علم من قوی لم ترضه قاله و السادس
الوجھ امرأته مع هذه الخصال فاما المرأة ترثه و لا ینصفه ما فعلی انتهت بمباراة
من شرع ابن وعبادة فی فصد من کتاب الطلاق **من** زید و جبرھن
باشک انما باشک بکوز و یوب ظھار لازم کدر کفارت ظھار الی یلیوب
و طلاق و حنی و یرمیوب لکن جامع الی یلیوب شیء لم یطو قاعلاً شرعاً لازم کدر
الباب حاکم الشرع ضرب باخذ و جس الی تمیز نیر ایدر بغیر و طمی و اساک
اساک بغیر المعروف و زید ظالم اولور و **بالغیر و بالجس و بظاھرا**
اذا لم یطلقھا الی ما یکفر و صدتها اذ المظاھرة اذا لم یطلق او یکفر عزرة
القاضی بالغیر و الجس ان یفصل اھلھا و صاحب الفوائد یظم هذا الفرع
فی بیئین و غراما فی شرح الی و فضاء الناطق و استر یصح ما قاله و لم یکن
فی غیر الروضة اقول و قد ذکر هذا الفرع ظھار الذر الخیار فی اکثر النوع **الکفر**
فی الظھار قاله و المظاھرة اذا لم یکفر و رفع امره الی القاضی یحبس القاضی مع یکفر
او یطلق **من** شرع ابن وعبادة فی فصد من کتاب الطلاق من علیہ حتی
اذا امتنع عن قضاء فانه لا یغیر و لذا قالوا ان المیغیر لا یغیر بالغیر و الجس
ولا یقید و لا یفک قلت الا فی ثلاث **اذا** امتنع عن الاعاق علی قریب کا ذکر
فی النفقات و اذا لم یقسم باین فانه و یحکم ظم یرجع کما فی الشرع و الواج

من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما هو جوابه في باب والعلة
 الجامعة انه الحق يعنى بالتأخير فيها لانه القسم لا يقتضيه وكذا انفعه العريب
 يسقط بغير الزمان وصحتها في الجماع بعدت بالتأخير لا بالانكاح من الاشباه
 والنظائر في كتاب النكاح **مسألة** زني زوجه في هذه المصاحبة **مسألة** اختلاف
 ليدشبه كمرشعا كعريب كور كك لازم كلور في **الجواب** وراودت في
 مست ابل معلوم او لم يمتد كمن اولدور ولو فلتك في الحب فادقته فاكبر
 رجلا فانه امكنه بالحق من زور لا يكشف وانه لم يتحقق الا بكشفها
 كشيها للمفروق **مسألة** من ابن حجاج في باب العتق **مسألة** زني زوجه في هذه
 طلاق ويركح هذه زني اولاد صغار بنزاعه مع حبيل كزونه الى كك
 وكك كده زني مانع اولدور قاهر اولدور في **الجواب** هذه كوطن لوليب **مسألة** زني
 انز تنزقح ايتش اولدور ونجيز اولدور بركون واريلوب كلنر ايتش اولدور
فصل والارادت المطلقة انه يخرج بولده من المهر فليس لها مهر
 لما فيه من الاضرار بالاب الا انه يخرج الى وطنها وقد كاهه الا في تزوجها
 فيه لانه العزم المقام فيه عرفا وشرا قاله من تامل ببلدة منهم وكذا
 يصير الحرة بوفية واذا ارادت الخروج من مهر كل غير وطنها وقد كاهه
 فيه اشار في الكتاب الى ان ليس لها مهر وهذا ككتاب الطلاق وذكر
 في الجامع الصغير انها فلك لانه العتق مع وجده مكانه بوجوب احكامه فيه
 كما بوجوب البيع ليم في مكانه ومن جملة ذلك حقا اسكه الاولاد وجه الاولاد
 انه التفرج في دار العتق ليس الشرا ككك فيه عرفا وهذا الوجه والحاصل
 انه لا بد من الارين جميعا الوطن ووجه النكاح فيه وهذا كله او كاهه
 بين المهرين تفاوت اما اذا تباين بحيث يمكن للولد ان يطالع ولده
 ويبعث في بيته فلا ياش به وكذا الجواب في العتق لو انتقلت من قرية
 المهر الى المهر لانه فيه نظر للصغير حيث يخلق باطلا المهر وليس
 ضرر بالاب وفي عكس ضرر بالصغير لخلق باطلا المهر والولد ليس
 ذلك من هذا في كتاب الطلاق بتبسيط النفقة **قوله** تفاوت

او كك

الابعد وفي عكس وهذا يقتضي المعنى الى العتق لا يجوز وانه كاهه العتق
 قرينة الا اذا وقع العتق فيها وبها قرينتها في لها مهر في شرع الطلاق
 وفي شرح البقال ليس لها مهر كك حال وقع العتق هناك او لا الاولاد
 كك الحكم الشريعة في الكافي هو كلام محمد اذا كاهه المهر كك في رستا و
 من متفرقة فادارت انه يخرج بهم من قرية الى قرية فلها مهر كك كانت القرية قرية
 ينظر بعضها البعض بالمكنر فلك يقطع عتق ارب اذا اراد ان ينظر اليه من يده
 واذا اراد ان يخرج من مرقع عام الى قرية واحدة كانت قرية منها فليس لها مهر
 الا انه يكفر النكاح ووقع في كك العتق وفيه ايضا وليس للمراة ان تشرى لولدها
 ويبيعها وانه كانت احكامها الا انه يكفر وصية **مسألة** من ابن حجاج في باب الخيانة
 تبسيط النفقة **فصل** واذا ارادت المرأة ان يخرج بولدها من مهر
 الى مهر ليس لها ان يخرج حال قيام النكاح الا باذنه مع الولد وبغير الولد وانه
 وقعت الفروقه بينهما ومضت العدة فانه كاهه المهر كك في مهره فيه
 فليس لها ان يخرج بولدها المهر لانه من الاضرار بالزوج يقطع ولده عنه
 الا انه يكفر المهر قريب بحيث لو خرج الزوج كطالعة الولد امكنه ان يبيت
 في اهل خبيثه يكفر بهذا كك حاله المختلفة ولها ان يخرج من حلة الى حلة
 وانه ارادت الانتقال كك مهر وقد كاهه العتق هناك ايضا فلها ان يخرج
 بولده الى ان تاتى اسحق الاقامة في وقت المهر مع الاولاد عادة وشريعة
 افلا مرا اذا تامل ببلدة يقصد الاقامة فيها وقد قاله من تامل ببلدة
 منهم ومنهم واما الشريعة فلان العتق افسد في مكانه بوجوب احكامه
 احكامه في ذلك المكان **مسألة** وفكر في بعض نسخ الهداية وكذا يصير الحرة
 وقية وهذا مشكك فانه ذكر في السير الكبير الحرة اذا فخرها رتا بامان
 فزوج فدية لم يصرف ثباتا لا يمكنه ان يطلقها فزوج الى بلده فلك يمكنه بلوغها
 المقام وكك ان يرجع الصغير الى التزام المقام وهذا هو ليسوع الكك
 وقيد لرايه بالحق في الشفوي الحرة وهو الحرة فانها بالشرع قد فدية
 ولم يذا وقع في بعض الموضع ولهذا تفسير فدية **مسألة** من الكافي

او كك

بسمه اوج

بذرة او ج طلاق بوش اولعنه و بد شرط اليمش ابكر من يندى كخاج الم
 طلب اليكوب بعد تزوج اليكوب عا يندى بوش اولعنه **الم** كان
 لوقال انه خطبت فلانة او تزيجتها فلانة طالق ثلثا فاذ خطبها لم يزوجها
 فلا كنهت لانه شرط حنث احدشين اما الخطبة او التوقيع فخطبها
 فقد وجب شرط الحنث والمراة ليست في كفاحه فاحلت اليكوب للاحداث سئل
 ابو حنيفه عن اعراس تزوجها اختان فزنت امرأة كل واحد منهما الى الآخر
 فوطئها فلم يعلما بذهن حتى اصبحا فذكر والابا حنيفه وسأله الرجل قال ارجعني
 يطلعا كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد المرأة التي وطئها بعد
 انه يطلقها زوجها لانه يصير كل واحد منهما متزوجا امرأة هي معتدة منه ليس
 اختها في عدته ولو تزوج امرأة بعد ما طلقها لا يجوز لانه اختها معتدة منه
 من تزوج البتة في باب الجيد في اليكوب بالكتاب والطلاق في كتاب الجيد **سئل**
 ابنه عيسى عن رجل تزوج امرأة ثم تزوج اخرى فزنت المرأة الاولى فاحلت
 شرعا جاز او لوربي **الجواب** او كان في الايمان على الصفة لا يعقب
 الا بانه لا تزوج الا بعد فسخ العقد فيعتل بالعاقد وليس له ان يعقبها عليه لانها مال
 الصفة وليس لغير الاب وجدة وصيتها ولا لاية التفريق في مال الصفة وكذلك
 اذا ذهب للصغير شيء فللمالك الصفة في شيء ان يعقبه وكذلك لا يعقب على الصغير
 لما قلنا. وعن محمد انه استحسن ان يعقب عليه ما لا بد منه لانه في تأخير وكش
 ضررا بالصغير. من اكل من الصغار في اوله من ثلث الاجازات وتزويج وصايات
 ترك ابنه صغيرا وابنا كبيرا او ترك الفروج فانفق الكبير على الصغير
 خمسة ادرج من الالف نفقة مثله ليس بوجبي قاله بعد مقطوع. ولو كان الميت
 ترك طعاما او ثوبا فاطعم الكبير الصغير في السنة فليس البتة استحب
 ان لا يكفر على الكبير ضمانا في شيء من نفقة وذكر في باب ما يكون اقوال من قوله
 من فادى ركبته التزيمات وترك ابنين صغيرا وكبيرا فنفق الكبير بعض الكثرة
 الى زوجة الصغير نفقة لانه لا ولاية له في النفق بدونه او في القيمي ولو كان
 الوارث الكبير او انفق على الصغير من الكثرة يعين نصف ما لم يقدر القسمة لا

نصفه تقریبی

حق

[illegible]

ما بقي وقت القسمة بنفي ما نفع على الصفي من مال متوكف به **والله اعلم**
 على الصفي من أحكام الصغار في القسمة **والله اعلم بالصواب** فالحق
 انه كانه قسما وانه كانه ميثاقا فالي وصيته فانه مات الاب ولم يوصي الى احد فادخل
 الى جوارب الاب فانه مات الجد فالي وصيته ثم الى وصي وصيته فانه لم يكن
 ومن نصب القاني **من أحكام الصغار** من مسائل البيوع **رجل**
 ابنان كبير وصغير وترك الف درهم فنانعه الكبير الصغير فمات
 منكم وليس هو يوصي قال يهد مقطوع في تركته ولو كان الميت ترك
 او فريضا فاطم الكبير الصغير او البس الثوب احسنه انه لا يكون على الا
من تهم الوضائيا في قصر الدار فانه لم يكن للصفي اب ولا جد اب
 ولا وصيه فاقبوه ذورج محرم من الصفي وكاه الصفي في حقه جاز لا
 تأخير في بيعك اجارة فانه كاه الصفي في جردن في محرم فاقبوه ذورج
 وهو ارب من الزين كاه في حقه فانه كاه في حقه فاقبوه امة جاز في قول
 يجوز في قول محمد وانه كاه ذورج فخرج منه هدي في حقه ليس له ان ينفذ الا بوجها
 اذا لم يكن له ولاية الوقف في ماله كانه وصي للصفي ماله كاه لصا
 انه ينفذ في الية وليس له ان ينفذ على الصفي ولا اب والجد وصيته
 رقيق الصفي وورابه وعقاره لانه يمكن البيع فيكون الا بانه وله
 يهد لا يهد كاه الصفي في حقه ولاية امان عبيد الصفي وعقاره و
 جوزه من استحسنه قال لانه يمكن اجارة نفسه في ملك اجارة ماله وعنه
 من كاه في حقه انه ينفذ على الصفي من ماله **من قاضيه** في كتاب الا
 في قصر في اجارة الوقف وماله اليهم **مختلف** غير الاب من الاما
 لا ولاية لهم اصلا في المقرات حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر
الصغار في مسائل الشكاح **رجل** زيد غائب مالي ابوين فقيني
 اولوب كاه ابيه كاه زيد ارجيني يدين اولوب افه كاهه ورفع يدينه
 اجالي الجوز زيد كاهه تصفيه قاهر اولوب **الاب** اولوب ارجيني
 ولو كاه لابن الغائب ماله في يد ابويه وانفق منه لم ينفذ لانهما استوفيا

صفتها

حقها وانه كاه ماله في يد ابيني فنانعه عليهما بغير اذن القني من خلاف ما اذا
 او القني لانه ملزم لحكم ولايته واذ اذن لا يرجع على القاني لانه ملك بالغان
 فظهر انه كاه منبرعا هذه الكلمة في الهدية **من أحكام الصغار** في مسائل الشكاح
رجل يهودي اولاد صغيرين مسلم اولاد فريضا زيد صفة جضانه يهودي
 طلب ايلد كاه فريضا يهودي يهودي المات قاهر اولوب **الاب** اولوب
 قال ابو حنيفة للاحق للعصبة الا ان يكون عا مدينه والصبي اليهودي او كاه
 له اخوات احدهما يهودي والاخر مسلم فالي يهودي اولى **من جرد الفقهاء**
 الحضانه **ومن** ان يحاكم الدين فلاحق للعصبة في الصبي الا ان يكون عا مدينه
 كذا ذكر محمد وقال هذا قوله ليد وقياسه لانه هذا الحق لا ينفذ الا للعصبة
 واختلاف الدين يمنع التقصيب وقد قالوا في الاخرين انه كاه احدهما
 مسلما والاخر يهوديا والصبي يهودي او اليهودي اولى للعصبة كالمسلم
 من يدايع في الحضانه **رجل** زيد صغير كاهه فاقبوه ارجيني يهودي
 او يهودي حاكم اناره يهودي كاهه يهودي **الاب** كاهه يهودي
 ارجيني ومحمد بن محمد بن النشاء اذا اجتمع ولهم لغيره قال ينفذ القاني
 حيث يشاء لانه للاحق لهما مفسر كثر لا يرد له **من يدايع في الحضانه**
 يهودي صغير كاهه فريضا يهودي واراد ان يكون حاكم الشرع فليدار ما شؤده كطهره و
 ويرى يهودي ارجيني يهودي قاهر اولوب **الاب** اولوب ارجيني
 سليم ايجر كاهه **والله اعلم بالصواب** ولحياته لم يكن له منها حق لانه في
 كماله لها من اهلها وهذه ولاية نظر ملائمتها مع الفرضية لو كانت الاضوع
 والاعام خير ثمانية على نفسها وماله لا يسلم اليهم وينظر القاني من المسلمين
 امواله ثمة عدل امينة فيسلمها اليها الا ان تبلغ فتولي حيث اجبت
 وانه كاه يهودي **من يدايع في الحضانه** **رجل** كاهه يهودي ارجيني
 يهودي ولا لعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة تخرج عن الفتنة شريح
 الكفر لابن النجم **ولا يرد** صبي وصيته الى عصبة فاسق ولو كان مالا في
من شرح النفاة لمولانا محمد قوهباني **رجل** زيد زوج يهودي كاهه

بوجه مسلم مسلم كاهه
 كاهه كاهه
 اولاد في الوقف
 اولاد في الوقف
 اولاد في الوقف

3

الطبيبة فلو كان في المفظظ الطلاق
وكان في المفظظ الطلاق
فمعه رجب
جامع الفضولين

ما يصدره
حتى لو قال لها سمعتك طلاقك أسس بالغلم تقبلي
فقلت قبلت كما قال القوله قولها كما فرج العبد
وقال العبد بسمك نفسك بالغلم تقبلي وقال العبد
قبلت كما قال القوله قول العبد قبلت كما قال القوله
على الفلم تقبلي قال العبد قبلت كما قال القوله
قوله المولى وعسى أن والطلاق سوا
كفاه

ما لي بصدع

بعد الطلاق الرجعي ولو كانا في دار الاسلام كما يعرف الاسلام على امر
 منها ثلث مرات ومعرفة بينهما اذا اتى الاسلام فاذا انقضى عرض الاسلام لسبب
 انقطاع ولاية الامام عنها اتفقت ثلث حيضات مقام ثلث عرضات
 في ذلك فانه يخرج الذي اسلم منها الى دار الاسلام قبل انقضاء ثلث حيض
 فذلك الجواب عند اهل الحجاز وعند اهل العراق يقع الفرقة بينهما بتباين
 الدارين حقيقة وحكما لا من في دار الحرب من اهل الحرب في حق من هو
 من اهل دار الاسلام كالميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحييناه وختلف
 الرواية في رد رسول الله عليه السلام ابنة زينب على ابي العاص فروي بركي
 شعبه عن ابي عبد الله عن جده انه لم رد عليه بتكا في جديد. وروي عن الشعبي
 انه رد عليه بالتكاح الاول فانه كان بتكا في جديد فهو حجة لنا وان كان
 بتكا في الاول فتاويل ما قاله الانصاري ان ذلك كان قبل نزول الفرائض
 قال فتاده كان ذلك قبل نزول سورة براءة وقال الشعبي كان ذلك
 قبل نزول قوله تعالى ولا تتكوا بكم الكوافر وفيما ذكره في كونه بيان ان هذا
 الحكم منسوخ بنزول هذه الآيات وانه لا يعم بين الزوجين بعد
 تباین الدارين حقيقة وحكما من السراكلية في باب تكاح اهل الحرب
مسألة زيد في حق زوجه عند اسلامه كطوب زوجه اسلامه عرض اولوب
 ابا انكرن حاكم قويم انزوي شرعا طلاقا لم يفرقني اولوب زوجه طلاقا
 فمقتدر **الحل** ابو حنيفة وانما محمد قولان اوزر طلعه ابو حنيفة
 ولو اسلم احد الزوجين في دار الحرب فانه الوفاة يقع على مقي ثلث حيض
 فاذا اسنعت وقعت الفرقة واذا عرض القمى الاسلام على المرأة فابت فرقة
 بينهما كانت فرقة بغير طلاق ولو فرقة بينهما بآباء الزوج عن الاسلام فهي
 فرقة بطلاق في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بعد فرقة بغير طلاق
 ولو ارتد الزوج عن الاسلام فهي فرقة بغير طلاق في قول ابي حنيفة واليوسف
 وقال محمد فرقة بطلاق **مسألة** من تزوج بعد الفرقة في باب التكاح اهل الذمة
مسألة زيد في حق زوجه عند ميثرة اولوب زوجه بآبيه او بغير

زيد ونحوه

زيد ونحوه **الحل** ما في ذلك من جهل جوارير **الحل** ما في ابو حنيفة
 وبعض مشايخ بلخ وسمرقند ان في زواجها بعد الزوجة حسا لا حينا لها
 على الخلاص بأكبر الكبار وعامة مشايخ بخارى افندوا بالفرقة وبغير طلاق
 وعلى التكاح مع زوجهها الاول لانه الجسم ينكح كجسد وكل قاض ان يفرق
 بينهما بغير طلاق ولو بدنيا رخصت او لا وبعز خمسة كسبعين **مسألة** من اربط طلاق
 في تكاح الحائض **مسألة** زيد في حق زوجه عند اسلامه كطوب زوجه اسلامه عرض اولوب
 وروى طلاقا فانه شرط اربط طلاقا بكونه سنة في جميع المسلمين عا ههنا
 بدش اولوب زيد اربط طلاقا اولوب **الحل** ابو حنيفة لا اجامعك
 في السنة فرقة ذه نفي من استثنى اثباتا ولعل ابل طلاق او يكره تنزل اولوب
 لكن زيد في رواية ابلية لم يكره الى كمنش الا غير محاسنة فلقن ابل قاعن
 الاستثناء من النفي اثباتا ويكحل عليه وانه لا اجامعك في السنة الا من غف
 السنة ولا يجامع اصلا فانه قضيت القاعدة انه يحل لانه يقضي اثبات
 المنة في الجماع مرة ووجه عدم الحنث انه المقصود باليمين انه لا يزوج الحرة
 فيرجع ذلك الى الفرقة يجعل الا ينفق غيره ومنه لو قال لا يست ثوبا الا لكتان
 فيقعد عاريا عند العامة لا يفرقه كفارة ويكحل عليهم ما ذكرناه وجوابه انه
 الا في الحلف انقلب عرفا الى معنى الصفة مثل سوس وغير مكانة قال لا يست
 ثوبا غير لكتان فلا يكون لكتان محلو فاعليه فلا يفرق تركه ولا يست منه لو قال
 ليس لي على عشرة الا خمسة وحي خمسة فانه يفرق بل هو شيء لانه النفي الاول
 تقدم الى مجموع المستثنى المستثنى منه وكره عشرة الا خمسة وحي خمسة فكانت مكانة
 ليس لي على خمسة ووجه الكرم انه النفي ليس لم يتبق الا في العشرة في الاستثناء
 بعد من النفي ليس لم يتبق الا في العشرة في الاستثناء بعد من النفي
 ليس لكان اثباتا للحقة والتحقيق انه نصيبه فلا يخفى وانه رفع خمسة
 من القواعد والنفايد **مسألة** ههنا في زوجه زيدا شرعا من اولوب ههنا
 مني شابة اولوب ابدشني زيارت مولد ابدشني زيدا شرعا انك وبابك
 ارازلدة اولوب سكر انك طوب صيل ايتيم آساة ايك وزمارة زماة فتنه

مسألة

لأنه يحير على اعتناء الغير بنفسه لم يحب بعد
وان فخره من كماله كماله بما يروى على فلان

[illegible][illegible]

منزل ابن عبد الله الحنابلة

A circular library stamp in blue ink. The outer ring contains the text "جامعة بغداد" (University of Baghdad) at the top and "مكتبة" (Library) at the bottom, separated by stars. The inner circle contains the text "كلية التربية" (Faculty of Education) and "الجامعة" (University) in the center.

من العايد في كثر الفضل الاربعين **مسألة** صغيره كحق تريم في كبره
 اوله في يانين ايكن حريق اوله في اناي حقا حضانة حاله في ساطع الين
 بن احق حريق او ين كاه اوله في **الباب** اوله في الصغير
 من عياده و حضوره عند موته والاكرو الاثنى في ذلك سواء وان في الصغير
 فالام احق بتمريضه في بيتهما الشهي منزل في الحقا لابر الشحنة
 في الطلاق قبيل نوح النفقة **مسألة** زيد زوجه في يهنه طلاق
 كاعذين كوزن مكتوب يهنه ايكن آي مكان واحد اوله في يهنه كعدني
 منقضية اوله في يوقس وقوع طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 اوله في **الباب** طلاق اوله في يوقس وقوع طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 اوج حريق كوزن يابس عدني منقضية اوله في **مسألة** واك كنب امرأة طلاق
 طالق بعث اليها اوله في كاه المكسوب اذا اوصد اليك فانت كذا فاقام
 لا تطلق من الاشياء في احكام الكتاب **مسألة** صغيره كحضانة سنة
 احق بربا في نوكس اوله في يوقس وقوع طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 سنا كبر اوله في **الباب** اوج حريق كوزن يابس عدني منقضية اوله في
 اكبره واذا اجتمع من حق الحضانة في درجتي فادعهم اوله في كبرهم
 من حضانة الرئلي **مسألة** زيد زوجه في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 نفقة سنة ووزن نفقة سنة كبر بالحقية وكون وزاج يوقس وقوع طلاق
 اما في الحقا فلا زمانه كبر نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
الباب حريق اوله في كبر نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
 بيلور كبره سواد اوله في نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
 الولد والرضاع من غير شرط وانه شرط البواء عن ذلك وانه وسه
 كذلك وقتا جاز والافلا من طلاق ما خيفه في الورق الا انه اداة
 اختلعت من زوجه على ارضاع ولدها ولم يتم وقتا قال محمد يجوز ذلك
 على سنتين من طلاق ما خيفه قبيل فصله في الخلع بلفظ البيع **مسألة**
 اوج طلاق بوش اوله في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا

مسألة في طلاق ما خيفه قبيل فصله في الخلع بلفظ البيع
 مسأله في طلاق ما خيفه قبيل فصله في الخلع بلفظ البيع
 مسأله في طلاق ما خيفه قبيل فصله في الخلع بلفظ البيع

اوله في كبره

اوله في كبره في تحليل امره كبره اقلها راما مك سبيل يهنه اعلاه
 انوكي حريق بوش اوله في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 ايدوب شاهين حضوره في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 حريق ايدوب حقا باطل اوله في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 اوله في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا **مسألة** واك كنب امرأة طلاق
 نعت ايدوب المطلقه ثلثا اذا خافت ان يظهر امرها في التحليل يابس ليعق
 من يهنه غير ملكه في يهنه يهنه واحد فترجى شاهين في يهنه طلاق
 بها في يهنه الملك والامه في يهنه طلاق فم يهنه المرأة الى طلاق
 امرها في يهنه من يهنه في يهنه طلاق فم يهنه المرأة الى طلاق
 اوله في يهنه طلاق فم يهنه المرأة الى طلاق
الباب حريق كوزن يابس عدني منقضية اوله في **مسألة** واك كنب امرأة طلاق
 طالق بعث اليها اوله في كاه المكسوب اذا اوصد اليك فانت كذا فاقام
 لا تطلق من الاشياء في احكام الكتاب **مسألة** صغيره كحضانة سنة
 احق بربا في نوكس اوله في يوقس وقوع طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 سنا كبر اوله في **الباب** اوج حريق كوزن يابس عدني منقضية اوله في
 اكبره واذا اجتمع من حق الحضانة في درجتي فادعهم اوله في كبرهم
 من حضانة الرئلي **مسألة** زيد زوجه في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا
 نفقة سنة ووزن نفقة سنة كبر بالحقية وكون وزاج يوقس وقوع طلاق
 اما في الحقا فلا زمانه كبر نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
الباب حريق اوله في كبر نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
 بيلور كبره سواد اوله في نفقة بسلامه بوزن طلاق حريق اوله في
 الولد والرضاع من غير شرط وانه شرط البواء عن ذلك وانه وسه
 كذلك وقتا جاز والافلا من طلاق ما خيفه في الورق الا انه اداة
 اختلعت من زوجه على ارضاع ولدها ولم يتم وقتا قال محمد يجوز ذلك
 على سنتين من طلاق ما خيفه قبيل فصله في الخلع بلفظ البيع **مسألة**
 اوج طلاق بوش اوله في يهنه طلاق مكتوب بلوغه في الحقا

اوله في كبره

رضاء في الشرع لم يقع الفرق بين علمها وجرمها وكذلك لو عرف الاستثناء
 لكن لم يذكره على قصد الاستثناء وكان من قبيل الإيقاع لوجود الاستثناء
 حقيقة قال شهاب بن حكيم اختلفنا وانا خلف بن ايوب في هذه المسئلة
 فاجبت ان الاستثناء يخرج والطلاق غيره وان وخالفه خلف بن ايوب ثم ائبت
 ابا يوسف في المقام فقلت له مسئلة فقال سلف الت عن هذه المسئلة فقال
 يكون استثناء فقلت له لم قال ائبت لو قال لها انت طالق تجوز على ان افر
 طالق كما يقع الطلاق فقلت لا فهذا اذا كان سدا من طلاق ثم الغاء
 زيد ضعيف انا سنده وكن مالهذا بابا بكر وموسى او بقطعا كسيرة
 او ملاء وفي اجله كندوب وزوجها في سنه اولاد اولاد زيد مالهذه نفقة
 تقدير تقدير كذا قار اولور
 او لور صبي ورث مناته مالا والاب
 محسحتاج فنخبة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان كذا الاب اولاد
 او لور يكون نفقة هذه الاولاد في مال هذا الصغير الذي ورث مناته لانه الاب
 اذا كان محس الحاجة بالاموات فافا كذا ميتا يكون نفقتهم على اصاب
 مكننا طرنا من شالي كذا احكام الصغار
 بدشاد قد صفا عد في كذا زوجي باين طلاق بدشاد ع في كذا زوجي باين
 طلاق بدشاد ايكي طلاق بدشاد اولور
 باين باين طلاق او ما في
 واقع اولاد كذا باين اولاد بايندر باين لغظي الير واقع اولاد طلاق كذا
 ولو قال البائة انت طالق باين يقع عليها ولو قال انت طالق كذا
 ولو قال لها ابتك بتطبيق لاننا الضان لو ابتك ينبغي له بتطبيق
 سخي من طلاق ثم الغاء من قبيل ضل في مسائل الاستثناء قال البائة انت طلاق
 باين يقع الحق وان ولو قال انت باين لانه اجبا خلاف الاول ولو قال ابتك بتطبيق
 لا يقع من طلاق البائة في قصد الاول في نوع في محل لانه كذا عند الشافعي
 وراجع فخر اراد تفصيل في اول باب طلاق الفاسك في طهر شريفة
 زيد موت او لوقية ام لور اولاد عند طهره تزوج احد له عدته لان
 اولور واولور في تقديره ثم بعد زناه كذا
 او جحي در

[illegible]

ارتدت بتبين من زوجها ومعه هذا لا يجوز ان يقع للمرأة بدخول بيتي من زوجها
 كدخول في مثل هذا من طلاق جواهر الفناون في الباب الثاني رجب قال الاول
 اي سب طلاق في الدور الثاني **مستند** في كتابه عند تنوع لولاة عند
 عمده تزوج ابراهيم مطلقا بها او لم يمس ايكس تزوج اوله من عدتي تمام او لم يمس
 نفقة في نفسه لانه لو لم يمس **باب** عمده مطلقا لانه لو كان نكاح
 فاسده نفقة تكس عنه في وجه الحجة زينة اكل طلاق باين معتدة اسب
 بغيره لانه لو لم يمس بغيره نفقة ابراهيم مطلقا او لم يمس في الحجة جسيمة
 او لم يمس بغيره في لانه لو لم يمس في الحجة نفقة ابراهيم مطلقا او لم يمس في الحجة جسيمة
 ودرجها في حقها بينهما هذا على وجهي اما ان كانت معتدة عن طلاق جسيمة
 او عن بابه فانه كاه عن طلاق رجعي فانه لا يجب نفقة ما على الزوج الاول
 ولا على الزوج الثاني فانه نكاح فاسد ولا نفقة في النكاح الفاسد وانه نكاح
 معتدة عن طلاق باين فانه يجب على الزوج الاول لانه لا يوصف بالنشوز
 فيمنعها نفقة ما عنه لانه المهر لا يلزم ولا يجب على الثاني لما ذكرنا من نكاح
 جواهر الفناون في الباب الثالث **مستند** في كتابه عند تنوع لولاة عند
 ابراهيم مطلقا قبل الدخول طلاقا ثلاثة ايل تطليق ايل ثلث وارضع لولوب
 حله به محتاج لولوب **باب** اولوب قوله نفقة به مختار وفيه يورد
 كما في الاختيار وعين وقد صرح به في بابه وبهذه سولانا خسر وصاحب الدار
 والعز في تلك مواضع في باب ايقاع الطلاق قال لغير الموطوعة انت طالق
 ثلثا وقص من الثلث قال **البصير** رجب اذ اقال انت طالق
 ثلثا وقصت واحدة فاذا اقال او قصت عليك ثلث تطليقات
 وقصرت لانهما تبين بقوله انت طالق الى عدة وقوله ثلثا يصادفها
 وهو جنسية فصار كالوعطف بخلاف قوله او قصت عليك ثلث
 تطليقات ولنا انه في ذلك العدد كاه الوقوع بالعدد كما سياتي
 بخلاف العطف وهذه العبار احسن من عبارة الوتاة والكنز
 لانه فيها اشارة الى الطلاق المحذور بخلافها كما لا يخفى على النباين

اولا

فليست على

فليست على من الدور والنز من طلاق امرأة قبل الدخول ثلثا وقص لانه قوله
 انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف تعدين طلاقا فيقتضيه حمل وليس قوله
 انت طالق ايقاعا على عدة كذا في الاختيار لا يقال النفقة مذرونة للدخول بها
 حيث قال في تنقيح زوفا عينه لا تانفك قد تترتب الاصول اذ المهر المحرم
 اللفظ لا يخص السبب وللا لانه في النفقة على دخول الزوج الاول من الدور
 والنز في باب ايقاع الطلاق طلق امرأة قبل الدخول ثلثا وقص لانه قوله انت طالق
 ثلثا ايقاع لمصدر محذوف تعدين طلاقا فيقتضيه حمل وليس قوله انت طالق
 ايقاعا على عدة كذا في الاختيار اقول يظهر به انه مانع عن المكملات انه ان طلق
 او انة ثلثا قبل الدخول لا يقع لانه الآية نزلت في حق الموطوعة بالطلق فينشأ
 الضمير عن القاعدة المقررة في الاصول اذ خصوص سبب النفقة غير معتد
 خلافا لما في من الدور والنز في باب ايقاع الطلاق **مستند** في كتابه عند تنوع لولاة عند
 ابراهيم مطلقا قبل الدخول ثلثا وقص لانه قوله انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف
 ايل سبب محذوف فانه لا يمس من ابراهيم مطلقا باطل وبهذه رجب قال في كتابه
 ايل سبب محذوف فانه لا يمس من ابراهيم مطلقا باطل وبهذه رجب قال في كتابه
 بزم صغير نفقة منوط سبب محذوف فانه لا يمس من ابراهيم مطلقا باطل وبهذه رجب قال في كتابه
 تعقيد بمثل اصول وفروع عالم ومكمل لبيان كسبه بالخطبة غير مستقلة او بغير
 وساد كتب فروع مخالف كور ولنه احيانا او لنوب ساد كتب معتد في اوله
 ايل افتاد كمال او لم يمس كذا ولو مضى بان من طلاق امرأة الجاهل للفا او قبل الدخول
 بان ثلثة لا تطلق لا ينفذ قضاء في المنسحق وفي فتاوى طابع طبر البر اذا طلق
 او انة وهو جلي او حايض او طلقها ثلثا قبل الدخول فقصت قاضي بطلان
 طلاق الجلي والخارج وبطلان ما زاد على الواحدة كما هو في بعض
 لا ينفذ قضاء من مفضل العاوين في العنصر الثاني في القضاء الجسد
مستند في كتابه عند تنوع لولاة عند ابراهيم مطلقا قبل الدخول كذا من واحدة في حكم
 ببطلان قاضي كما هو في بعض البعض لم ينفذ من جامع العنصر في الفصل
 القاض اذا قضى في جسد فيه نفقة فضاؤه الا في مسائل في الصلابة في هذا

لو قال لغير الموطوعة انت طالق ثلثا
 لا يقع الا واحدة من جهة قسبة
 مستند طلاق بوجهي

النقاد

لا يقيدها ولد له استحقاقا وادع استحقاق ابنه المهر في كتاب
 العتاق في الفروع **مسألة** زيد في اوغلي عمرو مسلكا باريه سنة وطل اليه
 ولد حاصدا ولد له بن بزر وبو عمرو استحقاقا زيد في نسب ثابت اولوري
الجواب او كما ذكرنا طبع ولا يتدرج وادع او طلي جارية ابنه فهاج بوليه
 فادعاه بغير نسب وصار له ولد له عليه قيمتها وليس عليه غيرها والقيمة
 ولدها وقد ذكرنا المسئلة بدلها في كتاب الكساح من هذا الكتاب وانما
 لا يفتي قيمة الولد لانه اذ علق في الاصل لا يستحق الكساح في ما قبل الاستقلال
 وادع وطلي برب الاب مع بقا الاب لم يثبت لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب
 ولو كاه الاب ميتا يثبت من الجدة كما يثبت من الاب لظهور ولايته عند
 فقد الاب ورق الاب وكفه بمثله مودة لانه قاطع للولاية **مسألة** من هذا
 في باب الاستقلال **مسألة** زيد عمر وكفولي بكري اعناق اكرم عمرو
 زيد في فقه طلب اليه كاهه قاهر اولوري **الجواب** او كما ذكرنا كاهه
 بنج ازاو ليدرك ولا عتاق بدوه الكسح والابتداء يكون العبد في كفه لو عتق
 عبيد غير لا ينفذ لقوله لا عتق فيما لا يملك ابن آدم **مسألة** من هذا
 كتاب العتاق كذا في عتاق البديع في الورع الشايع **مسألة** اذ طلب العتاق
 من غير المالك لغو لا عتق فيما لا يملك ابن آدم **مسألة** من هذا
 في باب كساح الكساح في الورع الثاني **مسألة** زيد عبد مملوك اولاده عمرو
 ازاو الكسح عمرو كساحه لانه سبب ابي في مشرع فقهه كما اولد
الجواب زيد به كساح اولد فثبت سائر مائة مائة وليس كساحه
 غير سائر مائة مائة يعطيه له ويجوز وهذه المسئلة نقلتها من الفتاوى
 النكاحية ولم ارها في غيرها من منظومة ابن وهبها وتخصيل في سائر
مسألة زيد عبد اولاده عمرو او غلو قدره في حاله لو كره زيد في
 اول سنه 5 ولو كساح مكن اوله عتق موز كسح عمرو ثابت النسب
 او كما يجوز زيد في نسب ثابت اولوري **الجواب** او لو كره او مولد
 ومسطر في سنده مجهول النسب ابيه واما غير ثابتة اي غير ثابت

الاخلاف في تفسير مجهول النسب

اي غير ثابت النسب يعني مجهول النسب في مولده او وطنه الاصل الشارة
 الى الخلاف في تفسير مجهول النسب قال في القينة مجهول النسب الذي يذكر
 في الكتب هذا الذي لا يعرف نسب في البلدة التي هو فيها ومثلا لطفين من سراج
 المداية وغيرهم اذ الذي لا يعرف نسب في مولده ومسطر في سراج
 على اذ الحامل المسببة ولدها ثابت النسب فاذا ثبت نسب المهر الخارج
 من وار الحوب باعتبار كونه من الكساح لا السفاح فلا يثبت نسب الحفي
 الخارج منها اولى فالجلب انما يكون مجهول النسب اذ لم يعلم نسبه في مولده
 ووطنه الاصل فيفتق ويثبت نسب جلبا اي جلبا من وار الحوب او مولد
 في وار الاسلام **مسألة** من عتاق الدرر والفرز في الورع الثاني **مسألة** ولو قال هذا
 ابني وثبت على ذلك عتاق **مسألة** طه ابي **مسألة** من عتق قوله ثبت على ذلك لم يرجع الكساح
 والشفقة كذا في شرح القدرين للنفذ **مسألة** من عتق قوله ثبت على ذلك لم يرجع الكساح
 البناء شرط النسب يكونه اذ عتق عنه عتقا مودة العتق وقيد بشرط النكاح
مسألة عنانية قوله وثبت على ذلك فغير هذا عتاق لا يعتق ولا لم يذكر الميسر
 وفكره في البناء ليس بلانم وفي النهاية ثابت بخط شفي وفي شرح
 القدرين لا ينفذ اذ لا ينفذ وثبت على ذلك لم يرجع الكساح والشفقة
 حتى لو ادعى ذلك بعد عتاق وفي القول في الاسلام البناء عتاق بشرط النكاح
 النسب لا للعتق وبوافقه ماني الحيط وجامع شمس الاية والجبتي هذا ليس بعد
 حتى لو قال بعد ذلك او عتق او فطاش يعتق ولا يعتق ولو قال العتق
 بعد مثلها لم ينفذ **مسألة** بنقي ثم تزوجها بعد ذلك جازا حصر على ذلك
 قالوا هذا في سيرة النسب انما مجهول النسب ان طام على ذلك
 ثم تزوجها لم يجر والاجاز وماله في الجبتي عرف بهذا اذ البناء شرط النكاح
 وامتناع جواز الكساح لا للعتق وانما شرط البناء لثبوت النسب العتق
 لان ثبوت النسب يقع الرجوع عن الاقرار بدوه العتق على ما سمعت من الفقهاء
 بمنزلة نسبها ابن همام **مسألة** ثم اذ صلب المداية اعتبر بقا الدرر في نسبه
 المسئلة شرطاً وهذا البناء على ذلك واستطاع النظر الى انه

زیر دہلی

قالوا

تحت التاج

انه يقول في اليوم ان كان زيدا في الدار فانت طالق وبقيت في الخدم وجوه
 فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا اذا قال لا تراكم
 اذا مضت فانت طالق مائة الدم لا يقع بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة
 ايام فافانم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت **من الاشياء**
 والنظائر في قرة البطح والوفاء في الاحكام الاربعه **جميع** قال العبد انك توبخت
 معي بشهر فانت بعد شهر عتق من كل ماله **يعني** رجل يبيع ماله لعبد هذا
 الكلام ثم مات بعد شهر ماله بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق
 من جميع ماله وهو الصحيح لان الحق على قوله **اي** يستند الى اول شهر قبل الموت
 وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الثانية **من الدرر والنور في باب التدبير**
 ولو قال انت توفيتني بشهر فليس بمدة لانه ما اضاف العتق الى الموت
 اصلا بل اضافة الى زمانه مع وصف بانه قديم مائة شهر من وقت التكلم
 وهذا ايضا يحتمل الوجوه والقدم في اذاعة الموت قديم ثمانية اشهر من وقت التكلم
 فلا يكون مدبرا للحال واذا مضى شهر قديم الموت في ملكه ولو كان في
 في خضمه انة مدبر في قوله **اي** وزعموه هذا يوسف وحمده لا وعلى العدة
اي انة لما مضى الشهر صار كانه قال عند مضى الشهر صار كانه قال عند مضى
 الشهر انت توفيتني معوية وكذا في الجميع انة لا يكون مدبرا وكذا في جميع ما لم يذكر
 الخلاف وهذا هو الصحيح اما على قوله **اي** فلاة الكبر اسم لم يعل على عتقه
 بطلاق عتق المولى وهذا ما اضاف العتق الى الموت اصلا بل اضافة
 الى اول الشهر وكذا حكمه عند **اي** يثبت من اول الشهر بطريق الظهور
 او يستند اليه والثابت بالتدبير يقتصر على حال الموت ولا يستند بهذا
 تبين انة ما ذكره العدة ويرى **اي** من التعليل غير سديد واما على قوله ما
 فقد ذكر في النوازل انة يصير مدبرا مطلقا ووجه انة لما مضى الشهر
 نظرا انة عتقه تعلق بطلاق موت المولى فصار كانه عند مضى ماله
 انت توفيتني معوية مضافا مطلقا واما على ظاهر الرواية عنهما
 فلا يصح مدبرا لانه ما على عتقه بالموت بل بشهر متصل بالموت

فيصير

فيصير كانه قال انت توفيتني معوية بساعة **من عتاق البايح في كتاب**
التدبير **مسألة** زيدا محررا في جارية في نظر ارباب اشترى الذي جارية في
 تصرف ارباب محلي فلو كان ارباب وعوض ارباب فيكون كذا استحقاق ارباب ارباب
 حكم اوله في زيدا فيجب اليه بوجه في فله كذا ولا في انا سنة تابع اوله بكون ملك
 اوله في **الكتاب** **مسألة** ولد موزون في فله في الموزون في فله موزون
 كونه اوله في فله ولد الموزون في فله الموزون في فله الموزون في فله الموزون في فله
 ملك للبايح او كذا انة على انة في فله كذا في فله الموزون في فله الموزون في فله
 ملك للبايح والثانية انة في فله كذا في فله الموزون في فله الموزون في فله
 خلق من ماء المولى في فله الموزون في فله الموزون في فله الموزون في فله
 فله في جانب السبعة الاصلية **من الدرر والنور في كتاب العتاق** **مسألة** في فله
مسألة زيدا قولي في فله كذا في فله كذا في فله كذا في فله كذا في فله كذا في فله
 ارباب ولد حاصل اوله في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 خصوصية كذا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 لازم اوله في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 والنوع انة في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 لما كذا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 وثبت الحق في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 فضايلة قيمة الولد لانه امانة جسمها عنصرا جسمها عنصرا جسمها عنصرا جسمها عنصرا
 وتحتل هذا الجسم المنح انا يكون في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 ام ولد له لانه لا يمكن له فيها حقيقة كذا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 ام ولد له **من ارباب** في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 موزون في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 ام ولد له في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله
 واراسه اوله في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله زيدا في فله

المراد بالقيمة بين المظنة كساية في باب مذهب النسخة

المراد بالقيمة بين المظنة كساية في باب مذهب النسخة

والا ينجح ماله اذ لو لم ينجح ماله لكانت
 باقرا المولى ثم ان افوت في حال العتق الجارية قد ولدت منه فقد صار له ولد
 سواء كان منها ولدا او لم يكن لانه لا يورث في حال العتق لانه لا يورث في حال العتق
 في العتق يعتق من جميع الماله وانه كان في حال العتق فانه كان معها ولما صار
 ام ولد له ايضا اعتقت من جميع الماله اذ مات المولى لان كونه الولد معها دليل على
 مكانة الظاهر من العتق وان كان النسب من المهرج الاصلية وتعرف الرقيق
 مرض الموت فيها يحتاج اليه حاجة اصلية فافكر كثر اراء الطعام والكسوف وغيره
 وانه لم يكن معها ولما اعتقت من الثلث لانه منتهى في اقران في حق سائر الورثة
 ولم يورث ما ينفي التهمة وهو الولد وكذا اذا لم يكن معها ولما لا يحتاج الى النسب
 فيصير قوله هذه ام ولد له كقوله هذه ام ولد له بعد موتي فاعتق بعد موته
 من الثلث من العتق قبيح كتاب المكاتب **مسألة** زيدا يبي قولته يري
 اعتاده اليك فاعتق نفسه بذكر انفق ما يشاء من ماله في امواله وولده
 او لم يولد اصله الا ان كان له ولد فاسد عند بعضهم لان حكم الاقرار في حق المولى
 ولا يكتفي الا ان يملك المولى على البناء في مكانة المولى فيكون له لا يكتفي الى
 على البناء لانه صانع له لا يعتق لانه العتق من المولى لا يعتق من المولى
 يتصور من العتق الا ان المهرج على البناء ربما يعرف الحق
 عن المستحق الى غير ذلك فيعزل الى ابطال الحق على المستحق والعتق نصيب الاعمال
 الحق في اربابها لا يابطالها فلا يملك بعتهم الاقرار الى حال صوت الحق عن الابطال
 كما اعتق اخذ بغيره بغيره ثم سنة لا يجرى على البناء **مسألة** زيدا يبي قولته يري
 في باب الاقرار بالمجمل في اوله **مسألة** زيدا يبي قولته يري
 مذمت ابيك اوزع كتابية كسركن بكادرت مير قنعت اوزن ازاله
 اوله ديوب اوله في قول ابيك بغيره من انك تملك زيدا من ابيك
 عروك حالي نفي اوله **باب** شخصيان مكيان فمكترن ورثة سنة
 عتق نفسه فعتقك ثلاثة ارباع من ماله اوله ارباع من ماله فعتقك باقيه
 او يترك من ماله فعتقك لانه ارباع من ماله فعتقك باقيه سنة قبيح عتق

او يترك

لانه الاعاق

لان الاعتاق على شيء يقضي بوجوه العتق لا وجود المبتوع كاي العتق
 صورته ان يقول اعتقتك على ان تخدمني كذا سنة وانا اذا قال خذني
 كذا سنة فانه قد لا يعتق حتى يخدمه لانه يعلق بالشرط والاول معاوضة
 ولو تمت اي دامت الخدمة العتق اذا سلم له المبتوع فلم يملك عليه تسليم المبتوع فانه ما
 هو اي العتق او سواه قبلها اي قبل الخدمة يجب عتق عليه وتوخذ من تركه
 ان كان الميت هو العتق عند اي ج و ابي يوسف وعند محمد عليه السلام العتق
 في المدة كبيع عبده بغيره فمكنت العتق كجبة قيمة اي قيمة العتق بغيره
 الخلافة بنية على خلافة اقران وهو ما قاله لغيره بعت نفسك منك
 بهذا العتق ومكنت العتق كجبة قيمة العتق بغيره فمكنت العتق بغيره
 معاوضة ماله بغير ماله لانه نفس العتق ليس بماله في حقه اذ لا يملك نفسه
 فصارت له لورثة ج و ا و ا على عتق فانه ما ترضع عليه بغيره العتق
 لا بغيره البتة وكذا المثل ولها ان معاوضة ماله بماله لانه العتق ماله
 في حق المولى وكذا المانع صارت مالا بغيره العتق عليها فصار كالموت
 اياه باقية فمكنت قبيح العتق واستحقت فانه البائع يرضع عليه بغيره الاب
 لا بغيره الا ان من اعاق الدار والزر في باب العتق على جعل وانه كان المبتوع
 منقعه وهو منقعه بان قال لغيره سنة فاعتق ان تخدمه سنة فعتق فمكنت
 حتى قبل ذلك والخدمة عليه بغيره لانه تسمية الخدمة قد حلت فيلزمه
 كما اذا اعتقه على ماله عتق فانه مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لانه
 قبل الخدمة للمولى وقد مات المولى كمن للورثة اذ ياتى العتق بغيره
 وان كان قد خدم بعض السنة فله ان يأخذ منه بغيره ما بقي من الخدمة وبهذا قول
 ابي ج و ابي يوسف وقال محمد يورث العتق بغيره تمام الخدمة اذ كان لم يخدم
 وانه كان قد خدم بعض الخدمة يورث بغيره ما بقي من الخدمة كذلك اذا قال
 انت قر على ان تخدمه اربع سنين فمات المولى قبل الخدمة على قولهما على العتق
 قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة اربع سنين ولو كان قد خدمه سنة ثم مات
 فعلى قولهما على العتق بغيره اربع سنين وعلى قول محمد عليه قيمة سنة ثلاث سنين

سنتين

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

ایک ہی جگہ

تتمتع به
فانتهى الى

1

ط ۱۶۵۱

ایکسپریس

[illegible]

فتطلق ولو دخلت ثانيا وثالثا بطلان عند كل دخول طلاق واحدة لانه
كلما يتنقض تكاثر الافعال واذا طلقت ثالثا وتزوجت بزوجه آخر وما
اليه ثم دخلت الدار في المرة الرابعة لا يطلق لان محل الجلاء قد فات **من حكمة**
الفتاوى في كتاب الامانة في باب الفاظ التاميم **من حكمة** بالفاصلة وقال
هو كانه من انكاركم فكذلك هذه جملة الفاظ مودعة وهو كانه وهو زناه
وهي وحيدة وهو بار في واحدة منها يتكرر الحنث بتكرار العود به في كل مرة
بالعزيمة كلما دخلت الدار فامرأة طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بتكرار العود
ولا يحنث الا مرة واحدة كما لو قال من دخلت الدار فامرأة طالق فانه لا يحنث
الا مرة واحدة وقال بعضهم في قوله هو زناه وهو كانه يتكرر الحنث بتكرار العود
هو تنبيه قوله كل وكما في وجوب الاحاطة والتعظيم وقال بعضهم لا يتكرر الحنث
الا في قوله بار وعليه الاعتقاد وقد كثر من مقال الى ان في ترجمته قوله هو كانه
وهو بار وهو زناه شديد بطلان وكما يحنث في كل مرة وقوله كانه وزنه من قوله طالق
ولو دخلت فلا يحنث الا مرة وقوله على وزنه من فلا يحنث به الا مرة وكذا
قوله عيشه من قوله على ومعناها واحدة كانه من حيث واحد لا يحنث فيها **من حكمة**
من حكمة من طلاق فاضحان في باب التعليق في الورق الثاني فحينئذ
زيد الرب الاصح بوش او لم يسنه او شراب الحرام او يشرط ان لا يشرب شراب الحرام
ووجهه عند بوش لو لم يسنه او لم يشرط ان لا يشرب شراب الحرام او يشرط ان لا يشرب شراب الحرام
او لما ذكرنا انكاه او لم يشرط بوش او كما في سبب بوش انكاه او لم يشرط بوش
او لما علم عند حقه شرط بطلان او لم يشرط بوش انكاه او لم يشرط بوش
وكذلك انكاه فانه في طلاق وافتح اوله وله طلاق طلاق او لم يشرط بوش
فان طالق فتزوج امرأة فطلق بوجوه الشرط ولو تزوجها ثانيا لا يطلق
ولو تزوج امرأة اخرى بطلان لا يحنث كل بوجوه عدم الاستياد فلا يجب
عدم الافعال وتكون **من حكمة** الفتاوى في كتاب الامانة في باب الفاظ التاميم
من حكمة زيد بوش ان كبر طلاق ثلاثة بطلان لا يحنث اوله او كبر طلاق
براي اخر وضع الحنث كانه لو لم يسنه **الجواب** او لما ذكرنا بوش

استظهر

استظهر ان فالورس ولو قال اسكتة باب لها تحت الطاق ان كانت اسكتة
حيث لو اطلق الباب كانت الاسكتة خارجة لا يكون حائشا وان كانت
داخلة كان حائشا ولو ادخل احد الرضلين لا يكون حائشا قيل هذا اذا كان
الداخل والخارج متساويين وان كان داخل الدار منه بطة فدخل احد الرضلين
كان حائشا لا اكثره يصير داخلا وقال الشيخ الامام خمس الائمة اخرى
فيها الصحيح انه لا يكون حائشا فاضحان في فصل في الدخول من كتاب البيان
لا يدعى بيتا فقام على اسكتة ان ردت الباب يبعث خارجة لا يحنث وان
يسبق داخله يحنث بزاره في الفصل السادس عشر في الدخول **من حكمة** زيد بوش
فلان باشي يكون فلان نسبه في المديونية ويرد كانه عمره اليه ياخود بن
ابراهيم دويمن ايلد كانه ايلد كانه لازم او لور **من حكمة** بوش بوش
صادق او لورس موصيت كبير ايدو كانه تصير او لم يشرط لا يجوز ان يشرط
لور فلان افعل كذا فان وري بالشرط ويؤتي يمينه يكون كبيرة ولا يكون
ان يحنث نفسه فيه لان التعظيم لا يجوز الا الله تعالى نقابة ابوهريرة
روي البخاري عن من حلف فقال في حلفه بالمئات والغرس بالتحقيق فركب
بالتشديد وبها اسما صميم فليقل لاله الا الله الا فيه الوجوب ان
كان حلفه بالكونها معبود يمين لانه صار كافرا اوله لئلا كان
حلفه لغير ذلك علم ان الحلف بالاصنام لا ينعقد يمينيا اتفاقا لكن
عندنا في حنيفة بوش الله عليه كفارة لان الله تعالى اوجب على المظاهر
الكفارة لكون الظاهر منكر من القول وزورا والحلف بالاصنام كذلك
وقال الشافعي لا كفارة فيه محتجج بظاهر الحديث لانه لم يذكر كفارة
ولو كانت واجبا لذكرنا ابن مالك للشافعي في الباب الاول **من حكمة**
من حكمة زيد بوش او لم يشرط بوش او لم يشرط بوش او لم يشرط بوش
من حكمة مقتضى ايه فشرع وعذر ولو اعاد اللواطة قبل الامام محصنا

زوج اولی
عزیز علی
نظام اول

هندوستان
دار به
وطن
افزون بود

۱۰۰۰

نکاح ایلہ سرے

نحوه ايلسترس عامه و نه لارنر اولور **الحجاب** جسس عديد لانج اولور
 متاقبه بى خاطر اولوب يا خود او ليا اولور اولونى كك ر جدر خد اؤرة انسانه
 و اؤرلها و زوتها منفرديه او صغيره كجسسه اؤر كجسسه توبه اولوت لانه سامع ولاص
 بالفصاحه كذا فى حصاة الو الجنيه **مثال** زيدا و غلونا شمع الخطة قدر خمر
 اولور **الحجاب** قد اولماز تيزر اولور و فى العنينة اؤر الاب تيزر اؤر اؤر
 ولده مع كونه الخطة من الاشياء و الظاهر فى كتاب الحمد و **بو محمد زيدا** قد اولماز
 ايكتر تيزر اولونى نذر **الحجاب** قنبر او غلونا يا اولور زيدا قنبر تيزر اولور
 و يش اؤر اؤر خد و شمع اولاد خد لانج او مالحج تيزر بطريق الاول اؤر لونه
 باعش اؤر كجسسه اؤر و اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 لانه لا عفتة ملاحج عفتة الوالد لاهل الولاد لا عفتة ملاحج ملاحج كجسسه
 حواك لانه قد و كذا لايحده اؤر اؤر و لا يعنى من اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر
 عليه كجسسه و كذا كجسسه و جيبه عليه العنينة فافى عن الانفاق ابا كذا و اما
 او جد الان فى ترك الانفاق سميتا فى هكلاهم و كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 لايحده القذف قال ر و قد كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 فى كتاب الحمد فى باب خد القذف **مثال** فحجوة اولاد اؤر تيزر اؤر اؤر
الحجاب اولور استعلا اؤر تيزر منسوبه تابعه مصصية و كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 تيزر بينش اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر
 من وجه عشرة الاوله فى عدم التقدير فى طرف القلة كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 بما لا يبلغ الحد و حوزة كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 خاتما منفرضا مائة فسخ فيه قد و فقال اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر
 مائة ثم جلد بعد كجسسه اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر اؤر
 الجنائيات فى العظم و الصغر بخلاف الحد فانه يكفى فيه سبب العنينة و كجسسه اؤر
 بين سرقه ربح و بنار و قنار و شارب قطرة من الخمر و حوزة م عظم اؤر
 مناسده الباح اؤر تابع للمفسده واهل كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر كجسسه اؤر

والمطهر من غير ان يمسح به

مطلوب
خداوند غنی است و او را
فرما و اراد

6/15/1911

هذه النسخة من الفهرست
بمطبعة دار الفهرست

وكذا في التنازع في المحققين

الحمد لله
على بفضله الدجاجة
بالماء

مجلس تدریس و تحقیق

54

اذ نقب بيتا ثامه فاعلم به وارفعه فصبأه
 لا يطيع كما رواه عن علي بن النعمان اذ كان
 طرب لا يطيع ونسروه بمنازل يفتقنه
 ثم سرقه الدود والفقرة العدد اقلان
 وبعد الدراع المنسب الى عطر من مطار الكيفيه
 اصبر واسان الياء السور والدراع القطر يفتقنه
 كانت من رجز النقود غبارا كان في المغرب
 وجع ظاهرا والوانع ما رواه عن علي بن النعمان
 اذ كان طرب لا يطيع فذكره في المطالع
 اذ نقب البيت ويدخله في دونه في المطاع
 فيغزاه فيطالع كتاب

2

موجباً فالقياس انه يقطع وفي الاستحسان لا يقطع وبما القياس الذي
 انه اذا كان موجباً ليس حق الاخذ قبل حلول الاجل الا ان كان له في الميزان
 منه فصار كما اذا سرق اجنيق وجه الاستحسان انه حق الاخذ
 قبل حلول الاجل بسبب ثبوت حق الاخذ قائم وهذا الذي لا تأخير التاجيل
 في تأخير المطالبة لا في سقوط الدين فقيام سبب ثبوت يورث الشبهة وان سرق
 خلاف جنس حقه باه كانه عليه ورأهم فسرقة منه وان سرقه فصار قطع
 هكذا الطلق الكوفي وهو في كتاب السرقه انه اذا سرق العوض في الحال فانه
 لا يلحقه لا يقطع فيجل مطلق قول الكوفي على المطلق وهو ما اذا سرق
 ولم يقل احدت لا جد حق لانه اذا لم يقطع فقد اخذ لا ليس له حق افذه
 الاثر ان لا يصير قصاصاً الا بالاستبدال والتراخي ولم يتناول الاخذ
 ايضاً مكانه اخذه بغير حق ولا شبهة الحق وهذا يدل على انه لا يقطع
 بخلاف قوله من يقطع من الفقهاء وانه لصاحب الحق اذا ظن خلاف جنس
 حقه او يأخذ لانه قوله لم يقطع احد من السلف فلا يصح خلاف ما هو في الشبهة
 واذا قال اخذه لا يقطع فقد اخذه من اوله لانه اعني المالك لا العوض
 والاموال كلها في معنى المالك متجانسة مكانه اخذ آخر تأويل فلا يقطع ولو اخذ
 صنفاً من الدرهم اجود من رقة او ارجح لم يقطع لانه الماخوذ من جنس حقه
 حيث الاصل وانما خالف من حيث الوصف الاثر انه لو ربح في بيع
 مستوفياً حقه ولا يكتفى بسببه كما صح يجوز في الصرف السلم مع ان الاستبدال
 ببدل العرف والسلم للجزء واما كما كان الماخوذ من جنس حقه من حيث
 الاصل الاصل يثبت شبهة حق الاخذ فيلحق بالحققة في باب
 الحد كما في الدين الموكف ولو سرق حلياً من رقة وعليه ربح او طياً
 من ذهب وعليه ثلثين يقطع لانه هذا لا يصح قصاصاً من رقة الا
 بالرضاة وكثرة ونحوه يباع واستبدالاً فالشبهة العوضي واما كانه
 استهلك العوضي او الحلي ووجبت عليه قيمة وبه المثل الذي عليه من الدين
 فانه هذا يقطع ايضاً لانه المقامه انما تقع بعد الاستهلاك فلا يجب

سقوط القطع

سقوط القطع ولو سرق مكاتب او عبيد غيرهم مولاه يقطع لانه ليس له
 حق قبضه من المولى بل هو وصار كالا جنين حتى لو كان المولى وكل يبيع المولى
 لا يقطع لثبوت حق القبض له بالوكالة فصار كقصاص الدين ولو سرق
 او من غريم عبد المملوك فانه لا يملك على العبد حرم لم يقطع لانه ذلك ملكه
 مكانه له حق اخذه وانه كان عليه ومن قطع لانه ليس له حق القبض فصار
 كالا جنين ولو سرق من غريم ابيه وولده يقطع لانه لا حق له فيه ولا في بعض
 الا اذا كان غريم وولده الصغير فلا يقطع لانه حق القبض له كما في دين نفسه
 من الديار الصنائع في كتاب السرقه في قصده وانما يرجع الى المسروق في الوفاء
 الثاني ثبوت زيد سارق اخذ اولوب سرقه سنة او اربع
 كمن ما كان ملكه وهو المثلث عايد يقطع او لغيره **الباب** او لغيره او لم
 وانه انما يقطع لانه لا يملك في الدقوس شرط ملائمة من المطالبة من سرقه
 الدرر والفرز في قصده يقطع بين التاروق **مسألة** زيد سارق يقطع
 او لغيره من سرقه وفي طلب او لغيره **الباب** قائم اليه سرقه او لغيره
 مالكه مستحق ملكه ايسر فانه لا يملكه ولا يقطع التاروق والعين قائم
 في يده رفته على صاحبها لبقائها على ملكه وانه كانت مستحق ملكه لم يقطع هذا
 الا خلاصه يملك المالك والاستهلاك من سرقه المداية في قصده يقطع
مسألة زيد سارق سرق سرقه ثابته او لوب يقطع بدله كما لو سرقه
 بعد صوره او لوب هلاكه خوفاً او لحي يقطع مانع او لوب **الباب** او لوب
 حدنا وورثته وطلد الا في حروب وشديد لانه ربما ينفع المالك والحد
 زاجر لا يملك من الدرر والفرز في كتاب السرقه في قصده يقطع بين التاروق
مسألة سارق يقطع حقه يقطع بدله كما لو سرقه او لوب
الباب سياسة صلب وفي مشر وعذر في الحنية للامامه يقتض
 سياسة لصية في الارض بالفناء من الدرر والفرز قبضه
 يقطع بين التاروق **مسألة** زيد سارق سرقه او لوب يقطع بدله
 او لوبه كما لو سرقه او لوبه سرقه او لوبه سرقه او لوبه سرقه

من غيرهم مكاتبهم

الملك

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

محمد الفاضل

१ १

مجموعه کتب خطی و چاپی

فَيْتَوَيْتُ

فيتعجب اليهم فقال حوز وخير الى فلان افا انتم الى لاد والفتنة الفتنة والفتنة
واختلف اهل التفسير فقال فتادة والفتنة كاذبه ابوم بدر خاصة اذ لم يكن
للمسلمين في بني غنوخ اليه غير رسول الله صلى الله عليه وآله وكافهم واكثرهم على انهم
من الحكم والوارس من الخلف من اكلبار على ما قاله عم خمس من اكلبار
لا كفارة فيهن وقد كفي بجلالة الفرائد من الخلف وقاله من اعطى المؤمن الشك
بانته واكمل مالي اليتيم والسولي يوم القتال وقذف الحصان فانه كاذب عدو
من نصف المشركين لا يحل لهم ان يعزوا كما قاله الله تعالى ان يكن منكم عشرة
صابرون يغلبوا مائتين ومن اضراة انه غالب ليس له ان يعزى خفت الاس
فقال آلان خفت الله عنكم الى قوله واذا كفتم ما من صابرة يغلبوا مائتين هذا
اذا كافهم قوة القتال باه كانت منهم اللاتمة فانما من السلاح لا فلا باس باه يعزى
السلاح وكذلك لا باس باه يعزى برى اذ لم يكن معه آلة التي الا ترى اذ له بغير
من باب الحصن ومن الموضع الذي فيسري بالجنين الحوز عن المقام في وقت الموضع
وعلى هذا لا باس باه يفر الداه من الثلثة الا ان يكون المسلمة اثني عشر الفا
كلهم واحدة في لا يجوز لهم ان يعزوا واذا كثر العدد ولا البقوع قاله في الطلب
اثني عشر الفا عن قوله ومن كان غلبا فليس ان يعزوا وكذا ابن عمر رضي الله عنهما
رسول الله صلى الله عليه وآله قيل تجدوا نافيهم في ارض الملوك حصة يعني انهم
من العدو فلما قد قتل المدينة قلنا نحن الفارزة فقال عم بل انتم العكازة في
انكم فيتم والاراء بالعتار الى ارجح الى القتال في سبيل الله يعني كاذبه هذا منكم بخبر
الي انكم فيتم لتجروا مع الى الجهاد في سبيل الله قال محمد بن عبد الله بن عبيد الله
وهو ابو الحارث يريد قط الناظر وابي اذ يبرح صحت قتلى فقال عمر رضي الله عنه
ابا عبيد لو انك اذ ان كنت فيتم فنه هذا بياض اذ لا باس بالانذار اذ الى
من العدو وما لا يطيقهم ولا باس بالصبر ايضا بخلاف ما يقول بعض الشيوخ ان
العار النفس في القتل ملكة بل في هذا التحقيق بذل النفس الاستعداد من ضات
ان تقلل فنه فعل غير واحد من الصحابة منهم عامر بن ثابت رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وآله بنده فنه اذ لا باس بوانه الموضع من شرح الكلب

بذلك وادخله فثأره لا يقتل فلا يباح به أيضاً كغيره من الأسرى
الا ان الاول اذ يقتل هو المعتبر به يعني فان كان مكانه المقتل امرأة
فلا يباح بقتلها ايضاً لانها قصدت الطلاق الفرج بعامة المسلمين والامس
بقتل الحية في هذه الحالة كما اذا قاتلت الالة يكون صليها لالة عورة وتكون
ادنى وادنى صواعداً لم يبلغ هذه الصفة فانه يجعل ثأره ولا يقتل
لالة غير مخاطب فلا يكون فعله جنائياً يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو
تطير الصبي اذ اقاله فانه اسير لم يجر قتله بعد وكذا بخلاف المرأة اذ اطلقت
فانه اسير فانه يجر قتله والشخص الذي لا قتال عنده ولكنه يصح الفعل
بمنزلة المرأة في وقت كونه مخاطباً وادنى الحد المستأنس اذ يكون فعله ذلك
وقال الكتاب الذي وجدته في الطريق واخذته فليس في
المسلمين اذ يقتلوه من غير حجة لالة انهم باعتبار الظاهر فلم يثبت عليه
ما ينفي امانه كانه حرام القتل فانه يهدوه بهرب او قيدا وجبرته اخر
بان عين فاقول ليس شيء لالة ممكن واقرار الكتاب باطل سواء كان الاكره
بالجسدي القتل ولا يظهر كونه عيناً الا بالاداة بعزته عن طوع او تمكيد عليه
بذلك وتقتل عليه بذلك شهادة اهل الزنقة واهل الحب لانه في قتلها واداه كان
مستأنساً وشهادة اهل الحب حجة على الرائي واداه وجب الامام مع علم اورد في مستأنس
ثأره با فيه خطمه وهو معروف الى اهل الحرب بخبره بجوار المسلمين طاعة الامام
بحسبه ولا يضر به هذا القدر لالة الكتاب محتمل لفعل مستغفل والخطيئة
فلا يكون له اذ يفر من مثل هذا المحتمل وكذا بحسبه نظر للمسلمين صحه يستحب
اخره فانه لم يستحب خلى سبيله واداه المستأنس الى دار الحرب ولم يرع يعتم
بعد هذا في دار الاسلام كما واداه لالة الرينة في ارض قد تمكنت وتطير
دار الاسلام عن مثل من باب امانة الا انهم ادوا من شرح السلك لكتب
للأرض في باب العين يصيب المملوك **كفره** كفروه عنه الفاذ
فليس قديم كغيره عداً حدي لازم كلور **باب** كل من كان قتلته
او اولادهم وكفره من اهل الشركين ظاهر عليه الامام عنوة وصلهم

علی بن علی

على ان يجعلهم ذمة وفيها كنائس قوية معنوه من الصلوة فيها وامروا
ان يجعلوها مسكن ولا يبنوا فيها منكر ولا قبة جعلها الامام مصر
ولو عطل الامام هذا الموضع كواقامة الحج والعبادة والحدود فيه كاهل
القرية ان يحرقوا ما شاهد لانه عام قبة كما كانت كما في سير البديع في القم
واما بياض ما يؤخذ من اهل الذمة **مسألة** كفرة من كبر او لو قسوا كبر
سورنا وطبر وسائر الآلات لاهل الفقه ومجور كنده من لان كلور **الباب**
كلور وفي كل قبة من قبة اهل الذمة او مصر او مدينة اظهر اخيها الفقه مثل
الزنا واثبات الفواحش التي يحرمها في دينهم فانهم ينفقون من وكبر
وكبر المزايم والطائير والطبول والفسار ومن كبر شيئا من فقههم
ولا يمنع في الاستيق والسواد من بيع اللحم واداء الكفايس ويغفون
من المزايم والعيدان واللعب بالجم ونظيره في الكوا من سيرة الجوزية في كنده
الشرب **مسألة** سياهي يتجارده ويربليز صلح فيدرو كبر **الباب**
صلح ايدوي تبليز وفيه بياض او لشرب او عاقل او قد لاهل الاتجار
على الجهاد باطل كما في شرح السير الكبيد للشيخ في باب من الجهاد **مسألة**
سياهي رعايا كنده عسرة الدفقه كان سكريل وركيل الدوي سياهي **مسألة**
اولور في **الباب** ارض خواجه اولوب طاق كندرس افة سلطان ايل
اولور ارض ديب المارده ايه وفي رعايا رضا كندري ايل اول مقدر كنده
وزع تندي ايدري ايل اولور قالوا وانها اية الطاعة ابلغ الواجب
الخارج لا يراه عليه لاهل التضييق على الانصاف كما في سير الهداية
في باب العشر والواجب **مسألة** النقصان من وظيفة عمرض او كانت
الارض لا تطيق بحزب بالاتفاق واما الزيادة عليها ففي سوا العرف
وبلده منطف الامام عليها لا يجوز بالاتفاق وانه كانت الارض تطيق
فمن في العشر والواجب في عصام اما في بلدة اراد الامام ان يوظفها لاهل
قال في الزيادة راجع على قول ابي يوسف لا يجوز وعز اليمين من قول ابي يوسف
في مختصر عصام وقال محمد بن جعفر في السير من الزنا واربع بعد اهدوس في

سید محمد تقی
الدیوبی صاحب

ونظر هذا في سير واقعات الناطق وفكره في تغير طاقته الاراضية
 اذ لا يزال الاج على نصف الخارج فكلما اذكر في الاصل وورث وارث
 رشيد عن محمد بن نعيم القمي قال يترك لكل رجل منهم من زرع ما يقوته
 ويموت عياله وبذر ارضه الى يومئذ من قبال واستاعلم من ذكره التمهيد قبل
 كتاب الصوم **مسألة** زيد كافر من جعفر جاريه في الحب وطلعت ايتها الشجرة
 اسلامي وصفه قاض او كافر فيكون **الجواب** اسلامي لو كثره وصلي
 به بذكره او زينه من ظن كافر في بذكره او زينه او لا سجد وجوب اوله في نعم
 ويحكم كفاية ايرره ولو قال انا مسلم ويصف الاسلام فاني ان يصفه
 فانه ينبغي للمسلم ان يصف الاسلام ثم يقول له انت على هذا اقامة
 نعم ثم سلم وانه قال است على هذا او قال ما اعرف هذا الذي تقولونه
 فهو حلال الدم الا ان ادعى ان يقول له الامام اندخل في هذا الذي هو هناك
 اليه فان قال نعم لم يقتل وكان فسادا في ضرب عنقه وهذا الفصل
 يتبع الجواب في مسألة الزوجة والجارية اذ اذا استوصفها الاسلام لم يحسن
 ان يصف ينبغي ان يصف الاسلام باين يديها ويقول انا على هذا او ظن بك
 انك على هذا اذا قالت نعم فذلك يكن ويكفر مسلمة كل منها وطها بالخط
 والملك **مسألة** من السيرة الكبيد في باب ما يستكمل به اليقين **مسألة** زيد فرج في الكفر حدي
 ويصير اولوب كماله قاصدا ولا يسهل كثر غني او ينجي جونية في النور في **الجواب**
 النازع في كلدر بلا بدور كذا مانه او كثر في استكر ولو عرض الذي
 اكثر السنة وهو مفسر لا يجب عليه لانه الهمة شرط وقد فقدت في الكفر
 السنة ولا كذا حكم كقول ولوا سلم الذي او مات كافر استقطت جريته
 خلا قال الشافعي رحمه الله لم يمسلم جونية نفي وجوب الجونية على المسلم
 مطلقا ابتداء وبقاء ولانه فائدة بقاءها بعد الموت والاسلام لانها شعبة
 زجواهم عن الكفر وحملهم على الاسلام والنجو والحد لا يتحقق بعد الموت والاسلام
 فانفذت الفائدة المطلوبة من هذا الجارية فمقط مع ان القياس ينبغي وجوب
 المال على الذي لانه لم يصد عنه سبب لوجوب المال عليه فانه التارك كافيته

وامر لا اذكره

واقرة جواد على كثر فاذا عرى اهلها من الفائدة المطلوبة وهي الرجوع الى الحق
 منقيا بفضيلة القياس ولو مضت عليه سنة ولم يؤخذ الا قول السنة
 التي هو فيها عند الاج لانه الزجر والمحر لا يتصور في المانع وانما يتحقق الرجوع الى الحق
 في المستقبل وعند طه يؤخذ بجميع ما يفي من السن لانه ليس لابتداء المدة
 ثابته في اسقاط الواجب في سائر الديون الواجبة **مسألة** من كثر زكوة في السنة
 في باب الجونية من عليه الخراج اذ لم يؤد حتى مضى عليه سنة لا يؤاد فاما معنى
 عند الاج وهو على الاختلاف والجونية كما في كثر زكوة في السنة الفساد **مسألة**
 سفره زيد سباح في كثر وكثير عمره زيدك رعايا كثر تركس كيدريد كثر
 الحب قبض اليمين زيد كفي رعايا به او زيكوزن طو سعة ديد زينه عمره
 وجه مصرع او زينه تفشير من اوج آل صك فوس اوله ورثه بذكر
 اوله من عشر المائة قاور اولور كفي يدق قبل القبض فوت اوله بطلان
 ويوجب المال ايشار كفي قبض اير **الجواب** عشره بطلان خراج مقاسم كثر
 زيد سحى او ينجي وكثر سنة فوت اولوب صد من ايشار ايشار او ينجي ورثه
 ويرثك او لا نور **مسألة** قاله ومن مات في نصف السنة ثم من العطاء بغير من
 من يتقدم بمصالح المسلمين كالقضاة والقضاة والخروج من العطاء شيئا
 والعطاء اسم لا يعرف اليهم لانه صله فلا يملك قبل القبض كالمائة او امانات
 وكما نفقة مفرضة في خرفة الزوج واسم العطاء ينبغي عن الصلة وانما قاله
 من مات في نصف السنة لانه لو مات في ثلث السنة يستحق من ماله
 لانه قد اوفى عنه فيصرف اليه ليكفره اوجب الى الوفا **مسألة** من زل في كتابه
 قبضت بالمرتبة **مسألة** دار الجارية زيد كافي بصلته عمره في قدره
 بعده ايمانه كلوب دار اسلام جعفر في عمره ورثه يصره ورثه ورثه تاه
 او لور كفي **الجواب** او لا ذكر الصلة المداية وخرجه في الغاية والباقي
 اذ اقل العادل لا يجب الضمان عندنا وبائتم وقالوا انهم في القديم لا يجب الضمان
 وعلى هذا الخلاف اذ امانات المرتد وقد امكن له ان يملك ما انتف بالاسقف
 او قد ضعف معصومة في الضمان اعتبارا بما قبل الضمان ولما اجمع على ان

سباح في كثر
 قبض اليمين
 وكثر

رواه الرضوي ولان اختلف عن تاولي فاسد من الحق بالصحة اذا اختلف اليه
 المنفعة في حق الدفع كما في منعة اهل الحرب وتأويلهم وهذا الاكراه لا يثبت
 فيه ما من الالتزام او الالتزام لا اعتقاد الاباحة عن تأويله ولا الالتزام لعدم
 الولاية لوجود المنفعة والولاية باقية قبل المنفعة وعند عدم التأويل يثبت
 الالتزام اعتقاداً بخلاف الاكراه لانه لا منعة في حق الشارع **مسألة** منعه
 في باب البغاة اي لا يجب الظاهر عننا وعلى قول الشافعي في القديم يجب الاكراه
 ولو لم يجز في قتالهم وكذا المرتد اذا اختلفوا من زماناً أو الفاعل حاله للرب
 لا يحنونه لانه هذا اطلاق حصل من لا يعتد وجوب الظاهر بسبب
 في حاله ليس لنا ولاية الالتزام عليه فلا يؤخذ به قياساً على اهل الحرب او الكوا
 فانهم لا يحنونه ما اختلفوا غاية الا ترى ان الكافر لا يستوجب قصاصاً
 ولا ديةً بقتل المسلم وانه لم يرد ذلك كما لا يستوجب المسلم فديةً وعلى هذا
 اهل البيت مع اهل البيت **مسألة** منعه في باب ميراث القاتل من اهل الحرب
 والحق بعد الامام لا يؤخذ بما كاه اصاب حاله كونه محارباً للمسلمين عملاً
 بقوله ومسلماء كجو قتل وقبضته انما يؤكل الباطل في حق اهل الحرب
 ملحق بالتأويل في الاحكام حكماً ان المسلم لا يستوجب شيئاً من ميراثه بما يصيب
 من اهل الحرب لا يستوجب ميراثه **مسألة** من شرح الكبيدي في باب المرتد فيجب
 وغنى **مسألة** زيد وحموي ايل سلا نيكة استنبط كيدراي كنز هديا
 واهل الحرب واهل الاسلام او لا سنع نزاع واقع اولوب زيد كيدراي واهل الاسلام
 ايس عورتهم بوش اولسوة ويوب عمرو واهل الحرب ايس بوش اولسوة وشم
 قنفيتك اولور **الجواب** ايكسكك وفي او كاز سئل عن اهل الاسلام
 ايس من اهل الحرب ام من اهل الاسلام **الجواب** ايس هو من اهل الاسلام التوقيفي
 لانه لا قول لا حد عليه من قاضي الهندية **مسألة** برقصه في عافيه ومغية
 وجامع شريف اولور ايكسكك اول قصبة تك برجله في قتال اولوب ضمير كيدراي
 ايس مسلماناً محلة سنة ككوب كككل متافذي اولسوة ككك خناير شمع
 اولسوة لا نزع اولور **الجواب** لا نزع اولور بوش لانتباهه بوش بلكك

مسلمة

مسلمة انكرك سكن اولمالي الا سئل يا حرم تنفق وارث محلة فاقه
 اولامة بيلم منه اولمالي الاشياء ونظائره واختلفت الرواية في سكنها
 بين المسلمين والعهد الجواني محلة خاصة **مسألة** ويدركه ابن جهم خطأ انكرك
 شيخ الاسلام **مسألة** متفاناة متاف في الميراث العتاق الشهابي بوزان ناله واهل
 حوزان بوزان بوزان هذا اللفظ لم يرد لاهد وانما الميراث لا يكتب
 اة الجواز مقيته بما ذكر من الحلواني بقوله هذا انما يكون اذا كان لا يعطى بسبب
 سكنهم جماعات المسلمين او تغلب لا يكتفون من السكن فيها ويسكنون
 في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكاه الشارع منهم من الناحية المحلة وليس
 كذلك بل قد صرح الترمذي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي
 انهم يورثون يبيع موروهم في امصار المسلمين والوفد عنهما وبالسكنى طرهما
 لتلا يكون لهم محلة خاصة تغلب عن النسخي والمراه الا بالمنع المذكور عن الامصار
 اة يكون لهم في الميراث خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة
 المسلمين فاما سكنها في بينهم وفي متدورة فلا كذلك **مسألة** من جيران جيران
 ويمنع عن اظهار الجور والحق في الميراث وما كان في فناء الميراث من ميراثه فافاد
 في مفسد اهل الذمة في الورع الثاني **مسألة** زيد صالح فقتلته فقتل اهلها
 كدرو وكس قاصدا ولوفدي ايل نهي منكره انكوي تغرب قتل او لئام مظلومة
 ايكسكك ايتاي جاز اولوري وعمر وغازينف غزاه عكرا ملا ككك قكك
 مقابل اولور قكك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك
 صفة جلد وعلا نك ولا تلحق ابا يدككم الى التهلكة قول سريفتن واخلاق
 اولوب آثم اولور كمي **الجواب** نهى منكره مطلقاً باش يدور
 اما عدوب وهدى نفي القاصدين ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك ككك
 اولوب والاصلاح او كاز **مسألة** وفكر عن البولوين عارب اولر صلا سله
 عن التهلكة ايس الجور اذا ما التقي الجماعة فخر فقاتل حتى يقتل فقاتل لا
 وكنته الى قبل يذنب ثم لا يتوب وهو المراه بمنع قوله تعالى ولا تلحقوا
 بايديكم الى التهلكة فوقع عند السائل اة من اجل جماعة من الاعدا يكون

من جيران جيران
 من جيران جيران

وَبَقِيَ مَرَادُ الْخَالِصِ لِلْإِسْرَافِ بِالْمَرْءِ الْعَظِيمِ
قَالَ لَهُ فَقَالَ مَا عَظَمُوا النَّاسَ فِي الْخَالِصِ
سُحْرُوحِهِ فِي قُصْرِ سَنَى الْخَالِصِ

[illegible]

سید الوالد محمد

۱۶۵۵

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

والله اعلم بالصواب

3 مصنفه

في الحصة

من شرح النقايا لولا انما حجة قد هتكت في كتاب الجهاد وتوبة الباقى
 بالشهادتين ويترادف عن الدين الذي انتقل اليه واداة تاب ثم ارتدت ثانية في
 في المرة الاولى اذ اتاب في المرة الثانية قبلت توبته وكذا في المرة الثالثة والاربع
 لوجود الایمان ظاهر في كل مرة لوجود دليل وهو اقرار العاقبة وقال الله تعالى
 ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا فقد اثبت الایمان له بعد وجوب الردة
 منه والایمان بعد وجوده لا يحتمل الردة الا اذا تاب في المرة الرابعة بخبر
 الامام ويحيى سبيل وروى عن ابي ابي اذ اتاب في المرة الثالثة حسب الامام
 ولم يخرج من الشجرة حتى يرى عليه شئوع التوبة والاخلاص من غير البواع
 في احكام المرتد فان عاد الى الردة ثانيا وطلب التاجيل اطع وكذا في الثالثة
 والاربع استتيب ثم رجع تاجيدا واذا اسلم قبل اسلامه وضرب ضربا جديدا
 وتجب حتى ياتي عليه شئوع التوبة وقيد الایمان اذ لا يلزم الا بغيره لا يحبس
 في ذلك من الروضة للناطق من انتم الواسين وهكذا روى عن علي
 رضي الله عنه يستتاب المرتد ثلثا وتلا هذه الآية ان الذين آمنوا ثم كفروا
 ثم آمنوا ثم كفروا ثم اذادوا وكذا بدائع في اهل القرعة **بحر** ثم ركن
 بغيره وجب ويؤخذ بغيره حكمة لان كلور **الباب** ابن منذر
 لم يكره من اوله من ثمة تفرقوا بغيره ويؤخذ بغيره كونه من ثمة
 كيم يولي لم يكره من ثمة بقاء لازم ور والا بلدي في سنة ايام عمر اربعة حكم
 رقع او لم يكره وقال اهاب الى انه لم يثبت في الایمان فتدرون
 استتابه واداة تاب ضربا وجعا ولم يخرج من السجن حتى يبرأ عليه شئوع
 النور وقال ابن المنذر لا تعلم احد وجب على المرتد في المرة الاولى اذ ابا
 اذا رجع وهو على منتهى ما كانه والشاقي والكوفي انتهى ما حكاه
 القاطي عياشي من سيف السلب في الباب الاول في الفصل الثاني في
 الثانية في الورق الاول تخيلا **س** آدم بن يوسف صلى الله تعالى على نبينا
 وعليه وسلم اول توبه في زمانه من ردتا في اول زمانه في ردتا في ردتا
 سن آني بغير شرح جلي وعلاش عالمه وآدم كان هو قدر الردة اول

بدي آدم بن يوسف

جهاك آدم
بدي آدم
بدي آدم

بدي آدم جهاك آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 واريد **الباب** جهاك آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 مستور راد كرم قضايه كذا بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 ايس ده بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 ابر مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل نفسا ظالما الا كان على ابن آدم
 الاول كفى منومها لانه اول من سن القتل قوله لا تقتل نفسا ظالما يعني
 وهذا الحديث مقرر لقوله من سن سنة والكفر الضعيف قال تعالى وتبين
 كقتل من رحنه وقيد الخط والنفس والماله بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 اخيه هابيل فطوعت له نفس قتل اخيه وهما ابنا آدم دم من صلبه
 امر كل مني بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم بدي آدم
 من بني آدم وقيد بالاول لئلا يلتبس ما في بني آدم كثرة وهذا يدل على
 افة قابيل اول مولود من بني آدم او قال ذلك باعتبار البطن الاول من بني آدم
فان قلت هذا منافي لقوله تعالى ولا تذكروا ذنوبكم التي كنتم تعملون
قلت كل واحدة من النفايا المباشرة والمسببة وازرة الظالمات
 الشارح والاول صفة لآدم قال وقد بلغنا ان بعض الجهالة يقولون
 قد كاف قبي آدم هذا سبعة او ادم قال وهذا القول كثر لم يكن آدم
 غير آدم قال الذي هو ابو البشر وقال شارح آفة **فان قلت** كيف جعل
 قابيل سائلا للقتل وقد كان قبل آدم خلعا يفا دون فيكون
 الدمار ولهذا قالت الملايكة اجعل فيها من يفرق بينهما ويفكر الدمار
 بطريق القياس **قلت** هذا اول من سن القتل من بني آدم وهم
 بني آدم والملايكة عرفوا فلك باخبار الله تعالى او جهة اللوح المحفوظ
 من ربي العرب شرح المحاميد في كتاب العلم قبي الحسان ور
 افة مفسر وم قال يارب من ربي انت في الالهية قال الله تعالى يا ابراهيم
 لولم نبعث ربي عن غضبي لا حترقتك بناري ولو كنت ابراهيم
 خليلي قال الله تعالى كنت وحدي لا شريك لي في ملكي فاول

رشد لها

[illegible]

۱۹۶۵

دولتہ اسلامیہ پاکستان

الحروف

شريعة لنا مبتدأة وكذا عند اختلاف الزوجين في مناع البيت
 عندهم من الحلافة كذا هي من وان لم يصنف احد من الحلافة يكون ابتالها
 اذ ليس احد من الاول من الاخر فاما قام احد من البيت فهو اولى به
 وان اقام جميعا البيت يحكم بكونه ابتالها لانه ليس احد من الاول من الاخر
 وقد روي عن عمر بن الخطاب في هذا قال ابناي برثا وبنو ثمانية وبنو ثمانية
 اكثر من رطلين واقام البيت روي عن جعفر بن محمد انه سئل عن رجل من بني
 من اثنين ولا يسمع من اكثر من ذلك وقال محمد بن يسع ثلثة ولا يسمع من اكثر
 من ذلك هذا اذا كان المدي رجلا فان امرأة فادعت ابنتها ثمانية
 وان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت البيت تحت دعوتها
 والا فلا لان من في بيت من غير على الغير وانه لا يجوز لما ذكر في كتاب الآثار
 من الباري في كتاب اللقطة في بيت من كتاب اللقطة في قصص واما بياض حاله
كتاب اللقطة زهير بن بانه بولد روي في مال في ثمانية
 حفظ ابرو بعد احواله في المرويه ببيع المثلث ايكس صاحب في ظاهر اوكس
 عمرو بن طلب ابرو في ملك ابرو كن اثبات ابرو في الكفة قادر او لوري **الباب**
 او لما في ثم بعد ذلك اذ صغر ما كان ليس له نفق البيع اذ كان البيع بامر الله
 وهي قائم فان شاء اجاز البيع واخذ المثلث وانه شاء باطل البيع واخذ
 على ماله من خلاص في كتاب اللقطة **مسألة** ياداه واداه باكرية نفقة
 تقدير او لنوب بعده صاحب كلوب اثبات ايكس اجمع او لانه نفقة من زوجه
 عنده ابرو في شرعاً جسي او لنور يوقه ويرجي باكرية في جسي او لنور
الباب قاضي باكرية في بيع ابرو في انفاق او لناني وضع ابرو
 وانه ابي او يوقى النفقة بامر الله في نفق ابرو قدر ما نفق من الباري في ثمانية
 كتاب اللقطة **مسألة** زهير بن بانه بولد روي في ثمانية في صاحب وركه
 الحرة في بيت حفظ ابرو في بعده كند في ثمانية او لاني في بغيره نفقة ايكس
 صاحب في ظاهر او لنوب طلب ابرو في زهير في المائت قادر او لوري **الباب**
 او لوري في ثمانية بارس صدقة في افضا ابرو في ثمانية في ثمانية بارس

ملتقط في ثمانية ابرو

ملتقط في ثمانية ابرو في ثمانية بارس في ثمانية ابرو في ثمانية بارس
 عيني افضا ابرو في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 اجاز ابي النفقة وله اجره ابي الثواب او افضا من الفقير لكافة ثمانية بارس
 صاحبها الا افضا او الفقير بلا يرجع بينهما اذ نفق الا افضا لا يرجع على الفقير وانه من
 الفقير لا يرجع على الا افضا من الدرر والفرز في كتاب اللقطة قاله فانه جاء صاحبها
 يعني بعد ما تصدع بها الملتقط باذنه الحاكم فهو بالخيار ان شاء ابقى الصدقة
 وله ثمانية لانه النفقة وانه حصل باذنه الشرح لم يحصل باذنه فينفق
 على اجازته والملك يثبت للفقير قبل الا افضا فلا يتوقف على قيام المثلث
 بيع العصفى لثبوت بعد الاجازة فيه وانه شاء ضمن الملتقط لانه لم يسم ماله
 الى غيره بغير اذنه الا اذنه بابا من جهة الشرع وهذا لا ينافي الفان حقا
 للمحب كما في تناول مالا لغيره في حالة الخصومة وانه شاء ضمن المثلث لانه لم يسم ماله
 في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وانه كان قائما اذنه لانه وانه على ماله
 في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 عن الملتقط باذنه المائت **كتاب الآتي**
 زهير بن بانه بولد روي في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 اكلت في كل كس حكم الشرع في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 زهير بن بانه بولد روي في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 افضا ابرو في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 فانه طال جميعا ابرو في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 النفقة وانه مائة وانه في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 اذ اثبت انه بالبيت او باني البيت والصلابة وليس له ان ينفق في ثمانية بارس
 بيع الثمن لانه ينفق حكم الشرع في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 او ينفق في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 والفرز في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس
 في ابرو في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس في ثمانية بارس

سنة اعلیٰ
سنة اعلیٰ

او ما قوتنا
 اينكه جبراً واقع ياوه و طرود
 در تير و تير يا قمار اولدورده قضا
 عروس و اولدوز و عرو و اولدوز
 ايندورده قضا و اولدوز
 قوتلي الخه قمار اولدورده
 اولدوز و اولدوز
 ايندورده قضا و اولدوز

[illegible]

او ما قوتنا
 اينكه جبراً واقع ياوه و طرود
 در تير و تير يا قمار اولدورده قضا
 عروس و اولدوز و عرو و اولدوز
 ايندورده قضا و اولدوز
 قوتلي الخه قمار اولدورده
 اولدوز و اولدوز
 ايندورده قضا و اولدوز

اسی طرح

اذا استمع احد الشريكين عن السبق او
احصاه فلا يجبر والمأخر ان ينفق ثم يرجع في
حصته

در این کتاب که در بیان فضیلت و مناقب ائمه است
و در بیان احوال و سیرت ایشان و در بیان
اعمال و مناقب ایشان و در بیان فضیلت و مناقب ایشان

عالم الفناء

اذ شئت فانتقل في المدة ثم ابره. وهذا النسخة من الاجرة ثم تساوية
 وفي الدولاب المشترك بحجر كل واحد منهما عارضة اذا خرب سفل لبطي وعلو
 الآخر اهد ما لا يحجر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب السفل انهما شئت
 واستنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يوفق قيمة البناء وقال المضاف
 حتى يوفق ما انتفع. من تزار في كتاب الحيطاة في الثاني في الحيطاة عارضة
مسألة زيد بابا وعمرو ابنا عمه معا شركة ايدوب اول معلوم كتب اشركوا
 بابا بابا بن زرع ورميوب او علك بابا بن زرع ماله او مازد بكه قاهر اولور
 اولور. واقعا عيانا ان يكون اولادهم يار مع قبيلته عدوا لشركه
 اب وابنه يكسبانه في صنعة واحدة ولم يكن لها شيء فالكسب كل للاب
 اذا كان في عيال الاب لكونه معينه الا يري ان لو عرض شجرة يكون للاب
 من الغار في كتاب الدعوى في العقد الثالث عشر في نوع او عيانا وان كان
 في القينة في كتاب الشركة **مسألة** زيد عمرو ابنا شركه معا وصفا
 عهدن ايله كل واحد من كل عمر ويكسب نفسه كغيره اشرك زيد وعمري كالكسب بالنفس
 لازم كلور **الحل** كلز بواقتافيد كالكسب بالمال اختلاف اولور
 اهد المتفاوضين او اتفد بالنفس بالابن صاحب بالتفاق وفي الكفالة
 بالمال خلاف عند كل الاثارة وعنده تلفه. من الشقة في الشركة في الورق
مسألة زيد عمرو ابنا شركه عهدن ايدوب معا اولور ان يكون عمرو وبكا
 شركه ككرو وبك عهدن كرخ حوت وقت ميا شقة قاهر اولور
الحل اولور. شركه عهدن لزيد وكلد ككز شركه عهدن زيد
 على شرط او وكالكسب **مسألة** واما صفة عقد الشركة فهي ان تفتد
 جاز غير لازم حتى يتفرم كل واحد منهما بالفسخ الا ان من شرطه ان لا يفتد
 اذ يكون المحضة صاحب اى يعلم حتى لو شق بخبر من صاحب جاز الفسخ
 وكذا لو كان صاحب غايبا وعلما بالفسخ وان كان غايبا ولم يبلغه
 الفسخ لم يفسخ العقد لان الفسخ من غير علم صاحب اهد لصاحب
 ولهذا لم يفسخ من الوكيل من غير علم من البديع في كتاب الشركة **مسألة**

ان يزيد شيئا منها في المسجد جاز باول العائلي وبدره لالة الولاية العائلي وقال
 محمد اذا كاكة الطريق واستعا فبني فيها اصل الخلعة مسجد وهو لا يقصر الطريق
 ولا يعمشهم احد من المسلمين لا باس بل لالة الطريق للمسلمين وذكر ابو الليث
 في نوازلهم واصل المسجد ان يهدم المسجد ويجدد وابناؤه ويعلقه القنا
 من مال انفسهم ليس لهم ان يفعلوا ذلك في مال المسجد الا باجماع العائلي لانه ليس
 لهم لالة الوقف في الوقف لا يجوز الا باجماع العائلي • وقد ابرز جماعة عن محمد بن
 بنى مسجد اثم مات فاراد اصل المسجد ان ينقصه ويزيدوا فيه فلم ينفذ
 وليس لورثة الميت منهم واذا رادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم
 وفي النوازل مسجد بنى ارادوا ان ينقصه ويضيفوا ثانيا احكم من البناء الاول
 ليس لهم لالة ولا ولاية له عليه • من حيط السطح في باب تقوى الموقف
 زيد متوفى مال وقف ايله وقف الجهر الادوي واربع بعد سبع
 جاز اولوري بوقفه على اول غل جاز اول غل **الباب** اختلاف مشايخ
 وارادوا قول الحق جاز اول غل • المتوفى لو شري بماله الوقف وارادوا الوقف
 اختلف فيه المشايخ قيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيد بكونه وهو الصحيح
 لالة في صحة الوقف والشرايط التي يلزم بها الوقف كلها ما كثر ولم يوجد
 حصنا من الفصولين • بعد الورقة الثانية • كذا في انفع الراسائل في مسائل
 الوقف في مسئلة هل يجوز ان يشترى من غلة اوقاف المسجد **مسئلة** زيد
 بـ مسجد جاز ان يوجه بمقدار اقله وقف ايله وقف صحيح اولوري **الباب**
 اولوري بطريق الهبة • من اعطى مراح في قارة المسجد وفي مصباح
 يصح بطريق الوقف • من جازع الفصولين • في الورقة الثالثة • جاز
مسئلة شروط وقف سما عيل سماه جاز به اولوري **الباب**
 اول غل • واما الوقف فالصحيح من الجواب جواز الشهادة على اصل الوقف
 لالة يبق بعد انفقار مؤمن وانه يشترى كل على شرايط الوقف لا يجوز
 • من خلاصه في كتاب الشهادات في الفصل الاول في النوع الثاني
 فاما الوقف فالصحيح ان يغفل الشهادة بالشايع في اصله وفي شرايط
 لالة اصله هو الذي يشترى • من هذا في كتاب الشهادات • قبيد باب

والله اعلم بالصواب

من فضيل

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰

محمود في القديس

من سخط حقها بالزوج لا يجوز حقها
بموتها او طلاقه الا اذا اشترط ذلك

الوكيل بقضاء الدين اذا صرف في حاجة نفسه ثم عطف على غيره
 حين الموكل بكونه مقبراً في قضاء الدين الموكل بغيره
 في كتاب الوقف في باب اكلها بالخير

منع في مسجد شريفي بدار سنة من صرف شرعي في دار **المسألة** او لما
 وشريفي وكذا **المسألة** رجل قال جرت في داره السراج في المسجد ولم يزل على هذا
 صار له حجر وقفاً للمسيح كما قاله في داره اذ يرجع لا يملك بغيره بعد
 سلم الى المتولي على ما اخبرنا الفقهاء وليس للميت ان يعرف الى غير الرهن لانه
 جعلها وقفاً على هذا المسجد من وقفه حاي في كتاب الوقف في باب
 الوقف بعلامه النسخة **المسألة** عتق اسنة وقف اولاد زيد بن عمرو الجوني
 بن اعطاء ابله قول الدين بدينه او ارا بدينه محرم وصديق ايتكم بدينه عتق
 اولاد وقفه على سنة من حق اولاد **المسألة** اولاد **قلت** فانه قال
 على مولى زيد ومن بعدهم على المسكين قال الوقف جائز **قلت** فانه اقر
 زيد بانه هذا المجل مولا له كما عتقه فاعتقه وصدرت له الجارية كماله بطل
 هذا المقتضى في مولى زيد وبكونه له حق من غلة هذا الوقف **قلت** انهم من قبل
 ان الولد يملك بالثوب من اوقاف الخفاف في باب وقف الارض على اهلها
المسألة زيد بن عمرو من اهل السراج ابله اشترى الدويك ارضي برأي غير اهلها
 وزرع المشركين بعد العتق وقفه حينما يمدد وقف ابله وقوم وقفه جائز
المسألة اولاد **المسألة** خياري باطل اولاد بيع جائز اولاد بنو خياري
 بايع اولاد وقف ابله وقف صحيح اولاد بيع ابله الدويك **قلت**
 فانه اشترى ارضاً شرعاً او عتقها ان بالخيار فيها شهر وقبضها فوقفها في الشهر
 قبل ان يبيع وقفه الخياري قال فالوقف جائز وقد بطل خياريه وجاز البيع
قلت فانه باع رجل ارضه من رجل على اية البيع بالخيار في الشهر ثم اثم ان
 البيع وقف هذه الارض وقفاً صحيحاً في الشهر قبل قبضته قال الوقف
 جائز وهو باطل للبيع من خفاف في باب اهل وقف الارض من ارض الخراج
 او من الصدقة **المسألة** مصالح وقف ليجوز وقف اولاد عتقها
 ارضه على اهلها في تزويج شرعاً جائز اولاد **المسألة** او لما وقف
 العتق الجوارين على مصالح الجوارين بكونه ولو تزوج الحكم جارية الوقف
 بكونه وعنده لا يجوز لانه يعزم عليها المهر والنفقة ولو تزوج عبد الوقف

اذا وقف على وقف من المسجد
 ليس للميت ان يعرف الى غير الرهن
 غير الرهن

منع في مسجد شريفي بدار سنة من صرف شرعي في دار

ان كتاب اكلها الوقف لانه كونه كسرة
 لكتاب الجبل وكتاب الوصايا وكتاب
 الرخوة صغير وكبير وكتاب الارض وكتاب
 الخاف والجلان وكتاب اهل العتق وكتاب
 النقص على الاماير وكتاب اكلها الوقف
 بغيره ليعنى وكتاب اكلها الوقف
 وهو هذا الكتاب من تاريخ الخلفاء

منع في مسجد شريفي بدار سنة من صرف شرعي في دار

منع في مسجد شريفي بدار سنة من صرف شرعي في دار

منع الوقف للجزر من جزاء في كتاب الوقف في الفصل الثاني في نوع
 وقف المنقول اذ روي القاضى او السلطان جارية الوقف بكونه ولو تزوج
 عبد الوقف للجزر ولو تزوج امة الوقف من عبده الوقف للجزر من ماله من ماله من ماله
 الوقف في الفصل الثاني في جنس آتوني وقف المنقول قبيل نوع **المسألة** زيد بن
 او حكم ابله وقفه من الدويك ماله بدينه كونه سوية ولو وقفه ماله وقفه اكلها
 قاهر اولاد **المسألة** اولاد **المسألة** وقف على الوقف من ماله من ماله بدينه
 وان لم يشترط كالمهر وذكر في الملتقط انه اذ شرط الرجوع بوجه والا فلا
 من عاوب في الفصل الرابع التام **المسألة** بوقف من ماله من ماله بدينه
 آتوني بوقف من ماله من ماله بدينه **المسألة** او لما وقفه وقفه
 اربع **المسألة** وقف اذ اشترى ارض الوقف من نفسه لانه لا يجوز لانه لا يجوز
 لا يثبت في العقد الا اذا تبين لها من القاضى لنفسه فيتم العقد باثنى من جنس
 الفتاوى في الوقف في فصله من ماله من ماله بدينه في الوقف الاول
المسألة بوقف من ماله من ماله بدينه في الوقف الاول
 او زينة جوق اذ اذ ارضه بطلب شرط وقفه بكونه بكونه
 من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
المسألة عتق من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
 ببناء اللقاة من غلة اوقاف المسجدة كانه في مصلحة المسجدة بانه بكونه
 اسمع للفقهاء لانه من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
 بسموه الا اذ بغيره من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
المسألة بوقف من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
 صفة بوقف من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
 على الارباب فاردوا القسمة لا يقسم كذا في الحيط هذه عبارة كتابه وذكر
 في الحيط من ماله من ماله بدينه او اذ ارضه بطلب وقفه بكونه بكونه
 منع كانه على الارباب وارادوا القسمة لا يقسم وذكر في الخلاصة في الفتاوى وجعل
 على اكله كانه وقفاً على الارباب فاردوا القسمة لا يجوز فهدى الفقهاء

وصى او كس

كلها ناطقة بانه قسم الوقف بين ارباب الجوز من ارفع المساكن
 الوقف في قسم الوقف **بوصور** اي كسبه سكنه في شرط الوقف
 اولي حوزي بوطه سكي اوله لاي جاز اولوري **الجواب** اولوري
 اولماز هابا اولور واما القسم بنظره شرط الوقف ان سكنها
 لهم جاز كل واحد منهم ان يسكن ناحية ويكونه هابا لا قسم التام
 لا يكون الحق **من** في الوقف في باب تصرف الموقوف
مثله زيدك وقفته تولى اولاد اولاد اولاد لكون ولد صغير
 اولي حوزي شرعا حكم صغيره بيمين قائم مقام ابيها صبيحت طبعي جاز
الجواب اولوري واولادها ونظاير من مطور من مطور
 ابن وصيه ناكل كسبه وصيه وصيه وار **بوجه** اول صله وار
 صبيحت بعت اولوب حفظ اهل ايسه قاضي صبيحت بيمين تولى تولى
 جازي بعض معتبر من مطور **بوجه** من قضاة رشيد الدين القاني اواف
 التولية الى صبيحت جاز اذا كان اهل الحفظ ويكون له ولاية التقف
 من اهل الحكم البضار في الوقف **بوصور** وصيه وناظر ويقوم
 مكانه بالحق الى بلوغه كما في منظومه ابن وصيه من الوصايا **من** الاجابة
 والنظاير في اهل الصبيان **بوصور** ويوصي الى ابي وطرفه وكله يقيم له عدلا الى
 حالي يكون **من** منظومه ابن وصيه في فضل الوصايا **مثله** زيد متوفي
 وقف اولاد اولوري بيع ابله كسبه معزول اولوب بيمين عمره متوفي اولوق
 اوله اوي طلب ابله كسبه اولوق متوفي ساكنه اولوري زمانه اولوق
 وفي طلب ابله كسبه اولوق **الجواب** اولوق ولوبا مع المتوفي وار
 الوقف وقبض التفرغ من عول القاني ونصب غيره فاشترقه الثاني الوقف
 من المشتري بحكم القاني يجب عليه اجرة ما سكن فيها لانها مسكنه للاجرة
 وهذا بناء على قول المتأخرين **من** اسعاف في باب في الوقف الباطل
 في كسبه في شرط استعمال الوقف **مثله** زيد واقف حال
 حيا تنوع وكال محسن اتدوي وقفنه ويا غلم سدة زمتم

يجب على المشتري اجرة ما سكن في دار
 الوقف وان سكنها بشبهة عقد

ثابت اولاد

ثابت اولاد من اول اولوري **الجواب** اولوق وكسبه على الاقرب
 من اولاد من غلة هذا الوقف **من** اسعاف في باب الوقف في ارباب الب
مثله زيدك اولور من مديني وسيد مديني وفي مديني اكله حال
 حيا تنوع وكال محسن وقفته اولاد من مديني اكله حال مديني وقف
 صحيح ونافذ اولوري **الجواب** اولوري واما مسئلة الاثارة اذا وقف
 وقفه عليه مدينة مقصدا منه للماطلة **بوصور** ام لا في الذخيرة **بوصور**
 مدينة ولم ينفذت قسما مدينة عشرة آلاف مدينة فنفذها وشرط غلاتها
 الى نفسه مقصدا منه الى الماطلة وسند الشهود الى اهلها جاز الوقف
 وجازت الشهادة اذ جاز الوقف فلهذا وقفه ملكه وجاز الوقف هذا
 الشرط قوله لا يدسف على ماله وقفه هذا وان جاز الشهادة فلا ينفذ
 لانه الحق فوجت عن ملكه فانه فضل شي من مدينة مدينة فلهذا
 ياخذ وامنه لان الغلة بقيت على ملكه قلت قوله وجاز هذا الشرط
 قوله لا يدسف معناه شرط جعل الغلة لنفسه قوله مقصدا منه للماطلة
 لانها لا تختص بالي يدسف بل له وقف على جهة اخرى غير مقصدا منه
 للماطلة **بوصور** عند اكله **من** ارفع المساكن في المسئلة السادسة **من** مساكن الوقف
مثله زيدك متوفي بيع ابله كسبه المعزول اولوري **الجواب** اولوري
 ولم وقف وار اكله ماضيها فيها مالمات يطره اوبيتا وفيه كوار
 على يد اكله الماء والنخل بيمين المدار والعسا كالموقف صبيحة وذكر
 ما فيها من العبيد والرواليب والآلات الخاوية فانه يصاير مقصدا بيمينها
 وانه لم يجر اصاله كالماء والموتى والاطراف في بيع الاراضي والعبيد
 من غلة الوقف واهل يذكروا الوقف ولو ضعف بعضهم عن العمل جاز
 للمقيم بيمينه وشرائطه بدل وكسبه الرواليب والآلات بيمينها وقفتها
 بيمينها ما هو اصله للوقف **بوصور** ولو زوج الحاكم جارية الوقف جاز وعند
 لا يجوز ولو منازمة الوقف لاني يلزم المار والنفقة **من** اسعاف في باب

براوني كنيسة ووقن اليد زيد سلم نه لار اولور بياة بيوريل
 الطعير شيد وچين مديد لار مدير عباد وعا عتقاد ايدرس
 سكر مررتلي طالدر سكر اليه العتقاد
 سكر اليه العتقاد

لو رشتت ميذاكل اذا شرط الواقف المارة في الوقت واذ لم يشرط المارة
 في الوقت فيبدا بالماراة استحسانا لالة الواقف قصد بالوقت
 ان يتايد الالماناة استحسانا فصار الواقف شارطا للمارة دكالة
 و للقيم ان يقع البناء الاصلي ويرتبه لالة الفلة والمنفعة تصل الى الموقف
 عليهم فوجب ان يكون المارة عليهم ليكون المارة بالفاضة فصار كالعبد
 المصير برقيته لجل وكذا في لاف نفقة على المصير له بالخدمة لالة المنفعة
 تصل اليه فكذا هذا من حيث الضم في الوقت في باب الرجل يقف ارضه
 في القسم الرابع ولو امتنع من ان يترها او يترها او يترها او يترها
 من اجرتها اذا استغنت ترها الى منزله السكنى من اسما في باب
 الوقت على بينه في قصد في وقف وان علم السكنى

الببيع زيد سلم مروي في فدية ثم اشترى الاربوب المروي في فدية لالاج
 كلور في **الباب** كلور اشترى سلم في فدية ثم اشترى الاربوب المروي في فدية لالاج
 الفاهة بطلالة الشراء والشرب باذن وقد ذكرنا لالة الاذنة في العقد الباطل
 معتبر من بيع الزاوية في العقد الثالث فبيد البيع وكذا في القينة في كتاب
 العصب في باب ما لا يجب الفاهة بالثلاثة اذا اشترى سلم في فدية ثم
 لشربها فالشراء باطل لا فاهة على المشتري ولا فاهة عليه وانما لم يجب
 لالة سلم ولا يوجب السلم غير المرو لالافاة لالة اكلها باذن المرو لالة لما فيها
 فقد سلط على اكلها ومن اكلت مال لفر باذنه لا فاهة عليه كمن قتره في غيره
 باذنه لا فاهة عليه وكمن قطع عصفوانا باذنه صاحب لم يفسد كذا اكلها
 ولو شرب سلم فخر سلم لا فاهة عليه لالة اكلها بغير اذنه لا فاهة عليه ولو اكلت
 سلم في فدية بغير اذنه ضمن عندنا وعليه قيمتها وقال الشافعي لا فاهة عليه
 روضة العتقاد **مسألة** زيد عمرو في اشترى الدوكي جارية ثم غاب
 امكن عينه مطلع اولور في استخدام العتقاد لكن جارية موفقة عمر وحاضر
 او لم يزل هناك اولور نقصان عيب ايل رجوعه ايقوب بكم تمام ضمن
 الحائض وجه شري ندر **الباب** فتنده ووجعت وضع اولور

بابه اول

الاذن معتبر في العقد الباطل

بابه رة ايل مافض قضا ايل اولور نظر عيب ببيع الغائب عند
 فوضه عند عدل فملك كذا ان اهلكه على المشتري الا ان اقصى بالرقعة على البيع
 يعني اشترى جارية من رجل وغاب البايح فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع
 الامر الى القاضي وايقض عنده الشر او العيب فافضه القاضي وضمن باع لير
 عدل فمات في يده ووضه البايح ليس له ان يسترد الثمن لالة الرقعة على البايح
 لم يقض لكافة عينه فكان المالك على المشتري قال في الخلاصة قلت
 ينبغي ان يكون هذا اذا لم يقض القاضي بالرقعة على البايح بل اخذ
 منه ووضهها عند عدل اما اذا اقصى على البايح بالرقعة فينبغي ان يملك
 من مال البايح ويسترد المشتري الثمن لالة اقصى ما في الباب ان هذا اقصا
 على الغائب من غير ضم ولكنه ينبغي ان اقل الى ايتي عن اصحابنا من بيع
 الدرر في باب خيار العيب في الورع الثالث **مسألة** زيد عمرو في فدية
 اشترى اذكر طاشان في يده بغير ذكره او لور في **الباب** اولور في
 اسفله نزع يدوع بنا ايل مكر مكر اعلاني في قياس اولور في استحسان
 اولور **فصل** ولو اشترى رجا او طاحلة قد ظل من الآلة ما كان
 مصليا بالبيت من غير ذكره ولا يوجب الاصل يدخل لانه مكرت بالبيت والاعلى
 لا يدخل قياسا لانه غير مكرت بالبناء ويدخل استحسانا لالة الاحتمال
 فيه حجر يسترد دواره والدواره في الجوارح الاعلى ولا بد من البكره من الخط
 في باب حقوق البيع **مسألة** زيد عبي اولور متاعه ببيع ايل مكر
 عبيني اخفا اربوب مشتري به اعلام اكله جاز اولور في **الباب** اولور
 حتى يعضيل كباير مدي اربوب مروي في الشهاد او مكنه قاي اولور
 رجدار اذ ببيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بغيره ينبغي له ان يبين العيب
 فلا يرد ثمنه باع ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مروي في الشهاد
 والصحيح انه لا يصير مروي في الشهاد لالة هذا من الضاير من بيع
 في اوله فوضه في العيب **مسألة** زيد عمرو في اشترى ايل مكر
 فوضه اعتقاد اكله مكر مروي في وار ايل مكر عالم اولور نقصان

بالعيب الاستدعاء لالة لا يكره رفا
 من العيب الاستدعاء لالة لا يكره رفا
 فاضا بالعيب ان يبين عيبه ما كان

ان البيع في البيعة
 عيب من المشتري حاج

زيد عمرو ولا يبيع برستاع ويكره من عمرو ولا يكره بكره وكاشن قريب
 كاشن قريب به وان شئت كثر من بكره متاعا على فرايله من عا عمرو وهاه اولوري
الجزء اولوري كذا لاله بكره تليد ياولويوب يا خود عينا لنه وهاه
 ر جرحه الى دلاله عينا ليسيه فوضع الدلاله على صاحب الكناه فتركه
 العين عند صاحب الكناه فترك العين عند غيره كمن يعرض رباقة العين الا
 لانه ليس للدلاله ان يترك العين عند غيره كمن يعرض رباقة العين الا
 ان يكون الدلاله تليد صاحب الكناه يضح امتعة الناس في خانوته
 او كان هو في عياله في لا يضمن من قايضه في كتاب البيوع في نصب
 في تعرف الكسب فيبذل الاستواء **زيد صغير عمرو** والندة
 برسته في بيع اولويوب فتمت قبض ايلس بيع وقدم جازي اولوري **الجزء**
 صبي عاقل اولويوب موقفا منقضا اولوري وبيع اجازته با ضمه بعد البلوغ
 كذا اجازته وانا شرط الانقضاء فتمت ما يوجب الى العاقد وهو الاهلية
 للمعترف وهو بالمعترف التمييز واما البلوغ فليس شرط لما عندنا موقفا
 على اذانه وليه واجازة نفسه بعد البلوغ ومن ترك البلوغ في هذا الاهلية
 فمقتضى هو كذا من ان كانا كذا **صورته وقوله**
 وليس كذا اولويوب اجازته ويرس زير من بالغ اولويوب بمقدار زمانه ساكن
 اولويوب لا من اولوري **الجزء** نفس بلوغ ايل او ما اجازته لا يرد
 الصبي اليه عليه الذي يبيع والشرا يوقف بيعه وشراؤه على اذانه
 والرا او وصيته والقاضي ولو بلغ الصبي قبل ان يجيزه الوفا فجاز بنفسه
 جاز ولا يرد بنفس البلوغ والادراك من غير اذانه بعده **من احكام**
 الصغار في مسائل البيوع في اول كذا في جامع الفصول في الفصول الرابع
 والصغير في الورع الخامس **زيد ماله في شومقدا الحجة**
 عمرو صانع ويكره من عمرو في الورع ويكره في الحال ايجاب نيت لونه
 بيع منقضا اولوري بوقته لخط ما عني ايل ايجاز بنصفه واهو او ما هو
 او كما زني **الجزء** في الحال ايجاب واهو او يبيع اولوري فزيد هذا

كذا
 كذا

كذا
 كذا

صاحب الحق وهاه التباد
 وصاحب غاية التباد

اذا كاه

اذا كاه اللقطة او احدثا مستقبلا بدونه نيت الايجاب في الحال وانا اذا
 الحله من بيعت البيوع واستندت الى تحفة الفقهاء وشرح الطحاوي
 من الاكل في كتاب البيوع في الورع الاول ولا ينفق بلفظي احد في لفظ
 المستقبل موه لفظ المضارع لما عرفته اذ البيوع ينفق بلفظي احد في
 لفظ المضارع اذا قصد به الايجاب في الحال ومن لم يثبت له هذا الفرق ماله
 هذا اذا كاه **الح** من ان كان له مال **زيد** برقبته
 حاكم نزع وريش ايلس اكله طعام عزيز اولويوب ايلس نزع او زني بيع ايلس
 خايله ايلس ميسر بلكم عز ايلس نزع او زني وريش نزع جازي اولوري
 بوقته نزع قايض سمر بوقته وريش نزع او زني الا كسبه لعل حلاله
 طعام بوقته عز اولويوب سمر وريش نزع او زني وريش نزع جازي
 اولوري قايض نزع ايلس نزع او زني وريش نزع او زني وريش نزع جازي
 الطعام ليس للامام اذ يستفاد سمر فباع الجناز باكثر فاسر بازيه
 من بيعه قايضه في نصب فيما يجره عن الفقه ولا يستحق حكم لقوله لا تسروا
 فان الله هو المستحق للباسط الرافع الا اذا قدر الارباب ان يبيع
 الطعام عن القيمة نقديا فاحشا باذ يبيع فقيرا بمائة وهدى نزع
 نزعين وعجز الحكم عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسليم فيستحقون
 اظهر الرأين والنظر فاذ اخل فتخذى ربحه عن ربحه فباعه بغير موه
 اذانه القايض ينفق للحاكم اذ لا يجد يعقوبة اذ ارفع اليه هذا الاوه لا يبيع
 بل يا مربية يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهل على اعتبار السمة ويسمهاه
 عن الاحتكار ويحظم موه عنه فاذ رفع اليه ثانيا فمذ كذا وطرد
 واذ رفع اليه ثالثا جبه وعززه حتى يمتنع عنه ويريد العز عن النش
 ولا يبيع الا اذا ابوا ان يسموا الابن فاحش ضعف القيمة ونزع
 منهم بما قدره الحاكم فوا لواله كاه كاه اذا انقص اذ يبيع الامام
 لا يملك للمشتري موه **والجمله** فيه اذ يقدله ليعني بما يجب باليد
 باع يكل ولو اصاب له اهد بلدة على سمر الخبز والخبز وشاء من فضائهم

كذا
 كذا

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

والمشتري انما اقرضه على الشراء
معه على كلام البعد فلا اغتر بي جهنم
فصل العبد ضامن بالمي
عند تقدير استيفاء الموردين
وفى الفرض عليه بقدر الاصل
منه في كل حال
لان الحق البعيد

اولی الامر

او لما مقدر. رأس المال كيلي يا وزي يا عدد من متقارب اول مقدار بلكنه
شرط. مطلق بعبارة كيه اشارت كفاية ايلن. سلم في كنه كنه مسوي الخليل
او بفتح تسليم ابن جكي مكاة وضي معلوم ككه. و رأس مال مفارقة ابدان بولنجدي
قبض او لفتح بقا سلك شرطيدر. كذا في الهدايه وغيره. و شرط صحته بناء على
بتر و غيبي و النسخ كفتية و نجسنية و الصفة كجيد و ردي و القدر كوكنا
كلا لا ينقضي و لا يئبط و الا بغيره **المسألة** في اللفظ و قيد ثلثة ايات و قيد اخر من
و قدر رأس المال في الكيلي و الازني و العود يعني يشترط بقاء قدر رأس
المال و كاه مشار البيضا يتعلق الحق على مقدار كالكيلي و المدونة
و العدد و المختار ب كالحز و البعض و قللا لا يشترط معرفة المقدار البقيتين
بالاشارة لو قال لعين السلم اليك هذه الدراهم في كتر و لم يدروا
الدراهم او قال السلم اليك هذا البتر في كذا مناسن و غفران و لم يدروا قدر
لا يفتح عنده و عند ط يفتح و اجتمعوا اذ رأس المال اذ كاه غوبا او حيو انا يعبر
معلوم بالاشارة و مكاة ايضا بكم مؤنة و الآلا و اذ لم يكن مؤنة فيكون فيه
شاء و هو اللفظ لانه الا ما كنه كاه سوا و لا وجوب في لظا كذا القدر اللفظ
المدف بقاء باع عبدا كاه بتر موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بقاء
مكاة ايضاً و القسمة باه اقسام ارا و شرط احد ط على صاحبه شياله
جل و مؤنة لزيادة عرس او بناء في ضيقه يشترط بقاء مكاة الا بفار و الا بغير
بافا سائر و ارا او اية بما كمل مؤنة و ينافي الذمة يشترط مكاة للابقاء
و شرط بقاءها اي بقاء صحة السلم قبض رأس المال قبل اتمام
ثان و ينقض صحته كنه يبطل لا عن قبض. **مسألة** الدر و الغر في بيا السلم
باب **السلم** كتاب في معرفة شرعية السلم
و تفصيل و ركنه و شروطه و احكامه. اما شرعيته فالتل
مشروع استحساناً لانه عم نهى عن بيع مال بعينه الا اذ و رخص
في السلم الح. و اما تفصيل و السلم كنه و شرعية عقد يثبت
الملك في العن بما جلا و في المعنى آجلا يسمى سلفاً و اسلفاً و اسلفاً

والله اعلم
وعلمه الغضن والملك والشمس
والنورية في العلم فها كذا كافي

و اما في الجواب فانه لا

لا قاضيا

فيسر بار شاد ما باي باقى عباد
فقط ان اقبال الله عز وجل
فيسر وضع وقيل لا رجوع الا اقباله
وانه كنفه بانك فيه كمنه كمنه
فقط

لا اذ اخبرنا ما فعلت وليد الشريفة وكثير المثل بعد ما كان في شرفه من حرم العبد من
منزله و ما في حرمه في باب غلامه **مسألة** زيد ادعى على عمر و كان ما في يده من البيع المذكور
عمر و كان يا شبيب يا بايع من يالغ اليك من بيع الورد بهما جارت و ورد بهما يد عمر و اليك
بكر يا بايع اليك من بيع الورد بالورد و عايد الشريفة ما قول فنظرت في بيته ففتنته فقلت
الحال قول الحق قول عمر و كذبته بكن الورد و الورد له و ما في مال و ورد بهما و وقع الاصل
بين الابن و المشتري فقال المشتري كما في البيع قبل البلوغ و قال الابن لا اكون بغير
فالقول قول الابن على الحق القولي و البيعة بيعة المشتري من اهلك بالصفاء قبيل
مسائل الطلاق **مسألة** زيد عمر و دة قول اشترى اليك من بكر اجنبي
قوله رآه و بكلمه الدقة فقال قول الاصل صحت فده زيد عمر و ايدته بان في ال
رجوعه قاهر و الورى **الحال** او كما في باب الاحتفاظ من في البيع
رجع اشترى عبد ما هو و قد قال العبد شرب اشترى و اني عبد فانه كان
البايح اليدي ابنه يورج المشتري على العبد ثم رجع العبد به على بايعه و لو قال
اجنبي اشترى فانه عبد و المسئلة يحالها لا يرجع على الاجنبي تحال من العايد
مسألة هند زيد و دة رسته اشترى المذكورة مكان اختلاف و وقع اوله هند
من رسته زوج عمر و الحزن رست طويق اليها الدم و ارغش الزدة الى دة زيد
بيع ادم و دة و دة طلب اليك شريفة ما قول فنظرت في بيته كذا
الحال قول هند كذا بيته زيد و حشر امرأة اشترى من رجل شيئا فاختلعا
فقاتلت المرأة كنت رسول زوجي اليك كما في البيع على وجه الرسالة و لي الشريفة على
و قال البايح لابل بعته منك و لي عليك الشريفة كما في القول في ذلك قول المرأة
والبيعة للبايح من رسته ما في حرمه قبيل فصل الاستبراء **مسألة** زيد بيعة
حكا الشريفة من رسته فاحش البايح الورد اشترى ايدة عمر و بنا و ايدة الورد
بعده زيد يا بايع الورد الورد عمر و بنا فحشر كذا طلب الورد **الحال** حشر
ايه من في حشر مسائل لا يرجع بغير البناء عند الاحتفاف احد الشريفة
ما ذكرنا و الثاني القسم و هو ما اذا اقتسم الدار مضيق و بني كل واحد نصيب
ثم اسحق الدار لم يرجع احد على الآخر بغير البناء و الثالثة الجارية

بکرا بھٹ
قولہ درال
دیہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

A 9

مستحق هذا التعليل حتى الكفاية أو الجمع بينهما في
الخالصة فتأمل على اللفظ النفسي أصبغ فيها كثر
نوع في الغزير الملبان وانصبغ بآياه في الحروف
وإنه مما يضرب الدرر (الراجح)

فما زلت يا نوري

محتال ومحتال له ويطلق بينه يطلق هذه الالفاظ الثلاثة في الاصطلاح
 ومن قبلها اي الحال محتال عليه ومحتال عليه يعني يطلق ايضا عليهما
 اللغظة والمال محتال به وشروط صحة الحالة رضا الكل اما رضا الاول فلا
 ذوى المرات قد يأنفد بمخيل غير علم ما عليهم من التز فلابد من رضا الثاني
 وهو المحتال فلا يفيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفاوت فلا بد من رضا
 واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلا يفيها الزام الدين بل الزام بلا اطلاق
 الآتي الاول حيث قال في الزيادة المحتال يتبع بلا رضا الجليل لانه لا يفي
 من الحال عليه تعرف في حق نفسه والجليل لا يتفرق بغيره فبعضه لان الحال عليه
 لا يرجع اذ لم يكن باعه وشروط حضور الثاني يعني صاحب الحال وعينه
 المحتال لانه لا يقبل اي الحالة فوضوئي لم اي لاجل الغائب كذا في الثانية
 لاحضار الباقي انما عدم اشتراط حضور الاول وهو الجليل بناء على عدم
 للدين كذا على فلا بد من فلاه الف درهم فاحتمل ما على عيني الدين فانه الحال
 يتحقق حتى لا يكون له يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه
 بناء على الجليل الذي على رطل غائب ثم علم الغائب فقبلت صحة الحالة كذا في الثانية
 واذا امتنع اي الحالة برز الجليل عن الدين فقبلت المحتال والمحتال عليه
 لان معنى الحالة النقل كما هو مقتضى فراغ ذمة الاصيل لانه من الحال
 بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد ولا يرجع عليه المحتال
 الا بالقول بالنوى لانها معتقة بسلامة حقه لانه لا يفسد بغيره عند
 عدم السلامة وبين النوى بقوله يموت المحتال عليه قبل اقله
 حاله كونه مشكوا حواله ولا يثبت عليها لانه العجز عن الوصول الى حقيقة تحقق بكل
 منهما وهذا النوى حقيقة وعندنا هذا وثالث وهو ان حكم العيني
 بافلاسه في حياته من الدرر العز في كتاب الحالة **مسألة** رند حمود
 بولده وراي حزين لو كان بر مقدار مالي وضع ابدوي ففرضه اولاد ادهم
 حمود في استحقاقه متاعي ويرمك كاعادة الحق مشروعي **الجواب**
 مكر ومهدر قال ويكفي السباغ وهو عرق استغاب به المعرق سقط

من قبلها اي الحال محتال عليه ومحتال عليه يعني يطلق ايضا عليهما

الاحتال عليه تعرف في حق نفسه والجليل لا يتفرق بغيره فبعضه لان الحال عليه لا يرجع اذ لم يكن باعه

بناء على الجليل الذي على رطل غائب ثم علم الغائب فقبلت صحة الحالة كذا في الثانية واذا امتنع اي الحالة برز الجليل عن الدين فقبلت المحتال والمحتال عليه

خطا الطرح

خطا الطرح وهذا نوع نفع مستفيد به وقد نفي عن عرقين نفعاً
 من هذا في قوله **مسألة** قال ويكفي السباغ في السباغ في جميع نفعه بغير ان
 وفيه التامع من معرب اصله سبغ يقال للسبغ الحلم وسبغ العرق
 الاحكام امر وصورتها ان يدفع الى تاجر ما لا فرضا ليدفعه الى صديقه
 وقيل هو ان يعرض انسانا مالا ليعقبض المستعرض في بلد يريده المعرق
 واما يدفع على سبيل العرق لا على سبيل الامانة لتستفيد به سقط
 خطا الطرح وهو دفع مستفيد بالعرق وقد نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جرح نفعاً وقيل انما اورد هذه المسئلة في هذا الموضع لانها معاملة
 في الدوة كاللغالة والحالة فانها معاملة ايضا في الدوة عذابة
 والسبغ اذ كان مشروطا في العرق حرم وقد عرق والالا **مسألة** من يبيع
 البزاز في قبيل الفصد الثالث في العيب **مسألة** رند حمود بن يوحنا
 قرض ويرب وار فلا بد بوجهه بابل ويرب بمقوله معاملة مشروطة
الجواب مكر ومهدر **مسألة** من يبيع مشروطا بولوب عرف ظاهره ليجي كنهه تالوا
 سبغ مكر ومهدر مكر ومهدر صورتي بدور كما في العذابة في قوله الكفالة
 وكه السباغ وهو عرض جرح نفعاً وصورة اذ يدفع الى تاجر فينقله ليدفعه
 الى صديقه ليستفيد به سقط خطا الطرح فانه لم يكن المنفعة مشروطة
 ولا كان عرف ظاهره فلا بأس به وفيه في معنى الحالة لانه احاله خطا المتدفع
 علم المستعرض من الكفا في قوله الحالة فانه لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان
 فيه عرف ظاهره فلا بأس به لانه في معنى الحالة لانه احاله الخط المتدفع على المستعرض
 وكره ان اورد في قوله الحالة من الكفاية واما الذي يرجع الى نفس العرق
 فهو اذ يكون فيه جرح منفعة فانه كان لم يجر نحو ما اذا اقرضه راي غل
 نحوه يرد عليه مما اقرضه مشروطا لغيره منفعة لما روي عن رسول
 صلى الله عليه وسلم انه نهي عن عرض جرح نفعاً لان الزيادة المشروطة نفعاً
 الربا لانها فضل لا يقابل عوضاً والنحر عن حقيقة الربا وعرضت
 الربا واجب هذا اذا كانت الزيادة مشروطة فانما اذا كانت

من قبلها اي الحال محتال عليه ومحتال عليه يعني يطلق ايضا عليهما اللغظة والمال محتال به وشروط صحة الحالة رضا الكل اما رضا الاول فلا ذوى المرات قد يأنفد بمخيل غير علم ما عليهم من التز فلابد من رضا الثاني وهو المحتال فلا يفيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفاوت فلا بد من رضا واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلا يفيها الزام الدين بل الزام بلا اطلاق الآتي الاول حيث قال في الزيادة المحتال يتبع بلا رضا الجليل لانه لا يفي من الحال عليه تعرف في حق نفسه والجليل لا يتفرق بغيره فبعضه لان الحال عليه لا يرجع اذ لم يكن باعه وشروط حضور الثاني يعني صاحب الحال وعينه المحتال لانه لا يقبل اي الحالة فوضوئي لم اي لاجل الغائب كذا في الثانية لاحضار الباقي انما عدم اشتراط حضور الاول وهو الجليل بناء على عدم للدين كذا على فلا بد من فلاه الف درهم فاحتمل ما على عيني الدين فانه الحال يتحقق حتى لا يكون له يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه بناء على الجليل الذي على رطل غائب ثم علم الغائب فقبلت صحة الحالة كذا في الثانية واذا امتنع اي الحالة برز الجليل عن الدين فقبلت المحتال والمحتال عليه لان معنى الحالة النقل كما هو مقتضى فراغ ذمة الاصيل لانه من الحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد ولا يرجع عليه المحتال الا بالقول بالنوى لانها معتقة بسلامة حقه لانه لا يفسد بغيره عند عدم السلامة وبين النوى بقوله يموت المحتال عليه قبل اقله حاله كونه مشكوا حواله ولا يثبت عليها لانه العجز عن الوصول الى حقيقة تحقق بكل منهما وهذا النوى حقيقة وعندنا هذا وثالث وهو ان حكم العيني بافلاسه في حياته من الدرر العز في كتاب الحالة مسألة رند حمود بولده وراي حزين لو كان بر مقدار مالي وضع ابدوي ففرضه اولاد ادهم حمود في استحقاقه متاعي ويرمك كاعادة الحق مشروعي الجواب مكر ومهدر قال ويكفي السباغ وهو عرق استغاب به المعرق سقط

غير مشروط فيه وكذا المستقر من اعطاه فلا يثبت له لانه لا يتو اسم
 لزيادة مشروط في المعقد ولم يوجد بل هذا من باب حسن القضاير وان
 منسوب اليه قال النبي صلى الله عليه وسلم خيرا الناس احسنهم قضاء وقالهم لوزان
 زه ورجع وعلى هذا يخرج هذه السباغ التي يتعامل التجار انهم
 مكروه لانه التاجر يستفيع بها باستقاط خط الطول فشيء من قوتها
 فانه قيل ليس ان يروى عن عبد الله بن عباس انه كان يستقرض بالمدينة
 على اية يرد بها الكوفة وهذا الانتفاع بالعرض باستقاط خط الطول
 فالجواب ان ذلك محمول على اية السقي لم تكن مشروطة في العرض مطلقا
 بل يكون السقي وذلك مما لا يثبت به على ما بيناه من البديع في كتاب المروني
 في الفصد الاول **كتاب القضاء** زيد فوض
 اولوب كركم بيا والاوصاف انه انتقال اليك من عمر وزيدوه بشي يكتفي
 وارور ورويد وصيصة مواجده من بينه عامه لا يثبت ان يكره شرعا
 حكمه او لوزي **الجواب** اولوب بوجه من الوجه اولوب من ساقط او لا يثبت
 يمين ايدرس واجحد ان من اذني وبنيا على ميتة يختلف من غير طلب القضا
 والوارث بانها ما استوفيت دينك من المديونة الميت ولا من اذناه او اه اليك عنه
 ولا يقضي لك ببارك ولا ابرائة منه ولا احلت بدنه لا بشي منه على احد
 ولا عذرك به ولا شئ منه من غير هذا في ادب القضا للخصاف من خلاصه
 في كتاب القضاء في الفصد الثاني في الجنب الثاني قبيح الجنب الثالث في كيفية الاكل
مسألة عمر بن الخطاب وعلمه ورويه وورثته غابوه هل يسوغ شئ من الحق
 على الميت في غيبة ورثة الميت ام لا يثبت من الدعوى على الوارثين **اجاب**
 الميت اذا كانت تركته في بلد مته واراها صاحب الدين اثبات ورويه والورثة
 حكمهم غابوه غيبة منقطعة او صغار قاله في ينصب وصيتا على الميت
 ويثبت الدين ويذهب الى ارباب بعد استخلاصهم وانه لم يكره الغيبة منقطعة
 لا تسع بقتلهم الا ان يحضر الوارث صغيرا ينصب عنه ويثبت الدين عليه
 ويقضه ويذهب استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يرو

الميت ولم

بمنه
بمنه

ولم يروا الميت ولم يحثوا لوابد يوفونهم على احد ولم يقتضوا ولا غير
 شئ من مقتضيتهم من التركة من قارة الكلب **مسألة** زيد عمر ورويه
 حاكمه حرمه عمر اليك من عمر ويطوع عمر او لم يكره حكم الشرع حكمه ابل من زوار
 ثمانية اول اول او ارايل قاضي غيبته حكمه حكمه في الاول **الجواب** اولوب
 بالانتفاع في الحظاف اذا غاب المدعي عليه بعد فاسمخ القضا عليه البيعة
 او قاب الكيد بالخصم بعد قبول البيعة قبل التقدير او مات الكيد في غرضه
 البيعة وقال ابو يوسف يقتضه قاضي الشمس الا انه الحلواني وبهذا اوفى بالتالي
 ولو اقر المدعي عليه لم غاب يقتض عليه باقراره في قوامه من مقتضاة في كتابه
 في الباب الاول في قصص فجاب حتى على القضا في قيد باب الدعوى **مسألة**
 زيد عمر ورويه حاكم الشرع اقصا ريد حب حرمه عمر اليك من عمر ويطوع عمر
 زيد بيعة عامه اقامت اربوب عد القضا في طاهر او لم يكره حكمه امتناع بالوب
 ثمانية اربوب بلكا وزيد لانهم حكمه حاكم وقوم شرعا لانهم اولوب **الجواب**
 امتناع وثانيه اليك في اولوب نفس واجب كونه في كونه في وارعه وقدر حتى
 اولوب وعشار والا في البيعة اذا اقيمت عند القضا في على القضا
 حتى لو لم يتر على نفسه بغيره ولو اقره نفسه من مضمون شرع المظن في كتاب ادب
 القضاء في مقالهم فاة القضاء واجب عليه بعد ظهور عدلهما حتى لا يمنع
 عنه او اقره بانهم ولو لم يتر وجوب القضاء على نفسه بغيره حتى القدر وهو ز
 من في في كتاب السهامات في قصص في الجرح **مسألة** قبيح عدة في
 دار كمن ماله يتعمده قاضي يقره قاضي اولوب **الجواب** لا يكره العاكي السقف في
 مال اليتيم مع وجود وصيته ولو كان مضمون ما في يسوع القينة **مسألة**
 والنظاير في كتاب الوصايا **مسألة** حرمه في القذف او لا يثبت ما يثبت
 او لا يثبت في حكمه ثمانية اولوب وعجده او ليجب قضا سنس جاليم اولوب **الجواب**
 قضايه او لا يثبت شهادته اهدا ولي كره ايدوي جميع فتاوان مسطور
 حرمه في القذف او لا يثبت قضا سنس حرمه جازي بوزن منتهج اولوب بعض
 مستبوا من قرضه في اولوب **مسألة** وكره في البديع قاله انا بيان من يبيع

قار
من عمر
عليه السلام

في وجوه القضاء
على الوفا او لا
انما يثبت حكم

ورثة كركم بيا والاوصاف انه انتقال اليك من عمر وزيدوه بشي يكتفي
 وارور ورويد وصيصة مواجده من بينه عامه لا يثبت ان يكره شرعا
 حكمه او لوزي **الجواب** اولوب بوجه من الوجه اولوب من ساقط او لا يثبت
 يمين ايدرس واجحد ان من اذني وبنيا على ميتة يختلف من غير طلب القضا
 والوارث بانها ما استوفيت دينك من المديونة الميت ولا من اذناه او اه اليك عنه
 ولا يقضي لك ببارك ولا ابرائة منه ولا احلت بدنه لا بشي منه على احد
 ولا عذرك به ولا شئ منه من غير هذا في ادب القضا للخصاف من خلاصه
 في كتاب القضاء في الفصد الثاني في الجنب الثاني قبيح الجنب الثالث في كيفية الاكل
مسألة عمر بن الخطاب وعلمه ورويه وورثته غابوه هل يسوغ شئ من الحق
 على الميت في غيبة ورثة الميت ام لا يثبت من الدعوى على الوارثين **اجاب**
 الميت اذا كانت تركته في بلد مته واراها صاحب الدين اثبات ورويه والورثة
 حكمهم غابوه غيبة منقطعة او صغار قاله في ينصب وصيتا على الميت
 ويثبت الدين ويذهب الى ارباب بعد استخلاصهم وانه لم يكره الغيبة منقطعة
 لا تسع بقتلهم الا ان يحضر الوارث صغيرا ينصب عنه ويثبت الدين عليه
 ويقضه ويذهب استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يرو

للقضاء فالصلوات والقضاء لها شرط منها العقل والبلوغ والاسلام
والحرية والنظر والنطق والسماع غير ذلك فلا يجوز تقليد الصبي والمجنون والكافر
والعبد والاعمى والرجس والمرد في العقود وذكر في فتاوى قاضينا قال الفضل
الاقل في معرفة اهل القضاء فاهل من يكون اهل الشهاده ومن لا يكون اهل الشهاده
كالعبد والصبي والاعمى والكافر لا يكون اهل للقضاء وكذا المرد في العقود
من ارفع الوسائل في مسائل القضاء **سنة** زيد عمر وبنو شاذان الوهاب بعد عيسى
وارادوا يدوروا تحت استمك اول عيبه راجع اولاه وعنه شاذان عيسى ويرى
حكم الشرع **باب** ويرد حورس يرد حكم ضخم عيسى ويرد مدي سنو ال
ابن ايسه بن بنو **باب** اربعة اشياء يحلف القضي الحكم بها قبل ان يسأل
المدعي احد الشفعين ان يطلب الحكم بالشفعة يحلف بان لا يطلب الشفعة حين
علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري وهو قول ابن ابي ليلى وعندهما لا يحلف بقول
هذا ايدى على ان الاشتداد في الشفعة على طلبه لا يثبت ليس شرط لازم وثانها
البرك او بلع وطلبت الشفعة من القضي يحلفها لعدا حوزت الفرق صبي بلغت
وان لم يدعه الرقيق وثالثها ان يتولى اداء العيب يحلف القضي ان لم يرض بالعيب
ولا عرض على البيع من ذراه ورابعها المرأة لو سالت القضي ان يعرض لها بالشفعة
في مال زوجها الخائب يحلفها ان ما اعطاك نفقتك حاي خروج وتجب نفقة
مسألة الشفعة عندهم وفاقا من جامع الفصول في الفقه الحنفي **سنة**
شهود كفا راولون مسالة تركية بولنجي تركية كفا راولون حاي راولون
باب في اهل الاسلام او ما يحج مسلمة كفار كمن ينلر بنه عدو لندة سؤال راولون
بعده لندة استفسار راولون كذا والشهود الكفار يسمون المسلمون فانه لم
المسلمة سؤال المسلمة عن عدو للمسلمين ثم يسأل اولئك عن الشهود
من اختيار لشرح المختار كذا انما يعقوب يث في كتاب الشهاده في باب القبول
وعده وانما تقدير الحكم على المسلمين فانه تقدير الكافر الى الكافر لا يجوز
ثم يسأل اولئك عن الشهود انتهى وقد مضى في مسائل التقدير في تقدير الكافر
بالمسلمين او بعد والافسالة من عدو الكافر من شرح الكثرة لابن نجيم

فتاوى زيد قاضي

الشهود الكفار بعد اهل المسلمين

سنة

سنة زيد قاضي ولا يتخذ اولى اياه وقف الحرة سؤالي نصب راولون
اولور **باب** مسئلة اختلا فيدر القضي اذا نصب سؤالي وقف
ليس في ولاية لا يفتح وان كان الموقوف عليه في ولاية اجاب راولون ان لا يفتح
اذا كان الموقوف عليه حاضرا وقال شمس الائم الحلواني يعتبر المرافعة والنظام وهذا
قريب من الاول وما يفتوا هذا في مجموع النوازل قال قاضي سمرقند نصب قضا
في حرمه وقف بخارا والمدعي عليه سمرقند حرمه الدعوى وسجد من ظاهره في القضاء
في الفصل الثاني من قبيل الحسن الثاني ولو نصب القضي سؤالي في وقف ولم يكن
الوقف والموقوف عليه في ولاية قال شمس الائم اذا وقعت الخطا في تعيين
النصب وقال سمرقند الاسلام لا يفتح وان كان الموقوف عليه في ولاية ولم يكن الضم
في ولاية بان كان الموقوف عليه طلبة العلم او باعيا او مسجدا في مصر ولم يكن
صنيعه الوقف في ولاية قال شمس الائم يعتبر النظام والاستعداد وقال
سمرقند الاسلام اذا كان الموقوف عليه حاضرا يجوز في مجموع النوازل تعيين
سمرقند نصب قضا في حرمه وقف بخارا والمدعي عليه سمرقند حرمه الدعوى وسجد
ورائيت بخط بعض المشايخ اذا نصب وصيا في تركه ليس في ولاية لا يجوز
وهو فتاوى وقفن مشايخ مرو وقال الامام الحلواني يجوز والعبارة للخصومة
وذكر رشيد الدين في فتاواه البيهقي اذا كان بخارا لا يجوز نصب الوصي من غير
ولو كان الموقوف عليه سمرقند والموقوف والمدعي عليه بخارا راجح حكم قاضي بخارا بان
وقف على ثلاث ويكمن سؤالي قايما مقام الموقوف عليه ويكتب الى قاضي سمرقند
يسلم الى المتولي من مقصود العاقل في الفصل الاول قريب من الفصل الثاني
سنة وزير الجوزة حبس اولاد زيد كذا راولون عمر وعايب اولور قاضي زيد
يا كركنتن زيد بن ويزر حقا راولون حاكم الشرع الحامي الكركنتن حاكم
ن ايك كرك كرك **باب** كركس الوهاب يدعد لم وصية ايدر وكركس كركنتن
وفي الحواوي ولو حبس القضي رجلا بيزر رجل وغاب الطالب فقال الحوي
او غيره اتني ارفع المال قاله اة شاء القضي اخذه ووضع في يد عدو
وافرحه واه شاء اخذه منه كفيلا من تبار خا في كتاب ادب القاضي

وہی ہے جو کہ

من رسائل القضاة

من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن اجبر عليه نزل اليه ملك سره ولاة
من سأل القضاء اعتمد على نفسه وورعه قصاصا مجتبا فلا يلزمهم اللغو بحرم التعويض
ومن اكراه على القضاء فقد اعتصم بحبل الله وتوكل على ربه ومن يتوكل على الله
فدحبه فيهم إلى رشد وبقوة الصواب والصحة اذ تقلد القضاء فخرنا
رخصه والامتناع عنه حزمه لانه قل ما يملكه الوفاة تحفة فلكل للاظهار لبعض
ما امر به كما وصف الادي ظلو ما بحمل اللانة جهولا بالعاقبة هذا اذا كا
في البلدة فوقع يصلح للقضاء ما اذا لم يكن في البلدة عني يصلح للقضاء
فانه يدخل فيه ولو امتنع عنه بانتم لانه اعتوى عليه واذا كا في البلدة فوقع
يصلح للقضاء فامتنعوا جميعا فاذ كا السلطان بحيث لا يفتقر
الحضور ما يغتفر لانه يضييع احكام حقوق الله تعالى ولو امتنع اكمل
صحة قلده واجاهلا يشترك في الائمة لانه يؤدى الى يضييع احكام الله تعالى
فلا يلزم الام سكوت من حيث الاختصاص في اول كتاب اوجب القائل
خليفة في الاستحلاف ما فؤدة اولاد عمر وقاضيه زيد بن علفان ايلكس اخلافي
اذ في ورشستر عا زيد بن في رستخلاف جاز اولوري **الحاب** اولور خليفة
اذا اذ بالاختلاف ما خلف رجلا واذ لا بالاختلاف جاز الاختلاف
فم ونم من قضاء الخلاص في الفصول الاربعة في جنس الاختلاف وبعض المسئلة
مذكور في بعضها في خلاصة الفتاوى في كتاب الوكالة في الفصل الرابع
زيد بن في اولاد عمر وقاضيه فاشترى كوسم ووب وعوت ايلكس نون واراب
ويوب اقا واروسم عا عبقوتة شحج اولوري **الحاب** اولور يوب
اروب شحج واراب برين صرحتا امتناع برين في سكر اولوب حافر اولوب
بدا يكي براب برين زيرا سكوت موضع جوارب امتناع وعوت اولاد
برون واراب زير ويد واراب معتد قوله قد كور في قوله انعتاق فعلا وكل
برون جوا يندر ككر او كيد وندر ويشتر عبقوتة في دولة اولور
واذ كا المدعي عليه فاشترى بعد من المعز لا يشخص القاضي ما لم يعم المدعي
البينة على ما اوتاه فاذا اقام قبلت بينة للاشخاص لا للقضاء واذ كا

الحمد لله

فمقاله العاقدان انا عبيد وعلى من العبيد وقال العتقون لا يملكه كانه عتق
 مع لانه وعليك من الامور وقام البيت على ذلك تقيد هذه البيتة وتعض المصنف
 في حق الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانما العتق لا يلتفت الى المكان
 وآله او في شئ من مختلفين لانه او في حق الحاضر كالملا وعل الغائب عتقا كن
 لما كانه العتق سببا لشئ ما يدعي على الحاضر لانه تكيل الحد لا يفتقر الى العتق محال
 فخص بالبيتة في حق الحاضر والغائب جميعا **الثانية** شاهدان شهدا على رجل عتقا
 فقال المشهود عليه ما عتقته واما المشهود والبيتة اذ هو لاها اعترف ما قبل هذا
 ويحكمها تقيد هذه البيتة وبثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى
 لانه العتق لا يفتقر الى الشهاده **الثالثة** رجل قيل صلا عتق له ولله غائب
 احد طفا فادعى الحاضر على الغائب عتقا عن نصيب وانقلب نصيب بالاولى
 القائل فاقام البيتة على ذلك تقيد ويخص بهما على الحاضر والغائب جميعا فانه قيل
 يبطل هذا بما اذا كانه العبيد يبي حاضرا وغائبا فادعى على الحاضر منهما اذ الغائب
 اعترف نصيب وهو مدعى او في مقرب الحاضر عن نصيب لغيره من مكانا عند ايه
 فاقام البيتة على الحاضر بذلك لا تقيد هذه البيتة اصلا واعتاد الغائب نصيب
 لغيره الغائب عنه لا حاله فلهذا هذه الشهادة لا تقيد عليه لانه لا يملك الحاضر نصيب
 بل لهما العتق عليه بالكتابة لانه الشك اذ اختار نصيب العتق فانه العتق نصيب
 مكانا من جهة المصنف واذ اختار الاستعداد يصير مكانا من جهة الشك فانه
 المصنف عليه بالكتابة فلهذا لا يملك يقيد كذا **من فقه** تمة الفتاوى في نصيب
 في سائر المقضاي على الغائب كذا في قضاء البراز في فروع الفقه على
 في العرف الاول **من فقه** زيد بابا عتق من عتق وعور اليك من عتق
 اقرار ابيدوب باخره سنة ابل ثابت او كذا يكثر ويرى عتقا وقرره ابيدوب
 شرعا بابا او عتق من الجيز حبس او لغيره **الجواب** ثم قرى الجيز
 او لغيره **رجل** على ابيه من الامور كذا في فروع الفتاوى فاذ لا حبس
 مالم يقر على الحكم فاما عتق عليه حبس وهذا اختلاف فقه الوالد الصغير
 فانه حبس فانه فيه صيانة مما يحسن **من فقه** جواهر الفتاوى في الباب الثاني

استحسن ابو يوسف ان يؤخذ من الزوج كقيل
 بنفقة شهر ولا يبعد ان يقاس عليه
 سائر الديون

العاقدان انا عبيد

فمقاله العاقدان انا عبيد وعلى من العبيد وقال العتقون لا يملكه كانه عتق
 مع لانه وعليك من الامور وقام البيت على ذلك تقيد هذه البيتة وتعض المصنف
 في حق الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانما العتق لا يلتفت الى المكان
 وآله او في شئ من مختلفين لانه او في حق الحاضر كالملا وعل الغائب عتقا كن
 لما كانه العتق سببا لشئ ما يدعي على الحاضر لانه تكيل الحد لا يفتقر الى العتق محال
 فخص بالبيتة في حق الحاضر والغائب جميعا **الثانية** شاهدان شهدا على رجل عتقا
 فقال المشهود عليه ما عتقته واما المشهود والبيتة اذ هو لاها اعترف ما قبل هذا
 ويحكمها تقيد هذه البيتة وبثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى
 لانه العتق لا يفتقر الى الشهاده **الثالثة** رجل قيل صلا عتق له ولله غائب
 احد طفا فادعى الحاضر على الغائب عتقا عن نصيب وانقلب نصيب بالاولى
 القائل فاقام البيتة على ذلك تقيد ويخص بهما على الحاضر والغائب جميعا فانه قيل
 يبطل هذا بما اذا كانه العبيد يبي حاضرا وغائبا فادعى على الحاضر منهما اذ الغائب
 اعترف نصيب وهو مدعى او في مقرب الحاضر عن نصيب لغيره من مكانا عند ايه
 فاقام البيتة على الحاضر بذلك لا تقيد هذه البيتة اصلا واعتاد الغائب نصيب
 لغيره الغائب عنه لا حاله فلهذا هذه الشهادة لا تقيد عليه لانه لا يملك الحاضر نصيب
 بل لهما العتق عليه بالكتابة لانه الشك اذ اختار نصيب العتق فانه العتق نصيب
 مكانا من جهة المصنف واذ اختار الاستعداد يصير مكانا من جهة الشك فانه
 المصنف عليه بالكتابة فلهذا لا يملك يقيد كذا **من فقه** تمة الفتاوى في نصيب
 في سائر المقضاي على الغائب كذا في قضاء البراز في فروع الفقه على
 في العرف الاول **من فقه** زيد بابا عتق من عتق وعور اليك من عتق
 اقرار ابيدوب باخره سنة ابل ثابت او كذا يكثر ويرى عتقا وقرره ابيدوب
 شرعا بابا او عتق من الجيز حبس او لغيره **الجواب** ثم قرى الجيز
 او لغيره **رجل** على ابيه من الامور كذا في فروع الفتاوى فاذ لا حبس
 مالم يقر على الحكم فاما عتق عليه حبس وهذا اختلاف فقه الوالد الصغير
 فانه حبس فانه فيه صيانة مما يحسن **من فقه** جواهر الفتاوى في الباب الثاني

تفتق الحصى
تقع حصى الشرايين

اذ اراد القاضى المصلحة في دفع الصغير
الى جده المتزوجة دون ابيه ففعل

مسألة زيد صغير له ابي وابي واراكيز قاضي بابا سند في زير الوب جده
هذه زوج اجنبي ب متوفية اكنز اكنز بوب سقود كتب فتاوى ابنه الى قريده
قاضي به لا لانه طوّر **الجواب** بابا بغير مشقة او وجوب جده وزوجيه صغيره متفق
ايده وكنه عالم او غير انتر ليس كتب مخالفه طوّر مغاب اولو لانه حكم القاضى يحل
على النجاة ما امكن كما لا شهادة قاضيه **مسألة** سند القاضى الامام في الزنا الكون
عن صغير له ابي غير مشقة وله جده طار زوج والجدة وزوجيه ما مشقة على الصغير
الى من يدفع قال انه اذا كان القاضى الدفع المأجدة اصله دفعه اليها **مسألة** من القاضى
في الوفاة **مسألة** زيد ولد صغير له ماله ايراف الوفاة كونه **مسألة**
حكم الشرع تلفه في قريده الوب رجبين في دفعه ويركضه وعيدر
الجواب مشر وعيدر الاب او اكنز فاسد مبذر المالى فلقاضى اذ يأخذ
ماله البتيم من زير ويضعه على يد عدل الى وقت حاجه الصغير والى وقت
بلوغه من قضاية كتبه الفتاوى في قصور ولاية القاضى **مسألة** زيد قاضي
طريق قضا الوب وحكم شرع في قضا الوب وعيدر او تور ميسوب
يا صهر في طابوب آداب قضا رعايت ايل سمر عا زير على مشقة اولو راي
الجواب وكذا اولنا لانه سنة لازم كلن طريق واسع اولو باره مضايقة
ويركضه قضا الوب كاي يوش بوقدر انكاده في نفي الحجة الراجح لانه بوقدر
الاب بوقدر وكذا كقول طوّر عا اولو بوقدر قضا الوب اولو بوقدر قضا الوب
مطوّر واما ايل بوقدر مريد **مسألة** ولا باس باه يفتقر في الطريق للقضا
اذا كان في الطريق لا يضيوع بالمارة **مسألة** واذا كان يضيوع فلا يعق بل يعق
في ناحية الطريق فينظر فيها اذا كان في الطريق لا يضيوع بالمارة واذا كان
يضيوع فلا ولا يعق ما شيا لانه يعرف رايه ويحتل منه **مسألة** ولا باس
متكنا لانه انكاه بيزير في الفهم والراي لانه راحة النفس في الاتكاه اكثر
من الراحة في الجلوس متكنا وكذا لا يبطل ضيا الحجة بالاتكاه **مسألة** الا
اذا انقضا مستور الجلوس انقضا بطلان لاول القضا **مسألة** زور عن ايل بوقدر
انه استفتى عن مسئلة وهو متكنا فاستور واراد ان يفتح فانه يفتق

لا الوفاة

لا الوفاة **مسألة** من عطف الصخر في القضاء في باب صفة الجلوس **مسألة**
حيط سر خست آوب قضا سنن باب صفة الجلوس وهو لانه اراصة
في الجلوس للنفس في الاتكاه اكثر من الراحة في الجلوس متكنا بوقدر **الجواب**
نفسك راجع جالس اكنز انكاه اكثر من متكنا اكنز جلوس منه وعيدر **مسألة**
زيد قاضي كثر عن ايل عواي اولو قضا كذا في باب الوب كونه مرافه اولو عا كذا
حكمي نافذ لولوي **الجواب** او لما زنا بوقدر قضا بوقدر قضا اولو كذا مطوّر
اكنز كيم مسئلة اخلا فيد رايه زمانا او لما ميس جاني ايل افتا الراجح ايل
بيندر **مسألة** باسلطانة قاضي لطلب اولو بوقدر يا زور ضا ايل
حكم نصيب ايل كذا جاز اولو **مسألة** لولقاضي خصومه فقام عند ظليفة فقطع له
وعليه قيد نفذ وقيد لا **مسألة** من الفصلين في الفصل الاول **مسألة** القاضى اذا كان له
خصومة على انة فاختلف ظليفة بوقدر على خصمه لا ينفذ لانه قضا
نايبه كقضا بوقدر **مسألة** زيد عا جاز واستشهد بما ذكره في حجة من وكل رجلان
في صدار الوكيل قاضيا يقض لوكيل في نكاح لانه لم يحج لانه قضا لانه ولاه وكذا
فكذلك هذا القاضى قال والوجه لانه يتل بوقدر هذا ان يبطل من السلطة الذي ولاه
اذا يولي قاضيا افرجه يختصم اليه فيقضي فيجوز ان يحاكم الى حكمه في بوقدر اضياع
بوقدر فيقضي سنها فيجوز **مسألة** من قضا بوقدر الفتاوى في اول باب الثالث
للقاضى خصومة مع رجل في نفيها ظليفة القاضى له او عليه اختلاف في نفاذه
بزاريه في اوب القضا في الفصل الرابع في الوب الاول **مسألة** من قضا القاضى في الوب
ولاه وكذا من قضا القاضى الاسفل للقاضى الاعلى وقضا الاعلى على القاضى الاسفل
من قضا القاضى في الوب الثاني كذا في نفيها في الوب في فصل
بجور قضا القاضى في الوب الاول **مسألة** زيد عا جاز وقضى او كذا عا ايل بوقدر بينه اقامت
اندر كونه عا ومضارب طريق ايل او كذا عا ايل بوقدر بينه اقامت ايل
قضى ايل عا لولوي **الجواب** قضا بوقدر ايل عا ايل بوقدر بينه اقامت
شاهدانه بالمضاربة فالبيتة لم يفتى القاضى لانه امكن العمل بالبيتة

والكافة في البيع والشراء والطلاق والوكالة
والوصية والرهن والدين والقرض والبر والعتق
والطلاق والعتق والوكالة والبر والرهن والدين
والوصية والرهن والدين والقرض والبر والعتق

والبر والرهن والدين والقرض والبر والعتق
والوصية والرهن والدين والقرض والبر والعتق

والتوقيف بينهما باه يجلجلى كانه وضع مضاربة ثم اعرض لاق العرض يرد على
المضاربة والمضاربة يرد على العرض ولا بد بنية العرض اكثر اثباتا عامة **باب** القارة
وبنية المضاربة ينفع وما كان اكثر اثباتا اولى بالقوله **من** منها وانما يحيط **العرض**
في باب البينتين فلتعلم على السبيلين المختلفين **من** زيد عمر وما جاني
جل نذا بكوك بشرا له هو اسنى بيلز زهير كان نذركا جاني وقوم وبافرد نائيب
صنورنر شهادت ايلك اسرعها شهادت ايل مقبول اولوري **الباب** تمام
عام لقا اولوب خاطر ايلك هو كطوي ايلك اولمخا ككر رجلا ن قال لا شهادت
لفلاة عندنا ثم شهد له ذكر في المنتقى انه يحز شهادتها وعن محمد اذ قاله **الاشهاد**
لفلاة عندي في امر او قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ونجارت شهادته
وكذا الوان رجلا ن قال لا شهادة لشهادتها على فلاة فهو زعم جاد افشها
وقال لا نذكر حيث قلنا ثم تذكرنا جارت شهادتها **من** شهادت قاضها
في فصل فغير لا يقبل شهادته في الورع الثاني **من** زيد عمر وهو سلم شرع
طريق ايل مقدر بغداد وعون ايلك كع عمر وسكا ولرقع شهود اول مقدار
اوزنر من اول اسنة اقرار ايلك وكنه شهادت ايلك اسقبول اولوري **الباب**
او اعاز شهادت ايلك سلم سبيل اول وعز فكا ايلك ايلك سلم ايلك سلم كق بيشنر
تفاوت وارور **من** زيد عمر على ايلك مائة فقيض حنطة بسبيل سبيل شرايطه
وشهد الشهود ان المدعي عليه اقراره له عليه مائة فقضي حنطة لا تقبل شهادته
لانهم لم يذكروا في الشهادة انه اقرب بسبيل وبسبيل السلم ودين كق تفاوت
من خلاصة في الشهادة فقيض ايلك **من** زيد عمر في فوات ايلك
وايلك نذرك عمر سلم مقدر زهير وعون ايلك سلم شهادت ايلك اثبات ايلك وبكر
فقيه في وعون ايلك انا قد عاشر فقيضا ايلك اثبات ايلك زهير ككر بايكنه
وعون فقا ايلك سلم جاني تزجي اولوب اول كك ايلك اولوب في وقته عزامي
اولور **الباب** تزجي اولور ايلك في بعض مقتضى ان مسطور واعلم
ايضا انه بعض الدية تزجي في البحق من وجه كق سوس الوجه المذكور
مثلا الدين الثابت على من انى بشهادة المسلمين مقدم على الثابت بشهادة

المسلم

الحول
 زنده بستان اول و در زیر تاریخی ملکی و کلدی تاریخی سرقه در پس تاریخی سمر مکه مطهره و عو اس
 ایتقی اول و در اولیای اس که در تاریخی مکر بعد حال انوار تاریخی امام اعظمی قاسم معتبر و کلدی

ايقن اولور ووليد ايسه اكيه وكوناريج مقلد بزرگاه اولور اكيه امان اعظم فاشنا معتبر وقلدر
 اهد الذمة والدين الثابت بدعوى المسلم عليه بعتد على الدين الثابت عليه بدعوى
 كافر وانه كاهن مسلم وظهر كافر في المحاسب اذ اقامت عن وفاء وعليه من الاجتناب
 ايضا بعتد من الاجتناب على دين المولى من حاشية السيد للشيخ في التواضع
مسألة ريد مذمت اولور في كونه كاهن بمعنى كونه ادين طلب اربوب ورثه من كونه
 اولوب ضمن اقامت بيته ايلدوس شاهد كاهن عليه من ريد شهادته في كونه كاهن
الجواب اولماز مسئلة قال اسماعيل الكحل اوقى على ان ريدنا على مورثه من كونه
 انه كاهن على الميت من الاجتناب حتى شهدوا انه مات وهو عليه من التفتة في الخط
 خلافه وافتح برهانه الدين بهذا الجواب مده ثم رجع عنه بعتد انما يقبل الشهادته
 انه مات وعليه هذا الدين فذهب بوجه عنه بنظر في اول الشهادته من الخط
 من رفعين الحكماء في الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادته **مسألة**
 كذب معروف اولاه كنه توبه ايد بكسر شهادته في مقبول اولوري **الجواب**
 اولماز بسيا ريد في كونه كاهن ريد اكله معروف اولاه كنه كنه صدق في كونه
 معلوم اولماز في البداية كنه فاسحة تاب عن فسخه قبلت توبته وشهادته
 الا اخذ في المدعى في قذف والمعرف بالكذب لانه صار معروفنا بالكذب
 واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسحة اذ انا تاب عن سائر اذ لا يعرف
 فانه شهادته تقبل من شرح الكذب لانه في النجس في الشهادته في باب من تقبل
 في الورع الاول والمعرف بالكذب لانه لا بد له ولا يقبل شهادته ابدا
 وانه تاب لانه صار معروفنا بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه في توبته
 من شهادته في البداية في الورع الثاني **مسألة** فوف الشيع اكل ايد كنه كنه
 شهادته في شرعا مقبول اولوري **الجواب** اولماز من اكل فوف الشيع
 سقطت عنه الفة من شرح الكذب لانه في النجس في الشهادته في باب من تقبل في الورع
 الت وحيثما **مسألة** بيعد عن وعبر كونه اشهادا لازما اولوري **الجواب**
 ولور في صدر الاشهاد في المراجعة والبيعد عن فوف على الحيثان لانه كان
 المتلف وفي تلف الاموال تلف الابدان وولور على القدر المتلف البعد الا
 في كونه الخفاف باه كاهن حقيقا مثل ورطه وكحه من رقتات حساي

مسند امام غزالی

في كتاب الشهادة ارجع في باب الشهادة ارجع بعلماء السنين في يد الدعوى
المطلب في يد اولاد ولد عمر وقد توارى هذا المطلب في يد
 انتقال ابي لهب وولد عمر ابي لهب كان عندك زوجي خالدا في بيت اقامت ابيه
 خالدا في شهادة زوجي حصة منده في رة اولند بوشه ايكسند في يد
المطلب ايكسند في يد رة اولند ايدوكي تارخان معقد رسل
 علي بن المدح في رة ارضت او عيار في رة اقامت ابيه واولاد ابيه
 زوج المدعية هامة شهادة في حصة زوجية ام ترة في حصة اقاله ارضت
 بعض شهادة ترة كلها تارخان في الشهادة في الفصل الثالث في يد
 من قبل شهادة **المطلب** حصة زوجي زيد بكا طلاع باين وروي
 وولد وعون ايكسند زيد مكار وبلع عمر وطلاع جوي بكا باين شهادة
 ايكسند شهادة تارخان اختلاف اولنج رة اولند في **المطلب** اولند
 احد طلاع انتقال اولند واولد جوي وولد مقبوله **المطلب** شهد احد
 بالطلاع الحق والآخر بالباين بقية على الحق لانها انتقال على اصل
 الطلاع وترة احد في زيادة حصة وكان البيعة فيثبت ما انتقال عليه
 ويبطل ما ترة احد **المطلب** من حيث الخصم في باب الشهادة في الطلاع
 في الفصل الاول في الورع الاول **المطلب** زيد عمر وولد ترة في يد
 اولنج وارتخان زيد شمس بكة صاحب وارتخان اولوب قاتل في يد ترة اولد
 وبيعة اقامت ابيه ازيد بنم في حصة بر اولوب قاتل في حصة بولد ترة
 مرضي ترة في يد اولد وبيد بولد ازيد اقامت ابي بكة بولد ترة في حصة
 بيعة اولد وولد على التقصيد في اولد كماله عظامدة بولد حصة
 بر بكة في حصة الكور بندر **المطلب** زيد بكة في يد اولد وولد
 سفير وولد كماله بولد اولد كماله اولد نقصان اولد وولد اقامت
 حصة بر بكة في حصة كماله في نظير وولد التقصيد وولد على اقامت
 ان كماله وولد بكة واولد على حصة بيعة واولد الضارب بيعة
 ان اياه قد في من كماله وولد من حصة فقد قيد هذا مع له دعوى احد في

وقتی

[illegible]

2

حصل قبله اختلاف الشايخ والاختلاف قبلها كذا في الفناون من معنى الحكم
 في التاسع عشر في القسم الثاني من الكتاب **مسألة** زينة زوجة او ولد قد حكم الزوجي
 عند هذه في مولود او ولد ولو لم يمت بولده من قبله بعد الولادة اغلبيته وبعض
 اعضايه حكم الذين اريد به شهادته الحكم ولو لم يمت بولده وارثا ولو لم يمت
الباب امام لعظم قويا وزينة او ماز **مسألة** ابراهيم امان فوكتف اكرم كبر ابراهيم او كونه
 قابل او كونه كونه فاختار في قوله موقوف مسطور في كل **مسألة** وكذا في شهادته النكاح
 وعده في الشهادته القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النكاح ووجه الحكم
 من اول شهادته في ضيقه **مسألة** في شهادته النكاح وفي الاقضية يجوز
 شهادته النكاح وعده في الاقضية على الاقاله والاولاد والاولاد والاولاد
 ويكتفى بشهادته المرأة واحدة حرة مسلمة عندنا والخمس او طرية في الحرة والعقود
 والاسلام ونظر الشهادته عند مشايخنا في بلخ خلافا لما يقول مشايخ البصرة
 والعقد وروايتهم على الاول وعلى الثاني خلاف الروايات **مسألة** واما شهادته رجل
 وامر على الولادة والعيب في هذا الموضع فقد اختلف الشايخ فيه والاختلاف انما
 تقبل ويجوز على ان وقع بصره على فرجها من غير قصد بكل الشهادة فلا يضره كافي الشهادة
 على الزنا وفي استهلال العصب لا تقبل شهادته النكاح والاقضية عليه
 وفي الميراث لا تقبل الا شهادته رجلين او رجل وامرأتين وعندنا مقبولة في كل
 حكم شهادته الحرة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف
 والشهادت على العذر والوفاء على هذا **مسألة** من شهادته الحرة في العصب
 كذا في البزازية **مسألة** واما شهادته في استهلال العصب فتقبل في حق الصلوة
 بالاتفاق واما في حق الارث فتقبل كما ذكره وعندنا لا تقبل الا شهادته رجلين
 او رجل وامرأتين لانه الاستهلال صوت مسجود والاقبال والاقبال ولا يطلع عليه
 عليه الجاني خلاف الولادة فانها انفصال الولد من الام فلا يطلع عليه
 يقولان صوته يسمع عند الولادة وعندنا لا يسمع الجاني فصا كشهادته في حق
 على نفس الولادة ويقولها قال الشافعي والجمهور ما ذكره وهو راجح **مسألة**
 ابن طام في الدون الثاني تخيلا قبيح والاب في كل من العدة **مسألة**

ترجيح قولها بقبول شهادة النساء على
 استهلال العصب في حق الميراث

زينة زوجة

مسألة افلاس

زينة زوجة افلاس شهادته ايدته نه وجعل الحكم كونه صاحب دين او مال او
 ايدته حكم نعيم **الباب** افلاس شهادته ايدته كونه صاحب دين او مال او
 غير دين نسبي وارادته كونه بلز زينة كونه **مسألة** واين مال او مال ابراهيم كونه ديني او مالي
 زينة او مال او مال علم شهادته خارج شفي **مسألة** الشهادته على الافلاس ان يقبل
 لا تقبل الا لاسوس كونه ونياب ليله وقد اجترنا في السرة العلانية **مسألة** ولو ادعى
 صاحب الدين على المفسد انما فاة الفاضل يخلعه بعد ما شهد على افلاس لانه يرد
 شيئا خارجا عن الشهود **مسألة** من واقعات صاحب في الشهادة **مسألة**
 زينة في شهادته ايدته كونه ديني او مالي كونه ايدته كونه ديني او مالي كونه
 عدي منصفية او لدية كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 حكم موقوفه في شهادته ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 برة ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 اقواله كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 مؤا لاشرك **مسألة** رجلا في شهادته ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 وقال انه ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 لانها اقواله كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 واقعات صاحب في شهادته ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 فشهادته ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل سكنت المأتم نفقة او شهادته الفاسدة
 لا تقبل **مسألة** من شهادته في الياق اس كذا في ضيقه في شهادته
 قبيح فصل في الشهادته على الشهادة **مسألة** عند صنفه حكم زوجي
 طلاق ثلاثة ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 عمرو بطلاقة كذا في طلاقه بشاري كذا في طلاقه ايدته كونه ديني او مالي كونه ديني او مالي كونه
 كونه كذا في شهادته كذا في طلاقه كذا في طلاقه كذا في طلاقه كذا في طلاقه كذا في طلاقه كذا في طلاقه
 شاهد بطلاقة وكذا في بطلانها وكذا في بطلانها كذا في بطلانها كذا في بطلانها كذا في بطلانها كذا في بطلانها
 بالطلاق والشاهد بالحق انتفا على طفتين في بعضهما انتفا على طفتين في بعضهما

غنم في الزنا
 على الطلاق
 الميراث

اولوي **باب** شهادته قاض حاله واراس **باب** ما هو مرقى شهادته
 الحق من نور ان استجارته من اقراره ويكي ثابت اولوي **باب** ما هو مرقى شهادته
 كنهه وكل اول شهادته او وزن استجارته او كنهه قاضه اقراره كانه ثابت اولوي
 معتبه اولاه **باب** وقبل قبلت من اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
 او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
 في هذه الشهادة الحق وقبلت على اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
 او بانه استأجره على هذه الشهادة لانه اقراره بانه لا حق له في دعواه **باب**
 من الدرر والوزن في كتاب الشهادة في باب القبول وعدم في الورق الثاني تخيلا
باب من دراهم كنهه اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
 جميعا كنهه اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
باب وراثه من دراهم كنهه اقراره بشهادته او اقراره بشهادته او اقراره بشهادته
 شهادته استقرض من فلاة في يوم كذا في بلد كذا فغيره على انه لم يكن في ذلك اليوم
 في ذلك المكان بل كان في مكان آخر فثبت لانه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان
 وقوله بل كان في مكان آخر فثبت لانه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان
 او قيل يلزم عليه بذكر الجارة او بيعه او كتابته او طلاقه او عتاقه او قتلها
 في مكانه او زفاه وصفاه فغيره المشهود عليه انه لم يكن يومئذ في ذلك المكان
 كنهه قال في الحيط انه تواتر عند الناس وعلم الكل عدمه كونه في ذلك المكان والزمان
 لا يشعشع الرعون عليه ويقض بفراجه الزمان لانه لا يلزم تكذيب الثابت بالفورة
 والفروريات على الاكثر عندنا الى كلام الثاني **باب** من يترتب في الشهادة
 في الفصل الثاني في نوع في الشهادة على النقي كذا في الظاهر **باب**
 زيد عمرو اولاه صفة كذا في صفة زيد بينه عامه الى اتمام ايدوب
 شرايط شهادته جميع اولوب زيد في صفة ظاهره او لمش آتيني بك كنهه اقراره
 ن لازم كلور **باب** واجب ترك ايتش اولوب كنهه اقراره او اقراره بشهادته
 حكم الشهادة في حكمها وجوب القضاء على القاض لانه الشهادة عند اجتماع
 شرايطها مظهر للحق والقاض مأمور بالقضاء بالحق قال الله تعالى ولا

ما حكمه
 جاضه
 اولوي

اناجعلناك

اناجعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية **باب**
 من اليراي في كتاب الشهادة في قسم كتاب الرجوع **باب** طلاق وعتاق
 تخيير واختيار شهادته جميع اولوب بعد حكمه بحله بوجوب ايدوب كنهه اقراره
 شهادته في كلور بوجوب تخيير في بوجوب ايتش **باب** اختيار شهادته
 لازم كلور علت اوله غنه تخيير بوجوب ايتش واما الشرط الذي حله في حكم الطلاق
 كل شرط لم يحارضه على كنهه اقراره يكون على ايدوب الحكم اليه ومع عارضه على
 لم يصلي على ما قلنا ان الشرط يتعلق به الوجود من الوجوب نصا شهادته
 بالطلاق والعلل لصله كنهه اقراره على ما لم يكن علما بزوجاتها استعماله في كلها **باب**
 الشروط وهذا اصل كبير لعلنا نناقشه في شهادته الشروط واليمين اذا
 رجعا جميعا بعد الحكم ان الشهادته يجب على شهوده اليمين لانهم شهوده العلم
 وكذا العلم والسبب اذا اجتمعا سقط حكم السبب كنهه اقراره اختيار
 ان اجتمعا في الطلاق والعتاق ثم رجعا بعد الحكم فانه القاض على
 شهوده الاختيار لانه هو العلم والتخير سبب من زود في باب القسم الشرط **باب**
باب زفاه احصائه شهادته ايدوب كنهه اقراره لازم في بوجوب كنهه اقراره
 في مقبولة اولوي **باب** كنهه اقراره شرطه كلور شرطه خالي
 اولاه وعنه **باب** بلك احصائه علا من رهايت شرطه كنهه اقراره
 احصائه مبني رهاه الاحصائه يثبت بشهادة السامع الخالي **باب**
 ولم يشترط فيه المذكور انما الصلة لما لم يثبت به وجوب عتبه ولا وجوده
 من زود في باب القسم الشرط الذي هو علامة **باب** لو اقر
 حكمه اياين فتنكره زنا حكمه كنهه اقراره لازم ايدوب كنهه اقراره في اياين قوله
 اولوي لو اقره بيمينه من رهاه لازم اولوي **باب** اولوي وانفقوا على
 ان البين على اللواط لا يثبت الا بربعة شهود كالزنا الا ابا صنفه فانه يثبت
 بشهادته من افصاح في باب اللواط **باب** بر صفر كنهه اقراره
 لو نفع اختلاف ايدوب بر صفر كنهه اقراره في قوله بربعة شهود ايدوب شرعا
 مقبولة اولوي **باب** اولوي متفاد بربعة شهود كنهه اقراره

شهادته

شهادته
 اختلاف ايدوب

الحظ اختلافهما في الحقيقة يمنع قبول الشهادة اذ لم يكن التوفيق
وقال الاستاذ تارح ولم يذكر تغير امكان التوفيق وذكر في مسئلة انه
سرق بقره واختلفا في لو انها قال ابو جعفر تقبل شهادتهما وقال الا
عز ابي جعفر ان هذا الاختلاف فيما اذا اختلفا في شخصين متضادين
كالسواد والبياض فاما في المتقاربين بان شهد احدهما على الصغرة والآخر
على الحرة فانه مقبول لانه الصغرة المشبه بقر الحرة والحرة اذا رقت تقرب
الى الصغرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد احدهما انها
بيضاء تقبل بلا خلاف **مس** عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال هذا في لو ان
يتشابه السواد والحرة والصغرة فاما اذا لم يتشابهها كالسواد والبياض
لا تقبل عندهم جميعا من قبلة في كتاب الشهادة في باب اختلاف الشاهدين
مس زبير عن عذرة اولاد او غلار بشر وبشر بابا من زبير
انما هو عذرة طلوع وزبير ويزيد وشاهدين ايلس شرعا مقبول اولاد
الجواب عندنا انكار ابي بصير او زبير وهو ابي بصير او لما شهد الابناء
على ابيهما بطلاق اتهما اذ تجزى الطلاق تقبل شهادتهما واذ عت
الطلاق لا تقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوي
فيه وجود الدعوى وعدمها فلا يفتقر الدعوى تقبل فكذا اذا وجد
قلنا نعم هو حق تعالى كما ذكرت لكن يعلم لها بعضها حتى تملك
الاغتياض في هذه فيحب الدعوى اذا وجدت ولا يعتبر الفاء اذا
من زبير في كتاب الشهادة في الفصل الثاني من تزويج من الشاهدين على
كراهية التهمة في فصل فمن تقبل شهادتهما في الورع الثاني **ولو شهد الاولاد**
تطليع انهم اذا انكروا صحت والا فتكر هذه المسئلة من ابي
الجامع الكبير فكتب على البيت اشارت **جم** قال في شرح المستر بالبحر قال
محمد بن الحسن اذا شهد الابن على ابيه بطلاق اتهما والاب يحسد
فاذا كانت الام تدعى فالشهادة باطله واذ كانت تجد في جارية لانهما
اذا كانت تدعى فالحسد لا يفتقر لانهم لا يفتقر لانهم يصدقونها فيما تدعيه

ويصيده

ويصيده من البضع الى ملكها وعلى اتم بتكليفهم اياها فيبطلون
عليها ما احدثت من الحقوق على الزوج بالتمسك من القسم والنفقة وما
لها من منفعة عموم بضعها الى ملكها من منفعة محدودة بشرها فلو
قبول الشهادة وهذا يباين على ما عرف من ان ما تروى بين التبع والفر
يجعل ضابطا للدعوى والاكثار وهذا مقرر في لالة كما ينبغي
يعود البضع اليها ويصرف من سعة النفقة والقسم **فاذا قيل** الشهادة
على الاطلاق شهادة على حق الله تعالى واذا كان كذلك فوجود دعوى الام
وعدمها سواء لعدم اشتراطها قبل الطلاق كونه حق الله تعالى فهو
على حقها فبا عتبار كونه حقا لله تعالى لم يثبت شرط الدعوى وباعتبار كونه
حقا لم يثبت الدعوى اذا وجدت مانعة من قبول علمائهما **مس** شرح
ابن زهير في الشهادة **مس** زبير عن عذرة ماله خضو حسن
شهادته ايلس من ضمن سنن حقه جسدته شهادته زبير ولو تاملنا ما
اولاد من **الجواب** او كما عرفت حياته ايلس **مس** زبير عن ابي بصير
من جنس دينه كذا في الكاكة والجامع ولو شهد ليدون بعد موته بآل
شهادته لالة الدين لا يتعلق على المدونة في حياته ويتعلق بعد وفاته **مس** زبير
في الشهادات في فصل في شهادة المتهم في الورع الثاني **مس** زبير
اولاد عمر وبرد خضو بكر او زبير شهادته ايلس بكر عمر وبرد بكر
شهادته ايلس بكر عمر وبرد بكر **مس** زبير عن ابي بصير في اختلاف الدين
وهي اقامت ابي بصير قاضي عتقه حكم ابي بصير شهادته زبير قبل ايلس كذا
انكروا كنهه بكر او زبير ايلس بكر او زبير **الجواب** او كما
رجلان شهدا على رجل كنهه من المصدق فقال المشهود عليه وها عبادة فقالا
عبدني لئلا الغائب الا انما عتقنا واقاما البينة على ذلك فاذا عتق
بصنهما وبكوة من مضافا على مولاها حتى لو حضر المدعي وانكر العتق لا يلحق
الى انكار **مس** زبير عن ابي بصير في كتاب الدعوى في فصل فيما يقضي في الجمل
في الورع الثاني **مس** زبير عن ايلس بكر او زبير شهادته ايلس بكر عمر وبرد

شهادة

ربك الكريم
مولى اهل
شهادتي

اي لا يبرهن على قبول الوكالة وعند هذا ما ينبغي ان يتضح ان يتبين على قبوله وبما افترق
 الفقيه وقال العتباتي وهو المختار وبما اخذ الصغار ايضا وقال الحلواني بخير
 المتفق وقال ونحن ننفق اية الى الحكم ومن المعلوم المقران تفويض المختار
 الى قضاء العهد للفساد كما هو المقر من اية علماء كبريين كجدة قالوا في الحقيقة ان
 اذا علم من الآتي التثبت في ابياء الوكيل يتبع بالقبول وانه علم منه ان قصده
 الى الاضرار بالخير كما هو موضح وكلاهما لا يقبل وعرض من عرض المختار الى العتباتي
 من القدام كان هذا لما علم من احوال مضافهم الدين والصلاح وفي جواب العتباتي
 لا خلاف في صحة بل لا ريب في صحة كونه لا يستحق حق الخصومة في مطالبته بالخصومة
 جمل الحكم والجواب بنفسه لا يرضى الخصم او مرضي الموكل واعذاره بذلك من تركه في كتاب
 الوكالة في الفصل الثاني في الورع الاول قال ابو حنيفة لا يجوز التكليف بالخصومة الا بوضوح
 الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة سنة ثلاثة ايام فصاعدا وقالوا
 يجوز التكليف بغير مرضه والخصم وهو قول الثاني ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف
 في اللزوم وصحة الكفوف ايراد الوكالة بمره الخصم فعنده يرتد بقره وعند هذا لا يحد
 وقاله عبد الله بن جعفر كان على رضى لا يجر خصومة ابدان كان يقول الشيطان يجره
 وكذا لها فها كانه اذا اخرجهم في شئ من امواله وكل عتقلا فلما كبر وكل عتقلا يجره
 فقال هو وكيل في فاضله عليه فهو على ما مضى له من ذلك من الوكالة التي في الورع
 الاول فتعد لا خلاف في ان يجوز التكليف بالخصومة في اثبات الدين والعين
 وسائر المقدمات بمره الخصم حتى يلزم الخصم جواب التكليف والاصد فيه ما روي
 عبد الله بن جعفر ان عليا كان له كاه لا يجر خصومة وكاه يقول لها في الجحيم
 الشياطين تجعل الخصومة الى محقق فلما كبر ورع حولها التي وقال علي
 ما مضى لو كيلي نلي وما مضى علي كيلي ندي علي ومعلوم ان عليا رضى محلي
 لا يرضى احد بتوكيل مكانه بتوكيل بمرضى الخصم فدل على الجواز بمرضى الخصم واختلف
 في جواز بغير مرض الخصم قال ابو حنيفة لا يجوز من غير مرضه عند السهم والمرض وقال ابو يوسف
 ويجوز في الاصل ان كملها وهو قول الشافعي وذكر الحنفية ان لا يفتى
 في ظاهره او بين الرجل والمرأة والكهنة والشب لكن المتأخرون من المجاهدين

هذا هو الوجه في الجواب
 في الجواب في الجواب
 في الجواب في الجواب
 في الجواب في الجواب

استفتا

استحسنوا في المرأة اذا كانت تحضر غير عزة فحوزوا انكسرها وهذا
 استحقاق في موضع وقال ابن ابي ليلى لا يجوز الا التكليف الكبار وهذا غير سديد
 لما تذكره بدائع في كتاب الوكالة في الفصل الثاني **مسألة** زيد عمرو بن وارث لاه
 يرون بكه اولاد حقيق طلب ابيهم الى كسور زيد وكسور ابيهم عمرو وارث
 بكه به بولوب وحمد وطلب ابيهم بكه بن زيد بن زيد وطلب ابيهم وطلب ابيهم
 بين ابيهم وفي بن بنهم وكملته ويركعه قام لولوب **الجواب** او كان **مسألة**
 عن شخص اوصى على امره بغيره الوكالة بسطوره بدلين فاجاب ان وضع المبلغ
 لموكله او انه يقبض البعض **اجاب** اذا كان وضع المبلغ للموكل لا يلتفت
 الى قوله ويلزمه الى الوكيل ويقال ان القيت الموكل فاحص فيما تدعي من فارق
 المدايب ولو وكل رجلا يقبضه من رجل على رجل وخاب الطالب فادعى الغريم
 انه قد اوفاه الطالب لا يجازي الطالب الى اعضاء البيعة ولا الى اعضاء
 الطالب فيحلف لمن قال للغريم اذ وقع الغريم الى الوكيل فمضى الطالب
 وحلفه ان ارموت يمينه فان حلف والارجح عليه لانه مقر بالدين والدين
 مقضي على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم بسقوط دينه الا باقرار
 مع الاحتمال بل يجوز على التسليم الى الوكيل من البدائع في كتاب الوكالة في الفصل
 والابايع حكم الوكالة في الورع الثاني **مسألة** ولو وكل رجلا يقبضه من ربي
 من ثلاثة فادعى المطلوب انه اوفى اليه لموكله وطلب يمينه لا يلتفت اليه ويؤمر
 بقضاء الدين للوكيل فاذا اظهر بالموكل صلفه على دعواه من صدقة المفق
 في كتاب الوكالة **مسألة** برقية خلق زيدك ضرر زنة خوف ابيهم في هذه
 اخراجه من اذكاره عمر وزيادة سنة هو من ضرر ابيهم بنوا وزيادة سنة
 من عكل فزاعته لانه كان في زيد ربه في كماله لانه اذ كان في ابيهم
 اظهره من عمره من تخمينه قام لولوب **الجواب** او لما ذكره في
 اراهوا في الجواب ربه في التوبة مخافة مشهه فقال رجل هو جرحا ربه
 خوامت وظهر ان بر من غمة هذا الرجل فخرج من التوبة مع كونه بالموال كفرة
 لا يهد التوبة لاجب على القضاء **مسألة** من جرح اهو القتل في اول كتاب الوكالة

[illegible]

وکیلہ

یار پاک و صمیمی

مكتبة دار الفنون
الطبعة الأولى
١٩٨٤

بذلك لا يكون عليه شيء مما عايناه من قوة المحيى اولور **كتاب** اولور وكذا كل
رجلين مذهب حتى من ان شاء فذهب احد طحا جاز من مذهبنا في الدنيا او كما
قبيل سائل التوكيل بالطلاق **مسألة** مدنيون اولان زيد ورائي اولان عمرو
برقوني وروب بيع ابريق مدنيك الويت باقن بنم الحوة حفظ اليه مدنيك
قول عمرو وكما باننم وفات ابريق ساعطاه كتنفسه **كتاب** عمرو ما واكم
صقتر قبض اليه زيد اولور بدوم ارضناه يدوم بيع ابريق فمضى قبض ابريق
ما واكم قابض واخذ اولم يدور نوح كذا اذا دفع المدعي عبد المدعي المال
وقاله له بخ وفذ صقتر او دفع اليه مائة او قال له اصرها وفذ صقتر منها
وصقه في الدراج فباع او صرف وبتض الدراج فملك في يده صقلت على المدعي
ما لم يحدث الدائن منها قبضا وبصير آخذ وبغله ما قال له بخ صقتر او قال له
بيع الذاني بخ صقتر ففعل بصير المتوضعي عليه كما قبض من قبضتي في قبض
سائل التوكيل **كتاب** الدوقي زيد
عمرو مدنيك شوز الف درهم وعون ابريق شاهد له في بيعك شهادته اليه كذا
مقبول اولور **كتاب** توفيق قابله رقاد اولور اصله الشهادته
من خالف المدعي لا تقبل قبل التوفيق وله امكنة التوفيق لا الخالف
سبها ثابتة حقيقة ومع الشك في زوالها فلا يحكم بالزوال الشك في ما يتم دليل
الزوال بالتوفيق مغال من اقر الف درهم وشهدته بالف خمسمائة لا يقبل ما اقر
المدعي فيقول كاذب عليه الف وخمسمائة كذا شهدته بالف خمسمائة لا يقبل منه
خمسمائة او اثباته عنها ولم يعلم الشهود بترك قبيل لا الخالف من زال ينظر
اذا الشاهد ليس بناسخ من خط الضم في الدعوى في باب ما يكون كذا
الشهود في الفصل الاول **مسألة** زيد وعمرو غايين اولان صقتر
اشبات ابريق مدنيك فاني فاند **كتاب** جداراه ذهبت منه على الغائب فخليل
له انه يملك جداره مدني بكل ما للدعي على فلان الغائب فيمد المدعي كذا في المدعي
ثم يدعي المدعي الغائب الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة
ويكفر منه على الغائب فيقيم المدعي بيته بذكر الدائن على الغائب فقبل بيته

اول گفتایم اید

انه كفايت ابيده حضور حاكمه او لوجه **•** ولما دعى الورثة مالا لليت على رجل
 احد مع المدعى عليه عند القاضي كمن وليس ببقية الورثة ان يختلفوه **من باب** **الغصب**
 في الفصل الخامس عشر في الورع الاول **•** زيد ففوت اولوب وانشاء في
 طلب ايليد وورثت من حضور حاكمي بين ويوك بلده وكنه بين ايلد كرهان
 لقر وانشاء في حضور بينه على يد بين ويوك ما دار اولوب **الباب** او لور او
 على ميت مالا فله ان يختلف الورثة كلهم على علم ولا يكتفي بين اهل **من باب** **الغصب**
 في فصيل في الورع الاول **•** او دعى على ميت وبنافا حضور ارفا واهل فافان
 فاسخلف على العلم خلف ثم اراد المدعى ان يخلط وانشاء لفركا فله ان
 لاق الناس يتفادونه في اليدين وللا الوارث يخلط على العلم وربما لا يصح الاول بين
 الميت ويعلم الثاني **•** من فاختار في كتاب الدعوى في الباب اليدين في الورع الثاني
 تخنيا **•** زيد عمروه اولاد بيك في حق طيقل ويريلر حق عمر واول
 الاربع الودعي كمن في ويريلر بلده احوه الشاكيك اروي ويريلر في الق
 يتقى وقبول ايتن اكن بعدة بخصوص من اعلو اوي او ينج زيد بن سنا عمن
 ويريلر اعلى ايد سنا او التوكل ارون ورويدو اويك قبله ما دار اولوب
الباب اول رضايله حق استيفاء ايتن او ينج او لماز التو ان لوي بن بصير
 مستوفيا حقه ولا يكون مستدلا في يجوز في الفرق والسم ان لا اسند الابد
 الفرق والسم لا يجوز **•** من سرقة البولي في فصد واما ما يوجب السرقة في الورع
 الثاني تخنيا **•** حضوره وكبر اولاد زيد موكل اولان عمره في اولاد كره
 بين قبضي الذي هو مجلس فاض في غير يره او ارايكن بعدة حضور حاكمي
 ضمن غيبه التو في هو ورويد في كمن اعتنا راولوب وعلما استماع اولوب
الباب او نماز المبوط في وكما الاصل التوكل في حضوره لور او على
 موكل في غير مجلس القاضي ان يتقى وينه وان لا يحضر لوك على علم ثم او على موكل
 لم يقبل دعواه لوجه اقرارين متضادين **من دعوى** تحيط بالسختي في باب
 ما ينج قبول الدعوى **•** زيد عمروه من مرسنة بور غش ما راي
 اشتر ايلد كرهان بوزن اويك كور ورويد بوزن جاب ح ايد ورويد ورويد

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُذُوا زِينَتَكُمْ
عَلَى كُلِّ مَسْجِدٍ وَآكلٍ وَنِكَاحٍ إِنَّكُمْ
عَلَيْكُمْ فِيهَا وَلَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ

من معاني الحجاج في الباب الثالث والثلاثون **الزبد** ههنا يقصده
حكم احضار ايدوب زوج اولاد عمره اولاد بني نيك اخيه هو مطلق
زيد كفيل ولوب بعده زوج بن قويدب كفتك استند وكن اكر بر سيله كل كلز اسم
او كل يدكن اولد ويوب كيدوب جالاي سد ثناء اولد قن شط وقود او زرع لغني
طلان وير مع ويوب زوجك خينقنه وامره وطلان اقامه بينه ايل شترعا
مقبول اولوب كفيد زوج حدة ضح انتصاب اولدوري **الزبد** اولدوري
امراة او عت علي ريد ان كفتك ابا بدنيار من صداقها الذين لها على زوجها
فلاذ محلقا بالقرعة وقد تحققت لاة الزوج جعل احرى بيد من غاب
شرا عنه وقد غاب شهرا وطلقت نفسي في مجلس كاهل شرط واقامه البيته
على الضية والامر والطلان بحفرة الكفيد تقبل وان كان الزوج غائبا
الكفيد ضحا عن الزوج **الزبد** عن الخلاصة في الفصل الثامن
آخرون بكة اولاد هينتي وعون ايدوب بعد الابنات قبيل كيدوب
كسوركم وكيد ايدوب عمرو واروب بكون حضور حكم احضار ايدوب هو ال
وكالت الكدكن كوكو كالتن مع اولوب ككن زين هينتي صكوا اولدق عمرو وين
اقامه بينه ايتكم قاهر اولدوري **الزبد** اولماز فقصد اهل الابنات او كالت
الكيد يقبض البيوة اذا احضر ضحا فاخر بالتوكيد وانما الدين لا يقبض الكالت
حتى لو اداو الكيد اقامه البيته على الدين لا تقبض **الزبد** كالت التمه
زيد وكيلي اطلاق عمرو وير طلاق وذن حقة المانم وكيد الميديب كل ككن ضح حقة
وكالتني اقر اريتمكم وضع ايدوب بعده بيتي استماع غير مشروح اولدوي نيك
اسه كور ويا كورت اولدوي ايل بالذات كل كسي متقدر ويا متقدر اولدوي بكون
هني كونه وكن ين بر سيله ايل خلاص اولوب اقر ارا تديو بيد بيتي استماع
اولدوي كح حوج اولوب لا زوج في الرنة مخالف كور نري **الزبد** سفل
جملد ناشيد **الزبد** وكالت بيتي مع ايكرا استماع اولدوب بعده وينه اولدوري
واما اذا اقر باو كالت وان الطالب وكله بكم حقة له قبل ونقصه وحب الدين
فقال الكيد انا اقيم البيته على هذا الحق لم تقبل العاقبة وكنت ولا كفن

اولاً من اول الامر ان يكون
الاولى من الناس في كل حال
ان يكونوا في كل حال
ان يكونوا في كل حال
ان يكونوا في كل حال

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

هذا السطر
بسمها قيسر يان
في الكور والمو

وکیلہ باغ

وكيفاً بآيات الحق الأبينية تشهد على الوكالة أو يحضر الوكيل فيه كل لالة البيعة
انما سمع من الخضم وكونه ضحاً لو ثبت انما ثبت باقرار المطلوب واثبات ليس
نحجة في حق الطالب فانه اقام البيعة بيقين كون ضحاً فقبلت بيئته بعد ذلك
واذا كان مقرراً بالوكالة لالة الوكالة لم تثبت باقرار لان لم يبق اقرار فبعد كماله
ونظير هذا ما قالوا اذا رجل ادعى على ميت ديناً واحضر وارثاً من ورثة
فاقر هذا الوارث بدينه فانه يستوفى من نصيبه خاصة فانه قال المدعي انا
اقبل البيعة على الدين على هذا الوارث المقر لكي يثبت حقني ثم يستوفيه
من التركة فانه تقبل وكذا لو وكل بقبض عيني له في يداؤه فاقوال الذي في
ثم اقام المدعي البيعة على هذا المقر بالوكيل جازاً قلنا انتهى كلامه **فيما**
الفواريد في المسئلة في ثلثة ابيات وعرضا الى ادب الفقيه ونقد ما نقلت من هذا
بعضه وذكره كورني غير شرح ادب الفقيه قال في قصص التكميل في الخصومة
من فتاوى قاضيه رحمه الله وكل رجل بقبض ويؤنه من لالة والخصومة فيها
ما حضر الوكيل المدعي قال المدعي بالوكالة فلن يكون ضحاً الا ان اقر المدعي لاقتر
بالوكالة فقال الوكيل انا انبت الوكالة بالبيعة فانه اذ يحضر الطالب وسكر الوكالة
قبلت بيعة واذا كانت البيعة قائمة على المقر وكذا المدعي بالوصاية وانما الدين ما ثبت
الوصى الوصاية بالبيعة قبلت بيئته وكذا المدعي بالوصاية والوصى ما ثبت
فاقر الوارث بالدين فقال المدعي انا انبت الدين بالبيعة فاقام البيعة انتهى كلامه
او اعلمت من شرح فارقم على البيعة لغتاً وما مضى **شرح ادب الفقيه للخصم**
الخ ورايت من شرحي فيها وكنت فيما نقلت منها الكفاية من شرح الوصاية
في الدعوى في شرح بيعة ومن لم يكن اصل الوكالة شكاً كخلف على ما روي
حيث ينكر وقد شهد به شهدوني بما ادعى الى ما في الخضم او يستقر
مسئلة بدين قصاص فكما به معتاد وكذا انك اعدت اولئك من ركب
كهم سنده لهدم على متاذي اولئك من شرعاً منعه قاورا واوراوي
الجاب اولوكر وفي صومع بن يجمع الغرض خبيرة كذا ان الذي قد تم
منه الغرض خبيرة بدل من الغرض لاشتماله عليه والغرض بالرفع مفعول على

وکیلایہ

والمشقة وما اشبه من الاجابة • وعندها تنفع صاحبها من دعوى الملك
 لنفسه او لغيره **اقل** كونه هذه الاشياء اقوالا لعدم الملك للباش
 ظاهر وانما كونها اقوالا بالملك لذي اليد فغيره وابتداء كما سيأتي في واسط
 هذا الفصل والظاهر عندنا انه يجوز ذكر ليس باقوال لذي اليد في فصل
 منكم مع كبر الملك فلا يكون اقوالا بالملك لذي اليد فلا بد ان يميز بين الاقوال
 فيجعل اقوالا في موضع وفي موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي ان يصح
 دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فانه يرفع المدعى عليه على كبر
 الخصومة انه سبق منه سابقة او استعانة او استيجار او نحوه
 عزله من الكمال لانه لو فعل عند الفسخ لعزل من الخصومة والمحصل على شرط
 ان اقواله عليه لا يصح • من جامع الفضولين في الفصل العاشر في الورق
 الاول **ص** الاقدام على الاشتراء والاستيجار اقوال بالملك في رواية لابي ربه
 وهو الصحيح **ت** الصحيح ان اقوالا في الاقدام على الاشتراء والاستيجار
 والاستيجار والاستيداع الاقوال بانه لا يكون له ما يتحقق الوكيل حتى
 لو رهن ذوا اليد على المدعى فخره شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى
 ولو وقف المدعى ومالك كانه ملكه كنهه مدباغ منه فليدفع الى لا يصح
 باني قوله ملك وقوله ليس ملك والاشتراء من غير المدعى عليه في كونه اقوالا بانه
 لا ملك للمدعى كالاشتراء من المدعى عليه حتى لو رهن عليه يكون دفعه
اقل ينبغي ان يكون الاستيداع من غير المدعى عليه والاستيجار
 ونحوه كالاشتراء في كونه كله واحدها في اراء لعدم الملك للمدعى وبطل
 عليه ما قرئ في اول هذا الفصل في دعوى الكرم او برهن المدعى عليه في المدعى
 آخر نفسه من العلى في الكرم لو افقد الارض فزارعه او قال ابن خلدون
 امان وهو تاكلم او قال رسن ابن رزدا بن بنات رزده تندفع
 ويكونه اقوالا بانه لا ملك للمدعى فيه • من جامع الفضولين في الفصل
 بعد اربعة ورع تخيلا **م** رزده عمه يبيع ايلدي واري
 فتعني بولندي برك غضب ايلدي من استراده ووضعه شرعي فنفذ

الجاب ثمان نقد ايلدي ايسه عمرو ايلدي ايسه رزده رجب باج
 من تفر دارا فلم يقبضها المشتري حتى غضب بجل الدار من البايح فاذا
 المشتري نقد الثمن فالحكم في الاستراده من يد الفاضل هو المشتري وانه كان
 المشتري لم ينفذ الثمن فالحكم بهد البايح • من تفر دارا في كتاب الدعوى
 في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء • من تفر دارا في كتاب الدعوى
 في يد غيره قبل ان ينفذ الثمن لا يكون له اية ماخذه من صاحب اليد الا ان
 يدعي الكمال بالقبض من البايح • من تفر دارا في كتاب الدعوى في باب
 التفتيش **م** رزده عمه يبيع ايلدي واري بيلدي كنهه عمرو رزده
 دعواه باه قاهر او لوري **الجاب** داره ايلدي ايسه واري او كمار •
 ان ثمان ايسه قاهر او لوري باج داره يبيع وسلمها الى المشتري فجاه المالك وادعى
 الدار على البايح هل يصح دعواه بنظر اية اراء هذا الدار لا يصح وانه اراء
 التفتيش بالغضب فعلى الخلاف المعروف في العقار هل يتحقق موجبا
 للفاقة وافا اراء اجازة وافخذ الثمن يصح دعواه • من تفر دارا في كتاب
 الدعوى في الفصل الثاني في بيان شرائط صحة الدعوى **م** رزده يبيع
 يمين ايلدي كنهه يمين اقامه بيعة ايلدي استماع اوليها **الجاب**
 اوليها يمين تحت وارضه • ملزم يمين ما منه او كمار **المدعي** اذا اختلف
 المدعى عليه فحلف ثم اقام المدعى البيعة على صحة تقبل عندنا وكذا الوكاه الذي
 طلب بيعة وقال لا بيعة فلما حلف اقام البيعة بعد ذلك تقبل بيعة في قول
 الجمهور • من تفر دارا في كتاب الدعوى في باب العاين في الورق العاشر
 تخيلا • ثم افاضل المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حكمه بيمينه
 ليس له ان يخاصم مالم يعم البيعة على وقوع دعواه فانه وجد اقامها فخص
 بها وبعضى القضاة من السلف كانوا لا يسمعون باليمين ويقلون
 يترجح جانب صدقه باليمين فلا تقبل بيعة المدعى وهذا القول ليس بشي
 لانه عمود في اية عنه قبل البيعة من المدعى بعد يمين الكمار وكاف شترج راع
 يقول اليمين الفاجرة اجوز ان ترد من البيعة العادلة وهذا نظر كذب الكمار

دعوى يمين
 فصل في
 بيعة اقامه
 او لوري

باقامة البينة والمصواب انه لا يظهر صحة اليعاقب عقوبة شاهد الزور
 ذكرى الى نيلج من الزور والعز في كتاب الدعوى في الورق الثاني **مسألة**
 زيد طعن في منكوه بدره وروى عن كركم عند كركم اولوب بينة في دعواه
 اولوب منكوه بدره كركم طعنه بيمين تكليف اولوب **الحل** اما في
 قسده او ثبوتها اما من كركم او من كركم فاضافة فتوى اما من كركم او من
 وعنده بعض مشايخنا ان حكمه مفقود مدعى عليه متعنت اى تخلف
 ابرر **مسألة** مظلوم ابرر عياله وقال لا يتخلف فيه الكتاب لا يمين فيه في قول
 ابرر من كركم كركم الدعوى من كركم او من المرأة وعند صاحبنا يتخلف
 الكتاب والفتوى على قولها فيه لعدم البلوغ **مسألة** من قاضية في كتاب الدعوى
 في باب البينة في الورق الخامس **مسألة** فاما صلح كل رجل بغير الاباحه
 بالاذنه ابدا بغيره عليه بنكوله واما فلا قال قاضية الفتوى على قولها
 قبل بسبق للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فانه ثراه متعنتا خلفه وان
 بقولها وانه كاف مظلوما لا يخلفه اذ يقول كذا في الكتاب **مسألة** من الزور
 في الدعوى في الورق الثاني **مسألة** عند زيد بن زرقه ايلدي وروى عن
 ايلدي زيد بن زرقه ايلدي وروى عن **الحل** وروى عن الله تعالى
 وطلقة او عت على رجل انه تزوجها واكثر الزوج اختار بعض مشايخنا
 انه يتخلف الزوج بانه ما تزوجته في فاه كانت هي زوجة لي في طالع بابه لانه
 الاستخلاف بحرين في الكتاب عند كركم وعليه الفتوى وانما يتخلف بانه تعالى
 وبالطلاقة ايضا لانه يجوز ان يكون كاذبا في الخلف بانه تعالى وجل فلا ينع
 الطلاق عليه بالاحلف فنبقى معلقة لاذات زوج ولا مطلقه هذه **الحل**
 في فتاوى قاضية زرقه **مسألة** من فضول العاقر في الفصل الرابع عشر في الورق
 الثاني **مسألة** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وجر فانه يتخلف
 بانه ما هي بزوجة لي انه كانت زوجة لي في طالع بابه اما الاستخلاف
 فلا على قول ابي يوسف ومحمد يتخلف في الكتاب والفتوى على قولها
 واجمعوا على انه يتخلف على الكتاب بعد الطلاق البين والموت

في كتاب الدعوى في الورق الثاني
 في باب البينة في الورق الخامس
 في الفصل الرابع عشر في الورق الثاني

لاجل المال وانما يتخلف على هذا الوجه لانه لو كانت صادقة لا يسلط
 الكتاب بحجده فاذا حلف بيمين معتلة وقال بعضهم يتخلف على الكتاب
 فان حلف يقول القاضي فزنت بينكما **مسألة** من قاضية في كتاب الدعوى في الورق
 فصل في دعوى الكتاب **مسألة** امرأة ادعت على رجل انها فاكرا لرجل قال
 ابو يوسف يتخلف الرجل بانه ما تزوجها وانك وانه كانت او انك في طالع
 بابه وقال بعضهم يتخلف على الكتاب اخذ المشايخ بقول ابي يوسف ومحمد
 رهم وعليه الفتوى **مسألة** من قاضية في كتاب الدعوى في الفصل في دعوى الكتاب
 في الورق الثاني **مسألة** زيد بن زرقه اولاد وارده فزنت اشار بابه
 قال محمد بن زيد صحت طلب ايلدي كركم زيد بن زرقه اولوب بابه من كركم حتى يوفد
 وعش ايلدي بينة ايلدي او لخصه عالم اولفين دونوب كركم بابه كركم
 وكركم بابه امدد اشترى ايلدي ايلدي وروى عن ايلدي وروى عن
 اولوب محمود اولوب من يوسف تناقض في الخبر زرقه اولوب **مسألة**
 مدعى ايلدي صميم وبينه محمود **مسألة** كركم اولي ايلدي في جميع كركم
 اشترى ايلدي بابه كركم كركم **مسألة** وقد كركم في الجامع من باب
 القضاء **الحل** على كركم ارا في دين فاقام المدعى عليه بينة على اقرار
 المدعى انه الموارست ملكا او ما كانت لي اذ نعت بينة المدعى
 ويكون هذا دفعا وانه لم يغيرها لانه معروف وكذا لو ادعى المدعى
 الارث من الاب واقام البينة فاقام ذو اليد البينة على اقرار الميت انه الموارست
 ليست لي او ما كانت لي كانه دفعا وفي فتاوى الفضلى اى عليه اخذ
 شركة فيما بينه حتى الورثة من ابيه فانك المدعى عليه فقال لم يكن لي
 فيها حق ثم ادعى المدعى عليه انه كان اشترى منها ابيه اذ ادعى اياه
 اقر له بها فدعواه صحيحة فبينه محمود لانه يمكن الجمع بين هذا وبين
 ما سبق منه بانه يقول لم يكن لي بعد ما اشترى منها ابيه فانه كانه
 قال لم يكن لي قط اذ قال لم يكن لي في حق لم يسمع مدعواه
 الشرا من ابيه لانه فيه تناقض فسمع مدعوى اقرار ابيه لم يسمع لانه لا يتناقض

فيه ولو اتوا احد الرتبة اذ هذا الموضع بيننا غريبنا ثم ادعى انه نكته
وصية لابن صغير غير ان يفسح دعواه وقبيل البيعة عليه واقوان بالبر
لا يفتق دعوى الوصية لانه كل ذكر يات واذ كان فيه وصية من دعوى
التمتع في فصل مسائل التناقض **مسألة** زيد في صبي اولاده او على غيره
بكره دعوى ان يكون حكمه دعوى اجتماع البري **الجواب** يجوز ان يبيح بيعة
وليس عليه بل احضار اولاد استماع اولاد استملاك دعوى ان يفسح
الخط اذ كان المدعى عليه صبيًا محجورًا ولم يكن للمدعى بيعة لا يكون له حق
احضار الى باب العقضاء لانه لا يتوجه عليه اليقين لانه لو نكل لا يعق
بنكوله واذ كان له بيعة وهو يدعي الاستملاك كاذب له حق احضار لانه
الصبي يواخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر
وليته فيؤمر بالاقرار عنه **مسألة** من شرط الحجج لانه في كتاب الدعوى في الورق
مسألة زيد عند زيد شاهد من حضوره تزوج اذ كان زيدا شاهد
وفان ايلك عند زيدا شاهد اولاد من زوجه تزوج ايلك زيدا عند زيدا
وبركه قادر اولاد **الجواب** اولاده تخلف الجهر خصوصه اليه وله
اقرار اولاده كقول زيدا **مسألة** اقراره من بعد التزويج محذور **الجواب** لكن
اول عمره عدم علمه يمين تكليف زيدا نكوله ايلك نكاحك بطلان
مقر اولاد اولاد زيدا من هذه بنات يمين ورسل اولاد **ولو تزوجها**
بشهادتي شاهدين ثم انكوت النكاح وتزوجت باخر وقد مات
شهود الاول ليس له اذ خصمها اذ الخصومة لتكليف بعقد نكوله
هو اقرار ولو اتت مريجا بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يحضر
اقرارها ولكن الاول ان يكلف الثاني على العلم فانه نكاحا من غير اطلاق
نكاحه فالاول تخلف المرأة على البنات **مسألة** لاصل ان لو ادعى نكاح
امرأة وهي في نكاح الغير ولا يثبت للمدعي بخلف الزوج والمرأة وبطلان
بما بين الزوج على العلم فانه حلف انقطع الخصومة وانه تخلف المرأة
بنات فانه مكنت هي للمدعي **مسألة** من جامع الفضولين في الفصل العشر

في الورق الثاني

دعوى النكاح على ذات زوج

في الورق الثاني

في الورق الثاني **مسألة** زيد فورا اولاد من زوجه تزوجت
ورثه غائب ايلك زيدا من سند دعوى نكاح ايلك زيدا نكاح
باقيل كطوب عمرو كصنعنا جازر ويرث ايلك زيدا نكاح ايلك زيدا فورا
اولاد من **الجواب** اولاد من ايلك زيدا نكاح ايلك زيدا نكاح
من التزويج واكمل الكس ثم قدم الباقية واجازوا ما صنع ثم اراهم واقضى ما
اتلف لهم فذلك لانه الاطلاق لا يوقف حتى يلحق الاجال الا ترى ان
من اتلف مالي انما في مالي المالك رضيت بما صنعت واجوز ان لا يواد
مسألة من الغوازي **مسألة** زيدا في الاصل اولاد من زوجه تزوجت ايلك زيدا
استماع اولاد من **الجواب** اولاد من زوجه تزوجت ايلك زيدا نكاح
اعلم اذ الاصل في دار السلام هو الحرية فمن ادعى انه في الاصل فاقول
قوله لانه متمك بالاصل وعندها قلنا ان رجلا لو ادعى انه في الاصل
واقام شاهدين لا يقبل بينه لان القول قوله ولا حاجة لكن لو ادعى
انما البرق عليه واقام البيعة فالأدق يقبل بينه على حرية الاصل دفعا
لبيعة الحق **مسألة** كذا في العارية والفصول في الفصل الرابع في الورق
الثاني **ولو قال** العبد انا في الاصل فاقول له حكم الاصل فاقول له
منه انقياد للوقد بعده لا يقبل قوله بل لا يراه **مسألة** من تزوجت في كتاب
الدعوى في الحاد عشر في دعوى الوق **مسألة** فاة الاصل في الانشاء الحرة
صدر الشريعة في الدعوى قبل يمين وعون الشب **وهو**
رقم انقياد ان ايلك ثابت اولاد **الجواب** بيع ورطه وجباية رفع قس
سكونه ايلك ثابت اولاد **مسألة** عاقل اولاد **الثامنة عشر** سكوت القن
وانقياده عند بيعه ورطه او وضعه بجباية اقرار برقة اذ كان
يعقل بخلاف سكوت عند اجازته او عرضه للبيع او تزويجه **مسألة** من ايلك
في القن الاول قبيل القن الثاني بثلثة ورقة **مسألة** زيدا فورا
اولاد من زوجه تزوجت اولاد من زوجه تزوجت ايلك زيدا نكاح
اولاد من زوجه تزوجت اولاد من زوجه تزوجت ايلك زيدا نكاح

الاجازة لا تلحق بالثبات

شرعاً في أوله كذا **الجواب** بيان جبر أول نور كذا **جواب** بيان جبر أول نور كذا
 أو أريد به جبر أول نور كذا مات المومنين وادعت المرأة المتوفى قالت
 الورثة نعم ان لك على ابينا مهر لكن لا علم لنا بالقدر يجزوه على ابينا
 كذا ما تجي على الورثة ديناً فاقروا باصل الدين يجزوه على البينان
 وادعتهم اريد بدار ويجزوه ايضاً وبيعت الى براءه بحسبوا حتى يقرؤا
 بعد الرقالة الورثة فاقروا مقام الزوج ولا يقبل قول الزوج اذا اذاع
 بشيء مستنكر كذا احببنا من فضول الاستدلال في الفصل السابع عشر
 في الورق الخامس **جواب** امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته الف درهم
 من مهر ما ودره من مهر مثلها وقالت الورثة قد علمنا ان ابانا تزوجها ولا نذكر
 ما مهرها وطلعوها في قول ابي يوسف ومحمد بانه ما يعملوا ما مهرها قاله الى
 اجعل لها اقل الصدق عشرة دراهم لانه ذكر وميتعتن فيه والزيادة
 مشكوك فيها **من الميسر** الضحية في كتاب الرقون في باب الدعوى
 في الميراث في الفصل الثاني **مسألة** زيد بابا يمل بتره عن شجار
 اذكره فله اول الشجار حصة اسد بن بابا يمل بتره فله من ثمنه اسد بن زيد
 حصة ويرثه فله فادولور **الجواب** اولور كذا زيد بن بابا يمل بتره
 ايكن اريد به **من الميسر** اريد به كذا او لما يحى بابا يمل بتره فله من ثمنه اسد بن زيد
 وفور كذا في الاسلام جلا الدين في اب وابنه اكتسب ولم يكن لها مال
 فاجتمع لها بالكتب اموال اكل للاب لانه الابن اذا كان في عياله
 فهو معين في كل ما يكتسب الابن انه لو عن شجرة فهي للاب **من بزاره**
 في كتاب الرقون في الفصل الثالث عشر في نوع او عتاداته **كذا** في القية
 في آخر كتاب الشوك **مسألة** زيد عمرو في بكاره من طلب اريد به
 بينه عماد له ايل اشباح ايل كذا عمرو اول مالي رستيفان اذ كذا في اريد
 اشباح ايل كذا عماد له ايل اشباح ايل كذا عمرو اول مالي رستيفان اذ كذا في اريد
 استماعي اخذ فدير **الجواب** استيفان اذ كذا في اريد
 خلاصه قوله اخذ فدير **الجواب** استيفان اذ كذا في اريد
 خلاصه قوله اخذ فدير **الجواب** استيفان اذ كذا في اريد

مطهر

مسطور حر. وقد بقي هنا فاضل لفر اختلاف فيه العلماء وهذه المدة
اذ ابرهن على انحرار المدعي باستيفاء الدين. **قيد لا يسمع** لا تدعون الا آثار
في طرف الاحتجاج الا المدة تقضى بامثالها فيكون المقتضى وبتعال الاثر
وقيل يسمع لان المدعى لا يرفع ادلة الدين عن نفسه فكانه دعوى الاثر في طرف
الدفع على الخط. **من زانية** في كتاب الدعوى في الفصل الاول في نوع الدفع
في الورع الثاني. **ولو ادعى** رده على انحرار المدعي واقام البينة فقال المدعى
في الدفع انه المدعى اقر باستيفاء هذا المال واقام البينة لا يسمع بهذا الا بهذا
بطرح الاستدلال اعرف انه اليمين تقضى بامثالها. **من ظاهري** كتاب الدعوى
قبيل الفصل الثاني. **زيدك** يزنه اولاه قوله بغير خلاف قوي اليمين
بغيره كجاءه زيدك يمينكم او كما ايد قضيته قوي اليك حمل اوله
زيدك قوي اليك حمل اوله. **واذ كان** الظلام كبري. **وقال** الذين يدينه يدينه
وقال الظلام انما عبد ظلة كانه القول قوله الذي في يمينه. **من قاضيه** في كتاب القضاة
في فصل الاستيلاء. **زيد** يابا يعم وموافاة كذا وصحة
انتقال اليمين فواب مشرف كذا من تروا اشارت ههنا وزينه فخر انه كان
بيع اليمين بكونه في تعميم اليمين او يدركه كذا كذا من يدينه ههنا وزينه
بزمه في يمينه ههنا. **واراد** دعوى الحكم شرعا كانه اوله رامي
الحواش **اختلاف** مشايخ دار حر. **اوله** قوي ارجح كذا من يدينه. **تروى**
وتبليس فهو من نزل على اهل مكة. **وطبائع** عقار او امرأته. **ولده** الوصي
اقارب حاضر يعلم بالبيع. **وقع** التقابض بينهما وتعرف المشترى في يمينه زمانا
ثم ادعى بعض من كان حاضر ان البيع اذ العقار له ولم يكن للبايع. **قال** مشايخ
سمرقند لا يسمع دعوى المدعي ضد الباب التبليس. **وقال** مشايخنا يسمع
دعواه فيمنع اليمين ان ينظر في حشره كانه البايع والمدعي معروفا بالتبليس
والخصوصية الباطلة فللمدعي ان يفتح بالقول الاول. **واذ** لم يكن كذا من يدينه
بصحته الدعوى. **وهذا** اذ لم يكن السلطان استغنى عن الخصومة في تقليد القاضي
من قاضيه في كتاب البيوع في فصل الاحتجاج ودعوى الحوثة. **رهاب**

باب الأول في بعض الدروب التي ينبغي أن يتفادها
مُطالعة أهلها في بعض الدروب التي ينبغي أن يتفادها
مُطالعة أهلها في بعض الدروب التي ينبغي أن يتفادها

المسحوق في
وانما فاما الاثار والبرهان
على الاثار باقتضاء الدرس
على مقتضى مقتضى نصي
فاما مقتضى مقتضى نصي
فاما مقتضى مقتضى نصي

من الخط البرهاني

اوتى عقاراً وسلم وامر ان اولاده او بعض اقارب حاضر ولم يقبل شيئا اوتى عقاراً
 من كاف حاضر وقت البيع اذ العقار لم يخلط بالشيء فيه قال شيخنا كسر قند
 لا يسمع وعده وقال شيخنا يسمع وعده فيمنظر المفع في ذكراه كاه راضيا
 في رواية انه لا يسمع هذه الدعوى واخبر بذكر حسن ليكنه باب التوفير وانه
 لا يسمع بغيره يقول شيخنا لانه الفضولي باع ماله الفوم صاحب المال كاه
 وشيئا لم يكن سكوت اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تطبيق
 سماع هذه الدعوى من تضييقه فكذلك المرفوع فيمنظر باب التوفير اذ باع ارض
 شيئا بخبرة امراته وهي ساكنة في ارضه بعد ذلك لانهما اختلفا في ما قال
 لا يسمع وعدها والصح في انها تسمع من تضييقه في كتاب الدعوى في باب ما يبطل
 دعوى المدعى قبل التقضاء وبعده في الورع في من تضييقه باب عقار
 وابنه وامراته حاضر يعلم به وتبايضاً في تفرق المشتري ومضى على ذلك ايام
 في اية الابن الحاضر عند البيع او المرأة التي على هذا المشتري اذ الدار المشتراة
 ملك ولم تكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق مشايخنا وارساءنا في هذه
 الدعوى لا يسمع وهو ليس بخفي وحضور عند البائع وترك منازعة فيما يصح
 ان امراته ان ملك البائع وانه لا يصح له في المبيع قطعاً للاطلاع الفاسدة لاهل
 العشرة الاخر انما بالنسبة قلت في الجامع الاصغر اذ ابيع متاعاً لثاني بين يديه
 وهو ينظر وهو ساكن قال ابو ج و ابو يوسف رج لا يجوز قاله وناقد وقال
 ابن ابي ليلى سكوت بكونه رضا بالبيع وتام في الوضاعة والعقد في
 من جازوا القصاص في البيوع في ثوب باب الثالث وفي القصاص والصون رهب
 باع داراً وابن البائع حاضر ساكن في ارض الابن الدار بعد ذلك كانت ملكه اليوم
 ولم يكن وقت البيع ملك الاب قال اتفق المتأخرون من انهم سرقوا ان لا يسمع وعده
 وجعل سكوت عند البيع والعقبى كالامر استأ الباب التبيين وافق مشايخنا
 انه يسمع الا اذا كان الابن تفضاه الفخر المستك في بيوع القاص من خلاصه
 في الدعوى قبل الفصل الثالث **بوصور** اجنبى اولاد زيد عمروك قال
 حضور نزع بيع كذا عمروك سكوت في بواخلاف اوزع ميدر **الاجاب**

وكلدر

وكلدر **الاجابة** علماً لنا استثنى انتم اذنا بدلالة في كل موضع مت
 الحاجة اليه في الطالب قاعدة كونه السكون اذنا ورافها للسكن فيه
 ولاية المنع فانه من قدر على النهي ولم ينعده كونه من ارا على ما عرف ومنه المثل
 اى ارا سفيه اذ لم ينعده ما قدر واستمر العرف على هذا اقول هذا يقتضيه
 كلياً وليس كذلك فانه ذكر في فصل الاحكام ما وعينه اذ سكوت البكر ليس
 باذن لوزوجها غير الوتي وكذا سكوت النكاح اذ باع رهنه بملك وهو حاضر ليس
 براضى بخلاف البيع عند بعض اقارب فانه في خلافاً وفي اثنائه هذه المسئلة
 ولاية المنع مع انه لم يقدح في ذكراه من جامع الفضولي في الفصل الثاني
 والعشرين في الدعوى الخامس **مسألة** زيد عمروك يدع اولاد وارث
 استحقاقاً وعواسن ايكس عمروك عمروك بكونه اولاد يدع امان
 او كمن ارضا اربوب ومدعاه من جنة عاهله ايله انكر من زيد عمروك ايله وضويع
 من دفع او لم يكن بكان حاضر اولاد زيد بكونه وعده اربوبك بكونه في كذا
 وارضع يد عمروك لوفى عمروك من اربوب يد يد امانت اولاد فاكه او كمن ارضا اربوب
 ومدعاه من اولاد في بيته كاهله ايله اثبات اربوبك الحكم في وضويع من دفع
 او لوروي **الاجاب** اولاد احتيال وتبليس قفرى او تاجي وضع
 مدفع من عمروك اولاد او كمن تفضيل مشر وهدر في المشتري لو
 اقام البيعة انما وريعة عنده من رة فلاح الغايبة وانقضت وضويعه
 في حضر الغائب فادعى المدعى عليه قال هذا ايضا هذه وريعة عنده من رة
 فلاح الغائب واقام البيعة بن دفع المضويع من دفعه الى اخص في الفصل
 السابع عشر في الجنس الثاني في الخصم وفروعها في الخصم ما ادعى الجامع في القصاص
 يجب اذ يعلم باه دفع الدعوى كما هو الصحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
 على ذلك صحح به المختار وكما يصح دفع قبل اقامة البيعة يصح بعد اقامتها
 البيعة وكما يصح دفع قبل القصاص يصح بعد القصاص مع لو ادعى ما لا واقام
 البيعة وقضى وبعده ما ادعى المدعى عليه في اقام المدعى عليه بيعة اذ المدعى
 ادعى قبل ان يقضى القصاص ان ليس له عليه شيء يبطل والى ذلك على حكم

دعوى دفع

ابراة سقطت المطالبة من شدة ابن وهبانه في فضل الدعوى
سئل زيدك يدينه اولاد يدين عمر وعصبة ابيهم زيد وعمر ابيهم عمر
 حال ابنه واليد بر اثبات ايلعنه فكم اولاد وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 اعتبارا ونورين **الجواب** اولاد وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 في يد رجله عليه واخذت يد عليه لا يبعد هذا اليد واليد على الصا
 لا تقبض الا باليدين في ادب الغني للخصاف ولو علم باوجه بالتسليم اليه
 من خلاصه في الدعوى في الفصل الثاني في نوع **سئل** زيد عمر وعمر
 اشتراكا في يدك سرقة في ظاهر اولاد وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 سرقة في ظاهر اولاد وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 بتاتة في يد رجله عليه واخذت يد عليه لا يبعد هذا اليد واليد على الصا
 بتاتة في يد رجله عليه واخذت يد عليه لا يبعد هذا اليد واليد على الصا
 معتمدا ابيهم عمر وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 لكن في البداية معتمدا خلاصه ثم انه اسخلف البايغ في هذا العيب
 على العلم لا على البتات باهم ما يعلم هذا العيب ابيهم عمر وعمر فكم بمقتول يد اثبات ايلعنه
 ولا بال على الغرض ولا جاز ولا يخلف على البتات لانه حلف على فعل
 ومن حلف على غير فعل يخلف على العلم لانه لا يعلم له بما ليس بفعله ومن حلف
 على فعل فحلف على البتات اصله في الشترين فانه حلف لم يقبض اليه
 عند الشترين وانه بكل يقبض عنده فيحتاج الى الاثبات عنده من البايغ
 في البيوع في طريق اثبات العيب **والاصح** ان البايغ من وقعت على فعل
 الغير فالبايغ على العلم ومنه وقعت على فعل نفسه يكون على البتات الا يري
 انه لم حلف اليهودي باهم ما قلتم ولا علم له فاقبلوا حلفهم على البتات
 في الاول لانه فعلهم وفي الثاني على العلم لانه فعلهم **قال** للكلاني
 هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في هذه العيب فان
 اذا ادعى المشتري ان العبد ابنه وكفره فادعى المشتري تخلف
 البايغ فاذ حلف على البتات مع انه فعله عنده وانما كاه كذلك

لانه البايغ

لانه البايغ من تسليم البايغ سالما عن العيوب قال الخليف
 يرجع الى ما نحن بنفسه فحلف على البتات ولانه انما يكون الخليف
 على جعل الغير على العلم اذا قال المنكوه علم لي بذلك واما اذا ادعى
 العلم فحلف على البتات الا يري انه المودع اذا قال انه لودعه
 قبضها صاحبها فحلف على البتات لانه علمه بذلك ثم كل
 موضع وجب اليقين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه
 بالثبوت ولا يستطاع اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم فحلف على البتات
 يعتبر باليدين حتى سقط اليقين عنه ويقضي عليه انما حلف لانه الخليف على البتات
 أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس **من** زيل في الدعوى قبض ياب الخالف
 الخليف على فعل نفسه يكون على البتات اي ان ليس كذلك والبتات القطع
 والخليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم ان كذلك وجه الاول ظاهر
 واما الثاني فلانه لا يعلم ما فعل غيره فظاهر فلو حلف على البتات كما منعه اليقين
 مع كونه صادقا فيها فيستقر فطوبى بالعلم فاذ لم يقبل مع الامكان صلا
 باذ لا ومرا هذا الصل معر عندنا كاه الامام في الاسلام زيد عليه حرقا وهوى
 على فعل غيره على العلم الا اذا كاه اي فعل الغير شيئا يقبض به اي بالخلاف فخرج
 عليه بقوله فاذا ادعى سرقة العبد او باقة يخلف اي البايغ على البتات
 مع انه فعل الغير يعني ان مشتري العبد اذا ادعى ان سارقا او ابغ وانتهى اليه
 او سرقة في يده فانه ادعى ان آية او سرقة في يد البايغ وادعى الخليف يخلف
 البايغ باهم ما آية في يدك وهذا الخليف على فعل الغير وانما حلف لانه تسليم
 ان تسليم البايغ المبيع سالما عن العيوب واجبه عليه فالتخليف يرجع الى ما نحن
 البايغ بنفسه فيكون على البتات **من** الدرر والغرر في الدعوى **فم** لو وقع الزكوة
 على فعل المدعى عليه من كل وجه باه ادعى عليه سرقة او غصب من حلف
 بتاتا ولو وقع على فعل الغير من كل وجه يخلف على العلم حتى لو ادعى ان كاه
 اتلفه او سرقة او غصب من حلف على العلم وهذا من حلفنا قال في هذا
 الاصل مستقيم انه الخليف على فعل الغير يكون على العلم الا في هذه العيب

يعني اذ المتصور لو ادعى ان الفتن سارق او آبق واثبت اباؤه او سرقة
في يد نفسه وادعى اباؤه او سرقة في يد البايح يحلف على البايح على البتات بان
ما آبق او سارق في يدك وهذا الخلف على فعل الغير وهذا الالة البايح ضمن تسليم
المبيع ليما قال الخلف راجع الى ما ضمن بنفسه فيكون على البتات وزاد البزوي
رجع على هذا الاصل حرمنا وهذا الخلف على فعل نفسه على البتات وعلى فعل غيره
على العلم الا اذا كان شيئا يعضل به في حلف بتناؤه خرج على هذا افضل الالة
بحسب الالة مما يتصل به الالة تسليم الفتن ليما يحلف البايح **من باب**
العضولين في اول الفصل الخامس عشر **بوصورته** بنم يا عن وحي في دار
ابليد وروى عن ابيدوب بايعه بنم يا عن وحي في دار ابلد وكنه يمين ابلد وكنه
قادر وروى **الباب** اما اعطى فتن غير ما عهد الالة عيسى مشايير
يا شمس وحي وخرق البتات ايتيتمهم قادر وكنه اما يمين قوله يا اوزع اولور
واما الالة عيسى لا يشاهد كالا باء والسرقه والجذوة لا يحلف البايح من
يقوم المشايير البينة اذ آبق او جرحه فم يحلف البايح البينة لعذابه
وسلم وما آبق او جرحه فم يحلف البايح البينة لعذابه **وان** انكر البايح
العيب عند المشايير واراد المشايير تحليف البايح بانك ما يعلم اذ هذا العيب
عند المشايير لا يحلف عند ابيدوب وكنه يحلف الالة تزجيم الخصومة حرم
مقصود الالة وسيلة الى حقه وهدا اذ في حق الخلف عليه الالة لو اقام البينة
على ذلك فقبل فكذلك الالة الخلف يقتضي على صحة الدقوس وعلى
توجيم الخصومة لانه اقام الالة لاثباتها وهذا يحلف لانه الخصومة
واجبها ما لا يشترط **من** محيط الضمة في البيوع في باب الخاتمة في الالة
بالعيب **من** زيد عمرو وروى في سكر في مدين طلب ابلد كرم وروى
وورم وروى بكنه انبابة قادر وكنه وروى ابلد في مدين وروى في مدين وروى
اولور وروى في مدين اقامت بينة ابلد في مدين **الباب** اولور وروى
بمينته في اولور وكنه وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
فادعى المدعي عليه الايفاء فلم يقدروا وصالحه ثم اقام البينة على الايفاء فقبل

لاذ وروى

لاذ وروى الايفاء منه وروى المدعي على المدعي وروى القليل ما وقع في دار المدعي
لاذ لا يمين على المدعي عليه **من** عاوية في العقد الثامن **من** زيد وروى
ابليد كرم وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
بينه وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
فما سمعت امراته وولده الى يراش وروى في مدين وروى في مدين
شهادة الالة رومها كانه طلقها ثلاثا فانتم رجوعه عليها بما اخذت من البينة
وكذلك قال ابو حنيفة وروى يوسف رجم **اختلعت** زوجها بما قاله في
اقامت البينة ان كانه طلقها ثلاثا قبل الطلاق **من** تاجين في كتاب الدعوى
قيد فقبل في دعوى النكاح بوجه **من** زيد ابلد وروى في مدين
حايط نزع ابلد اشرعا فتنه **من** اولور وروى في مدين
اكا كرو اولور **المبسوط** الا يدين في الحايط على الثلث واثبت واقع انك
تربيع واتصال ملازقة وجاهورة وضع جذوع وحاذاة ابنه واهل
للبيد في الخليل سون هذا افاد لاهم صاحب التبريح فانه لم يوجد فصالح الطلاق
فانه لم يوجد فصاحب الحاذاة **من** محيط الضمة في البيوع في باب دعوى
الحايط **من** زيد عمرو وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
زيد اشرع سكر او اكر كند في خطك ابلد وروى في مدين وروى في مدين
ابليد وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
ان طيق يازجك شرعا حكاي يابيه او يمين ابلد في مدين **الباب** اولور وروى
او كعد **من** زيد عمرو وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين
باقر المدعي عليه بدنه وقال هذا خط المدعي عليه فانك المدعي عليه اذ يكون خط
فاستكتب فكتب فكا في بين الخطين مشا به ظاهرة اختلافوا فيه قال
بعضهم يقضه القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضه وهو الصحيح
من قنية في الدعوى في فصل في المقطعات **من** زيد عمرو وروى في مدين
ابليد وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين وروى في مدين

في دعوى في

مطلب حطين بين مشايير

وكانوا في الثالث

وكان إذا قلنا على السواء لا يفتقد الشرك على الألفي وكذلك لفظة البهي
يفتقد المناصفة بين المذكورين و مطلق إضافة الشركة إليها يفتقد التسمية
بينهما إلا أنه يحكم التفاوت والتفاضل كما في بيانه بالعدد وهو مغير لما اقتضاه
مطلق كلامه فتصح موصوله لا مضمونه **الكتاب** من حيث الخط المستعمل في الأقرار في باب
الأقرار ينبغي ويختص عنه في الفصل الثاني **س** زيد مرضي موثوق وارث في
أولاد عمر وأبيلر جنيدين أولاد بكان أولاد بكر في مدين على طوع الشركة أم أريست
أقرار موقوف شرعا صحيح أولو **الكتاب** يخفى قول الكوفي أن مطلقا
باطل **و** إذا أقر المريض لوارثه ولا جنتي بدين فاقتران باطل نقضه قاضي الزكاة
أو كما ذكرنا في قولنا يفتقد وإيا يوسف وقال محمد أقوال للاجنبي بعد نصيب جائز
إذا اتخذ بآلة الشركة أو أكثر الاجنبي الشركة **س** من أقر أقرارته بغيره فبطلت الشركة
س هذ سبي أولاد قريش بدينه عمرو وصبي بيل أولوب أو غيا أو كما ذكرنا أو غيا
أربوب بعده أي بغيره أزاو أولوب بعده عمرو وفات بريد بريد بريد أو كما ذكرنا
عمرو و وارثه أولو **الكتاب** أو كما ذكرنا **س** قاله وكذا في إحقاق البهي
أو أخصا وقد أعلمه ولم يعرف إلا بقولهم فأنهم لا يتوارثون بدينه فاضل الألف
والبنوة إلا أنه يعقوب البينة من المسلمين على وجه النسب في بحر التوارث
وهذا بناء على ما عرفنا في الركون أنه أقرار الركن بدينه فاضل الألف والبنوة
والزوجة والمولى وأقرار المرأة فتصح بثلثة نفر الألف والأزواج والمولى ولا يصح
أقرارها بالألف لأنها تحجب عن غيرهم وهو صاحب التوارث فاما الأقرار وما سواه
فخص من التوارث لا يصح من واحد منها إلا العزائم على النسب على غيرهم والأصل
فيه ما روي أنه امرأة سميت وسماها صبي حاملته وكانت تقول ابني فاعتق
وكبر الظلام فمات وترك مالا ففعل ما فعله من أمه ففعل ما فعله من أمه ففعل ما فعله من أمه
وقالت لم يكن ابني إنما كان ابن دحقة القوية وكانت ظرأه تكتب في غير
إلى عمر بن تكتب بركة لا يورث الحمد الأبيسة فضا هذا أصلا فما قلنا إلا
محمول النسب على الغير فتبين معنى المفعول أو حاله نسبه على غيري ففتن
فاعلم وحده **س** من أقر الكبيدي في باب موثوق القتل **س** أنه كان

فانعموا

في حوائج امة من حق صديق وقد قنن من جهل ولا يعلم هذا كانت ذات
 زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وان لا يكون قننا
 لانه هذا امر ديني فخير الواحد في مثل مقبول رجلا كان او امة
 ولكن لا ينوار ثاة الابالبينة وهذا الجيد الآله كتب فيه عمر من الله تعالى عليه
 انه لا يورث الجيد الابالبينة ولكن يجب صلا يكون في يد مسلمة بحسب اسلام
 من شرح السير الكبير في باب من اراد من المملوك
 زوجي هذا كآتيه بك من اهل اهلك انما اراد ان يكون خور او لوقوع ورثته
 ايم يمكن طبعه ان يكون بينة اقامته اليه كسما مقبول اولورمي **الطاب** او كان
 جد او لا فانه في مرضه هو الف وخرج في قامت البينة بعد موت الزوج على
 المرأة وطعت مهر ما من زوجها في حياته طبعه صحيحة كجزا ان لها بالمر ولا ينقل
 البينة على البينة من حيط الحصة في كتاب نهر فاه المريض والوارث فبني
 اقوال المريض لو ارثه مريض اقواله فانه بد من المهر حتى اقواله الى من المثل وانه اخر
 لها من الف وخرج في قامت الورثة البينة بعد موت المرأة وطعت المهر من زوجها
 في حال حياته طبعه صحيحة قالوا لا قبل البينة على البينة اذا كان اقواله في كسما
 بالمر في مرضه ثانيا من فاه في كتاب الاقوال في مرضه في اقوال المريض
 زيد مرضي موثوق وارثي عمر واجبني ببيع ابي استيفاء ثمنه اقواله
 ارثه كذا فكأن فورا ولسا اقواله وقع مسرعا صحيحا اولورمي **الطاب** اولورمي
 ما كنت صحيحا مائة ولو باع المريض عينا من اعيانه ماله من اجبني في
 اقواله باستيفاء الثمن صح من جميع ماله من اقواله فاه في مرضه في اقواله المريض في
 الثاني **مسألة** نجار ثمة زيد لم يترك اولاد عمره وكذا واشتروا ثمنه
 متاعا فملك ومستمك ابك من ابيه اقواله بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر
 كلورمي بوقصه في **الطاب** بملكه بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر
 العينة على شركه في بيع او عرض ثمنه قائم بينه جائز له على شركه
 حصته لانه كل واحد منهما وكيل صاحب في البيع والشراء واقواله الوكيل
 بما يملك ان شاء جائز ان امره بغيره في يد مستمك فيكون ثمنه في يد

في حوائج امة من حق صديق وقد قنن من جهل ولا يعلم هذا كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وان لا يكون قننا لانه هذا امر ديني فخير الواحد في مثل مقبول رجلا كان او امة ولكن لا ينوار ثاة الابالبينة وهذا الجيد الآله كتب فيه عمر من الله تعالى عليه انه لا يورث الجيد الابالبينة ولكن يجب صلا يكون في يد مسلمة بحسب اسلام من شرح السير الكبير في باب من اراد من المملوك زوجي هذا كآتيه بك من اهل اهلك انما اراد ان يكون خور او لوقوع ورثته ايم يمكن طبعه ان يكون بينة اقامته اليه كسما مقبول اولورمي الطاب او كان جد او لا فانه في مرضه هو الف وخرج في قامت البينة بعد موت الزوج على المرأة وطعت مهر ما من زوجها في حياته طبعه صحيحة كجزا ان لها بالمر ولا ينقل البينة على البينة من حيط الحصة في كتاب نهر فاه المريض والوارث فبني اقوال المريض لو ارثه مريض اقواله فانه بد من المهر حتى اقواله الى من المثل وانه اخر لها من الف وخرج في قامت الورثة البينة بعد موت المرأة وطعت المهر من زوجها في حال حياته طبعه صحيحة قالوا لا قبل البينة على البينة اذا كان اقواله في كسما بالمر في مرضه ثانيا من فاه في كتاب الاقوال في مرضه في اقوال المريض زيد مرضي موثوق وارثي عمر واجبني ببيع ابي استيفاء ثمنه اقواله ارثه كذا فكأن فورا ولسا اقواله وقع مسرعا صحيحا اولورمي الطاب اولورمي ما كنت صحيحا مائة ولو باع المريض عينا من اعيانه ماله من اجبني في اقواله باستيفاء الثمن صح من جميع ماله من اقواله فاه في مرضه في اقواله المريض في الثاني مسألة نجار ثمة زيد لم يترك اولاد عمره وكذا واشتروا ثمنه متاعا فملك ومستمك ابك من ابيه اقواله بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر كلورمي بوقصه في الطاب بملكه بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر العينة على شركه في بيع او عرض ثمنه قائم بينه جائز له على شركه حصته لانه كل واحد منهما وكيل صاحب في البيع والشراء واقواله الوكيل بما يملك ان شاء جائز ان امره بغيره في يد مستمك فيكون ثمنه في يد

دوة شركه

دوة شركه لانه اقواله الوكيل بالشراء اذا كان البيع فلكا لا يفي فلكه
 الشريك وهذا لانه الموكل والشريك بعقد الوكالة والشركة مسلط على الجاب
 الدين في ذمة بعض بعدله وهذا فلا يقبل اقواله والمضارب بملك فلكه العيان
 والدين فليقبا لانه المال في يد المضارب وهو مسلط على الجاب الدين فيه فلكه العيان
 ان شاء الشريك صح منه وتجب الشراء في مال المضارب حتى لو يملك مال المضارب
 قبله ينقد ورجع على ربه المال فلكه كذا اقواله بالشراء فليقبا لانه الانتفاء
 التهمة مضارب كوكيل بالشراء انما اقواله والشراء مدفوع اليه حتى اقواله فلكه هذا
 قالوا الشريك غير مسلط على الجاب الدين في ذمة صاحبه الا بشرط سلامة البدل
 ولم يسله شي كانه فلكا وراس المال في ايديهما فيكون في نصيب صاحبه
 بمنزلة وكيل بالشراء لم يدفع اليه الثمن من اقواله حيط الضم في باب اقواله
 والمضارب **مسألة** همد مرضي موثوق زوجي زيد له اولاد همد مرضي
 يا بعضه الكوب قبضه ابيه ويورثه اقواله بلسه ثمنه زيد بلسه ثمنه
 ايم يمكن طبعه ان يكون بينة اقامته اليه كسما مقبول اولورمي **الطاب** اولورمي
 اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 لا تصدق لانه لا اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 ولا انها ستمه في الاقواله بالاستيفاء كما كانت ستمه في الاقواله بلسه ثمنه
 حيط الضم في باب اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 ورثته سندة عمره كسندة بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 كسندة بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 طلبه قاهر اولورمي **الطاب** اولورمي واقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 المرضي سواد كانه الوارث كسندة او كسندة في الضم او في المرضي لانه في مرضه
 عن الشرف مع الوارث لعلوه حق الورثة بماله ونحوه عليه الا في اقواله
 باستيفاء العيان والدين فلكه كذا اقواله بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه
 ولا من الكسندة عن الوارث ولا من اجبني مقتطوع بلسه ثمنه من اقواله بلسه ثمنه

في حوائج امة من حق صديق وقد قنن من جهل ولا يعلم هذا كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وان لا يكون قننا لانه هذا امر ديني فخير الواحد في مثل مقبول رجلا كان او امة ولكن لا ينوار ثاة الابالبينة وهذا الجيد الآله كتب فيه عمر من الله تعالى عليه انه لا يورث الجيد الابالبينة ولكن يجب صلا يكون في يد مسلمة بحسب اسلام من شرح السير الكبير في باب من اراد من المملوك زوجي هذا كآتيه بك من اهل اهلك انما اراد ان يكون خور او لوقوع ورثته ايم يمكن طبعه ان يكون بينة اقامته اليه كسما مقبول اولورمي الطاب او كان جد او لا فانه في مرضه هو الف وخرج في قامت البينة بعد موت الزوج على المرأة وطعت مهر ما من زوجها في حياته طبعه صحيحة كجزا ان لها بالمر ولا ينقل البينة على البينة من حيط الحصة في كتاب نهر فاه المريض والوارث فبني اقوال المريض لو ارثه مريض اقواله فانه بد من المهر حتى اقواله الى من المثل وانه اخر لها من الف وخرج في قامت الورثة البينة بعد موت المرأة وطعت المهر من زوجها في حال حياته طبعه صحيحة قالوا لا قبل البينة على البينة اذا كان اقواله في كسما بالمر في مرضه ثانيا من فاه في كتاب الاقوال في مرضه في اقوال المريض زيد مرضي موثوق وارثي عمر واجبني ببيع ابي استيفاء ثمنه اقواله ارثه كذا فكأن فورا ولسا اقواله وقع مسرعا صحيحا اولورمي الطاب اولورمي ما كنت صحيحا مائة ولو باع المريض عينا من اعيانه ماله من اجبني في اقواله باستيفاء الثمن صح من جميع ماله من اقواله فاه في مرضه في اقواله المريض في الثاني مسألة نجار ثمة زيد لم يترك اولاد عمره وكذا واشتروا ثمنه متاعا فملك ومستمك ابك من ابيه اقواله بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر كلورمي بوقصه في الطاب بملكه بلسه ثمنه معروضة فملكه في الاخر العينة على شركه في بيع او عرض ثمنه قائم بينه جائز له على شركه حصته لانه كل واحد منهما وكيل صاحب في البيع والشراء واقواله الوكيل بما يملك ان شاء جائز ان امره بغيره في يد مستمك فيكون ثمنه في يد

الحمل المسمى
في جوارحه
النسب

تصرفاته امة في موقوفه كمن اولور **نكح** قول **آزاد** انكره هناك فلا يرد غضب
انكره يد اتم ارايد نفسه كالحجاب ايدر خمان عليم اولوب عبده و يمتنع اولا
بجملته النسب تزوجت ثم اخوت بالملك اجد حملتها امة ولا
الكناح لانها اوتت على نفسها بالحق وعلى زوجها بافاد الكناح وضرر
الوقت بحضنها وضررها الكناح يمتنع من زوجها فانه ضرر كما ينكر الزوج
من نفسه وتدارك مكانة محقرة على زوجها فلا يصدق فيه على زوجها بقبول
في حق جواز الكناح كحجة معروفة النسب وفي حق النكاح الحنيفة
بالملك كما في معروفة كمالو اعتق عبد اتم اقرانه غضب من فلا يصدق اقران
في حق ايجاب الفداء على نفسه ولم يصدق في حق ابطال حرمة العبد ووثوق بالي
هكذا وبينها اذا اخوت اتم بنت اب زوجها وصدقها الاب يفتاح
والوقت ان من ضرر ثبات النسب من ان الزوج فالكناح لان
ثبات النسب لا يفتك عن فساد كناح الخلع والنسب متى ثبت
لا يحتمل الانتقاضي فيحكم بفساد الكناح ضرر فاما ليس من ضرر نسبي
الوقت فساد الكناح لانه الكناح مع الوقت كجمعا فانه لو تزوجها بافاد
المع لجان **وسع** كمن الجمع بين الوقت والكناح والاقران حجة قاصرة
فيثبت الوقت في صحتها وحق الوقت خلاف ما لو اقرت اتم
قبلت اب زوجها وكنيتها الى زوج لا يفسد الكناح لانه اقرها
بحرمة المصاهرة لان خالصة حق الزوج من كل وجه وهو يمتنع الحرمة
فلم يصح في حقه فاما الاقرار بالنسب لا يفسد كانه فانه للنسب كمالا
سعد فساد الكناح وهو النفقة وعيها فيصير فيما يهدى صحتها لا يفسد حق
الزوج **من حيط الضم** في باب اقرار المرأة بالوقت وهو تحت زوج
في الفصل الاول **نكح** ريد عذرة اولوب رفاع ولرن معروفة
نوك اندكس خارجة ربي **نكح** رافت وعواس اندكس ورثه ربي
تصديق ربي باقيل كلف ربي كسب ثابت اولوب شجرة
حصة الكفة قاور اولوب **الاب** نسب تابع اولماز

وراثت وحبلى
ابدى احد وزنه
تصدق لى ربي

عقد النسب

عقد النسب على الغير **نكح** متوق حصة سنة مشاكة اولور **اصل**
اة الوارث المعروف اذا اقر بوارث كقر لم يصدق في اثبات النسب في غير كل
النسب على الغير ويصدق في استحقاق الميراث حتى يشاركه في ما في يده من الميراث
لانه اقر باسحقاق المال على نفسه فنفذ اقران في حقه **نكح** لم ينفذ في حقه
واصل قوله اذا اقر بعض الورثة بوارث وكنهه الاقوة فالميراث ينقسم بين الميراث
ثم ينظر اية كافة المقر ثابت النسب كمن من الميراث ينقسم نصيب المقر بينهما على
قد انصبا بينهما من كافة المقر اتم اقران نصف ما في يده المقر ولو كافة اختا
فلها ثلث ما في يده ولو كافة امراة فلها سهماة من ثلثة لاة المقر زعامة الميت
ما عدا امراة وابنين والفرصة من ثمانية للمرأة سهم بقسمة الثلثين
فانصه بقصار ستة عشر للمرأة سهماة وكل ابن سبعة فاطر **نكح**
نصيب الجاهد لانه استقر في حقه وزيادة بقسمة المقر سهماة للمرأة
فيقسم ما في يده المقر سبعة فاما ما في يده من ثلث ما في يده كافة النوى
بجود الجاهد ووضعت نصف ثلث المال كله نوا على المرأة وهذا اطل وجور
واة كافة اتم او حدة لاه الاخ فيقسم ما في يده المقر على سبعة سهماة للامه وكنهه
للمقر وقال مالك وابن ليلي للاخ المقر ثلث ما في يده المقر للاخت ثلث ما في يده
وللمراة ثلث ما في يده وللان سمس ما في يده **نكح** قولنا لاة زعامة المقر حقة
وحق المرأة على السواد والمقر لا يباويه الا حقا الا ان بقية الورثة
قد ظلمونا حيث كذبنا وازادوا زيادة على حقهم فيكونه **نكح** في معنى للمالك
والنواي فيكونه النوى على ما والباقي بينهما بالسوية لاة الاصل امة ما
من المال المشترك بين علي الشكة وما يبق على الشكة وضما قالا النوى
كله على المقر **نكح** من اقر بحيط الضم في باب اقرار الوارث بوارث
بعد وارث في الفصل الاول **نكح** زيد عذرة ربي كلفا
حصيله بشي كلفا عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا
ان اجد اوقا ايل زيدا جلي منك او ليجي عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا
اولماز قول عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا عذرة ربي كلفا

اولور

سید و صنیع
نفا و نضرت
رضی عنہ

اندر مکر و ۵۵

ادعى الشكاح على ذات زوج فانكرت واختلفت
معد لاصحة لهذا الخلع ولا يجب بدونه

في صلب الوص
والمتنوع

صالح الوصي عن مال النبي عليه السلام على
بعضه ثم وجد البيضة قبله ولا يخلص
بعد الصلح

کتابخانه عمومی
موزه و کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

[illegible][illegible]

و عبیره

المسألة الخامسة
في الوديع

فستة سدس يصير عشرة دراهم فالاسداس التي يكون في خمس خصال
وهي التي يكون على الآلة خصالها المديونة يصير ثمانية دراهم ودرهم واحد
خلاف تلك الاسداس عليه بعد هذا العشرة الماخوذة للزاد اليه في يد شيوخ
كل سدس في خمس كل درهم مقبوض منه ليد الكاين في ذمة ودرهم تعيين الدراهم
بالعشرين ولا يكون عليه خلاف الباقي وهو درهم واحد واربعة اسداس
ودراهم لالة في العشرة فما اخذه غلطاً زاد على حقه لم يكن في خمس ما قبضه
لديه وهو خمسة دراهم بل يكون امانة في يده حتى لو حلت السدس كله كاللزام
عليه ضامه خصال سدس فقط وهو خمسة اسداس في شيوخ في كل درهم
من خصال دراهم بصرى . لم على نحو خمسة فاستوى غلطاً ستين
فلما علم ان عشرة للزاد تلك بلا تعدي يغز خمسة اسداس العشرة لالة هذا
القدر عشرين والباقي امانة . بزازين . اقول لما كان خمسة اسداس العشرة ثمانية
ودراهم وثلاثة دراهم او يقال ثمانية وسدس درهم واحد على تقدير جمع الكسور
واما على تقدير عدم الجمع وهي خمسة دراهم وعشرة اقلات من الدراهم الاربعة
او يقال خمسة دراهم وخمس انصاف الدراهم الثلثة من الاربعة
وخمس اسداس منها والارواح بالباقي الذي هو الالمانية درهم وثلاثة دراهم
او درهم ونصف درهم وسدس درهم وهذه المسئلة يتوقف على الصلح
احد طاهاته ما اخذه في يد وثمانية اذ درهمين مثلي لا يتعين
الا بالتعيين ولا بتعيين الالمانية من بعد التسليم فاقترعت
هذه انا على اذ العشرة التي كانت كدس سدس ستين فاقترعت
منها شئ في سدسها من حصة زيد لا يغز عموماً وان هلكت بلا تعدي وابقها
من حصة عموماً وهو خمسة اسداسها لالة كل كسور يخرج منه سدس بخلافه
خمس اسداسها وما يخرج منه سبع فيا قيم ستة اسباع فوجب
همنا تقسيم العشرة التي اخذت غلطاً الستة اقسام لالة العشرة الهاكمة
لما كانت سدس ستين ايضا وجب اعتبار ستين ستة عشر فلزم
تقسيم العشرة الى ستة اقسام ليكون كل قسم في خمس كل عشرة العشرات

اسداس العشرة لشيوخ

ليعلم

ليعلم المحض فاذ اردت تقسيمها الى ستة ستة فاجعل الستة منها ستة
اقسام كل منها درهمين اربعة دراهم وثلاثة ليصير اثنى عشر ثلث لالة كل درهم
يكون بالثلث ثلثة اقلات فيصير اثنى عشر ثلثا واحد تلك الالاقات الستة
ليصير كل قسم ثلثين درهمين واصل كل قسم من تلك العشرة الى كل قسم من الالاقات
كل قسم درهمين وثلثين درهمين فاعتبر كل قسم في خمس كل عشرة من العشرات فسدسها
فان في خمس العشرة الهاكمة امانة لا يغز وهو درهمين وثلاثة دراهم وخمس اسداسها
وبها ثمانية دراهم وثلاثة دراهم وهذا هو المرام من قوله يغز خمسة اسداس العشرة وان
ارحمت جمع الكسور حتى يصير عشرة كاطية فخذ خمسة دراهم من خمسة اسداسها
وبقي عشرة يصير تسعة منها ثلثة دراهم فاضمها الى خمسة دراهم التي اخذتها
من قبل فصار ثمانية دراهم وثلاثة دراهم وبقي سدس ستة وهو درهمين وثلاثة دراهم
فاضم الدرهم الى ثمانية ليصير تسعة واصل الثلثين الى الثلث الباقي من خمسة اسداسها
ليصير درهما كاملاً فاضم الى تسعة يصير عشرة كاطية هذا على استخراج طائل
كوي يزار **مسألة** زيدك يدرك ووجبت الالة متاعي صاحبه طلب
ايكون ضامع لولديه وبوجوب وركب وحمى سؤال اوله في وشره وميك
خامه اليكم لولديه **الحاجب** بوزن قيد وقال جرح . حكمه كانه وفوقه ثمانية
نظر ادب تقصير وتعد في يد اسدس كج ابرر والافلا . اذ اقاله لودع
سقطت الدويعة او قاله بالفارسية بيفتاد من لا يغز ولو قال سقطت
اي بيفكند بيفكند كذا وكمن الفقير ابو الليث في فتاواه وطعنوا واما قوله
الاسقاط ليس بسبب للفظة الاثر ان لا اسقطها فمرفها ولم يسر حفره
الكامه حتى هلك لا يغز نهنا لا يغز . يجوز قول اسقطت بل يشترط بيفكند
فكناذ يقول اسقطت وتكون اذ يقول اسقطت وفوجبت او يقول اسقطت
في الماد او ما شبه ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي اذ يغز لانها انما سقطت
لتقصير من جهة امانة الشراء في جعلها في فلي لا تخلفها فيكونه كاطال هكذا
فكناذ ووجبة الكسور . وفي فتاوى طاهر الرزاق اذ اقاله المودع اسقطت الدويعة
اي بيفكند بيفكند اذ لا يغز . يجوز بهذا القول لانه العاقبة لا يغزوه من فواتهم

طائفة من الدراهم

يستأمر ويقتضيه من العاوي في الفصل الثاني والثلاثين في ما يفتقر به المودع
 وما لا يفتقر كذا في الفصلين الثالث والرابع **باب** في ما يفتقر به المودع
 او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 ضايع او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 المودعة الى عين في حالة الضرورة في وجوب بيتة او خوف غرق سفينة فوضعها
 الى عين ولم يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 والاستحفاظ من الاجتناب فيضار ما في وجوبه او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 حالة الاضطرار في المودعة في حالة الضرورة في وجوب بيتة او خوف غرق سفينة او لا يفتقر
 ويرجع الثاني على الاول **باب** من حيط الشئ في المودعة في باب ما يفتقر به المودع
 وما لا يفتقر **باب** في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 بعده في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 باذنه المالك او يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 الى المالك هذا اذا وضعه المودع في ضرورية فانه يفتقر لضرورة ما اذا اصرق
 بيت المودع فوضعها الى جاره لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 في الفصل الثاني في المودعة في الثالث **باب** في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر او لا يفتقر
 يا نوب ويركبه او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 كسنة او يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 فتارة تصدق او لا تصدق او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 معلوم او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 الاصل هذا اذا لم يجد بدا من الرفع الى الاجنبي اما اذا امكنت الدفعة الى من
 في عياله فوضعها الى اجنبي يفتقر وقال الامام في الموضع في الفصل ايضا هذا اذا
 ارجع غاب احاط بمقتضى المقتضى اما اذا لم يكن محط بالرفع الى الاجنبي والى غيره
 لو قال المودع وضع المودعة في بيتي فوضع المودعة الى من يفتقر للضرورة لا يفتقر
 عند ان يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 وفي النوازل المرأة صفتها الوفاة وعند طهارتها ودية فوضعها الى

ولا يصدق على كذا الآية

ووضعها الى من يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر

لا يصدق في قوله وضع المودعة في بيتي
فوضع المودعة الى من يفتقر

الى جارة لها فملكك عندك اهل لم يكن وقت وفاتها يفتقر بها احد من عياله الا يفتقر
 من خلاصه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 تبديل طلب المودعة وورثها **باب** في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 وضع المودعة في عياله او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 من طرح نوازل مودعة منقول **باب** في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 المودعة الى من في عياله نحو امرأة او قبيصة او ولد او والد او والد او والد او والد او والد او والد
 لا يفتقر وفي الاجنبي او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 ثبت له المودعة او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 عند من في عياله او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 السرقة او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 ويجوز عليه نفقة فانه عذر الرفع الى من في عياله مع هذا وضعه اليه
 قد ذكرنا في الفصل الاول والابواب كما لا يجنب حتى يشترط كونها في عياله
 في سرقة الجاني او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 اذ وجب يفتقر في محل اخر وهو لا يفتقر عليها ولا يفتقر اليها او لا يفتقر او لا يفتقر
 اليها لا يفتقر وكذا لو وضعت المرأة الى زوجها لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 والولد الصغير كمن يشترط في حقه اذ يكون قادرا على الحفظ **باب** في ما يفتقر به المودع او لا يفتقر
 وحلف اثراته في منزله الذي فيه وفي ارجاء الناس لم يفتقر فطلب المودعة فليكن كما
 انه كانت المرأة امينة لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 ترك المودعة في البيت يفتقر وفي هذا قالوا في تنبيهه اذا ذهب وترك
 الخائن على عبده فذهب العبد بدراج الشئ يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 عاين **باب** من خلاصه في المودعة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المرأة المودعة لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 الحفظ بنفسها الا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر او لا يفتقر
 يكونها في يد الزوج ولا لالة المرأة والبيت في يد الزوج والعين المعنى
 لا للصوت **باب** من حيط الشئ في المودعة في كتاب المودعة في باب ما يفتقر

رجل على التورث الف درهم فارسل رسولاً يقضي دينه فذهب وجبى من الرثين ورفع له المال
فأبى الرسل ورفع اليه فالقول قول الرسول مع يمينه أنه قد سلم ما يقضى إلى رسول الله لا رسل رسول الله
فتأولان كما هو قولهم

[illegible]

Handwritten text in a script, likely Indic, with red ink used for emphasis or correction. The text is written on aged, slightly discolored paper.

للمستقيم في الأتارة المخلقة أن يصير غيره
سواء تفاوت الناس في استقامتها أولا

كافضة الرطبان

كانت الاعارة فيما يتفاوت النسخ في الانتفاع كما ركوب واللبس المتفاوت
كسكن الدار والحل وانه كانت الاعارة لركوب المستقيم بنفسه فرفع الى عينه كان
ضامنا لانه في هذا الوجه ليس له اية يعبر عنه فلا يكفر له اذ يرفع الى عينه وهذا
على قول من يقول ان المستقر لا يمكن الايداع ولو قال المغير اذ يرفع الى عينه
كان ضامنا على كل حال اذ ارفع الى عينه من عارية فانه في نصه في النص
المستقر في الورع الثاني ثم العارية قد يكون مطلقة وقد يكون مقيدة
فالمطلقة اذ يستعمل شيئا ولم يبين اذ يستعمل بنفسه او بغيره وايضا
كيفية الاستعمال وحكمها انه ينزله منزله المالك وكل ما ينتفع به المالك
ينتفع المستقر من الركوب والحل وانه اذ يركب عني ولكن يحل بقدر القطار
لا زيادة عليه فيكون التلافا واما اذ يبين اذ يستعمل بنفسه فهذا
على وجهين اذ كان مما يتفاوت النسخ في الاستعمال كما ركوب واللبس فانه
يختص به ولا يجوز له اذ يركب عني وانه يلبس عني وانه كان شيئا فالأ
يتفاوت كسكن الدار فانه يعبر عنه وكذا اذا استقر وقتا او مكانا فحاز
عنه كسكن الدار او اذ ارفع الوقت فيمنزله التخصيص مقيد من عارية
تحققه الفقهاء في الورع الاول **علم** بكنهه اذ هو من سنن
عاريته ويرى فواب وارر عيدا **الحاب** وارر اران من سنن عي
او ما سنن حكمت محتاجا الى اندر بعد مكابره في القدر في التخذ
والحكم في شرعية الاعارة الا اذا الى المحتاجين بغير بدل من مكلم دتم
اقوا ما يمنع الاعارة بقوله نعم ويمنعون الماعذ وهو ما يكون عونا
في حياج البيت مثل النسخ ونحوه وانما حسن في العقول لانه انتسك
جواد كيم يحيي الجود والكرم وفي الجودات ترفاه الاوارق الا ان
عبيد الاحاد قالوا البتة نعم حثت على اجب من احسن اليها بعض
من اساء اليها وحك اذ الرزين لما ملك الاقطار قال له ام يابني
ملكك البلاد بالفرسان فاعطيت القلوب بالاصاة من الكاف في شرح
المبطلوم في كتاب العارية في مقال ايا صنفه رج

استشاروا إلى الحكمة في كل ما
الحكمة في كل ما استشاروا
يعزيب الحكمة في كل ما
بذلك المبدأ في كل ما
النفوس في كل ما
لا بد من كل ما
المستعجل في كل ما
لا يعجز في كل ما
جاء في كل ما
الطواضع في كل ما
مضاعف في كل ما

[illegible]

وفالسرائي

سید عالم علیہ السلام و یوسف الشیخ بفتح الهمزة

ختم الله على قلوبهم
 وسمعهم وأبصرهم
 فإني حزنك
 عسى أن يكون
 من قبلي
 فاستجب لي يا رب

الف الف

افوت الريفية يقضي المهر ورجلها
 لانفسه طلاق الاقرار يقضي الدين
 بالدين للميتا وكما هذا الاقرار
 ولا تلحق منه في الاقرار بالدين
 كانت منهم في الاقرار بالدين
 في الفصل الرابع

قد سمعت منقحة
بعض ابن عبد الجليل ربح
ولو دخلت دارا لزوجها وماتت وحدها
تقوم حاجتها وترجع بلا شيء لها ولا لغيرها
فصل في الهبة
من جامع الفتاوى فانك لا الهبة
مريضه وعلقت على زوجها مات
قال الفقهاء لا يرثها اذ كانت غفلة
تقوم حاجتها وترجع من غير شيء
الاسم في فضل الهبة
لما ذكره في كتابه

هبة المريض لعبة حقيقة وإيا اعتبر
فيها الثالث

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

شيئاً لانه شفقت على دله و ينفذ من الشراء بالتسليم منه من جهة فخره
 قبيل فصل في العوض **مسألة** زيد عمرو بك فقيد من اولة يكن فيه صدقة اليه
 هو بنفسه حصته بما اراد يبيع على وجه الشروع او يبيع شرعاً جائزه او لور
الجواب اولو جامع الصغير و ابني لزوز • رواية صحيحه في باب الودع
 نفعه او النقص • ولو تصدق بعشرة و راضع على رجلين فانه كافا فنيين
 لم يجر عند الودع و يجوز عند حاله الصدقة على الغنطية في الحقيقة البنية
 من اثنين لا يجوز عنده و عند ما جائزه واه كافا فنيين فصدقه لا يجوز
 كما يجوز البنية من رجلين و عن الجنيعة رواية في كتاب البنية انه لا يجوز و في
 وفي الجامع الصغير انه يجوز و به رواية كتاب البنية انه الشباع كما يمنع جواز
 الصدقة فيما تقدم و هو هنا يتحقق الشروع في العقب و به رواية الجامع
 و هو الصحيح انه معنى الشروع في العقب لا يتحقق في الصدقة على فقيرين
 لانه المقصود بتعريف بالصدقة الى الله تعالى الفقير يقبض من الله
 قال الله تعالى لم تعلقوا الله به يقبل التوبة عن عباده و ياخذ الصدقات
 نفع في ذلك من قبل انه نفع في يد الفقير و الله تعالى واحد لا شريك له فلا يتحقق
 معنى الشروع كما لو تصدق على فقير واحد ثم وكل يقبضها و كيلين
 بخلاف الصدقة على غنيتين لانه الصدقة على الغني لا يتحقق و الله
 فكانت هدية في الحقيقة لاصدقة قاله النبي صلى الله عليه و آله يتقضيها
 و به الله تعالى و الدرر الاخرة و الهدية يتقضيها و به الرسول و قد لا يلزم
 و الهدية هبة فيتحقق معنى الشروع في العقب و ان مانع من الجواز
 عنده • من جهة البادع في فصد و ما الشرايط في الورق الثالث تحكيما
مسألة زيد عمرو بك فقيد من اولة يحتاج عمرو به ايلدك او يبيدك
 ايدوب عمرو و جلد سر قبض ايلدك قبض و توفى صحت اولوب هبة تمام اولو
الجواب اولو • تسليم مانع اولاه مشغول و لم يقدّر شاغل الحق
 لا كلدر • والا صراحة الموهوب مع كان مشغولاً لا عليك الواجب
 يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة و متى كان شاغلاً لا يمنع التسليم

وقال عم الصدقة هم

استغفار المصطفى

عليه السلام

تبرکات و احوال و اخبار و غیره

وكانوا لم يبقوا من بعدهم لم يبقوا

حاصل ما تحرر في الزيادة في اجرة الوقف

[illegible]

عنه

109

عنهم في هذه الاوراق التي لا يلتفت الى زيادتها ولا يحلها وعللوا فقالوا
لعل متعنت وكلام المتعنت لا يصح به ولا يعرج عليه ومضافه في رويها
نقلناه عنه من كتاب الوصايا بما قرناه وانه العاين لا يلتفت الى منظار
يزيد بل يرجع فيه الى ارباب الحجة فيما نقلناه عنه من النسخ الواسعة
الوقف استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة هو او مثله باجرة ثابتة
الاجارة فرضت اجرتها لا تنسخ ولو غلت لا تنسخ في رواية لالة
اجو الخلل يعتبر وقت العقد وتنسخ في رواية وتجوز العقد والى وقت الفسخ
لزم المستأجر الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اول نفعه
من جامع الفصولين في الفصل الثاني عشر في الورق الرابع عشر
مسألة زيد عمر وكا ابي في بيعه بدينار متاعا الى كذا اخذ الدينار
يوكله ب يولده كيد كرس برصوب او غر او قاس في عمره كبا كير ب يورجه
هو شعب بعض متاع اصله ب هلاكه او لوقته عمر وتقصير وتعدى
المدة وكذا يعني اليه فافادة خلاص اولورمي **الباب** او لما لا يمكن
بفعل لالة الدار تحت العقد على السلم والمقد غير داخل في اجارة
الدور في باب الاجارة استأجره لالة لعدة بعينها وفاق الكماري
الدانة ورتب المتاع بحسب معاد لم يكن فحشرت الدانة ففقد المتاع ضمن
بالاستئجار بينما لا اجير مشترك افد بحناية يده وانه انقطع الحبل وانقطع
المتاع فكذلك ضمن عندنا وانه كانه عبد صغير فاق الكماري باقر
رت العبد فقط لا ضمن وانه كانه الضيف لا يستحق على الدانة ولو اقر
دانة فحق عليها متاعا فحق رتب المتاع وركبها مع المتاع فاق الكماري الدانة
وعشيرة وفقد المتاع لا يضمن في قولهم جميعا وكذلك اذ كانا ينفقدان الدانة
ويستقمانها هكذا فذكره المتقانون في موضع كونهن المسئلة
عن الحنفية مرج وقالوا اذا عشرة الدانة فلا ضمان على الكماري وانه كانه
عشار الدانة من سبابة وقباده الى ان اذ حمل فانقطع حبله وسقط الحبل
بالاجماع لانه شرط حيث حبله حبل واحد من اجارة شقة افتداوى

[illegible]

في فصل في مسائل الملك **ضمان الكار** فذكر في الذبيحة في شروط
 ظهر الدين المرفعياني لوعثرت الدابة المستأجرة من سبعة الكمار في حفظ الحمل
 وقد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الا بغيره لانه لا يحمل بينه
 وبين المتاع خلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك
 وصاحب المتاع بغيره خلف الدابة فانه الاجير يضمن لانه يملك حاصل من جناية
 يده وحمل العول سلم اليه وسين مع خلف الدابة ليس باستراطه لما دفع اليه الا بغير
 انه بهذا البر غير ممكن من الدابة فكيف يمكن تحملها ولو كان على الدابة
 مملوك صغيرات المتاع استأجر الدابة ليحمل عليها فعثرت الدابة فمقتات
 المملوك وقد المملوك يضمن الحمل ولا يضمن المملوك لانه لا يملك بالقيمة بخلاف
 المتاع فمقتات المتاع اذا كان المملوك ما لا يضمن الحفظ فانه لا يصح الحفظ
 المتاع لا يضمن الاجير المتاع لانه في يد العبد ويد العبد يد المالك وكذا بمنزله ما لو كان
 على الدابة وكيل المولى وقضى على هذا في مثله السفينة ولو كان رت المتاع
 والكارين راكبين على الدابة المستأجرة واستأجره او قايدين فعثرت الدابة
 وهلك المتاع الذي عليه لاضمانه على الكمار كما لو شتر المتاع من راس المال
 ورت المتاع مع فلاضمانه عليه لانه يد صاحب المتاع قائم على المتاع وقيام يده
 يمنع وقوع التسليم الي غيره وكذا كثر القطار اذا كان عليها حمولة ورت الحمولة
 على بعير فلاضمانه على الكمال لانه يد صاحب المتاع ثابتة على جميع وقوع من الكمار
 في الفصل الثاني والثلاثين في الورق الثالث والثلاثين **بصورته** كرك
 اجنبيك وقع فانه وسعته اولسوة كرك او كما سخرها من مطلقا
 ضمانه لانه كرك يربى **الباب** كرك اجير مشترك وجوب ضمانه شرايط ثلثة
 ايلهمه وطهره برب اوله فانه وقع وسعته اولمقدر او كما كره او كما
ضمان الاجير المشترك الاجير المشترك كرك كرك
 يتقبل الاعمال من الناس كالصباغ والعقار ونحوها ومثلهم جميعا
 وليس له مستأجرة يضمن من العمل لغيره لانه المعقود عليه العمل وانه المشقة
 فكان لانه يصف منفعة لنفسه الى عمل لغيره ولو هلك الغير في يده فلاضمانه

اما هلكه

اما هلكه بصنعه او لا بصنعه فانه هلكه لا بصنعه فلاضمانه قبل
 العمل ولاضمانه ولا اجير يعلم عندي وعند صاحب الضمانه الا اذا هلكه بامر
 لا يمكن التفرقة عند كاريون والفرق الغالب والعدو الكار ثم اذ شاء ضمن
 معولا واعطاه الاجروا وانه شاء ضمنه غير معولا ولا اجروا وقال زفر الاضمانه عليه
 ولم الاجر لا العمل كجايه يبيع مسلما الى المالك لانه يد العامل على العين المبيعة
 يده لا لها يد امانة فيكون العمل واقعا في يد المالك ومعنى فيكونه مسلما كالمالك بالشر
 اذا قبض المبيع فانه يعتبر المولى قابضا حتى لو هلكه يملك على المولى **اما**
 اذ الحفظ مستحق عليه كالحمل لانه لا يبعد عن العمل الا به فاذا هلك
 باو يمكن التفرقة عند يضمن اذا هلكه في العمل **اما** القبوض امانة عنده بدليل
 انه اذا هلك بسبب لا يمكن التفرقة عند لا يضمن ولو كان مفقودا في يد يضمن
 كالمقصود بضمه انه امانة والا امانة لا يضمن الا بالتقدير ولم يوصيه منه
 تعدد واقا اذا اتلف من على الاجير المشترك كالمقتار اذا وقع المشوب
 من قرح او القاه في النورة فاحترق او الملاح اذا غرقت السفينة مرة
 والجمال اذا اغترقوا عثرت التراب د ابتد ضمنه كجاء المالك مع او لم يكن
اما زفر والشا من لا يضمن **اما** الفنا حصل بغير اذنه فيه
 من جهة المالك لانه اذنه في اذوق المعتاد الذي لا يثبت في المقتار
 ولا تقصير وقدا في بالذوق المعتاد من غير مقصور فيه ولا تقصير منه والما
 التلف وقع خطأ فانه الماهر المختلط في العمل لا يمكنه الا بمرارة الخطاء
 يقينا اما الغفلة او فتره لا يخلوا الاضمانه منها عادة صنع لو كانه الكساد
 من تصديره او مقصور في المعرفة بل من الغفلة لنا الفنا د بغيره في اذنه
 فيه لانه الدافع تحت العقد العمل المصلح المربح المثبت لوصف العقارة وانه
 العمل المفسد المحترق للشرب لانه الاضمانه يرفع ثوبه الى العقار ليس بزيادة
 بالعقارة والمحرق دوز المربح والعقد على الشيء لا يتناول هذه
 والفنا داما كما ما قبله للعقارة حيث ظهر انه يحتمل الثوب كذا كذا
 مدقة ولا يحتمل او لمعنى في الدقة من الحشونة ونحوها او لخصاصة في المقتار

بغيره

وغيرها والخز عن هذه الاسباب لكن من غير مشقة وخرج فكانه لا دخل
 تحت العقد المقصود السالمه عن الفناء فلم يطر على المفسد ما ذونا
 فيه فيضمن قيمته هذا الجوز غير مقصود لانه لم يسم قصارة هذا الجوز الى
 الاخر وخالفه اذا انقضى عتوت دابته اذ شاء ضمنه قيمة حيث حمل ولا يور
 واذ شاء ضمنه قيمة حيث انكسر له من الاجر بحساب لانه تصد له سببا
 ضماؤه العقد والعلل المفسدة كالحل المفسد انما او جباة باعتبار العقد
 من حيث اذ المفسد غير داخل تحت العقد فاذ لو لم العقد لما وجب
 الضماؤه فلا اعتبار بالعقد كالم التضييق حالة الاخذ والحل وباعتبار الفناء
 كانه له التضييق حالة الفناء والكسر فيتحير كالمقصود اذا استهلك
 الثوب فضا حجب الثوب ان شاء ضمنه قيمته مقصود رايوم الاستهلاك لوطا
 الاجر واذ شاء ضمنه غير مقصود بالعقد ولا اجر له ثم الاجر المتيقن انما
 يضمن ما جنت يده بشرط ثلثه باه يكونه في وسع الاجر وخرج
 ومن الفناء واه يكونه على العمل سليا اليه واه يكونه المقتضى مما جازاه
 يضمن بالعقد **اما الاول** يجب اذ يكونه في وسع الاجر وخرج من الفناء
 ما وقع لو عرفت السفينة في مخرج او ربح اصحابها او جيل صدمها بالافاضة
 على الملاحة وكذا الحال اذا ارحم النسي وانكسر فلا ضماؤه عليه لانه العقد
 لا ينعقد على ما ليس في وسع وكذا البزاخ والعقار والحاجم والخنة
 لا يضمن اذ اقامت من ذلك لانه ليس في وسع الاخر من ذلك فثبتنا اول
 مطلق على كونه ضرورة اذ لا يمتنعوا غير الفضة والحجارة فيضربهم النسي ويده
 قارق الحال والاجر المتيقن **اما الثاني** يجب اذ يكونه على العمل سليا
 اليه بالخلية حتى لو كان صاحب المتاع معه او وكيله باه كانه راكبا في السفينة
 وانكسرت بحرب الملاحة او على الدابة فحطبت فلا ضماؤه عليه الا اذا
 تعذر شيئا لانه هذه الضماؤه العقد لا يضمن الا بالخلية كما في سلع الحين
 وقال محمد وكذا كذا اذا كان ربح المتاع والمكارين راكبين على الدابة او سائقه
 او قايدين وهو قيس قول ابي يوسف بخلاف ما لو كان صاحب المتاع

في ضماؤه العقد

في يخلو

يسير خلف الدابة ولا يسمونها فحطت الدابة فذلك المتاع يضمن
 الاجير لان على العلى سلم الدابة سلم المتاع اليه وسين مع حلف الدابة ليس
 باستودامه لا دفع اليه لانه بهذا لا يبر غير متضمن من الدابة فكيف يمكن تحملها
 وروى عن ابي يوسف اذا سرق المتاع من رأس المال وصاحب المتاع معه فلا ضمان
 عليه هكذا ذكره الكرخي في مخفر لانه صاحب المتاع لا يحمل بينه وبين المتاع
 فلم يكن في يده فلا يضمن الحال باليد **اما الثالث** اذ يكونه الموقوف
 فاما جازاه يضمن بالعقد حتى لو استأجر دابة لرجل عبد صغير او كبير فلا ضمان
 على المكارين فيما يطلب من سيقاه وقوده وكذا لو حمل عليها المتاع
 والعبد فمات العبد وفقد المتاع يضمن المتاع دون العبد لانه
 ما يجب يقتل العبد ضمان دم وضمان الدم لا يجب بالعقد الا ترى
 انه يجب على العاقلة وضماؤه العقود لا يجب على العاقلة ثم انما يضمن
 المتاع اذا كان العبد لا يصلح لحفظ المتاع فاما اذا يصلح لحفظ المتاع
 لا يضمن المتاع لانه في يد العبد ويد العبد يد المولى فكان بمنزلة مالوكا
 على الدابة وكيل المولى من اجازات تحيط الضم **مسألة**
 بر كسبه بريرة برين كرايج طه ترق طوار كرين يارب يولده فوت اولوب
 ياخود كرايج فوارا يرب نصف ابو لازم او لاهة خوف ايريد كرايج
 عقبا بملك كرايج بوقد يرب كرايج او لاهة **الحل** اكر فلاه ين
 الي كرايج ركب سقو مقدا رايه والاكاهة برب او لاهة يرب كرايج
 تكارا الي ملكه من حاله لا يثنى من حاله فحاف ان يموت حاله في نصف
 الطريق او يرب فيلزم نصف الاجرة ويحتاج المكارين الى ان يكون
 دابة من نصف الطريق بنصف الاجر الذي كان شرطه للمال في جميع الطريق
 فيحتمل ان يتكارين فيه الى ان يفسد الخمر فاذ وفي له اعطاه جميع الاجر
 واه لم يفسد كان بر ثوبا من الاجر كله ويكونه جازا لانه على البرادة من
 بعض الاجر بعد ايقاض المحقود عليه تمامه وتعليق البرادة من
 متعارف حازر من حيط الضم **مسألة** في الجبل في باب الجبل في الاجازات

بخلاف ما اذا كان راكبا
 او سائقا قايدها لانه فيمنع
 من الدابة فيكون فمكتا فاعلمها

استأجر دابة ليحمل كذا متاعا فحطت
 فحمل عليها ثوبا ففقدت
 والار لا يضمن

اذا اتهمت الدابة بالضيقة
 الا ان كان كرايج بنصف الاجر
 او حازر

او ليجي رجل سنا طاحونة على اية عليه ماسي من الاربعة قطع على الماء
 ايضا هذا شرط فاسد فينفد العقد لانه لا يوجد الا في عقد انقطاع
 الماء لانقطاع المنفعة ولا يقال اية ينتفع به من السكن وضع الماء
 لانه المنفعة المصلية التي لا يملكها الخدنة الطاحونة قد كانت من اجارات
 جواهر الفدان في الباب الثالث خاف المالك انقطاع الماء فسخ الاكاد
 فابو البيت والحيث وامتعة خاصة فهذا لا يبطل حتى ولو شرط اية
 لا يضر له مع انقطاع الماء لانه كذا الشرط لا يبرأ اذ لم يملكه الا بالاشتراك
 رجي لطي بجله فمن بجله فليس له ما يشترط به بجله ترك الا ان لو
 لم يترك بجله الا بوجه من ارضه في الاكاد فبغير الثاني فيما يكونه فسخا
 ولو استأجر رجي ماء سنة فاقطع الماء بعد سنة اشهر فامسكه الى
 حتى مضت السنة فعليه الاربعة اشهر ولا شيء عليه مما سبق فانه كاذ
 اليسع ينتفع به بغير الظن فعليه من الاربعة اشهر من التوريث باب
 ما يوجب الفسخ واذا انتقض الكفوف ارجى كونه النقصان في الظن فهذا
 عذر من التوريث قبيل باب الصبي لو اوجلاه **باب** زيد من داره
 ارجى له سكة اولاده عمر وآخيه طلاق كل آخيه ان كان له بغيره ويري
 ويملك قاهرا ولو رجي بوقف مستأجر اولاده عمره من الارض **باب**
 زينة لا زعفران كمن جرد لوزن عمر واجاره في فسخه قاهر ولو
 واصل له بغير الماء والباقي وخرج على ربه الدار ولا يجزي على كل
 من جرد اول في كتاب الاجارات في الفصل الرابع في فسخ الاجارة
 كذا في نصاب الفقهاء صاحب الخلاصة ولو امتداد البالد من جهة
 المستأجر ففسخ الاربعة توبة **باب** من جرد الرضوخ في كتاب الاجارات
 في باب اجارة الفقار في فسخ **باب** عند زوجي زينة وارثي
 اجارة في زوجي وارثي فمعه ما سكت او سكت امكن زينة ارجى لان
 كلور **باب** قاضية قويا واذن لازم كلز **باب** كمن في النذير
 خلافة اربعة اجرت وارثا من زوجهها فمكفاه جميعا قالوا لا

لانه لا يكون الا في عقد انقطاع
 الماء والمنفعة المصلية التي لا يملكها
 الخدنة الطاحونة قد كانت من اجارات
 جواهر الفدان في الباب الثالث خاف المالك
 انقطاع الماء فسخ الاكاد فابو البيت
 والحيث وامتعة خاصة فهذا لا يبطل حتى
 ولو شرط اية لا يضر له مع انقطاع الماء
 لانه كذا الشرط لا يبرأ اذ لم يملكه الا بالاشتراك
 رجي لطي بجله فمن بجله فليس له ما يشترط
 به بجله ترك الا ان لو لم يترك بجله الا بوجه
 من ارضه في الاكاد فبغير الثاني فيما يكونه
 فسخا ولو استأجر رجي ماء سنة فاقطع الماء
 بعد سنة اشهر فامسكه الى حتى مضت السنة
 فعليه الاربعة اشهر ولا شيء عليه مما سبق
 فانه كاذ اليسع ينتفع به بغير الظن فعليه
 من الاربعة اشهر من التوريث باب ما يوجب
 الفسخ واذا انتقض الكفوف ارجى كونه
 النقصان في الظن فهذا عذر من التوريث
 قبيل باب الصبي لو اوجلاه **باب** زيد من
 داره ارجى له سكة اولاده عمر وآخيه
 طلاق كل آخيه ان كان له بغيره ويري
 ويملك قاهرا ولو رجي بوقف مستأجر
 اولاده عمره من الارض **باب** زينة لا
 زعفران كمن جرد لوزن عمر واجاره في
 فسخه قاهر ولو واصل له بغير الماء
 والباقي وخرج على ربه الدار ولا يجزي
 على كل من جرد اول في كتاب الاجارات
 في الفصل الرابع في فسخ الاجارة كذا في
 نصاب الفقهاء صاحب الخلاصة ولو امتداد
 البالد من جهة المستأجر ففسخ الاربعة
 توبة **باب** من جرد الرضوخ في كتاب
 الاجارات في باب اجارة الفقار في فسخ
باب عند زوجي زينة وارثي اجارة في
 زوجي وارثي فمعه ما سكت او سكت امكن
 زينة ارجى لان كلور **باب** قاضية
 قويا واذن لازم كلز **باب** كمن في
 النذير خلافة اربعة اجرت وارثا من
 زوجهها فمكفاه جميعا قالوا لا

لما هو في قوله

لها وهي بمنزلة ما لو استأجر ما ينجي او طي انما اراد به هذا الاطلاق ان منعه
 سكنه الدار فتعذر اليها لانه لا يخرج من الدار في بعض الاماكن
 وعلى يكونه عامة منها ربه في السوق يكونه الدار في يد المرأة من اجارات
 قاضية في فسخه فيجب الاربعة المتأخر وفيما لا يجب بقدر ما رجي اجرت
 وارثا من زوجهها واما سكنه فيها الاربعة عليه من زينة في كتاب الاجارات في الفصل
 الثاني قبيل نذير في اجارة الوقف **باب** زيد من داره ارجى له سكة
 اولاده عمر وآخيه طلاق كل آخيه ان كان له بغيره ويري ويملك قاهرا ولو رجي
 بوقف مستأجر اولاده عمره من الارض **باب** زينة لا زعفران كمن جرد لوزن
 عمر واجاره في فسخه قاهر ولو واصل له بغير الماء والباقي وخرج على ربه
 الدار ولا يجزي على كل من جرد اول في كتاب الاجارات في الفصل الرابع في فسخ
 الاجارة كذا في نصاب الفقهاء صاحب الخلاصة ولو امتداد البالد من جهة
 المستأجر ففسخ الاربعة توبة **باب** من جرد الرضوخ في كتاب الاجارات
 في باب اجارة الفقار في فسخ **باب** عند زوجي زينة وارثي اجارة في زوجي
 وارثي فمعه ما سكت او سكت امكن زينة ارجى لان كلور **باب** قاضية قويا
 واذن لازم كلز **باب** كمن في النذير خلافة اربعة اجرت وارثا من زوجهها
 فمكفاه جميعا قالوا لا

اذا

في حال المردود **كتاب** زبد عمر وك صغيرا وعلمه فرض ويرجى اني يحبس بعد التملك
في حال طلبه قادم ولور من **الكتاب** اولما ز لا في حال ولا في المال ولو فرض
صبيًا محجورًا وبعد اصغره **كتاب** الفاء واستمكك قبيل الاقامة عليه لا في حال
ولا في المال بل اختلاف وقيل بانه الفرض على هذا الاختلاف من قبته في كل
المادة **كتاب** وذكر في المدايه وعلى هذا الخلاف الاقراض والايعان وذكر في حال الفرض
اي جعفر الاسود وفي اقراض الصبي المأذون له واستواضه جاز وهو كالبالغ فيها وان
محجورًا فانه لا يصح اقراضه ولا استواضه فان اقراضه فادام عنه باقية كانه
لصاحب المال اذ يترده في قولهم جميعا فانما اذا انقضت الصبي او اتلف فلا
عليه عندهما خلافا لا يوجب فانه فنده اذا انقضت او اتلف كانه له اذ يرجع
عليه بضمها فذلك واذ اهلك المال العرض في يده بنفق الاضامة عليه بالظن
يسمى وذكر في تأسيس النظر في النفي وعلى هذا الخلاف اذا باع من صبي
محجور عليه شيئا وسلم اليه واستمكك الصبي بضامة عليه عندهما خلافا لا يوجب
وعلى هذا الخلاف الايداع عند عبد محجور عليه الا انه لا يفرض في حال الفسخ
ويضرب بعد العتق وعندنا لا يوجب يفسخ في حال **من احكام الضمان** مسائل الرضا
كتاب زبد قول عمر ووه بك ما لم يستملكه ايلدي **كتاب** وعون **كتاب** ايتي الشيب
فاضي به وعون ايلدي **كتاب** زبد **كتاب** افي يوف ايكن محض سوب الى كمتي عا جانيه
اولور من **الكتاب** اولما ز **كتاب** وعون **كتاب** فتا ون قاضيان ولور وعون عا جانيه
عليه مالا بالاستملاك قال الفقيه ابو جعفر ليس له اذ يذهب به بالعبد المالك
العتق بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة وكن
لو وجده في مجلس العتق كانه له ان يملكه **من احكام الضمان** في مسائل الرضا
كتاب **الماخذ** زبد قوتي عمر وك **سبع**
واشترا من كورب سكت اولش كنز بعده به خصوص زبد بوسيع وشرايه
ماذوق وكل ايلدي **كتاب** اعتبارا **كتاب** زبد **كتاب** اولما ز **كتاب** اذ هرتي
ايلدي ثابت اولور وعون كمي والاش ايلدي ثابت اولور الا ان زبد قاضي اوله ما يفتا
وظهرت له اولور وعون مظهر **كتاب** ثم الاذنة كما يثبت بالقرح يثبت

بِالْوَلَاةِ

يثبت بالدلالة كما اذا ارى عبده يبيع ويشترى فكذلك يصير مائذونا
عندهنا خلافا لما في الروايات السابقة من هداية في كتاب المائذونة في الورق الاول
كما في غيرهما اذا ارى المولى عبده يبيع ويشترى فكذلك مائذونا الا اذا كان
المولى قاضيا كما في الظاهر وما يفيده في كتاب المائذونة في الورق الاول
زيد قولي عمروه يبيع ويشترى برأيه كذا اذ في كتاب المائذونة كسيد زبير
اكلفه وكن تاريد بن علي عمروه وشراؤه خاليه او وليه او ذرية صفة ناس متعلق
او لرقص زيد بن عمرو برأيه كذا اذ في كتاب المائذونة وورين رابره في كتاب
اولورين **المطلب** قاضيا او كذا رمانس في كتاب المائذونة ومن اذ في
في الكتاب يوضح او شره او سنة كذا اذ في كتاب المائذونة من خلاصة في كتاب
المائذونة في الورق الاول ولا يوقت يعني اذا اذ في كتاب المائذونة
كذا مائذونا ابدا الى ان يحج عليه لانه لا يقطع لانه يقطع **زيد**
قولي عمروه كحل نفسي كسكش يبيع ابنه في عمره ويكرهه في كسكش
ابره كسكش نفس اشترى ابته فون اوله كسكش في كسكش المائذونة
اولورين **المطلب** اولورين كسكش في كسكش في كسكش
اشترى نفسك مع فاستداه من اذ في كتاب المائذونة من كسكش
ويبقى العين في المولى فلصاحها العين اذ في كسكش من كسكش في كسكش
المائذونة **زيد** قولي عمروه وكل ابنه عمروه في كسكش
متاعه عمروه لسن محجور من بيعك صحيح وكله روي روي روي روي
نهم مقبول ويكمل المائذونة قاضيا او لورين **المطلب** اولورين راجازته مقبول
العبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذ في مولا فشره مقبول وكذا اذا باع
شيئا من ماله المولى او مذهب له او اخره او اخره او اخره او اخره او اخره
جميعه فشره مقبول وكذا العتي الذي يحصل البيع والشراء اذا حصل شيئا
منه فشره مقبول على اذ في كتاب المائذونة في الورق الثاني
نفسه من كتاب المائذونة في كتاب المائذونة في كتاب المائذونة
زيد عمروه ملكه سكي او سكي او سكي او سكي او سكي او سكي

كتاب المأذنة التي اذا اذنة
 لعبك في التجارة في نوع بصير ما دونها
 في الانواع كلها كذا اذا اذنت لك
 في التجارة في مكة كذا وفي وقت كذا بصير
 ما دونها في الامان والازمنة كلها بخلاف
 التكليف فانه في كل يقبل التخصيص والتكليف
 بخلاف اذنة التقاضي فانه يعلق التولية
 ما اذ رأى المولى عدده يسبح عينه
 الماله فكسك ثم يكره انما وكذا المراتن
 اذ اذاه الراهب يسبح الراهب
 لا يبطل الراهب واوله الطاهر عن
 راحة تعالى في المراتن اذ اذنت
 كاه راضيا يسبح ويبطل الراهب
 اذ اذ الصلح اذ اذ في التجارة
 لاخذة لا يكثر اذ اذ في التجارة
 من قضاؤه فانه فانه

العنق اذا راى عبيده
 واليه ياتي صيحه افده العنق
 للصيغ في التجار
 العنق اذا راى عبيده
 يسبح ويشتد فكلت
 لا يكثر اذا ما فاضه

فی مقصود
از کل مقصود
از اردو را

سید محمد
غیاث

وعليه

وعليه المجرى ان الغضب اذ كان في الخمر يخرج الخلالين وكما ان اخذ الغضب
والعصية للخل اما اذا كان قد اخذ فخرج الشرب فانه لا يحل له عليه الاخرة
وانما على الشارب ان يشرب الخمر لا يخرج من خواص الفوائد في كتابه الغضب في الباب
الثاني **مسألة** زيد عمره اذ يكره ذلك اكثر يوم قد نكحها فرب اوله
شرعا قارني باريد بانه ارجو اول نور **الحل** اول نماز به ولو لم يكن
مكلفا اومن جواز اقول في تلك الاية صيانة الجود تركه وادرس اذ
الوراء ربح ابتاع درة ربح واما تركه مالا يعطي الفاقة تركه واذ
لم يدع مالا لا يشق بطنه بخلاف ما اذا ماتت الجاهل وفي بطنها ولدته فانه يشق
بطنها لانه في ذلك صيانة الاية عن الهلاك فيخرج بخلاف المسئلة الاول
ولو ابتاع درة غير مهدية بغير قبضتها ولا ينظر الى اية بخرمته **مسألة** غضب
ما خففه في الفصد الاول في الورق الثالث **الحل** زيد عمره
طعامي يدين ويرب يد ربح شرعا جود وقصا حدة سنة لا اذ اول نور **الحل**
اول نماز اما معصية عظمى وضرر برب يد ربح فربا ونفى كره **مسألة** قال
لفي كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا لم يحكم فمات لا يضره كماله قال
لفي اسلك هذا الطريق فانه امن فلكل فاذله المصون لا يضره
من غضب ما خففه في الورق الثاني **الحل** زيد عمره جود
عمره غضب اربوب يد ربح زنا وحبلى واقبل اول نور زيد جود ربح نقص
حبلى الجود من مقدار ربح حبلى اول نور **الحل** ابو يوسف قولي وزيد
حبلى نقصا يكره ايل ارش زنا عيبه نظر اول نور **فتنه** اكثر ايل حكم
اول نور استحسانا **فتنه** ارمين جميعا ضامن اول مقدار امام جود **فتنه**
ايل اذ رايته في ربح ويدر وانه جعلت في يد الغاصب من زنا اذ رايته في
مضنة نقصا حبلى والحكام في قدر الفاقة قال ابو يوسف ينظر الى مضنة
حبلى والى ارش عيب الى تافه الاكثر ويضلل الاقل فيه وهذا السخا
والقيس يفر الاورين جميعا وروى عن محمد اذ الله بالقيس وجه القيس
اذ حبلى والى فاكل واحد منها عيب على حدة **فتنه** بطلان على حدة

۱۰۰

مسلم

جاریہ
مقصودہ
جلی اول

لما ضيفه فكان ما اختار في الكتاب بآه الفتوى على قول ابي حنيفة
 في الخلف لروايات هذه الكتب من نهيه **•** وان الشفع بعد وجود
 الطلب والاظهار واذا افرافا فاعلى الى باب القامى ولم يخاصم على بطل
 شفعة فقد اختلف الروايات من ايجابها والخاصة ان عند ابي حنيفة
 لم يسلط الشفعة بالتأخير بعد الاشهاد من الا ان يقطع بالطلب ان ينفذ
 تركت الشفعة وهي احدى الروايات عند ابي يوسف وفي رواية اخرى عند
 اذا تركت الخاصة الى القامى في زمانة بعد على الخاصة فيه بطلت شفعة
 ولم يوقت وقال زخاذا ان المطالبة بعد الاشهاد شهرين غير عذر
 بطلت شفعة وعزل عن ان قال وهو قيس قول ابي حنيفة وروى
 وبنا نثر **•** من تحفة الفقهاء **•** قال محمد اذا قال الشفع انه لم يأتى بالشحن
 الى ثلاثة ايام فانا نرى من الشفعة فلم يحج بالشحن الى الوقت الذي تبت
 ذكر ابن رستم عن محمد ان يسلط شفعة وقال عامة المشايخ لا يسلط شفعة
 وهذا الصريح لانه الشفعة تثبت بطلب الجاذبة وتقره بالاشهاد
 لا تبطل ما لم يسلط به **•** من غنية في كثر الشفعة **•** وليس ينبغي ان يقضى
 بالشفعة حتى يحضر الشفع المالة فاة طلب اجلا اجل يومين او ثلثة
 ولم يقضى له بالشفعة ثم الى الشفع ان يتقدج **•** وذكر في الام
 ان لا يتور ان يحبس الدار حتى يستوفى الشحن في الشفع وكذلك وانه
 اذا مات وهذا يدرك على ان يقضى بالشفعة قبل احضار الشحن قال
 وظاهر رواية الاصل قول ابي حنيفة وروى يوسف قال محمد ولو لم يخاصم الشفعة
 بعد الاشهاد منع من شهر بطلت الشفعة **•** من تحفة الفقهاء في باب الحكم
 بالشفعة بالتأخير وعزله يوسف ان تركه جلا او جلا من جلا
 الحكم بطل وعنه ثلثة ايام لانه دليل الاعراض وقد محمد شهر لانه المشي
 يتضرر بالتأخير لنقص تصرفه فقدره بالشهر لانه اقل الاجل واكثر القابل
 ومراره اذا تركه بعد عذر ولا حرج ان حوج ثابت فلا يسقط بالتأخير
 كسائر القفوف وضرر الشحن يمكن رفعه بالرفعة الى القامى حتى يوقت لها

قاله ولا يسلط

وقتها يوفى

وقتها يوفى فيه الشحن ولا يسلط حقه قاله في المداية والفتوى على قول ابي حنيفة
 محمد في الحيط والفتوى على قولهما دفعاً للضرر من المشرك لانه قد يحقق الشفع
 فلا يقدر على احضاره الى القامى في دفع الضرر بولهما **•** من تحفة الفقهاء في باب الشفعة
 ولو طلب الشفعة من المشتري سواء كان البيع في يده او في يد بايعه كانه طلب
 صحيح ولو طلب من الباطل والدار من يده جاز وان لم يكن في يده لم يسلط الشفع
 واذا كان طلب صحيحا فلم يخاصم صحته مضت من شهر بطلت شفعة في رواية
 الجرح عن ابي حنيفة وهو قول محمد وفي كتاب شفعة الاصل لا يسلط ابي حنيفة قول ابي حنيفة
 وروى يوسف من شفعة اجبا للطلب **•** ولو اذ الشفع بعد طلب الموائمة والاشهاد
 لم يدفع الا الى القامى انه لا يمكن من الدفع لمريض او جالس او منع مانع ولم يحج
 من يوطر بالخصومة لا يسلط شفعة وان لم يدفع مع التمكن ذكره في الكتاب انه على
 شفعة ابر او اذ كان طال الزمان قالوا هذا قول ابي حنيفة واختلفت
 الروايات عن محمد في رواية انها ان مضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفعة
 وفي رواية اذا مضى شهر وثلاث ايام وفي رواية اذا مضت ثلثة ايام ولم يرفع
 بطلت شفعة واختلفت الروايات عن ابي يوسف ايضا والفتوى
 على انه مقدّر شهر **•** من شفعة ما ضحاة قبيل فصل في ترتيب الشفعة **•**
 اذا تركوا التملك بعد طلب الاشهاد من غير عذر فالفتوى على قول ابي يوسف
 ومحمد انه مقدّر شهر ان ترك شهر بطلت شفعة وفي الواقع خلاف
 هذا **•** من الشفعة في فصل في مسائل الطلب **•** وقبل دفع يقول محمد انه ان افره
 شهرا بلا عذر بطلت **•** من ملحق الاب **•** وبناضير لا يسلط وقال محمد
 انه افره شهرا بطلت وبه يرفع ولا يسلط الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى **•** من وقاية فاة تركت المرافعة الى الحكم بخدر من
 او جالس ولم يمكن التوكيل لا يسلط وانه بلا عذر قال في الكتاب يفتى
 وانه طال الزمان قبيل هو قوله وعنه محمد وهو رواية عن الثاني انه مقدّر شهر
 وعليه الفتوى بترتيب **•** وكذا في الخلاصة **•** واقام على الطلب فهو مستقر الى
 فالشفيع اذا انى بلفظي صحيح من استقر الحق على وجه لا يسلط بتأخير

في بعض ما لم يفلح دعواه . قوم اقتحموا داراً ميوناً غرض
والمرأة مفرقة بذلك فاصابها الفتن ففر لها عنها على حدة ثم ادعت المرأة
المعزولة ان زوجها اصدق اياتاً وانها اشترت منه بصداتها لم يقبل ذلك
منها لانها لمساعدتهم على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها باعده و
فلا يسمع دعواه وكذا الواقفوا داراً او ارضاً واصاب كل واحد
طائفة بميوثة عن ابيه ثم ادعى احدكم في قسم الآخر بناءً ودخل ارضه من الميو
بناء او غرسه لم يقبل بيئته على ذلك . من خاضعة في كتاب القسمة في فضل
فيما يدخل في القسم قبيل ما يستغنى بالقسمة الغليظة وفي الاصل اذا اتمت
الورثة الدارينهم واشهدوا عليهم ثم ادعت المرأة الميت ميراثاً او ديناً
آخر او غير المرأة ادعى ديناً واقام البيئته تقبلت وتثبت ولا يكون ضمنها
ابطال المدين ولو ادعى عيناً انه اشتراها من ابيه او وجهها منه حالاً
او ورثها من امه لم يقبل البيئته ودعوى العبد يفارق دعوى الدين
من خلاصة في كتاب القسمة قبيل كتاب الفرائض . اصل محل طوى
عامد بر مقدار وسعت وارح كمنه خزا ولما زويده او كنه الميو
الرجاء . ارضاءه وتطاوله جوار من مصر كمنه راساً من خلافة كنه
في زمانه جوار ايل افتامه كل وكذا الامل الحلة انه يدخلوا شيئاً من الطرية
في دورهم اذ لم يقصر . من الاشياء والنظائر في كتاب القسمة وليس لاهل الحلة
انه يدخلوا شيئاً من الطرية في دورهم ولو لم يقصر بالمال . من اساق في باب
بناء المسجد . زيد ايل عمر ووراء في قسمه ايرش كنهه
اورته بر كنه اولاد ديواره اختلاف واقعة اولون بقرن ويوار كنهه
اولا يبرط اولون قسمه واقعة اولون برب بربك من بيئته او المكي
شرعاً في اولور المجلد . تخالف اولون قد فعلك مدني مشهورة
بانه قالو ريب استحقاقه مستوي اولون في الجوة . واما ما يجب
التخالف وهو انه يدعى احد المتقاسمين غلطاً في مقدار المقوض بالحق
بانه اقتسم ما ثمة ارضاً او غيرها او خيلاً والآخر خيلاً واربعين .

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a short note, written diagonally across the page.

ثم قال صاحب الأكويس خطأ ثانيا في العدد نصيب كل واحد خمسين
وهذه الخطة كانت خطأ في يدك وقال الآخر اقتسما على هذا
ولا بيته لهما كالحا ويراد لهما اختلاف في مقدار المعقود عليه في القسمة
والمقوم قائم بعينه فيتحالفان كالأول اختلاف في مقدار البيع للأقمة
مبادلة بمعنى البيع وكذلك لو اقتسما دارا أو أحدا كل واحد على الآخر
أحداهما بيته في يد الآخر وقع في قسمه وأما ما البيته أخذ بيته المدة
لأنها أكثر أبنائا وإن كان قبل الأشهاد على البعض كالحا ويراد
لأنها اختلاف في مقدار المعقود عليه وكذلك لو اختلاف في يداه
حائل بين النصيبين فقال لكل واحد منهم هذا نصيبك أدخل
إلى الجانب الآخر وأما ما البيته مضمون لكل واحد منهما بالحد الذي يري
صاحب البيت خارج عما في يد صاحبه فإنه يتم بيته كالحا لأنهما
اختلفا في مقدار المشروط لكل واحد منهما في القسمة ويجعل ما في يد
كل واحد له ويسبق الموضع مشترك لا يستألفهما في سبب الاستحقاق
فيه فإنه أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس ذلك لأنه لا يمكن قسمة
ذلك الموضع لأكثر القسمة تكون بالقرعة فأقل نصيب كل واحد يقع
في جانب صاحبه فيستقر به وإذا طلب أحدهما نقض القسمة ينقض
ولا ينسخ الأبا للعقار من حيث الرضخ في القسم في باب وجوب الفلظ
كتاب المزارعة زهير عمروك
يرى بريل زراعي طريق الم عقد صحيح أبدا كدنهان الكوب يتدرك جاكروا ولا يبر
زهر غير سنه الكوك استدرك مدها قاسم وك عمره وسرعا مدها وروا لوركي
المطاب كدنهان الكوك استدرك مدها قاسم وك عمره وسرعا مدها وروا لوركي
ياخود مطلقا إيه اوماز زراعة سنة زرع الأرض فكل المزارع والروا
أكثره وبقي شيء قليل فاراد المزارع أنه يزرع فيها شيئا فيما بقي من الحدة
فمنع صاحب الأرض قالوا بالنظر أنه كانت المزارعة بينهما على أن يزرع
فيها نوعا معين ليس له أن يزرع غيره ذلك وإن كانت المزارعة

فَقَسْنِي صَبِيحِي وَكُلِّي اِمَامَيْنِ قَتَلْتُمُوهُمَا لَآءُ الْعُقُوبِ
عَلَيَّ فَوَالْحَاظَةِ اِنَّهَا اِلَيْهَا وَالْطَّلُّو رَسَائِلُ الرَّسْمِ

في هذه المدة لا يملك المزارع
 في هذه المدة لا يملك المزارع
 في هذه المدة لا يملك المزارع

عامة على ان يزرع فيها ماشاء او مطلقا كافة لان يزرع فيما بين
 من الوقت ماشاء من تاتار خان في كتاب المزارعة في فصل المزارعة
باب في اربعة حشوك سطران قاجر وروند وروند
 سطران اول ازرارعه صالح كرك. ثانيا عقدا يزرع على وبالح
 كرك. ثالثا مدق بياد اولنق كرك. رابعا نخ ويرة بياد اولنق
 كرك. خامسا نخ او كفاة صقي بياد اولنق كرك. سادسا
 ارض صالحا حتى تخليه انتم كرك شوكه كرك سطران اول ثانيا
 اولور. سابعا حاصل اولان شركت كرك. ثامنا جنس سطران
 اولنق كرك. ثم المزارعة لصحتها على قول من يحكيها شروط
 احدها كون الارض صالحا لزرعة لان المقصود لا يحصل بدونها
 والثاني ان يكون رب المال من المزارع في اصل العقد وهو
 لان عقدا ما لا يقع الا بالاهل. والثالث بيان المدة لانه عقدا على
 غرض الارض او منافع العامل والمدة هي المعيار لها. والرابع بيان
 من عليه البذر قطعا للثانعة واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض
 او منافع العامل. والخامس بيان نصيب من لا يوزن قبل لانه
 نحو ضمانا لشروط ما لا يعلم الا حتى شرط بالعقد. والسادس ان يخلي
 رب الارض بينها وبين العامل حتى لو شرط على رب الارض يفد العقد
 لفوات التخلية. والسابع الشركة في الخارج بعد حصول العقد
 شركة في الانشاء فما يقطع الشركة كافة مفد للعقد. والثامن بيع
 البذر ليصلي الاجر معلوما كذا في كتاب المزارعة **باب** في اربعة
 ارض وعمل وبذر وبيع اولور بزرعة شفتي فتنسك اولور ايلله
 صحيح اولور **باب** في اربعة ارض وعمل وبذر وبيع اولور بزرعة شفتي فتنسك اولور ايلله
 شوندة خاليه كل بزرعة اولور بزرعة شفتي فتنسك اولور ايلله
 ثالثا خاير اولور بزرعة شفتي فتنسك اولور ايلله
 جهول ايلله استجارا بزرعة شفتي فتنسك اولور ايلله

في هذه المدة لا يملك المزارع
 في هذه المدة لا يملك المزارع
 في هذه المدة لا يملك المزارع

اوله بزرعة

اوله بزرعة ووجه اولور ارض بزرعة بزرعة اوله باقيا
 ارض اوله او كركه جازي ارض جازي اولور. اعلم انهما بالتقاضي على
 سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احداهما والثلاثة للآخر وهذا
 على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احداهما
 والباقي من الآخر والاوطان جازي وانه الثالث لا احتمال التوبة او التبع
 غير المذكور في المدة وهو غير جازي لانه استجارا البقر باجر جهول واما ان يكون
 اثنتان من احداهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة اوجه وتكون ان يكون الارض
 مع البذر او مع البقر او مع العمل من احداهما والباقي من الآخر والاوطان
 جازي وانه الاخرين اذ لا تناسب بين الارض والعمل ولا بين الارض والبقر
 ومن اير يوسف جواز هذا من هذه المزارعة في كتاب المزارعة
 وقانونه العقدا في موطن النجاس والتناسب اذ ما صدر من القوة للقطر
 فهو جنس واحد كالعالم والبقر وما صدر عن غيرهما من جنس كوكالبذر
 والارض من ايج. لانه ما يفتد بزرعة البذر فاما مبادله اصلا
 اقام في جانب قطاهر واما في جانب شركه فلا ما يفتد الاجبي فلا احتمال
 للتوبة ابل لانه الشرع لم يرد تنعيم الشركة بين البذر والعمل اصطلاح
 قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة اوجه **اصح** ان يكون
 الارض من احداهما والباقي من الآخر وهذا جازي وصاحب البذر مستأجر
 الارض **الثاني** ان يكون العمل من احداهما والباقي من الآخر وهذا جازي ايضا
 وصاحب الارض مستأجر العالم ليعمل بالالة **الثالث** ان يكون
 الارض والبذر من احداهما والبقر والعمل من الآخر وهذا جازي ايضا
والرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا
 فاسد في ظاهر الرواية وعنه اير يوسف انه يجوز **والخامس** البقر من احد
 والباقي من الآخر **السادس** البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر
 فالمزارعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة لعدم الغدان **والسابع**
 معروف في كتاب المزارعة وعلى هذا لو اخذ رجلا ارض رجل مزارعة

ارض بين رطب وفتاب اموها من محو لشركها وزرع ينفع الارض والنوى على ان اعمل
 ان الذرع ينفع الارض ولا ينقصها علم ان ذرع كلها فانه احقر الغائب علم ان ينفع بعض الارض مثل تلك المنة
 لان رضا الغائب في مثل هذا ثابت دالة وانه علم ان الذرع ينقصها والذرة ينقصها ويزيد بها قوة
 ليس للحاضر ان يزرع شيئا مطلقا لانه الى رضاها غير ثابت فتاوى كافي

على آفة البذر من امدحوا العمل والبقرى الآفة فللمزراعة فاسدة ولكن لوصف
الزرع لا يفتقر صاحب البقر البذر وعلى هذا كل ما يجوز اذا كاها واصد كونه
اذا كاها اثني **من خلاصه** في كتاب الزراعة في الفصل الاول في الورق الاول
ولو فدت والبذر الواحد والعمل والارض والآفة فللخارج ارب البذر وعليه
ابو المتل ارضه وعمله والاصل في وجوب اربو المتل في الزراعة الفاسدة هو
الفدان **قال** بخاطره اشترك اربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال احدكم من البذر وقال الآفة العمل وقال الثالث من الفدان وهو
اسم البقر مع الآفة وقال الرابع من الارض فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لصاحب الفدان اجر مسمى ولصاحب العمل درهما في كل يوم اذا كاها اربو
والحق الزرع كله ارب البذر والحق ارب الارض يريد به ان لا يجعل له شيئا
من الزرع ولم يقض له شيئا من الارز الحنيفة ولا شك ان يقض لاربو المتل
الارض **من جامع الفصولي** في الفصل الثلثين في الورق السابع
الفدان ضيق ارب وقصر مشيد وكثرة بشاطي الخابور وكسحاب
وشداد الشرا والشرا بقوة الارض منها ولا يقال للواحد فدان او هو
آلة الثورين **قال** من الفدة القفر والفدة آلة الثورين والجمع الفدات
قال المطرزين قد يخفف فجعة فذنة وفدة جامع اللغة
كتاب المساقاة زيد عمرو
مساقاة عقدين اربوب باخي سن صوارضه وروى عمرو وعمل امرئ ايكن
يمشي اربو شديين خام ايكن زيد وفات اربو عمو وعلمدة امتناع اربوب
حصته في خامه اول شل اربو كاهل او لوري **الاب** او لما زورنه فخر
او لوري **او** لوري او شور او لوري عموه نصيبك خامه قتيان
او لوري **او** لوري كند او لوري اربوب خامه حصته عثمدة كيو
آلوري **ما** فاة مات ربة الارض والخارج للعاقل ان يقوم عليه
كما كان يقوم قبل ذلك الخا اربو كاهل الفدانة كاهل فاك وربة ربة
الارض استحقا فيبقى العقد دفعا للفرعة فلا ضرر فيه على الآفة

و لواله

در صورتی که این کتاب را در دسترس
باشد و این کتاب را در دسترس
باشد و این کتاب را در دسترس
باشد و این کتاب را در دسترس

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
والنور والهدى والرشاد
والنور والهدى والرشاد

ولولا التزم العالم الضرر بتجديده الأرباح ان يقتصر على البسطة
وبين ان يعطوه قيمة نصيب من البسرة وبين ان يحققوا على البسطة
فيعجموا بذلك في حصة العالم من الخبز لانه ليس له الحاف للضرر وهم
بيناه نظير في المزارعة من هذا في كتاب المزارعة قال ابو حنيفة
حجر ومن المثل بالطل وقالا جارية اذا ذكر مدة معلومة وتسمى جز من الخبز
مشاعا والمساواة هي المعاملة في الاشجار والخلل فيه كالخلل في المزارعة
من هذا في واة الفتوى على جهتها من الدرر والعز **مسألة** زيد
عمره حاصلتك نصفنا في خمس صوارمغ ويرى كندر آفوكه كندر
عمر وبالزاد صوارمغ زيدك او في يوم ايكين كان صوارمغ ويرى كندر
اولور من **الجواب** او كان **والمال في غني وان اذن**
المولى له ليس ينكر صور المصلحة ان المال لا يجوز ليا في
وادة ان له صاحب شجر في المعاملة جازية قال لا يعمل فيها براكك او انت
لك ان تعمل وتعامل من شئت وما شئت وكذا قال في البوايح ومنه المعنى
ما نصه المعامل لا يملك ان يدفع الى غني معاملة الا اذا قال له رب الارض
اعمل فيها براكك لانه الدفع الى غني اثبات الشركة في مال غني بغد
اذنه فلا يصح انتهاى وان قد علمت ذلك فاكبت على البيت **منه بد** اشارة
الى الكتابين المذكورين وقد مر في البوايح من هذا الكتاب ذكر عشرة
اشياء التي يملكها الشخص ولا يملك ان يعرضها الى غني ونقلها من ورايح
قاصفة ومن جعلها المزارع الا ان يكون البذر من يده ووجه عدم جواز
المعاملة لغني ان اعمال الناس متفاوت ورب الارض رضى بعمل زيد لا يعمل غني
ولا يلزم من رضاه بعمل زيد ان يرضى بعمل عمرو من شرح منظوم ابن زهير
في فقه من كتاب المزارعة والمساواة **كتاب**
الذبايح اقلوا ولا يفتقر كفر صفر كين باشه بالة الى اوروبا
باصدره ايدوب دار اسلام بيع ايلم ابو مقول وجل اوكنت
اكل حلال اولور من **الجواب** او كان ركنه اختياره كوكب

حاشا انما يا باغي صواب بليليت
حاصلتك بعض اوزرني اصطلاح التكم
ويرا امام اعظم قسطن درست وكل امامين
قتلن درست در قتله وفي امامين
قولن در
وضع ارضا معاودة مدة معلومة على
انه يوزن العاقل اذ اسك وما يحصل
من الاراس والنخار كغير سنها جاز
ولو ترك النخار والعرض سنها فانه لا يوز
فما واياه فاقويه

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page. It includes several lines of prose, some of which are underlined or highlighted in red ink. The handwriting is cursive and characteristic of classical Islamic manuscripts.

والله اعلم

قربان اہل کمال اور

هذا هو الرب العالم
الانتمى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

صفحہ اچھا رکھو

طریقہ ہر سجدہ کے بعد اوردی **سبحانہ** اربعہ
بشورب احوال کے **سبحانہ** اوردی **سبحانہ** اوردی
صلوات اللہ علیہ اربعہ اولیٰ صفی علیہ
براہین نبویہ اربعہ اولیٰ صفی علیہ
ایک سو و پندرہ

منزوات الفقه

قرآنہ مبارک اور اللہ رب العزت
اس پر علیہ تسبیح قیام جائز ہے۔

الصفحة ١٢٢ من كتاب

از قاضی صلوات و در حکم

مؤلف تلك الصلوات وبركاتها اقامت مشروعية مستفسار اولئك
 منع اولئك من جواب مبدع من احد من اصلي بوجاهة راجعة الى رعا
 عندكم القراءة جماعة في بعضها وعين من البراءة في كتاب الصلوة في
 في القراءة **سئل** بكون الدعاء عند ختم القراءة في شدة رخصة وعند ختم القراءة
 جماعة لا هذه الم ينقل من التثنية وعن الضاربة ولهذا اقال ابو القاسم الصغار
 لولا هذه البلدة قالوا منعنا عن الدعاء الا لمنعهم من هذا شئ
 لا يقع به لانه لا ينفق ان يقال للعامة بالاعتراف **سئل** من روى عن صاحب في باب
 الصلوة بعلامه **سئل** في رواية من روى عن الحسن بن كزادة عظمه بعض
 آية ويا امة ما ترونه من اوقوب او قلند كذا كذا بوجاهة شريفة
 طلال اولور **الباب** اولور **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا
 كتاب الله الحديث اورد اذ رخص من رخص النبي عم انطلقوا في سفرنا فوجدوا
 حتى نزلوا الى مناجاة الرب فاستغفروا فابوا ذلك فلدغ سيد فذكر
 فسعدوا بكم شئ فلم ينفذ شئ فقال بعضهم لوانتم هؤلاء الذين نزلوا
 بكم لعلكم تكونون عند بعض شئ فأتوا فقالوا يا ابا الوهط ان سيدنا لدغ
 فحينئذ بكم شئ لا ينفذ شئ فلهذا احذركم شئ فقال بعضهم نعم
 والله اتي في ذلك ولكن والله بعد استغفناكم فلم يضيفوا لنا انا براق لكم
 حتى جعلوا لنا جعلوا افضالهم على قطع من الغنم فاطلوا فجعلوا يتبعونهم
 ويعبرونهم رتبنا عليهم حتى كانوا شاة من غنم فاطلوا فمضى باب عليه
 قال فاقدمهم جعلهم الذين صالحهم على فقال بعضهم اقسامنا ان الذي
 رفق لا نفعوا حتى ناتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له ان كان
 فننظر ما ياترنا به فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر وقال وما يدرككم انما
 رقيق ثم قال اصبتم اقسامنا الى بسم الله **سئل** من روى عن بعض الخوارج ان ابا بصير
 كذا من الهدى رواية الحديث وذكره القطيع كاه ثلاثين شاة فقالوا
 يا رسول الله اخذ على كتاب الله افعالهم الحديث وفي رواية ما في الكتاب
 ربي رقيق وانما يستحب بها على المديح والمريض ويجوز اخذ الاجرة على القراءة

شط
 ذكره في كذا
 ترجمه
 عقال
 ذكره

بفتح الكتاب

بفتح الكتاب ثم غير كاهة ولا خلاف لاهة في ذلك وصلح يجوز الخاف تعليم
 القراءة بذلك انما يلقى فيه خلاص فذهب الشافعي وما كان ولا يدرج الى ذلك ومنه
 ابو حنيفة بناء على انه تعليم القراءة وقراءة وتدريب من العبادات والا في مثل ذلك
 على الله وهو القياس في الوقف ايضا الا انما تركناه بالاثار وقيل انه لا يكره ان يكون له لانه
 عم امر بالقسم بينهم ولو كان اجرة لكافة الا ان ارضى به وجب بانه المقاسمة
 كانت من باب المرواة والبرقيات وروايات الاحباب والافهم بالحقق بالاتي
 لاحق للباقيين فيها ورواية باه الوجب فيه ابتداء بيا للشيخ في الامور بالمساة
 ولم يكن فذكر بعضهم حمل الابو على الثوب وقد لهم بارسلنا اخذ على كتاب الله تعالى
 اجرا ما يباه لانه قد لم يكن في حيز فهو الانكار **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا
سئل من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا
 لذيخ فقال لهم واحد من اجل الماء هل فيكم من راق فاه فبينما رجلان فيهما
 ابو سعيد الخدري اورد رواية هذا الحديث فجعل يتفعل عليه
 ويقر الفاتحة فزاد في بابا على اجماع فكهوا وقالوا اخذت على كتاب الله
 اجرا فلما روي الحديث قالوا ان رسول الله **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا
اجرا كتاب الله تحتك به الشافعي وما كان على اخذ الاجرة على تعليم القراءة
 وان كان ابو حنيفة والحمد لله تعالى بما روي عن ابي بصير ان قال علمت رجلا
 القراءة فاهدته في قوسا فذكرت كذا للنبي وسمي فقال ايس اخذتها اخذت قدس
 مع نار فزودتها اجاب عن الحديث بحمل الاية على الثواب لكنه غير مناسب لسياق
 الحديث وتبينهم بقوله لم يضر على كتاب الله اجرا والاولى انه يحل اخذ حق الصنف
 كاه واجبا على كذا القدر بغير ما روي ان قال لهم عند سؤلهم الحق انتم
 لا تضيفونا فانا انما يراكم حتى جعلوا في جعلنا فزادناهم بسبب او قال الاية
 بالقراءة ليست بقرينة محضة فجاء اخذ الاجرة عليها فالمضاف في كذا في حروف
 تقدير رقيقة كتاب الله وعلم في قوله فلم يجز اخذ الاجرة عليها **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا
 اخذ الاجرة على التعليم جاز انما لم يكن العمل متعينا لخدمته بانه يوجد في ذلك
 الموضع عالم كذا وغيره جاز انما في اثنين **سئل** من روى عن ابي بصير ما اخذتم عليه ارجا

لم ينج عقيب
 صدق
 ترجمه
 راف الشارب
 ترجمه

انه احب ما اخذتم بابه الكتاب انه اخذ النصارى من كتاب الطيب والحق قال ابو عبد الله
انه نزل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم ليدخلهم فاطلق رجل منهم فنادى بخارجي الكتاب
على شاة فبادر بالثأر الاصحاب فكلوا فكلوا وقالوا اخذوا على كتاب الله اوصية
قدوة المدينة فقالوا يا رسول الله اخذ على كتاب الله اوصية ما اخذتم الحديث
وقد عسك القدم من هذا الحديث ياخذ الامرة على الرقا والطيب جائز وهو لم يورد
من المذاهب الاربعه وهو قول الصحيح وابنه ثور وجماعة من السلف والخلف واما اخذ
الامرة على تعليم الثروة فاجازها الجمهور حتى كتب بهذا الحديث ونحوه من الاحاديث
وهل يورد من المذاهب الثلاثة وهو ذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه لا يجوز لالة تعليم الثروة
وتعليم واجب من الواجبات التي يحتاج الى التوبة والاضايع ولا تؤخذ عليها
اجرة كما في الصلوة والعتا هو قد جاء من حديث عباد بن الصامت قال علمت ناسا
من اهل الصفة الثروة والكتابة فاحد من المرحومين قد سألته فقلت ليست بماله وادب
عنها في تبيين الله فالت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت اني بطوف بها طوقا
من التاد فاقبلها فاجاب بولور وقد قال الله تعالى ولا تشتروا بايات الله ثمنًا
قليلًا وربما يحجاب عن القيس بانه في مقابلته المضي فلا يصح وبانه مع الفارقة
والصوم خاص بالفاعل وتعليم الثروة متعدي الى الغير فيجوز فيه ما لا يجوز في الاول
عن الحديث بانه ضعيف وعلى تقدير الصحة فلا دلالة فيه لالة عبادة حره بانه يعلم
تطوعا بالطلب اجرة ومركاة كذا ذكره حرم عليه اخذ العوض على ما فعله لاكيس
باجاز ولا جعل له وعن الآية بانه في شاة بين اسرائيل وفي كونه شرع من قبلنا
شرعا لنا خلاف وايضا كراه من هذا الخشوع تحريف الايات وابن التعليم
واقول ابن المنذر ان ابا حنيفة كره تعليم الثروة باجرة ويجوز ان يستاجر
من يكتب له لو كان او شمر او غناء معلوما باجرة معلومة فيجوز الاجارة فيما هو
محصى وبطلانها فيما هو ربة فتشيع بغير حق فاة الجواز لا يوجب الكتابة وهي
ليست من الواجبات على الاناسة مثل الصلوات وتعليم الثروة وليس ابو حنيفة
مخصصا بالعدول بالجواز بل جوزه عن غير ايضا فلا وجه لهذا الكلام معه من كلام
المصنفين في مشارع الانوار **بوصور** عريت اهل مضايقة نهم اولها

رجي

رجي جاز اولور **باب** علماء مسلمين عريت اهل مضايقة نهم اولها
انما يكثر من طائفة مشرك اولور في الحضر بجواهر الطوائف نهم بوجه الخبر بل
يعرفون بما سيجلونه بمحاونة الحق من التوراة والطلاسم سواء كان ذلك سائيا
عند اهل الايمان او كان شركا فاة المشركين يعرفون من التوراة والطلاسم وعما فيه
عبادة الحق وتعليمهم وعامة ما يابدي الناس من التوراة والطلاسم والحق التي لا تهم
بالعوية فيها بما هو مشرك بالحق ولما نزل على علماء المسلمين عن الحق التي لا تهم بالعبادة
معنا لا انها مظنة الشرك وانه لم يعلم الى اني انها مشرك في الحق التي لا تهم بالعبادة
انه رخص في الحق التي لم تكن شركا قال من استطاع ان ينفع اخاه فلينفعه ورواه
للرب يساير الامم من غير ان يورد بطول محضها واخبار العرب في ذلك متدائرة عند
من يعرف اخبارهم من علماء المسلمين وكذلك عند غيرهم ولكن المسلمين اخذوا
اخذ كاحلته العرب منهم كاحلته يساير الامم من اكامل المراجعة فاهكام الجاه
فالكيف العبد العفري المعروف به القدير محمد بن عبد الله الشيعي الحنفى عن ربه ونوبه
في مضى قال الشيخ ابو العباس في الباب الاول في انبثات وجوده **باب** انهم في ما قال
الله تعالى في حشر في مناسك كور مشركا جاز اولور **باب** انهم في ما قال
او كما قاله ربهم بانه سكوت احوط ايدوي معرر روية الله تعالى في الاقر حق
يوه اهل الجنة في الاقر بلكيفيته ولا تشيب ولا يجازاة امار روية الله في المنام
اكثرهم قالوا لا يجوزوا السكوت في هذا الباب احوط من تارة فاة في كتابه
س روية الله تعالى في المنام تعلم المشايخ فيها فاة اكثر مشايخ سمرقند قالوا لا يجوز
حتى قيل لا يجوز عشاءه اذ رطل يقول راية الله تعالى في المنام فقال له مثل الذي
رواه في المنام كقبول ما تراه في السوق في كل يوم وقال الشيخ ابو منصور بهشرك
عابد الوثن واستحسن جواب احمد والسكوت في هذا الباب احوط
من التخييس والمزيد في باب في الرواية في كتاب الكراهية **باب** التذمة
بجواز الحنن عفو وصحى لبا فاة ياقوب استقال احمد كراهية واريد **باب**
وارد كرو مشرك وفي لالة روية استعمال الذهب اشد الايسر انه يجوز الحنن
للرجال بالفضة ولا يجوز الحنن بالذهب الحسن به زياد عن ابي حنيفة انه

صحي اولور. تالي الحجة اوليها ما كرهه رفق اوليها كذا. وفي جواهر الفقه الصالحات
 ليست ببدعة وقد جاء فيها الاثر الا انه ينظر اذ اراد به التمسك بكنهه لا بكنهه
 عنه واذ اراد به تخصيص الحق ليعبر على المقابل مع الكفار فانه يجوز ويناب
 عليه وهو كسب المثلث اذ اراد الطرب والتكلم بمنع عنه ويؤاخذوا كانه
 متبادلا واذ اراد به القوق والقدرة عليها جاز له نظاير كذا في جواهر الفتاوى
 في كتاب الكواشف في الباب الثاني من شرح النفاة ليدرس في كتاب الكواشف
 في الورق الثالث فحينئذ. ولست بمتكلم بمصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 كانه بمكة ثلث مرات كل مرة ثلث غنم ولكانه مكرها ما فعل رسول الله
 لما صار غنم المزة الثلثة قال ما وضع احد جني قط وما انت صرعتني فرد
 رسول الله عم الغنم عليه فبظاهره يستدل بخيانه فيقول لو كان
 فوك طينيا ما رده عليه ولكننا نفعله لو كان فوك مكرها ما دخل فيه
 رسول الله عم واما رد الغنم عليه فتطوعه منه عليه وكنوا ما فعل ذلك
 رسول الله عم مع المشركين يولفهم به حتى يؤمنوا من شرح السير الكبي
 في باب ما يكره اذ خال **مسألة** طاعة جيلك كما في كركميد وكي طاعة بي
 وكنوب انكلم انكلم كسبر باش وارصيد **الباب** يوقد على
 القلافة والذي جعل بالبرج عملا لا يصلح الا للرجال وانه عليهم جاز على
 وجهين اذ على فوك ليس له ليل المسكونة لا ليل له فوك وانه فعل فوك ليل الى دار
 الكفر لو يبيع من اهل الذمة الا بائسب. من جواهر الفتاوى في الكواشف
 في الباب الثاني **مسألة** صفو آيين صفو كنى ايدوك كذا رضى رسول الله
 صفو كنى ورضوه ربه جنت اياه اربع فزور يريون فاولا فانه حديث
 صحيح **الباب** كذب محض معتقد معتد من زبده مقول باعق
 ايلعيب الاله ورتوكلم اعتقاد من كذا كذا. سالت اة جماعة لاسا في
 في صفو ولا يبرأ وانه بالاعمال فيه من التخاذ والدخول وبسكرة عارون
 عن النبي دم من يشر في مخووج صفو بشره بالجنة هل يقي هذا الجن وهل
 فيه كونه وهل غير العمل فيه وكذا لاسا فانه اذا كان العرف يري العور

من جواهر الفتاوى في الكواشف في الباب الثاني من شرح النفاة ليدرس في كتاب الكواشف في الورق الثالث فحينئذ

صفو آيين صفو

وكذا لا يخطوه

وكذا لا يخطوه الثياب ولا يقطعونها اذا كانا في العرف يري جلاله على الامم
 كما زعم اقال اما يقولون في صفو فوك كنى كانه الرب يقول فوك واما ما يقولون
 في العرف العرف اوفه الاسد فانه كنى يذكرون انهم لم يجمعوا ولست بمتكلم بمصالحهم
 الى البقي دم وهو كذب محض ولكنة معتقد فوقع ان يفرط **مسألة** من جواهر الفتاوى في الكواشف
 فلا يبين لمعتقد معتد ان يعتقد عليه فانما هو من قضائه تعالى ومدرع يلحقه سواد
 سافر والعرف العرف اوفه الاسد اوفه غيرهما وما لم يعتد الله تعالى في صفو لا يخطوه
 كما في العرف العرف اوفه الاسد اوفه غيرهما. من جواهر الفتاوى في كتاب الكواشف في الباب
حديث لاسا في رواية في حقا السرد لاسا فوك العرف العرف. من جواهر الفتاوى في الكواشف
 عن الرشيد عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي طالب عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 معين سنده الى علي بن ابي طالب كانه كان اذ يتزوج اوبيا في اذ كانا العرف العرف وعزل
 الربر في منطوقه لاسا في. في كتاب ما صحت تصديق سيدنا مولانا
 شيخ الاسلام في الدين السماوي روى. كما روى عن علي بن ابي طالب في لاسا في رواية
 في العرف العرف اوفه الاسد اوفه غيرهما من جواهر الفتاوى في كتاب الكواشف في الباب
 في العرف العرف اوفه الاسد اوفه غيرهما من جواهر الفتاوى في كتاب الكواشف في الباب
 الخص في كتاب الرضا في باب معرفة من يكره بالرضا سالت عن صفو قول النبي
 ان العلم لجهل ما قاله اي ان بعض العلم جهل اي بعض العلم تافه في العلم والافزار
 والا فالعلم لا يكون جهلا لانه معرفة الشيء على ما هو عليه عند التحقيق لكن لا يعرف
 العلوم اضرار الجهل صار مدفوعا. من العلوم ما يؤون الى الافزار لصاحب العلم
 كعلم السحر والطلسمات والنجيم فانه يفر لصاحب العلم به في غالب الامم لانه يعتقد اة
 الاثنا والحدوث من سيرة الكواكب واثنا المؤثر في تخصيص الخير والشر وكذا اذا
 السحر واعتقاده في وسع تفصيل الاصول وكذا الطلسمات يعتقد اة في جوار
 الانبياء كان من الطلسمات وكل من يفر لصاحب واه يسمع منه من كذا ولقد فعلت
 من طائفي فيه لضعف تفكيرهم وقلة علمهم في جواب كذا وانه اكمل من قضائه
 وقدر وانه الشمس والقمر والنجيم مسخرات بامر فانه قاله قاله في العلم سالت
 بهذه الكواكب كنى بكوة في كليله حيث قلنا ما من شيء خلق الله تعالى في العلم

اولا ونعني اجلده كم صيد ايررس انك اولورسي **الكتاب** كيم اخذ ايررس انك
اولور في حرة الغنم ويومئذ لمع ايلارضنده فاكث او لماز ايف الصيد في ارضي
انسان او ماض فيها او دخل وارن لو ستاق بف طاط او دخل السكة اجمه
او تكسر القطن او تكسر الطير لم يملك لانه لم يحزنه ومن اخذه فهو له لانه اعززه ولو دخل
دارن فاعلمها عليه وصار حال يقدر على اخذه او ارضي ستر فطاط عليك
ولو وقع في حفرة صخره الماكث لم يملك ولو صخره الاصطبار ملكه ان وقع فيها
من ظلمه في الكراهية في القصر الثاني كذا في مضيخانه في كتاب الكرم قبيل
كتاب الحج **ثالث** نجس العين اولاه صورته صلا لانه باله وبيانه
كرف او كونه جس او نحية تا وقع اكله جاز اولورسي **الكتاب** اولور
وجازت من الماء الجف عينه ولو ارسلت فيه الى حان تكسر صورة الكثر او حيت
سحكة من ماء الجف العين جاز اكلها ولو ارسلت فيها صبيغ حتى تكسر فكبرت
ثم حل اكلها ايضا قال فيما يكسر من السمك وغيره في القنية ما نصارسلت سمكة
في ماء نجس فكبرت فيه لا باس باكلها للحال انتهى كلامه فاكتب على البيت في
اشارة الى الكتاب المذكور وجهه وهو انه حلال بالبيض وكونه يتعد بالحيض
لا ينح حل اذا ثبت حل بالبدليل وذكر في مقطعات صيد الفتا والظهير
ما نصه ولو اتجه يد يا عذر بلان الخنزير فلا باطل لانه لا يتغير حاله وعلى هذا
قالوا لا باس باكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير حاله وما روي انه الدجاج تحل ايام
ثم تزج فذلك على سبيل التنزه لانه فذلك في حاله والبعيد فاستقر
ثم نحر من ساعته حل اكله ويكره قنبره فكث ان الجلاله حي النية فتقار اكل الحيف
والنحاسات بحيث انه يتغير لحمها ويكونه منتنا واما ما يخلط فيتناول الحاس
والحيف وغيرهما على وجه لا يظهر اثره فكث في حكمه لا باس باكله فذكر في باب الكثرة
انفا من القنية ما نصه جدر ارتضع ثور ككينة كل اكل اذا ذبح بعد ايام ولا
فلا وقال ابن المباركة في الحرم بلان الاثان اكرهه وحل اكله من صيد
ابن وهبانه نفع في الجلاله كان حكمه بالجلالته وفي النوادر جدر عقد
بلان الخنزير لا باس باكله فعلى هذا لا باس باكل الدجاج لانه لحمه وما قد

فلا تخرجكم من بيوتكم
ولا تخرجوا منها

الماء قاهر اولور مین الحلال
اولور کشف و نیک ایدوکنه انباء ابدی یک آنجا یا ایکدر نه خضر شریفی
دکلر زنده بودنه بلکه خضای از یک لافدر که در این سطره

عقده

صارحت في ملكها لا يسبق لها شر وما روي عنه ع.م. انه يحبس في حجرة ثلثة ليلتين
وانما يشترطه كذا في الجلالة ارجح لا يحل الا الجف واما ان يخلط وما يخلط
ايضا على وجه لا يظهر اثره في كمالها بل يشبهه في ان في الاصل يحبس في حجرة
عشرة واثنا عشرة والوجه ثلثة قالوا الخس الاتح عدم التقدير بحس
حتى يزول الركة المنتنة وفي المنطق المذكور الجلالة التي اذا خربت وجدها
ركة منتنة فلا يؤكل ولا يشرب لبنها ولا يركب ولا يحل عليها وتلك
حالتها وبكسر بيها وجنتها وتلك حالها وذكر البقال رجع انصرمها بحس
من صبيحها في الفضل رجع **علم** بالغة او لا مق كبر وسان
آو تلي الخوة ايلك ما في حوضت ايدك شرعا جاز اولور من **الحجاب**
اولما **علم** الصبيح مباح الا للتمائم او حرفة كذا في الزايد وعلى هذه فالحاذة
حرفة كصياحه في كذا عوام من صبيح الاشياء والنظار **كتاب**
الرجل صبيحتك بالبا في المخرطة او من رخصت جاز اولور في **الحجاب**
اولما **علم** رخص الصبيح عن غير ما في ايدك لا يترج والصبيح ايلك التبر
بمال بافة وليد لا يضره **علم** من تحيط الصبيح في الرخص قبل بالبحر
المضارب **علم** زيد عمره بعض اسباب رخص وضع اليد فلاة زمان
الكلوب حصل شر ايم فلاة وكيل اولور بيع المونة ويس اول زمانه كولد من
زيد غائب اولور من ادا اولما جح شرعا وكبير اسباب موقوف مع ماله اولور
الحجاب اولور **علم** مباح ليد جبر في اولور حبس **علم** في البر تاني
من بيع ايد **علم** واذا وكل الا في المراس لو العدة او غير مما يبيع **علم**
عنده خول الاجل فالحالة جازة لا تؤكل ببيع ماله **علم** من هذا في كتاب الرخص
في ما يبيع بوضع عايد عدل **علم** وكبير او كيل عليه ان البيع ان طر الاطوار او
ما يشي مثلا يستخر المتكاف وكيفية الاحكام ان حبس الفضي ايا ما يبيع فاة في بعده
فالفضي ببيع عليه **علم** من رخص **علم** زيد عمره رخص وضع المنة الزايد
متاع بكم رخص وضع اليد بعده عمرو زيد **علم** من كان ادا الرخص وارتد
بكر رخص وضع ايدة كلوة **علم** ماله اولور في **الحجاب** اولما **علم** الصغير

[illegible]

اذ شئت فاقتل واذ شئت فاعف عنه واذ نفعك خيرك فقتل
 الحسن وكاه ورثه على أرض صفار والاستدلال من وجهين احدهما
 بقوله على أرض والثاني بفعل الحسن من رض اما الاول فلان خير الحسن
 حيث قال اذ شئت فاقتل مطلقا من غير التقييد ببلوغ الصفار واما
 الثاني فلان الحسن قتل ابن بلج ولم ينتظر بلوغ الصفار وكذا في ذلك
 من الصحابة ولم ينظر اذ انكر عليها احد فبكونه اجماعا من البديع في كتاب الجنائز
 في قصص ابا بياض من رضى القصاص في الورع الاول **مسألة** وفي
 شرح الطحاوي لو قتل ابا بكر عذرا وله ولي واحد فله ان يقتل القاتل
 قصاصا سواء قضى القاتل او لم يقض ويقتل بالسيف ويضرب على راسه
 اذ يقتل بفيد السيف منه ترك ولو فصل ترك يبرأ الا لا ضمان عليه
 ومما يستوفى صفة سواء قتل بالعصا او بالجر او ساق عليه ما ثبت في
 بيان القاه فيها اوبى نوع من انواع القتل من خلاصه في كتاب الرضا
 في القصاص الاول **مسألة** كذا في البديع الجنائز في قصص واما بياض فهو يلى
 استيفاء القصاص **مسألة** زيد عمرو عذرا قتل ابنه بقتل
 صبي اوله فدين بكم زيد بقتل ابنه كذا زيد بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 وار عمرو عذرا بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 ويحكم خلاص اوله من **الحال** او كما ذكره في ظاهر او لما يخفى منه كذا
 والابن بقتل قصاصا قتل اوله بقتل او كان يقتل بنفسه وبنا بياض
 يا قريش بقتل لاه كل احد لا يقتل على الاستيفاء بنفسه لضيق قلبه
 او لقلبه من ابيه اليه فحتاج الى الانابة الا ان لا بد من ضرورة عند الاستيفاء
 كما ذكرنا فيما تقدم ثم اذ قتل المأمور وانكره في هذا القتل الامر فان
 كالعقاص في الاصل فلو فرج من اذ يكون سببا في التاخير بالامر
 وقد كذبه ولي هذا القتل وتضييع وفي القصاص غير مستحب
 لانه صدق بعد ما يبطل حقه عن القصاص لغوات محله فصار اجنبيا
 عنه فلا يعتد به في قتيه فلم يقبض الامر بقتل القاتل لعدم موجب القصاص

من البديع

من البديع في كتاب الجنائز في قصص واما بياض ما يستوفى به القصاص
 وكيفيته القصاص في الورع الاول **مسألة** قتل عم له ولي واحد فله ان يقتل
 الولي قتل القاتل قصاصا قتل عمه بقتل عمه بقتل عمه بقتل عمه بقتل عمه بقتل
 القاتل واما الغير بولا ضارة عليه في عمه بقتل عمه بقتل عمه بقتل عمه بقتل
 قتل جميع ما سبق بعينه اذ قتل رجل رجلا بقتل جماعة وكذا له ولي واحد فله
 قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعذرا فانه انتفعوا كما لو كان الواحد والا
 لم يحجز القتل وجاز ايضا ان ياتر لولا يقتل اما كونه قيد الجواز القصاص له قتل
 فلما قر من جواز القصاص يحجز ثبت عيانا وانما كونه قيد الجواز الامر بقتل
 لما جاز انما بالغير مناب واما كونه قيد عدم الضمان عليه فلا جواز القتل
 لظهور الامر بياض في الضمان واما اذا قتل ابن الاجنبي وقال الولي امرته لم يقتل
 ويقتل الاجنبي لان انتفاء جواز القتل وهو ظاهر الامر **مسألة** من الدرر العزيز
 في كتاب الجنائز في باب ما يجب القود في كتاب الجنائز في باب

مسألة زيد عمرو عذرا قتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 وعمر ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 كما قبله اذ يحجز شرعا في حق اوله بقتل بقتل قصاصا في **الحال**
 اذ ات جازم بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 الشهادة بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 عذرا لانه شهدوا بالقتل بعد لانه لا يجوز الظاهر سبب في حقوق الرضا ظاهر
 والحكم منه ظاهر عقيب سبب صالح يحال به عليه **مسألة** من حيط الرضا في كتاب
 الديات في باب الشهادة في العفو والقتل واذا شهدوا بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 فواستصحت مات فعليه القصاص العفو فانه عذرا لانه التثبت بالشهادة
 كالثابت معاينة وفي ذلك على ما بيناه من جنائز الهداية في باب الشهادة في القتل
كتاب الديات زيد عمرو عذرا بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل
 فغير وعذرا بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل ابنه بقتل

حضرت مولانا مصطفیٰ بنو لونی کے پاس سے روایات کی معلوم شدہ اسناد

[illegible]

وقتی نوبت قریب مقتول شد
سرتکا و صاحب قطع می لایز اولوا
اهل نوبت می
کس میکن کل
کس میکن کل

اولور **الحجاب** قائم اولماز يدي خصص اولمور وغي الحجب يدي عموم ديت
 الحجاب ايدير بيت المال مال عامه مسلمان درانده اخذ اولمور وكونكر لاقه
 في قنبل يدي جدي سوف العاقه وبي السوف التي ليست بمكوكه وبي السوف
 لانه اذا لم يكن بمكوكه وليست لاهدي لخصص كانت كالشوارع العامه
 لانه سوف السلطه لعمامة المسلمين فلا يحل القامة ونحوه لانه حفظها
 والتدبير فيها الى جماعة المسلمين فيضنونه بالتقصير وبيت المال مال عامه المسلمين
 فيؤخذ وكذا اذا وجد في مسجد حرامهم لاقامة والبرية على بيت المال لانه
 لا ملك لاهدي ولا يدي لخصص وبي عموم نوجب الدي للاقامة لما يتبين
 من الاديح في محل الموقوف **مسألة** زيدك ملكك عمر دكر طوارين مجرم كانت
 بدو نسيم عازيد نس لاه اولور **الحجاب** اولماز ومنها انه مكوكه القنبل
 من بني آدم فلا قائم في يهيمه وجدي في محل قوم ولا غير فيها لانه كدوم
 في نفسها او ثبت بخلاف القياس لانه تكرار اليقين غير مشروع واعتبار عدد
 غير معقول ولما لم يعتب في سائر الدعاوى وكذا وجوب البرية معها لانه اليقين
 غير معقول في الشرع جعلت رافعة للثبوت بنفسها كما في سائر الدعاوى
 الا انما عرفنا ذلك بالنصوص في بني آدم خاصة فبق الام فيما واه على الاصل
 ولما لم يحل القامة والفرقة في سائر الاموال كذا في اليه يام **مسألة** فرضيات
 في فصل واما شرط وجوب القامة واه وجه اليه والالباب مقتولة فلا يخفى
 فيها **مسألة** فرضيات ما يحتاج في بال الشكاهة في الحجابية **مسألة** زيد عمر وكثير
 ير مثل شرعانه لازم كلور **الحجاب** باشره ويزن اوله يان كك شجاع
 در ك اولمور **مسألة** برين موضع كك كك كورن بدو عدا ليجي قصاص لازم كور
 زير مساواة اعتباري ممكنه **مسألة** خطا او كيج نصف عشر ديت
 ايجي في فاشم كك قريه عشر ديت لازم اولور **مسألة** اوجي يدي منقيل در ك
 كك مرند ايريل عشر ديت لازم اولور **مسألة** در وبي يدي جايه در ك ايجي بروه
 در ك ديت ثلثاني لازم اولور **مسألة** بسنجي جارم در ك طر ملنوب قاضي
 القضي دامت در ك هم ظاهر اولوب اقم **مسألة** يدنجي دايه در ك تاه انه

هي ملكة ويزيلور بعده نظرا لولور اكر بتزايه قوير وعيل يا باب طولوب
 وقوير قير طولوب ن نقص ايرس اعظم رجوع اولور رجل على شعر
 كسف حارة او ينفق الشعر من فمها فانه يوطر سنة كما في شعر الآخرة فانه
 ينبت والا يقوم مع الشعر ويقوم من غير شعر فيرجع بنقصان ما ينبت
 من قير طولوب من واقعات صاحي في كتاب الديار في باب الديار بعلاقة
 النوبة كذا في الخلاصة في الديار في الفصل الثالث **مثلا** في
 تارلاك و جابر كرو و باغاكرو مقتول بولون قاتلي معلوم اوليكنا ناك
 و يتي اول كرو و لثا كرو مستقر اولان في حوش بوق كرو ازار ايشيد
 مد نصص واقيع اولاد محلات و تو ابي حوش بوق بيت المال هو حوش
الجاب بيت المال حوش كذا في الفقه شيخ الامام قوير من خط
 المبادر في حذو القنة بالقنة من غير تفاوت بينهما ولو ينقطع
 قنة **مثلا** زيد عمر و ك جابر سكتي بك كوزة باليك
 كوزة افرانج يلية لار اولور **الجاب** برن من نصص قمتي لار
 اولور جنة و برشي ثم ملك اولان زيدا يكي و يتي قاة الي جنة
 ملك اولور جنة و لوق و ادر عيني امه اناة يضر بنصف
 قمتي ها ولا يملك شئ من الجنة بخلاف ما اذا افتاء العيني مخز
 كمال الدية فانه يملك الجنة كذا في شرح المبسوط في كتاب قير و
مثلا بوق و جابر الجند بولناة مقتولك اهل في بوق و يتي
 حوش في **الجاب** حوش جابر و ساكي اولان حوش و اة لم يكن
 في ملكه ياة و جنة في خبار او فسطاط فضلي يكي للبناء و الفسطاط
 على عقاقم القامة و الدية لانه صاحب الجنة اخض بموضع الجند
 من اهل المكنة عزله صاحب الدار مع اهل الحلة ثم القامة على صاحب
 الدار اذا وجد فيها قتيلا على الحلة كذا في منها من البدرج في كتاب
 الخانات في فضاها الذي ذكرنا حكم قتل نفس في الورق الثاني
مثلا ما مع شرف بولناة مقتول قامة و يتي كمال

اولو

اوله
رید طری عام حقیقہ الیہ لایون
خانی سلم اولیوت علی لکونی
رید و انبار آوارا الیہ لایون
نویز ارفه بیت ملک الیکونی
خانی شارع اعظم اوران
فتواریت ریبیت الم
الیم و بیگم

[illegible]

[Handwritten Arabic text, likely a list or index, written diagonally across the page.]

فیلم و عمار

في بلد وماله في بلد فتره في النظر عليه لقاضي بلد السيم او لقاضي بلد له مخرج الما اول
فينبغي ان يكونه لقاضي الحرم من الائمة والنظار قبيل النسخ الثاني بورت في المحنة
المراجع العرف الزينة يحل عليه الالفاظ **مسألة** ايتام بر ولايتهم ولو لم يكونوا في
اوليحي وضع نصبه قنق ولايت قاضي نكدر **الحاج** **مسألة** اختلاف في
ايتام النفع وانظر اوله الى عمل اول نذر في الوضعية في من الغنود القاضي اذا
نصب وصيًا في تركه ايتام وضع في ولاية والتركه ليست في ولاية او كانت التركه
في ولاية والائتام لم يكونوا في ولاية والبعض لم يكن في ولاية قاله شمس الحكم
يتحقق النصب على كل حال ويصير النظام والاستعداد ويصير الوصي وصيًا في جميع
التركه انما كانت التركه وكافة تركه الاسلام على السغير رج يقول ما كان التركه
في ولاية يصير وصيًا وما لا فلا وقيل يشترط صحة النصب كونه السيم في ولاية
لا يشترط كونه التركه في ولاية ورأيت بخط بعض المشايخ القاضي اذا نصب وصيًا
في تركه ليست في ولاية لا يجوز والعبرة بالخصوص وذكر رشيد الدين في فتاواه
السيم اذا كان بخارا لا يجوز نصب الوصي من قاضي سمرقند ونصب المحقق
في وقف ليس في ولاية القاضي قد كتبت له على الاستفتاء في الغنود
من كتاب الفضول من احكام الصغار في مسائل الوصايا **باب** ما عتق وعك
اشياء يمكن نقلها ومنه تحيط ولا وارث ولا وصي فالقاضي ينصب له
وصيًا ليس في تركه ولا يشترط اعضاء التركه لنصب الوصي وظل يشترط
اعضاء الاثبات الذين قبلوا يشترط وقيل لا ادعى شيئا على صبي حرج عليه ولو وجب
حاضر لا يشترط حفرة الصبي كذا ذكره بلا فصر بين ان يكونه المدعي منسك
او عينا **ق** ولو وجب العين مباشرة هذا الوصي لا يشترط اعضاء الصبي
ولو وجب لا مباشرة كالتلاف ونحوه يشترط اعضاء **باب** ادعى على صبي
مالا باهلاكي او غصب له قال المدعي في بيته حاضرة يشترط حفرة الصبي
لانه مؤاخذ بافعاله ويحتاج الشهود الى الاشارة كمن يحضر معه ابوه وصية
ليؤدى عنه ما يثبت يعنى من مال الصبي وانه لم يكن له اب ولا وصي عليه
المدعي انه ينصب له وصيًا لكن يشترط حفرة الصبي لنصب الوصي وقال

بعض المتأخرين حصة العقبى لضرب الوضو وقال بعض المتأخرين حصة العقبى
عند الدعوى شرط سواء كان الضيق مدنيا او مدنيا على وجه لا يشترط حصة
الاطفال الاصح كذا **ط** وفي **ف** لا يشترط حصة العقبى لضرب الوضو لا يشترط
انه يكون القامى عالما بوجود العقبى وانه يكون العقبى في ولاية تالي وهذا اول
علامة لا يشترط حصة العقبى عند الدعوى والقضاء وكثير الخيارات ان يشترط
حصة عند الدعوى اقول في علامة حصة ليس شرط لضرب الوضو وهذا الاول
على انه لا يشترط حصة عند الدعوى او لا ملازمة بينهما با مكانه نصب الوضو
حفظ التركة وضبطها بلائى من الدعوى من جامع الفصولين في العقب
الثالث في الورثة الثاني في حصة وفي الاقضية يشترط حصة العقبى عند الدعوى
وهكذا في قسم الاصل للامام فواله زوال وهكذا في الفاء والصفر **م** وقضاء
الحالصة في العقبى في قسم الحنفى الثاني **م** زير مريد عروه
بزوفات اشرك ويكره برى اوله ويكره هناك فوه او لوقن ورنه بمجرو
دين مرقون طلبه ليس كسرى اخذ قاردا لور كرم **الح**
اولما زك **و** صبيقة رتلة معتبر او لور **ر** رجل على كورين فقال
الطالب اذا امت فانت برى من هذين الذين تالي كجزة كوة وصيته
من الطالب المطلوب لانه اضاف الاراد الى ما بعد الموت والاراد ككس
موضوع فامكن تصحي وصية واذا يستعمل للموت فيكونه اضاف الاراد
الى وقت الموت فيكونه وصية **م** من وصايا يخطب الضم في كور
باب ما يقع به الوصية **م** زير اوله لونه عروه وارننه مقدار
برين بعد الحيات تركه سنة وارننه اركامه شرطى اررنه ويرب عروه
قبول وقبض اليك زير فوه او لوقن ينة مبراة واخره لمعة قاردا لور
الح اشباه ونظاير اركن كورينور **م** كثر جواهر فقا وان ورك
رضا سنة متفق اركم **م** قال الشيخ عبد القادر في الطبقات
في باب الميم في احمد قال الجاني في الخزانة قال ابو العباس الناطق في ريت
تحت بعض مشايخنا في رجل جعل لاهد بنين واراضيب على كوة

على كوة

يكون الحكم اذ يصح لفقره النصارى لانه الوضو لفقره الميم لم يصيبه خلاف
شباب البيعة فانه فرك مصيبة **و** من اعاد علينا ما كثر آتاه **م** فمخافة

على انه لا يكون له بعد موت الاب ميراثا حاز واقفه به النقيب بجمع ميراثه
او صاحب ميراثه شجاع البلي وكنه كره صاحب الميراث الى الحارث وادعوا الطبر
اشبه **م** من الاشباه والنظائر قبيد الغنى الثالث **م** سألته عاقل الناطق في كتابه
عن بعض اشياء الميراث اذا عتق شيئا معين من ماله وارضى عاقل كوة للميراث
اشار بعض الورثة على البعض وكيف يجوز للورثة اسقاط حصة من التركة قبل الموت
قال رضى ارا ودينه ارا رضى فرك العارن به بعد موته في كوة تعيين الميت
كتعيين باق الورثة معه ثم لو صالح باق الورثة بعد موته على فرك من نصيب
من التركة جاز فلهذا **م** من جواهر الفاء **و** من كتاب الوصية قبيد الباب الثالث
زير مرض موثوق وارننه يسع ايلو ويكسج او لور **الح** اما اعطى
مطلقا صحيح او لا **م** اما من قتل من حيا باق او لم يبق **باب**
في تقريبات الميراث **م** في ذبايح الميراث او ارثه من وارثه على
ثبته لا يقي اصلا قبل اجازة الورثة عند **م** وعند طما يقي وان حابا لا يقي
الحياة عند الكلى اجازة الورثة اولا ويقال للثاني اما ان يبلغ العتق الثاني
القيمة والا يسخ وفي الزيادة ارث نصيب من العارن لا يقي من غير اجازة
الوارث عند طما يقي والحياة من العارن لا يقي الا باقة بقية الورثة بالاجازة
م وهذا الصحيح **ب** لو ارثني الميراث شيئا من وارثه بمثل قيمته بما ينة
من الشهود واعطاء الشيخ حازو الوارث انما يخالف الاجمعي في الاقرار ثابته
في ما ثبت معا ينة ثابته او من قنية في كتاب الوصايا ميراث باع من
شيئا او امر باستيفاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كاه الفاء
من طالع الميراث الضمان وركن الامام **م** كثر جواهر فقا وان ورك
لا يجوز بيعه في قول **م** من وصايا **م** كثر جواهر فقا وان ورك
واختلفوا في بيع الميراث لوارثه **م** قال ابو جلال يقي وقال
مالك والشافعي والحنابلة مع ائمتنا **م** سئل باب الزايف **م**
م وصية وصية صحيح او لور **م** كثر جواهر فقا وان ورك
غير صحيح ككدر **و** لا يجوز وصية الضمان **م** كثر جواهر فقا وان ورك

قال بعض المشايخ في الجواز
شباب الميراث من العارن عند اجازة

انما تصح وصية الصبي المميز في تجهيزه وامره

واصحاً عندنا. **مروصا** ما يفتخانه في مفسد في الجوز وصيته وفيما لا يجوز. ولا يصح
تجهيزه لانه يتزوج وهو ليس من اهل الا في تجهيزه وامره فانه يجوز عندنا ان
صح اذ لم يميز المميز اصلاً. **مروصا** ما يان الدرر والعز في الورع الثاني. فلا يصح
والحنونة لا تقابل من اهل التزوج كونه من المقرات الفارة الحقة اذ لا يقابل
عوضه ديني ومعهذا عندنا قال الشافعي في قوله وصية الصبي العاقل في التوبح
واجب بما روي انه عمر بن ابي ازار وصيته بائع وهو الذي قرب امره ولا في وصيته
نظر لانه ثياب عليه ولولم يوصي كذا في كل الى العار من مرفق ثواب لانه يجوز عند
جبراً شاء او انا في مكانه بصرنا فافهمه فاشبه صلاة التطوع وصوم التطوع
والجواب اما اجازة عمر بن ابي ازار في وصيته في كل الصبي كانت لجهيزته وتكفيته في
وصية الصبي في مثل جارية عندنا لانه ينبت من غير وصية واما قوله يحصل
عوض وهو الثواب في كل من ليس هو في دينه فلا يملك الصبي كالمصدق مع انه
في ضد التعارض لانه كما يتب على الوصية ثواب على الذكوة للوارث بل يولد في بعض
الاحوال كما يتب فيما تقدم وسواء مات قبل الامارة او بعد لانها وقصة
بالطاعة فلا يتب على الوارث بالامارة الاستيفاء وسواء كان الصبي ذوقاً
بالجارة او محرراً لانه الوصية ليست من باب التجارة مساوية كالماله بالمال.
مروصا ما يان البدل في الورع الثاني. قال ولا يصح الصبي وقال الشافعي في قوله اكان
وجوه الجوز لانه عمر بن ازار وصيته ببايع او بائع وهو الذي روي في الجوز ولا في نظر
بصرفه الى نفسه في ثوبه لانه ولو لم ينفذ بين علي بن ابي طالب وولده وانه يتزوج والصبي ليس له
ولا في قوله غير ملزم ولا يصح وصيته قوله بالزام قوله الاثر في قوله على ان كان مريب
الهدم بالحلم كما او كانت وصيته في تجهيزه وامره فانه يجوز عندنا وهو
يخبر الثواب بالذمة على ورثته كما بينا. **مروصا** ما يان الهداية في الورع الثاني.
قال ولا يصح وصية الصبي كلامه واضح وقوله ولو لم ينفذ يتبع على غيره بعد اذا
نفذنا الوصية كما ماله ما قبل على نفسه فانه يحصل له بسببها ثواب في
الدرجة العلى ولو لم ينفذ يتبع ماله على غيره فكان الوصية اولى وقوله والاثر
محول على ان كان قريب العهد بالحلم يعني كان بالنكاح لم يحض على بلوغه زمان

كثير ومنه

كثير ومنه ما يفتخانه في مفسد في الجوز وصيته وفيما لا يجوز. ولا يصح
تجهيزه لانه يتزوج وهو ليس من اهل الا في تجهيزه وامره فانه يجوز عندنا ان
صح اذ لم يميز المميز اصلاً. **مروصا** ما يان الدرر والعز في الورع الثاني. فلا يصح
والحنونة لا تقابل من اهل التزوج كونه من المقرات الفارة الحقة اذ لا يقابل
عوضه ديني ومعهذا عندنا قال الشافعي في قوله وصية الصبي العاقل في التوبح
واجب بما روي انه عمر بن ابي ازار وصيته بائع وهو الذي قرب امره ولا في وصيته
نظر لانه ثياب عليه ولولم يوصي كذا في كل الى العار من مرفق ثواب لانه يجوز عند
جبراً شاء او انا في مكانه بصرنا فافهمه فاشبه صلاة التطوع وصوم التطوع
والجواب اما اجازة عمر بن ابي ازار في وصيته في كل الصبي كانت لجهيزته وتكفيته في
وصية الصبي في مثل جارية عندنا لانه ينبت من غير وصية واما قوله يحصل
عوض وهو الثواب في كل من ليس هو في دينه فلا يملك الصبي كالمصدق مع انه
في ضد التعارض لانه كما يتب على الوصية ثواب على الذكوة للوارث بل يولد في بعض
الاحوال كما يتب فيما تقدم وسواء مات قبل الامارة او بعد لانها وقصة
بالطاعة فلا يتب على الوارث بالامارة الاستيفاء وسواء كان الصبي ذوقاً
بالجارة او محرراً لانه الوصية ليست من باب التجارة مساوية كالماله بالمال.
مروصا ما يان البدل في الورع الثاني. قال ولا يصح الصبي وقال الشافعي في قوله اكان
وجوه الجوز لانه عمر بن ازار وصيته ببايع او بائع وهو الذي روي في الجوز ولا في نظر
بصرفه الى نفسه في ثوبه لانه ولو لم ينفذ بين علي بن ابي طالب وولده وانه يتزوج والصبي ليس له
ولا في قوله غير ملزم ولا يصح وصيته قوله بالزام قوله الاثر في قوله على ان كان مريب
الهدم بالحلم كما او كانت وصيته في تجهيزه وامره فانه يجوز عندنا وهو
يخبر الثواب بالذمة على ورثته كما بينا. **مروصا** ما يان الهداية في الورع الثاني.
قال ولا يصح وصية الصبي كلامه واضح وقوله ولو لم ينفذ يتبع على غيره بعد اذا
نفذنا الوصية كما ماله ما قبل على نفسه فانه يحصل له بسببها ثواب في
الدرجة العلى ولو لم ينفذ يتبع ماله على غيره فكان الوصية اولى وقوله والاثر
محول على ان كان قريب العهد بالحلم يعني كان بالنكاح لم يحض على بلوغه زمان

المروص

اولا زيد ميتة من طلب اليه وصاياه او اخرج اوله من
بونه اقول كذا في ر. فتوى اخرج اوله من ر. وتجاهه على الميت ميتة
اختلوا اذ القاهي هل يخرج الماله من يده قال بعضهم لا يخرج حتى يدعى
هنا اذ لو خرج القاهي من يده. وقال بعضهم لا يمكن له بيعة على الميت.
فاة القاهي يخرج عن الذين الذين يدين او يقيم البيعة عليه حتى يستوفي الدين
والا اخرجته من الوصاية فانه لم يخرج عن الوصاية وعرضه ان سلمه ان
اذا اخرجته من بيتا على الميت وليس له بيعة فاة القاهي يخرج عن الوصاية وان كان له
بيعة فاة القاهي ينصب للميت وصيته حتى يتم البيعة عليه ثم القاهي بالخيار
ان شاء تركه الثاني وصيته وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد
الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الحنفية ان القاهي يحصل للميت
وصيته في مقدار الدين الذي يدين عليه خاصة ولا يخرج الوصية عن الوصاية
وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى. **مروصا** ما يان قهين في قبيل المسخفة
بدرج **مروصا** ما يان قهين في قبيل المسخفة

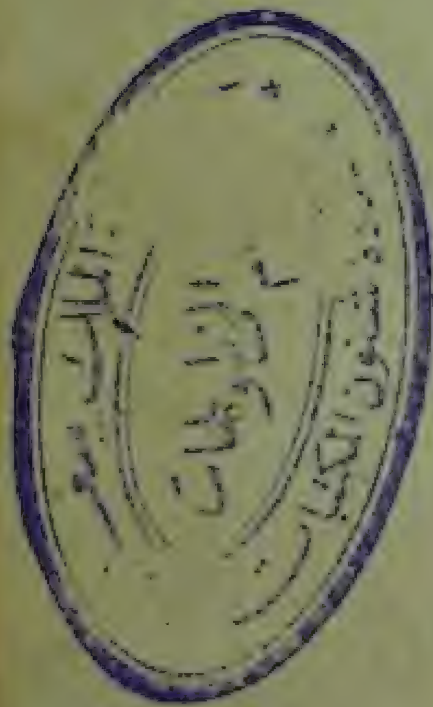
الذي عليه الفتوى في دعوى الوصية
وينبغي على الميت

و صلی علیہ وسلم
بقی الخ

السفر

11

القنف في مال اليتيم مع وجود وصية ولو كان منصوباً كما في بيع الغنم من الائمة
 والنظار في كتاب الوضايا **مسألة** وصية مال الائمة من اقرار صحيح او لوري
المطلب اولها ذكره في اوله • ولم يخرج اقرار الوصي بدين على الميت ولا اقراره
 من يوكفه لاد اقرار الفيد على الغير ولا من شهادته وشهادة الغير ليست تحتم خلاصه هذا
 الاقرار الا ان يكون هذا الوصي وارثاً فاقرب صحح اقراره في حصته فقط من خارج
 الفضولين في الفصل التاسع والعشرين **كتاب الفرائض**
 زيد منه من اوله ولدي فقير اولوب بسلامة عاجز ويوسجده بقرتها
 يشيخه اولوب بينه الكفة وارثه فله من ياتسج برو له في بولوب بري بينه كمال حرمته
 من اوله فله ثلثه ولدي فقير ابي ويكني باسمه وارث ابيك من ذريته سليف
 ولدي فقير ابي ويكني فله من ياتسج برو له في بولوب بري بينه كمال حرمته
 وارث اولوب بينه اوله **المطلب** صحح بري او ماز اتم لها ثلثه اولاد ولولهم
 في بطوة مختلفة اقر المولى في حصة ادة احد ثم اتم ولم يتي حتى مات لا يثبت له شيء
 لانه لا يثبت في المملوك من المختلف في كتاب الاستحقاق في باب قوله ليدج وكذا جهالة
 الوارث كما ادة رجلاً وضع ولده في باب السجدة ثم جمع ليدفعه فاد فيه ولده لم يعرف
 ولده من غيره وما قبل الظاهر لا يبره وارث منها من صاحبها ايضا وماله ما لبيت
 المال ويكون نفقتها منه لانه الغنم بالغرم كذا في روضة العلماء في شرح الفرائض
 المنظومة • روج الشروع في الفصل التاسع من الارث اربعة • اوله رجلاً
 وضع ولده الصغير المضح في المسجد ليلاً ثم نده فرجع نهاراً ليدفعه فاذا فيه ولده
 ولم يعرف ولده من غيره فخرضها جميعاً ثم مات قبله نظره فترك لم يعرف مال يداش
 لا يجد له يوضع مال لبيت المال وينفق الالم عليها جميعاً من بيت المال يعني
 على الوالدين ولا يرث كل واحد منها من صاحبها ايضا اذا مات احدهما ولم يترك
 ولد اذ كواولاً ان لا ياتسج برو له في بولوب بري بينه كمال حرمته
 لاننا لا ندرى ولده من غيره والميل انما يكون للولد وما وقع الشك في الوارث
 صار هذا مالا ضاماً مكانه مكانه بيت المال وانما وجبت نفقتها من بيت
 وذلك لانه فيها غنمها وهو ميراثها لبيت المال فميراثها ايضا ونفقتها



46

من السراجة قبيل فضل الحق واما ميراث الاعمام الاب وعماتها خاله لانه
 وعمه لانه ذكر ابو سلمة عن اصحابنا في التلخيص للغة والثالث للحالة وعمه الاب
 علي هذا من خلاصة الفتاوى في كتاب النواهي اما الكلام في اعمام الاب لانه
 وعماته واخواله وخالاته واعمام الام كلهم وعماتها واخوالها وخالاتها فكلهم
 عند الانزول ما فكتنا ان يسمي جميع المال واذا اجتمعوا من جانب الام
 او من الجانبين جميعا فلا راية فيه عن اصحابنا المتقدمين فاختلف
 فيه فالصحيح ما روينا من زياد وابو سلمة الجوزي انه الحكم فيهم كالحكم في
 اعمام الميت واخواله وخالاته حتى اذا اجتمع الصنفان يحصل الثلثان
 فترد اليه بقراءة الاب والثلث لغيره في بقية الام ثم ما اصاب قرابة الاب
 يقسم بينهم على حسب ما يقسم بينهم لو انفردوا وما اصاب قرابة الام يقسم
 بينهم لو انفردوا ومن تنعم الفتاوى في كتاب النواهي اذا اجتمع وعمه الاب
 وخالاته وعمه الام وخالاتها فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم
 ما اصاب قرابة الاب يقسم بين قرابته من قبل اب وبابن قرابته من قبل
 امه ان كانا ثلثا لقرابة من قبل اب وثلثا لقرابة من قبل امه ان كانا ثلثا
 من ثمة الفتاوى **مسألة** يهودي اولاد زيد فزيد من ثمة فتوزع
 ابنته اليك فزيد اولاد فزيد زوجي زوجتي ايل وارث اولاد **الحل**
 اولاد **مسألة** والحيث يورث بالقرابة ولا يورث بالزوجية اذا وقعت على وجه الجوز
 في الاسلام كما تروي بنته فولدت من بنتها ماتت الجوز فليمنه الثلثان والباقي
 للعصبة وسقط اعتبار الزوجية من حشر الخط في كتاب النواهي في باب
 توريث الجوز كذا في الاختيار في شرح المختار في كتاب النواهي **مسألة** واهل الكفر
 يتوادقون بما يتوادق به اهل الاسلام ولا يتوارقون بشك في فاسد الا في وجه
 الكفار بغير شهود والفتاوى في العدة من كاف عند اية لانه كذا في الحارم
 لم يعرف سبب الاستحقاق الارب في شريعة آدم عم فلم يعصى ديارهم
 مع لم يعقد شريعة من قبلنا واما الكفار بغير شهود كما جاز في مكان سبب
 الاستحقاق الميراث في الامم الماضية وهو جنتهم في بيتنا فاعتبرت

ويستحق

هياستهم ولا عدة على مطلقه الذي عند اية ح خلافا لما نفع كذا
 جازا عنده **مسألة** من حشر الخط في كتاب النواهي في اول باب توريث اهل الكفر
مسألة زيد بن ابي صبيحة ربه ولد لزيد بن ابي ايل وارث اولاد **الحل**
 اولاد **الحل** اولاد **مسألة** يهودي اولاد زيد فزيد من ثمة فتوزع
 ابنته اليك فزيد اولاد فزيد زوجي زوجتي ايل وارث اولاد **الحل**
 اولاد **مسألة** والحيث يورث بالقرابة ولا يورث بالزوجية اذا وقعت على وجه الجوز
 في الاسلام كما تروي بنته فولدت من بنتها ماتت الجوز فليمنه الثلثان والباقي
 للعصبة وسقط اعتبار الزوجية من حشر الخط في كتاب النواهي في باب
 توريث الجوز كذا في الاختيار في شرح المختار في كتاب النواهي **مسألة** واهل الكفر
 يتوادقون بما يتوادق به اهل الاسلام ولا يتوارقون بشك في فاسد الا في وجه
 الكفار بغير شهود والفتاوى في العدة من كاف عند اية لانه كذا في الحارم
 لم يعرف سبب الاستحقاق الارب في شريعة آدم عم فلم يعصى ديارهم
 مع لم يعقد شريعة من قبلنا واما الكفار بغير شهود كما جاز في مكان سبب
 الاستحقاق الميراث في الامم الماضية وهو جنتهم في بيتنا فاعتبرت

على العفو

لا عدة على مطلقه الذي عند اية ح

ثم عصية تولى المولاة على التمسك بالحق
 لا عصية تولى العبد ومقتضى على
 المولاة بالانساب على العبد
 صحيح في كتاب النواهي
 من كتاب النواهي

والذي في الفتاوى في الميراث
 في كتاب النواهي

من كتاب اللقيط واللفظ في شرح بيته اذ لم يوالى قبل جعل جنابة
 ويدخل في الموالاة اولاده الصغار ومن يولد بعد ذلك **من وجوب الضمة**
 في كتاب النواحي في باب توريق مولى العتاقة ومولى الموالاة **مسألة** هندية
 عمر وسيل ايل زير في يارض ايل قنقسي لم يفسح كما في ايل ويكي نامطو كويج
 بدلكه حالي نجي اولور وبابا كنده وارن اولور كوي **الحاج** وارن اولور كرا ما
 ايكيس وفي مسلكه **مسألة** في مجمع النوازل امرأة ارضعت حبيبتين احدهما
 كافو والآخرة مسلمنا شربت عليها الكافو والمسلم فها مسلمة ولا يرثها من ابويها
 من خلاصه قبيل الفصل الخامس **مسألة** زير زوجم يهضده طلاق
 ويذكر هناك فورا اولور هنده كدة حالي منقضي اولور يوضح حكمه ايل كرك وكون
 باي حبيب صديقه ظاهر او كس ايل كرك فورا اولور ساي اعضاء بعد فورا
 شرعا ايل ولد زير ووارن اولور **الحاج** اولور فارة فورا اقل اولور
 ثم مات لا يرث ولد فورا كنة في مات يورث فارة فورا مستقيما فالمعني صدر
 يعني اذ اخرج الصد كلة وارة فورا منكوسا فالمعني سرتة **مسألة** سراجي في فضل
 في الحكم في المعني فورا الاكثر لاقل من سنتين وهو فورا الصد فارة فورا مستقيما
 هاهن منكوسا فسرتة والمعني في انقضاء العدة وفي حق الارث اذ امان قبل فارة فورا
 كلة **من زيل في الطلاق** في باب ثبوت النسب في شرح قول المصنف الآاة
 تدعيه **مسألة** وارة فورا ثاس الولد وهو يصح ثم مات قبل اذ يخرج الباقي لا يرث
 ولا يصل عليه الآاة يخرج اكثر البهة وهو **من قاصحناه في كتاب التهمة**
باب شقي آدمك مالي كني في اوله
الحاج قليل اوله كندر **مسألة** شقي رسول كوي صلح
 سيد مشهور **مسألة** فضل الشقي من زهد اي قليل المال **مسألة** ترهانه حاه
 لا كنة الماه من مدقة في الاصل قاله م هلك المكثورة الامر قاله هكذا
 هكذا اي يصدق **مسألة** ورر عز في كتاب النكاح في باب الكفو **مسألة**
 زير جارب نظر ايل وبي ايل ويكي جارب وارة اولور حاصل اولور قد هناك
 فورا ايل ويكي ظاهر اولوي اولور كنده زير وارة مشوعا نسيه ثابت اولور كوي

الحاج

الحاج اولور **مسألة** اذ امن رجل من المسلمين ناسا من المشركين فاغار عليه
 فمعه آخرة من المسلمين قتلوا الجاهل وسبوا النساء والاموال وفسحوا
 ذلك ولهم منهن الاولاد ثم علموا بالام نعلي الذين قتلوه من قتلوه وتود
 النساء والاموال الى اهلها ونعم النساء اصدر من لما اصابوا من فوجهم من
 والاولاد احوار سلموه تبعالا لبيهم لكن انما ترد النساء ثلث حيفي وفي
 امان الاعتداد بوضع علي يد عدل والمعدل الى امرأة عورة ثمة لا ارجل
 ويكون الاولاد احوار بغير فتح كذا في التارخاني **مسألة** من سرج الكندر لا ينجح في كتاب
 السيقيل باب الغنائم **مسألة** فكل منكم ولو الامه الموطوءة التي ظهرت جريته لم يكن
 ولدها **مسألة** جاهل اولاد كسنيه توحيد مة سوالي ايلك شرعا كاي
 اولور **الحاج** اولور **مسألة** من سويل وكل يوي تعليم او نهي كرك **مسألة** في
 لا يبيضا في كمال الحاج عن التوحيد لكن يقال له ليس الدين هكذا
 من تارخاني في كتاب احكام المردة **مسألة** زير زوجي هنده اوزرنا ونكاح
 استدركن ياخذ موطوءة ويذكر زير هنده كنده في قدر ايل ورم وريد واما
 ايتاني في منقضة اولوي جمع اوله لازم كلور **الحاج** كلور زير ايل
 لكن اسر كيرب امتناع ايل ريس مقاب اولور **مسألة** اربع نسوة والف جارية ايل
 شراد جارية ايل فلانة رجل نكاح عليه الكفر لم يثالي الاعلى ايل زواجهم او
 ايمانهم فانهم غير ملومين لاهل جارية فادفن فقامه اقل ثقي لانه ماخذ
 ولا يمنع لانه مشروع قاله الله تعالى لم تحرم ما احل الله لك تبتقي مرضات اربك
 حاتم عن رريم **الآية** الفاضل تدل على ترك الافضل وفي التسمية على الآاة
 في الغنم دين النصارى وكذا في ايل فورا باقرا تين وارة خاف لا يعول بين ايل
 لا يتزوج باقرا لم يولد تعالى فاه خفتم اذ لا تغولوا نوحا لكن لو لم يفعل
 ليلا يدخل على ضعف القلب الغم وورق عليها فهو جازي فقالا م من رقة لاني
 ر من الله تعالى وترك ادخال الغم عليها يعقد من الطام والامام اختار هذا
 فضيل الكفتاء بالواحدة الحق **مسألة** زير ايل في كتاب النكاح في الفصل الثامن
 من حرم في نوع مباشرة النكاح **مسألة** كذا في الخلاصة في كتاب النكاح في الفصل

مسألة
 زير زوجي هنده اوزرنا ونكاح
 استدركن ياخذ موطوءة ويذكر
 زير هنده كنده في قدر ايل ورم
 وريد واما
 ايتاني في منقضة اولوي جمع
 اوله لازم كلور
 الحاج كلور زير ايل
 لكن اسر كيرب امتناع ايل ريس
 مقاب اولور
 مسألة اربع نسوة والف جارية ايل
 شراد جارية ايل فلانة رجل نكاح
 عليه الكفر لم يثالي الاعلى ايل زواجهم
 او ايمانهم فانهم غير ملومين لاهل
 جارية فادفن فقامه اقل ثقي لانه ماخذ
 ولا يمنع لانه مشروع قاله الله تعالى
 لم تحرم ما احل الله لك تبتقي مرضات اربك
 حاتم عن رريم
 الآية الفاضل تدل على ترك الافضل
 وفي التسمية على الآاة
 في الغنم دين النصارى وكذا في ايل
 فورا باقرا تين وارة خاف لا يعول بين ايل
 لا يتزوج باقرا لم يولد تعالى فاه خفتم
 اذ لا تغولوا نوحا لكن لو لم يفعل
 ليلا يدخل على ضعف القلب الغم وورق
 عليها فهو جازي فقالا م من رقة لاني
 ر من الله تعالى وترك ادخال الغم عليها
 يعقد من الطام والامام اختار هذا
 فضيل الكفتاء بالواحدة الحق
 مسألة زير ايل في كتاب النكاح في الفصل
 الثامن من حرم في نوع مباشرة النكاح
 مسألة كذا في الخلاصة في كتاب النكاح
 في الفصل

انما من

بعض اوزنه تفصيل جاز اولوري و محرم عليه الصلوة والسلام فلا
 ينبغي من افضله ان يكون جازي **باب** على النجاس تفصيل جازي
 من كل ركن من رسل نبوة و اولو الغم يعني صاحب كتاب غير بدو و غيره
 اولاد سلطان من قوم جلد و وفيه افضله من جازي و اما على النجاس
 يونس عليه السلام افضله من ركن من رسل نبوة تفصيل جازي
 ولا يجوز تفصيل بعض الانبياء على البعض على النجاس ولكن يقال الرسل
 افضل من النبي و اولو الغم يعني صاحب الكتاب من غيرهم و نبينا
 افضل من الكل و لا يقال ان محرم افضله من يونس نعم و غير على النجاس
 اذ فيه ايهام نقص المفضل عليه **من قوله** الفقه في الباب الاول في الورق الثاني
مسألة امر معروف نهي منكر فرجيد **وجيب** **مسألة** منكر فرجيد
مسألة جيب **باب** جيب بدمر ك ما مورب و منهي عنهم تابع اولو
 واجب ارب واجب منسوب ارب منسوب اولو فرجيد كفاية و جازي
 و في فتنه قلنا في مظنة اولو منسوب و عدم تجسس ارب مشروط **خاتمة**
 للرصد الرابع في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوجبه قمع و منع آفون
 والحكمة ان تابع للمأورب والنهي عنه فيكون الامر بالواجب واجبا بالمندوب
 مندوبا والنهي عن الزام واجبا و عن الكراهة مندوبا فانه كفاية لا فني عيني
 فاذا اقام به سقط عن الآفون لانه عصب يحصل بذكره و اذا اظن كل طائفة انه
 لم يقع به الا فني الكل يتوكل به عند فاس الغرور وعند المعتزلة من الاصول قال
 الادعي ذهب الى و افني الى انه لا يجب بل لا يجب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر الا بنصب الامام واستنابة كافي اقامة الحدود و ذهب عن عدم
 الى وجوبه مطلقا فمختلفا فذهب اهل السنة الى وجوبه شرعا للجملة
 وابنه الى وجوبه عقلا فمختلفا فقال الجبائي **بجيب** مطلقا فمباين ك حنة
 و قبح عقلا و قال ابو قاسم ان تضمن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر دفع ضرر
 عن الامم والنهي و لا يندفع عنه الا بذكر وجب والا فلا والذي يدل على وجوبه
 عند الاجماع فانه القائل فائلا فائلا بوجوبه و قائل بالاستنابة الامام

امر معروف نهي منكر

فقد اتفق

فقد اتفق الكل على وجوبه في الجملة والكتاب كقولنا ولكن منكم من يدعون
 الى الخبز و يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر و الله كقولنا من يدعون بالمعروف
 وينهون عن المنكر و ليس لطن اندر انهم على ضياركم فيه و احب انكم فلا استجاب
 ما على عدم توقف جازي على استنابة الامام فيدل عليه ان كل واحد من اهل
 الصحابة رضوان الله تعالى عليهم استجاب باستقل بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 بلا استنابة و اذ من الامام و كما في ذكره شيئا فاما فيما بينهم ولم يوجد
 مكتوب مكانا مما على جازي و لوجوبه بعد علمه بانه ما يأمرون به معروف و ان
 ما ينهون عنه منكر و ان ذلك ليس من المسائل الاجتهادية باختلاف فيها الغلبة
 الامر والمأثور والناسق والمنهي شرطا ان يظن ان لا يصير حجة
 لشوراه فتنه و الا لم يجب وكذا لا يجب ان يظن ان لا يفضي الى المقصود
 بل سيجب ح اظهار الشعار الاسلام فوجوب انما هو اذا جاز حصول
 المقصود بلا اشارة فتنه و ثانيا ما عدم التجسس والتفتيش عن احوال الناس
 لكتاب السنة اما الكتاب فقولنا لا تجسس و قوله تعالى ان الذين
 يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذاب اليم في الدنيا
 والآخرة الآية فانه يدل على حرمة السعي في اظهار الفاحشة ولا يحكم بان
 سعي في اظهارها و اما السنة فقولنا من من يتبع دعوت اخيه يتبع اقتداه
 ومن يتبع الله عودته فمضى على رؤس الاشهاد الاولين والاخرين وقوله من
 من ابتلى شئ من طعن القادر و استقلب طوبى من انما فانه من ابدى
 لنا صحة ايمانه عليه صلاته وايضا فمعلم من سيرة من انما كان لا تجسس
 عن المنكارات بديتوها ويكن اظهارها جعلنا الله تعالى ممن اتبع الهدى
 و اقتدى برسول الله و اصحابه و الصالحين من عباد الله و اولى الهداية
 والتوفيق والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله
 اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين **من وافق في الموقف**
السابع **مسألة** زيد فرجيد اولو ب انما حنة و لا يجوز فرجيد
 زيد و لا يجوز فرجيد زيد و لا يجوز فرجيد زيد و لا يجوز فرجيد زيد

ما في هذه المسألة من اختلاف في الغلبة بين الامر والمأثور والناسق والمنهي شرطا ان يظن ان لا يصير حجة

في ارض

لا انكرا على الله تعالى في ظلمهم والغبية اظهار مثالب المختار وفكرنا بقدر
 لمن لا يعلم والله تعالى عالم بجميع الاشياء وناظر فيها وما بطن فلا غيبة هناك وكذلك
 التوكيد اظهار مناقب النفس فلا يتصور بالنسبة الى الله تعالى جهالة ولا جهل بالحق
 وقد علموا ذلك بتعليم الله اذ قد يكون فيه حكم او بعينه كمن انهم ذكركم من اللوح
 والجراب عن الوصا الثاني اذ ابليس كان من الجن لقوله تعالى كان من الجن فتفرد
 عن امره ووجه الاستثناء وتناوله الامر للخلقة ان تعقيب الكفر على العقيدة في اطلاق
 الاسم كما عرف في موضعه وكونه طائفة من الملائكة مسيئين بالجن على ما قيل فلا يكون
 من كونه من الجن شافيا لكونه من الملائكة خلافا لظاهر الالة المتبادر من لفظ الجن سيما
 تحت المكسرة اذ ذكرنا ان كونه من الجن في معرض التقليل لاستكباره وعصيان
 كما يتبادر من نظم الآيات يا اياه اي اياي كونه من الملائكة لانه طبيعة الملك لا يتقضي
 المعصية او اياي كونه من الجن اسما لطائفة من الملائكة ولتثبت الآيات الدالة
 على عصيتهم نحو قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وقوله
 يستجونه الليل والنهار لا يخفون الله في علم منه انهم لا يعصونه ولا يحصل العذر
 في التبعيض وقوله كاخوة ربهم من فرضهم اذ لا يعصونه ويفعلون ما يؤمرون والجراب
 انما يتم فذكر الاستدلال بقرائن الآيات اذ اثبت عمومها اعيانها وازمانا ومعاصيها حتى
 ثبت بها ان جميعهم مبذون عن جميع المطامع في جميع الازمنة والاطاع في اي
 في هذا البحث لا نفي ولا اثباتا بل اول طرفه غيبة واه النظر لا يفي في شراخ الخ
 شيئا من المواقف في الموقفات اذ في الموضع الاول قال ابد الوفا على
 عقيل بن حمزة عقيل بن كلاب الارضا اذ قيل ان ابليس كان من الملائكة اذ لا عقل له
 خلافا لبعض اصحابنا وهذا انما ابو بكر عبد العزيز لا اله الا الله قالوا واذ خلق الملائكة
 الا انا فسجدوا الا ابليس والاستثناء لا يكون من غير الجنس هذا المشهور في لغة
 العرب بدلالة انه لو كان قول القائل فتح الجنازة اذ لا عقل له غير بدلالة
 احواله والجنس اذ يقول وايت الناس الا انما اواة استدلال مستدل على جواز
 فذكر بقول القائل وبدلة ليس اياها انيس الا البعافي والالعيس
 فضل البعافي والعيس من جنس ما يؤمن به وانما استثناء العيس

لا من غيره من لان لم يجر غير الانس في الآدمي ولا جنس ولا غير ذلك
قالوا الذين يدعون على صحة هذا اوان من الملائكة ان لو لم تكن من الملائكة لم يكن
لهم وسبب امتناعه لان الله يقول ما اوتى وقد كان مناظر على ما هو قال من
هكذا اقلنا عدل الى قولنا انما خبر من علم ان الفرق الامر اليه وهذا الزمان
لا يفتح البرازون فضحة الجوارون لم يكن لهم لانهم لم يدخلوا تحت النسي
قالوا فقد خصه باسم فقالوا ابليس كان من الجن قبل الجن نوع من الملائكة
يقال لهم الجن كما يقال الكلاب وبعوض الارواح والجنزة والربانية وكلهم
جنس واحد يشمل على النور كالأسماء في عجم وعرب فلو قال قال
امر عبيد بن كهم بالطاعة فاطاعوا الأفعلة فاذ كان من الجن فخصه
لم يدل على انه عبيد الزنجي الا ان عبيده في الجنة واذ كان من النور
انتهى وقال ابو يعلى زيات في تعليقاته الى اسحق ان شاكلا يقول سمعت
الشيخ يعنى ابا بكر وقد سئل عن ابليس من الملائكة فقال ارباب السجود
فلو لا ان ابليس منهم ما كانوا مائورا قال ابو اسحق فقلت اجمعنا
على ان الملائكة لا يتناكح ولا لها ذرية وقد كان ابليس ذرية من علي ان
من غيرنا وظاهر كلام ابي بكر عبد العزيز انه من جملة الملائكة وقد صرح ابو بكر
انه من الملائكة وكل الاختلاف فيه ولانه لو لم يكن من الملائكة خرج عن ان يكون
مائورا بالسجود لانه السجود انصرف الى الملائكة وقد اجمعنا على ان كان
مائورا به وهو قول اكثر من المفسرين ابن عباس وغيره وقول ابن مسعود
وجامعة من الصحابة وسعد بن المستنير واخرين بانه قال جماعة من المتكلمين
قال ابو القاسم الانصاري وهو من ذهب شيخنا الى ان ابليس وظاهر كلام
ابن اسحق انه ليس من الملائكة وانه من الجن لانه اعترض على ابي بكر بالدليل
وهو قول الحسن البصري قال ابو يعلى فاذ قيل فقد قال الله تعالى
الا ابليس كان من جن قال قيل لا اخبار عما كان مستتر اية
من مخصية الله تعالى ومخالفة امر لانه اشتقاق الجن من الاستتار
ومنه قولهم في الجنى جبيننا لا استنار في بطنه ومنه سمي الجنون

مجنونا

مجنونا لانه قد ستر عقله بالخيال وجواب آفة وهواة ابا بكر قد ذكر في كتاب
التفسير باسنادوه عن ابي عيسى وابن مسعود وجعل ابليس على سماء
الدنيا وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن وانما سموا الجن لانهم من الجن
وكان ابليس مع ملكه خازنا واما ما اخرج ابو اسحق من ابي ابليس الشهادة
فقد حدثت له الشهادة بعدة من من رواهاهم كما حدثت الشهادة في حاروت
وما روت بعدة اصبط الى الارض وقيل انها هوى امرأة وقد كانا ملكين
واذا ثبت ان من الملائكة وانه من من رواهاهم ما كان في من العصى وكذا
ما روت وما روت انهن قلن وقد ذكر محمد بن جوير الطبري في تاريخه قوله ابن عباس
فقال حدثنا القاسم بن الحسن حدثنا الحسن بن داود بن خازن عن ابن جريح
قال قال ابن عباس كان ابليس من الملائكة واكرمهم قبيلة وكان خازنا
على الجنة وكان له سلطان على الارض وكان له سلطان الارض وعن ابن جريح
عن صالح مولى التوبة وشريك بن ابي نمر او كلاهما عن ابن عباس قال ان من
قبيلة من الجن كان ابليس منها وكان يوسوس ما بين السماء والارض حدثني
مسدد بن حاروت الهذلي حدثنا عن جابر بن جابر عن ابي عبد الله عن ابي
ونع عن ابي مالك وعن ابي صالح عن ابن عباس وعن مرة الهذلي وعن عبد الله
ابن مسعود وعن ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ابليس على ملك
سماء الدنيا وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن وانما سموا الجن لانهم من الجن
الجنة وكان ابليس مع ملكه خازنا وقال ابو بكر الترمذي حدثنا ابراهيم بن سعيد
حدثنا نضر بن علي حدثنا نوح بن قيس عن ابي بصير بن حذاف عن قتادة قال كان
ابليس عاشر عشرة من الملائكة على الخبز وقال الطبري حدثنا ابو كريب حدثنا
عثمان بن سعيد حدثنا بشر بن عمار عن ابي روي عن الصحابي عن ابي عبد الله
قال كان ابليس من حي من احياء الملائكة يقال لهم الجن خلقهم من نار
السحيم من بين الملائكة قال وكان اسمهم كثر يعني بالعربية قال وكان خازنا
من فواة الجنة قال خلقت الملائكة كلهم من نور غير هذا الحي قال خلقت
لكن الذين ذكر في القرآن من مارج من نار وهو كاه النار الذين

السيرة الكريمة. انما تصانيف محمد

الباب واقدر ركن بمقتضى ههنا مدينه و كل من تفصيله
 وقوف ولو ابريز امام محمد بن سيبويه من بولون لوتن منصرفه
 مسطوره قال رضي الله عنه اعلم انه ابو الكبير كثر تصنيفه محمد
 في اللغة وكذا لم يروه ابو حنفي لانه صنف بعد انرا في من العراي وكذا
 لم يذكر اسم ابو يوسف في شيء منه لانه صنف بعد ما استحكمت النفرة بينهما
 وكما اصحاب الرواية حديث عند قال اخبرني الثقة وهو مراه حيث
 يذكر هذا اللفظ واصل سبب تلك النفرة الى على ما ذكر المصنف قال
 في محمد بن محمد بن يوسف فاشي عليه فقلت له مرة يقع فيه مرة يشق
 فقال الجمل في ذود ذرايين سماء عن محمد بن ابا يوسف روي في قول
 ما قلنا القضاة كاهن بركب كل يوم الى مجلس الحكمة فيتم به طلبة العلم فيقول
 ابو يوسف الى اين يذهبون فيقال الى مجلس محمد فقال بلغ قد محمد
 انه يختلف الله والله لا فتن في هذا وبها وبها وعقد مجلس الامام لانه
 ومحمد بن ابي الحسن في الدرس فلما كاهن في قوله ابو يوسف راي الفقهاء يكرهون
 بكرة فقال الى اين فقالوا الى مجلس محمد قال اذهبا فانما الفقه محمد
 وسببها الخاص ما حكى انه روي في محمد بن محمد بن يوسف فاشي عليه الخليفة
 فخاف ابو يوسف انه يقره فخلاه فقال اني رغب في قضاء مصر فقال
 محمد وما غرضك في هذا فقال قد ظهر علمنا بالعراي فاجب ان يظهر
 فقال محمد حتى انظر وشاور في ذلك اصحاب فقالوا ليس غرضه قضاءك
 ولكن يريد نفيك من باب الخليفة ثم اوى الخليفة ابا يوسف اذ يحضره
 مجلس فقال ابو يوسف انه براء لا يصلح معه مجلس امير المؤمنين فقال
 وما ذاك قال به سلب المولى بحيث لا يمكن استدعاء اللطوس قال الخليفة
 فاذا لم بالقيام عند ذلك ثم خلا فاقول وقال انه امير المؤمنين يدعوك وهو
 رجل ملول فلا تظن اللطوس عنده فاذا استر اليك فمعه ثم اخذ الخليفة
 فاستحسن الخليفة لقائه لانه كاهن ذاجال وكلامه فاحص كلامه
 واقبل عليه وكله وجعل يكلمه في ظلاله فذكر ان راي عليه ابو يوسف

انه في مغلطه

انه في مغلطه الكلام وخرج فقال الخليفة لو لم يكن به هذا الدراك لكان
 يتحمل به في مجلسنا فقبل محمد في ذلك الوقت فقال قد كنت
 اعلم انه لا ينبغي له ان اقوم في ذلك الوقت لكن يعقوب كاهن استاوي
 فاكهت في اللغة ثم علم محمد ما قال ابو يوسف فقال الله اجعل سبب
 خوجه من الدنيا ما ينبغي اليها فاجيب وعنده في ذلك وقت معروفا
 ولما مات ابو يوسف لم يخرج محمد الى جنازة وقيل انما لم يخرج لاجل
 فاه جوار ابو يوسف كثر يترضيه فيما يبكي على ما حكى ابو جوار ابو يوسف
 كن يظن عند الاجتياز بباب محمد الكيوم رجلا من كاهن كاهننا اليوم
 من كاهننا التابعا اليوم فخصه لافادام ظهر اليوم نظروا لوزن ولوزن
 هذا اجابة سبب النفرة من اوله شرح السير الكبير كثر تصنيفه
 محمد **مسألة** زيد ما لي فغرايه صدقة وصرف اجتهاد لو امكن
 فغرايه فتن في سنة صرف اولي واولي **الباب** غرايه
 فغرايه صرف اولي ورزاه صدقة مع جهاد معناه حاصله
 انه الصرف الى فقراء المجاهدين اولي لانه فيه معنى الصدقة والجهاد
 بالمال وايضا منفعته فذلك الى جميع المسلمين يدفع اذى المشركين عنهم
 بقتله من السير الكبير في اوله في الورع الخامس **مسألة** فاضل
 ومفيد كثر شرع سنية مخالف حكم فتواهم بولند في رعي قدر الطاهر بذه
 وسع الادب قاور اوله وعي كسبي يتبعه صكان ايندك بوقد رجا اثم اوليه
 بله بذه جهاد يتكلم بجهاد حاصل اوله وعي اوعا الى صواك بدير **الباب**
 خطا وهدى شريف نقي صريح اوليه بوجهاه محتاج اوله في ذلك
 كونه وروا الا مقلد اوله كتب مشهوره مسئلة في كروب وارضه اقول الى
 ببلوب بولما رين حكم وارفنا قطعا جاز اوليه بمر مسئلة خطا معذور
 او لما رين عمرو بن العاص رص انفق على الواية عنه اذا حكم الحاكم فاجتهد
 لما كاهن الاجتهاد مستند ما على الحكم اجتهادنا الى تاويله فعد به اذا اراد
 الحكم فاجتهد وهو من باب القلب اي اذا اجتهد الحاكم حكم كما في قوله

ومن استلج الى النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا جميعا وشرعوا بحسب طهر لاكت
 بظهوره لانه استخاف من الحق الرسول . من حين الحكم في القسم الثالث
 في فصل في من سب الله حاشا في الوقت الاول . رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حضرته في شرب من ماء او لوزون صلوة شرعا في حيدر واهميد
باب من كثر في قنن من بالي وعامل عمره بركت ايمانه حيدر
 . تاج السبع حيدر هو كونا ولزق صلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 قولي وحي بودر . شمس الشمس لوقول ما يندر . قنن هو كونا ولزق صلوة على النبي
 ويحيط به نعل ايلش تحفة الفقهاء . من كونا بودر وعش برقول جلس واحد
 بركت كفايت ايدر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وقضا لوزون
 وعش من كونا . وعش ما . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 كونا ولزق من وجوبه قايلا ولزق شيخ الاسلام خواطر اكرت ايدر وعش اكرت ايدر
 بودر . خلاصه جلس واحد من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 بركت وارب اوكف متافرة كونا ما يندر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 قوليل وعش اكرت ايدر . اما هو كونا ولزق وجوب ايل وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 بن بركت من كونا بودر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 قوليل وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 على كل بالي عاقل في العمر من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 تاج السبع وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 واليه مال شمس الاثم الضم وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 عند ذكره حيدر في كل مرة كذا فرك في تحفة الفقهاء وقال وعش اكرت ايدر . من كونا بودر
 وقيل كونا في المجلس مرة وبمنه كذا في القينة وان لم يصل نزل صلوة مينا
 فيعصى كذا ايضا في القينة . وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 من المشايخ المفسرين والفقهاء منهم الطحاوي قالوا لا يجب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 كلما ذكره بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر

حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

واجب

واجب التوق وهذا القول لاختيار شيخ الاسلام المعروف بخواطر اكرت ايدر
 الجامع الكبير واختيار شمس الاثم الضم وكذا ايضا ذكر في خلاصة الفتاوى
 نقل عن بعض شيوخ الجامع الصغير ان عليهم عند كل سماع وذكر في خلاصة الفتاوى
 ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذكر او سمع ذكره في مجلس اكرت ايدر قال المنقذون
 ان اتحاد المجلس حيدر واحدة وقال المتأفون . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 الكناح في الوقت الثاني قاله القاضي ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 ان من كونا بودر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 على من كونا بودر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 في الفصل الاول وانه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة ينصت لانه الانصات فرض في الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ليس لعرض الا في العورة فلا يجوز ترك العرض لانيته ما ليس بعرض وهذا
 حرم عليهم الكلام ما هو المعروف مع ان فرضه في هذا الوقت . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 في فصل الجمعة . اذا كراية سجدة واحدة في مجلس واحد فالأفضل الاكفاد
 سجدة واحدة وانه كراية النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل سجدة واحدة والصلوة عليه واحدة
 منهما . من صلوة الاشياء . قال الكراية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على
 الاشياء من كونا بودر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 الصلوة كما ذكره في غير الاشياء . وما ذكره الطحاوي في كتابه الاجماع فقامت
 العلماء اذ الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة وليست بواجبة كذا في الذبضة والخطبة
 . من صلوة في باب الجمعة . قال الكراية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على الاشياء
 مرة واحدة شاء جعلها في الصلوة او في خارجها وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 كما ذكره في غير الاشياء . وما ذكره الطحاوي في كتابه الاجماع فقامت العلماء
 على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة وليست بواجبة كذا في الذبضة والخطبة
 والخطبة من صلوة في باب الجمعة . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
باب من صلح وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 بتصيت من ايلش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر
 اول وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر . من كونا بودر وعش اكرت ايدر

احتساب السادة ص لا يقد على الكلام فغند ان افنى حكم الاوقوس وعند الحاننا
 اذ لم يمتد فمكون علم اشارت كان حكم الاوقوس والا فلا وقد الامور بسنة
 وقيل بانه يقع الى زمان الموت قبل عليه الفقد من صدر شرعي في قوله
 ويصير لا يقد على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه بوضعية قاله
 مقال جازت وصية بشارته والحاجات لم يحجزوا وقال الناطق في قوله الكسب بناء
 رجل اصاب الفالج فذهب لسانه ونحوه عن الكلام لم يضر فاشار وكتب فقال فمك
 وتقدم العهد فانه حكم الاوقوس وقال الناطق اراد بقوله طاله فمك
 مضى السنة على ذلك وذكر الناطق ايضا المريض الذي بالسل فمك في السنة
 ونحوه بقرينة المريض ما لم يتناول في سنة الحاننا تطاول السل بالسنة فاذ
 بغيره في سنة الحاننا في سنة الحاننا في سنة الحاننا في سنة الحاننا في سنة الحاننا
 في الورع الاول **باب** اكله سنة او كنفه اكله سنة او كنفه اكله سنة او كنفه
 عنك او كنفه اكله سنة او كنفه اكله سنة او كنفه اكله سنة او كنفه اكله سنة
 سائر اطعمته في طعام واحد وليست به جوارحه تنافسها او يوجب جوارحه
 ومن السنة ان ياكل ما يلبس لا قاله في كل مما يليك ثم كانه يدور به على
 الفاكهة فتقبل في ذلك فقال ليس هو نوعا واحدا ان افرا من متعة
 كذا في التنوع ومن هذا علم ان قوله ولا يتناول مما بين يديه جليلا على
 بل فيما كان طعاما واحدا ليس في اجزائه تفاوت اما اذا اكله تفاوت
 اجزاء الطعام واختلفت في حوزة اليد مالا يلبس اما جوارحه في الفاكهة فكان
 ذكر آنفا واما في غيرها فكلما روي عن ائمة رض ان قال ان خياطا دعاه رسول الله
 صلح الطعام صنعة فذهب مع النبي ثم فترت خبيرة ومرفا في بناء
 وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ان خياطا دعاه رسول الله
 من ابي سديد على شرح السرى في فم من الاكل والشرب
باب زينة عمره في الاولاد صفة زينة اكله سنة او كنفه
 بوقته آخرة تأخير **باب** اكله سنة او كنفه اكله سنة او كنفه اكله سنة
 رجل ظالم الا فسد لصاحب المال انه كلكم لانه لو اراه في النار في الدنيا

الذي عن تناو ما بين يديه جليسه
 مجموع على ما اذا كان طعاما واحدا ليس
 في اجزائه تفاوت

كانه مكتوب

كانه مكتوب ثوبا عظيما فلذا اذا انقضى من نار الآفة من اقصاء الحاي
 في كتاب الكراهية فبشراب الكراهية بعلامه التي **باب** خطبا خطبا
 عز من قائل عني واما اريد خراة انك كراين من قائل اعرابيه نه واقع اوله **باب**
 عز كذا فاعلم فضاله واقع اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 يا خرم قائله عني عني واقع اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا قائله عني واقع عز من قائله عني كراين اوله
 اي عز قائله عني عني واقع اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 للفتاوى واحتملت اي الصفة المذكورة حالا ايضا للاستقانة المصطفى
 الحال نحو طاب زيد فارسي من حيث انه فارسي او حاله كونه فارسي كني بزيادة
 من فضله في قوله من فارسي وقوله من قائله عني عني واقع اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 في العيني **باب** في افضله عني عني واقع اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 قول الرب انك كراين من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 من زياره في قوله كراين من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 ايل كحصيله صاحي تمتع اريد بزيادة من كراين من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 بوضوح بر خور داره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 شرفه وليد اشرف خلق الله ليس له ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 في العلم دوة الشئ شرفا كذا اشرف خلق الله ليس له ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله من زياره ولحقه وار عز قائله عني كراين اوله
 لا ينفع كذا لا ينفع منه ونفع العلم صلا الاخذ في العباد في قوله لم يزد
 في العلم ورعا وزهد لم يزد ومن الله تعالى الامتنان اي بفضله شديدا بعد ازا
 وقد كانه النبوة يتعقد من علم لا ينفع ويقول الله اني اخذ بكم من علم
 لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع ذكر في الاحياء
 نقد من ابن سديد على شريعة الاسلام في فضل العلم في الورع الثالث ثانيا
باب بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه
 قاهره وليد بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه
باب تعلم افضله تركه علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه بوضوح علم وجهه وضعه لوزنه

اعراب عز من قائل

سم تعلم يا فتى فالجمل عار ولا يرضى بها الآحار • وأما إذا لم يقدر على
 النية فالتعلم أفضل من تركه فإنه إذا لم يعلم سرجي إذا تعلم نيتي في الفصل
 وعنه أنس أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم لم يغرقه من الدنيا حتى
 يأتي عليه العلم فيكون له نوراً في قبره طلبنا العلم لغيره نأثم فإنه يكون الأثم • ثم شارة
 الأثر في الباب الثاني عشر **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 مذهب حنفي هو ما قاله في المذهب من ذهب شافعي به انتقال المذهب إلى
 جازي أو لورج **الحاج** مذهب الإمام في ثبات خير وأولى •
 شفعوني المذهب أو أصار حنفي المذهب وقد فاته صلوات في وقت
 كان شفعوني ثم أراد أن يعطيني ما في الوقت الذي صار حنفيًا يعطيني
 على مذهب الإمام • سئل الشيخ الذي عن شفعوني صار حنفيًا ثم أراد أن ينتقل
 إلى مذهب الشافعي هل له ذلك فقال الثبات على مذهب الإمام خير وأولى وقال
 هـن الكلمة أقرب إلى اللغة وأدعى مما أجاب الفقيه الإمام الحنفي •
 عن هذه المسئلة فانه يعرف الباب الثاني عشر المذهب
 الحديث ويرجع إلى مذهب السديد • من خلاصه في كتاب الطلوع في الفصل
سزيد ما في بعض آراءه وأما ما بين قوله من لم يلقه يدق عليه جازي أو لورج
الحاج ما • أنه التفتيح عن حقيقة التكاثر فيجب فادبر الحكم على طاعتها
 وفي استنطاقها أظهر لها حشنها وقد نذب الشرع إلى التمسك به •
 لأن مكث في كتاب الشكا في فصل الأوبك دالة الشارح قد نذب إلى السوء
 وفي الزاوية النطق أشاعه الفكا مع تغويت مصالها • **س**ما
 زيد ما في آراءه وأما ما بين قوله من لم يلقه يدق عليه جازي أو لورج
الحاج ما • أوله أن يركب ما يركب آراءه • هل راجع كغيره إلى
 لورج أو لورج أو لورج • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 أو لورج ظاهر زيد في بعض آراءه • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 عيب وكذا الرق لا • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
سما في المذهب أو لا • كونه

تارنن ولورج أوله قبله سرجي • **الحاج** ما • كونه
 أو لورج • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 ما • كونه • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 في الثانية في كتاب الخطر والاباحة في ثواب ما يكمل من النظر والتمسك من الأثر
 في كتاب الصلوة في باب الشهيد • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 قول الشافعي قال كيف أذكر قول من يخرج زافر ينفذ أحياناً في العنق قيل كيف ذلك
 قال في مذهبه إذا ماتت امرأة وفي بطنها ولد سنة أسهر أو فوقها ماتت أو •
 وفي بطنها ولد أو خرجوا الشيخ أبا الحسن القدر في فلاحه • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 في كتابه قول الشافعي • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 آخره في ثوب زوي أبا لورج بنت ميسم أو لورج • **الحاج** ما • كونه
 بر وابتدع خلقاً أصح أبا لورج • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 وار • أنه كذا في التكرار المأثرة في زوجها في الجنة قال أبو بكر بن العربي • هذا
 حديث عن عائشة في أن في أحكام المرأة له فانه كانت المرأة في الدنيا في فصيل
 أنه مات عنها من الأول في قوله لم قال ضيقة لأمراته أنه سركه أنه يكون
 زوج في الجنة أنه جمعنا الله فلا تنفرد من بعد فانه المرأة لا توارث زوجها
 وخطيب معاوية بن أبي سفيان أنه الدرر فابت وقال سمعت أبا الدرداء
 يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال المرأة لا توارث زوجها في الآخرة وقال في أنه أركه
 أنه يكون في زوج في الجنة فلا تنفرد من بعد فانه المرأة لا توارث زوجها
 ابن حجر بن شريك حديثاً عن أبي سعيد بن أسحاق العطاء وحديثاً عن عائشة
 عن محمد بن أنس بن مالك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله كونه لها
 الرق فانه في الدنيا ثم يوتى لا يملكه إلا أول أو لا • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 كونه • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 خير إذا كان في زوجها • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 أنه لا يستدل بعد وفاته زوجها أو لا • **س**ما في المذهب أو لا • كونه
 فانه المرأة لا توارث زوجها في الجنة • **س**ما في المذهب أو لا • كونه

خلق

وفي نسخة مسماة اول اصلي اورزني يار لوق كرك لاه حفظ المعصية سنة
 متبعة وقد رسمت هكذا من نسخة الكافية في شرح الشافعي في اول
 الاصل
 وصح اورزني اسماء اولنا وديار اتيان يعلوب ضرر اليك من ضارة صبي يبي
 لادع اولو ريوسه دفعه قابل ايكن لظالم ايديك وصي يبي **الحباب**
 صبي يبي لادع اولو ريوسه حاطط للصغير اسماء على اب او وصيته فقط فالفاهة
 على الصبي ولا يجب شي في ذكره على الاب والوصي سواء في خط في النسخ او لم
 يعزط لانه الاشهاد على الاب والوصي كالاشهاد على الصبي وهو بالخ فاذا
 بالغ او مات الاب والوصي بعد الاشهاد على ما بطل ذكره الاشهاد صبي
 لو سقط الحاطط بعد ذلك وانلف شيئا كان هدر في ديوات واصحاب
 الناطق من العاوي في الفصد الحامس والثلاثين قريب من الفصد الاخير
 كذا في ما يفتحه في كتاب الجنائز في فصد في جنابة الحاطط في الورق الاول
مسألة رستم في ذكره في جوار اسنه خارجة زيد كلوب وركان
 احداث ايدي انك في جوار اسنه خارجة زيد كلوب وركان
 زماة وكاه بكليوب كساه جلوب رواجي زمانه زكح زيد زلم مشرك
 او لمخل بزه ضرر وريوسه عا حاه اولاد زيد يبي منه قاور اولو ريوسه
الحباب اولاد كمينه اولو ريوسه ضرر شرعي وكل ايدي مضره
 وفكر الشف في شرح سب بني في ملكه تمام لا يمنع فيه بلا خلاف واذا رام
 اذ انتفاع به وكبيره يتفوه به ضررا فاحش الصبي ان يمنع والا لا واما
 انتفع وتقدم الى بناء الجيرة هل ينتفع البناء وفيه طاحونة على زرار
 كواذ يضح فوف طاحونة اخرى وسب ومنعها يعل ما الطاحونة العتيقة
 وتختل وراها لصاحبها اذ يمنع الثاني عن النصب وانه كاه لم ينتفع
 على الاولي بنصب الثاني ليس للاولي ان يمنع الثاني كالتاجر اذا
 اخذ في جانب تاجر كوف حانوتا بمثل تجارة الاولي فكسرت تجارة الاولي
 بالحاده ليس للاولي المنع من حطان البرازي في نوع فيمن يحد

اخذ بحجب تاجر حانوتا بمثل تجارته
 فكسرت الاولي بذلك ليس له المنع

عارة بقر لصاحب كذا في ما يفتحه **مسألة** زيد صغيره وصي
 اولاد عمرو بكر صغيره وصي اولاد خالد صغيره وصي اولاد يوسف وصي اولاد
 زيد وعمرو واركان بينهم اولاد ديوار وده سقطت في اولون بملوكي
 نفديهم ايكنس ضرر حقا او يحد كل موت اربع ديوار ديوار ديوار ديوار
 ايكون كاه الشرح جيلدي يبي **الحباب** قاضي ايدي كونه زرا كونه
 ايكنس ضرر ديوار يبي ممة جيلدي يبي مة كاه ديوار ايدي كونه
 آخر اي ضرر خولن ولف اولوي جيلدي يبي مة قايون في صغيره ضرر لاه
 راجع اولوش اولو ريوسه جيلدي يبي مة جيلدي يبي مة جيلدي يبي مة جيلدي يبي مة
 السقوط وكل صغيره في فطلب احد الوصيين ممة جيلدي يبي مة جيلدي يبي مة
 الشيخ الامام ابو بكر يبعث القضي امين حجة ينظر فيه فاه علم اذ في تركه
 عليهم ما اجبر الا في يبي مع صاحب خالي وليست هذا كاه اهد المالكين
 لاه في الا في لور يبي بدخل الضرر عليه فلا يجبر اما هنا الوصي اراد اهد خالي
 الضرر على الصغير في يبي على اذ يرحم من فاضحة في كتاب الوصايا في
 تصرفات الوصي قريب من كتاب الشفعة يور يبي **مسألة** يري
 خاص يري كسني في خصوص اولون في يري قديم الا يامدة ان ايكنس طريق
 موقوع ديوار ايدي اولون قايون طريق عام اولاد زيد طريق خاصه يكا في
 ويكنس طريق موقوع اولاد كسني كسني يري يري يري يري يري يري يري يري
 موقوع يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري
 ومالك يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري
 اذ يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري
 الى هذا الدرب المشترك فارد صاحب الدرب هذا الدرب المشترك اذ يري
 لهذا الدرب التي ليس لها باب في الدرب يري يري يري يري يري يري يري يري
 رواتية اهد يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري يري
 الشريك قال في خلاصة الفتاوى ما نصه اذ كان رجل من اهل مكة الى مكة
 غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره وراة يفتح بابا في الحانوتا ليس له

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
وبعد ذكر في العناية شرع الهداية السياسية تغليب جزأ وجانية لها حكم
شرعي حسب المادة السادسة وذكر في سبعين الحكم السياسية شرعية مغلظة
ثم قال السياسة نوعان ظلمة فالشرعية بحكمها وعادله يخرج الحق من الظلم
ويعرف كثير من المظالم وتروع أهل الفساد ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية
فالشرعية توجب المصالح لها والاعتماد عليها في الظاهر والحق وبها باب واسع
تضمر فيه الإلهام وتزل فيه الأقدام وأعمالها يضيء الحق ويعطى الحدود
ويخرج أهل الفساد ويعيق أهل الفساد والكسب فيه ينتج أبواب المظالم الشبهة
ويوجب سلك الدماء واخذ الاسوال الشرعية ولهم سلك فيها طائفة
سلك التفریط المذموم فقطعه النظر من هذا الباب إلا فيما قلنا منهم
أن يتعاطى ذلك من باب المقدار الشرعية فتد ومن طرق الحق سبلاً واضحة
وعندلوا إلى طريق من العناد فاضحة لأن في الحار السياسية الشرعية سرداً
للمنصوص الشرعية وتغليباً للخطأ الراشد من وطائفة سلكت في هذا
الباب سلك الإفراط فضعف واحد الله وخرجا عن قانون الشرع إلى أنواع
من الظلم والبدع في السياسة وتوصلوا أن السياسة الشرعية قاهرة
على سياسة الخلق ومصلحة الأمة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال خير
من قال اليوم اكملت لكم دينكم الآية فخر في هذا جميع المصالح العباد
الدينية والدنيوية على وجه المكالمه وقال عليه السلام تركت فيكم ما إن تكلمتم به
لأن تصدقوا كتاب الله وسنة وطائفة قد سطت وسلكت فيه سلك الحق ووجدوا
ينبغي السياسة والشرع فتمتعوا بالباطل أو حظه ونصبوا الشرع ونصروه
والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل على فصول الفصل
الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجه كثيرة فليبرحه
إلى الاصل وأما ما ذكر من سياسة الخلفاء والمؤكدة والعقائد واستخراجهم الخدم
بطريق السياسة فيظهره الكلام بذكره انتهى ونحوه ذكر بعضاً منها وذكر
في باب أن من شروح الحارون أن قوله عليه السلام من غرق سنة غرقناه

وهو حرقه فخرنا محمد بن علي السياسة وفيه أيضاً في قوله عليه السلام أن النار لا
يعدب بها إلا الله فالحار علي رضي الله عنه قوماً زنادقة اتخذوه الهماً
للسيعة وللبهاغة في الشرع جرد للإمام ذلك إذا دعت إليه المصلحة
وفي حدود شرع الوفاية وهدود الهداية قوله عليه السلام قتلوا
الفاطر والمنصور به في حق اللواط محمد بن علي السبيعي وفي باب السبب
من جامع الشروح للبرذوي وما روي أن أبا بكر رضي الله عنه قتل
شهود القصاص بعد الرجوع محمد بن علي السبيعي وفي حدود شرع المصلحة
وما روي من الأحاديث والمار السجادة في حق اللواط محمد بن علي السبيعي
كما حمل عليه ما روي في السارق في المرة الخامسة في قوله عليه السلام
فإن عاد فاقطعه وفي حدود بيان الرولية كل ما روي في حق الله
على النبي عليه السلام وعلى الصحابة رضي الله عنهم من القتل والرحم أو
النكيس وغير ذلك فذكر محمد بن علي السبيعي وعنده نايح من ذلك
بطريق التفسير والسياسة لا يري إلى ما قال محمد في الزبادات يجب
به التفسير والراي إلى الامام أن شاء قتله إذا احتاد ذلك وإن
شاء ضربه أو جسه وفي سبعين الحكم على وفق ما في الزخيرة المألفة
للإمام العراقي أعلم أن التدبيرة على الحكم في الحكم السياسية ليست
مخالفة للشرع بل مشهدة لها الأدلة التي ذكرت وشهد لها أيضاً الفقهاء
الشرعية من وجه الأول أن الفساد قد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول
ومقتضى ذلك اختلاف الأحكام بحيث لا يخرج عن الشرع بالصحة لقوله
عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وترك هذه القوانين يؤدى إلى الضرر
ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفي الحرج والتأني أن المصالح
المستقلة قال بها جميع من العلماء ومن المصالح التي لم يشهد الشرع بها
ولا بالغائها وإن كانت على سبيل المصالح وتلقه القتل بالبدل
ويؤكد العمل بالمصالح المرسله أن الصحابة علموا أمرهم مطلقاً لا
لتقدم شأنه بالاعتبار ككتابة المصحف ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير

هذا
في حق اللواط

رعا

وولاية العهد من ابي بكر رضي الله عنهما ولم يتقدم فيها امر ولا نظير
 وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة وندرج الدواوين وعمل السكة
 للمسلمين واتخاذ السجون وغير ذلك مما فعله عمر رضي الله عنه وهدم الاوقاف
 التي بازاء مسجد النبي عليه السلام والتوسعة في المسجد عند ضيقه وحرق
 المصاحف وجمع المصاحف على مصحف واحد وجحد اذان في الجمعة بالاسترق
 مما فعله عثمان رضي الله عنه وغير ذلك كثيرا جدا فعلم المطلق لمصلحة العامة
 ان الشريعة تشدد في الشهادة اكثر من الولاية لتوهم العداوة في كل شرط
 العدد والحجة وتوسع في كثير من العقوبة واشتتاتة وضيق في الشهادة
 في الزني فلم يقبل فيه الا اربعة يشهدون بالزنا كالميل في المحكمة وقبل
 في القتل اثنين والدماء اعظم لكن المقصود التستر ولم يحوج الزوج
 الملائن الى بيعة خيرا عانه ولم يوجب اليه حد القذف بخلاف سائر القذف
 شدة الحاجة في الذب عن الانساب وضيق العيال والفرش عن
 اسباب الارتياب وهذه المبادئ والاختلافات كثيرة في الشريعة باختلاف
 الاحوال فكذلك ينبغي ان يراعى اختلاف الاحوال في الامان فتكون
 المناسبة الواقعة في هذه القوانين للسياسة كما شهدت لها القواعد
 بالاختيار فلا يكون مع المصالح المرسلة بل اعلى رتبة فيلجج بالقواعد
 الاصلية والراجح ان كل حكمية في هذه القوانين ورد فيه دليل خصية
 واصليها من عليهما كما هو تقدم وقد ذكرنا على بعض العلماء وهو مذهب
 انه قال اذا لم يجد في جهة الاخير العدول اقمنا اصلهم اقلهم واجلهم
 فخرجوا للشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاء وغيره ليلا يضيع
 المصالح ولا يستعطل الحق والاحكام وما خلق احدنا لغيره في
 هذا فان التخليق مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشهود فسقة لاجل
 عدم الفساد جاز التوسع في الاحكام السيئة لاجل كثرة الفساد في الزمان
 واهله وقد قال عمر بن عبد العزيز سخرت للناس اقضيتهم بقدر ما
 احسنوا من الخمر قال القرا في صاحب الذخيرة المالكية ولا تشكك

في الامور
 التي لا
 يجوز

في الامور
 التي لا
 يجوز

ان قضاء زماننا وشهدده وولاتهم دامنا وهو لكاف في العهد
 الاول ما ولوا ولا خرج عليهم ولاية هؤلاء في مثل ذلك العصر فسبق
 فان خيار زماننا اراذل ذلك الزمان ولا لاي اراذل ضوق فقد
 ما كان قبيحا واستبح ما كان ضيقا واختلن الاحكام باختلاف الزمان
 والخامس ان بعض ذلك من القواعد الشرعية ان الشريعة توسع في
 للمريض في النجاسة اللائقة بهما من المصفر بالمناشدة كذب الاثر
 وتوسع في زمان المطر في طين المطر كما ذكره محمد في بخار على ما فيه
 من القدر والنجاسة وتوسع لاصحاب الفروج في كثير من نجاستها
 وتوسع لصاحب البواسير في بلكها وحسن الشارع تركه اركا
 الصلوة وشروطها اذا اضاف الى حاله كصلوة الخوف ونحوه
 وذلك كثير في الشرع وكذلك قال الشافعي ما ضاع شيء الا
 استسح يتبر الى هذا الموضع فكذلك اذا ضاع علينا الحال
 في درء المفاسد استسح في تلك المواطن والسادس ان
 اول بدو الانسان في زمن آدم عليه السلام كان الى حاله ضيقا
 فاستجبت الازنة واشياء كثيرة وتوسع الله تعالى فيها فلما
 اشبع الحال وكثرت الذرية حرم ذلك في زمن نوح عليه السلام
 وحرم السبت والكسح والاكل والامور كثيرة وفرض عليهم
 تحسون صلوة وتوبة احدهم بالقتل بنفسه والالة النجاسة
 بقطعها الى خير ذلك من التمشيد بدات ثم جاء آخر الزمان وضعن
 الجسد وقدر الجسد فلفظ الله بعباده فاحلت تلك المحرمات وحقت
 الصلوة وقبلت التوبة فقد ظهر ان الاحكام والشرائع بحسب
 اختلاف الزمان وذلك من لطف الله عز وجل بعباده وسنة
 الجارية في خلقه وظهر ان هذه القواعد لا تخرج عن اصول القواعد
 وليست بدعا عما جاء به الشرع المكتم وفيه اطلاق شرع الله
 ايضا في الوقاية عن التيسير والسياسات ما حكى في القصة

خيار زماننا
 اراذل ذلك
 الزمان

ان الامور
 التي لا
 يجوز

ابي بكر الاثني ان المدعي عليه السرقة اذا انكر فللادعاء ان يحلف فيه
 باكثر اربعة فان حلف على ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده
 عاقبه وفي سرقة الخلاصة والجزازية عن الاصل المدعي عليه انكر
 السرقة قال عامة المشايخ يعززه الامام اذا وجدته في مكان
 التهمة بان راه يحلف مع السارق او جالس معه شربة الخمر
 لكنه لا يشرب دخل عصا برهوسن على امير بلخ فاقى بساروح
 فانكر فسل فقال الحسين على المنكر والبيئة على المدعي فقال الامير
 ساءا بالسوط فمضض ضربا الا اقر بالسرقة قال عصا بجاء
 الله ما رايت ظمما اشبه بالعدل منه وفي اكرام محمد الفتاوي
 والجزازية عن سرقة المحيط من المشايخ من قال بصفة الاقرار
 بالسرقة مكرها سكر من بن زياد ايجل ضرب السارق حتى يترق قال
 ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم وفي سرقة فزانة المخبئين بعض المتأخرين
 يفتي بصفة الاقرار بالسرقة مكرها ويحلف ضربا سارق حتى يترق وفي
 جنابات جواهر الفتاوي سئل الامام الناصبي قيل نعم يوجب اليه
 الفقة عن من يدعي في الارض بالفساد ويوقع بين الناس الشرا
 رافعا الى السلطان ما اذا يجب عليه ان يقتل من روج واجبر لفساده
 والقول فيه منع وفي جواهر الفتاوي قيل المارعة سئل عن ريفعا
 عن قتل الزنبور والحشرات المذوية كالكلب وخره يدرج قال
 يجب قتل الادعي المذوي فضلا عن غيره اذا كان مذكيا وفي آخر
 سرقة الى مدينة وجميع كتب الفروع مع اعتاده بالحنف فذكره سياسة
 لانه ذو فطنة ساعد في الارض بالفساد وفي السراجية والمظفرات
 فان سرق ثالثا ورابعا فللادعاء ان يقتله سياسة كسجدة في الارض
 بالفساد وفي آخر حدود خزائن المفتين اذا عرف الامام الخاق او
 اقرب او اصاب معه ادة الخناقين ومعه المتاع احر بضر خفية وصلبه
 وفي الفصل الثامن من اكرامية الخلاصة والجزازية علم وفق ما في الخطر

قد اعتمدت به بالحنف
 فتقر به سياسة

والاباحة مع بجمع الفتاوي نقلها عن فتاوي النسفي كان سيده الامام
 ابو شجاع يقول يثاب قاتل الاخوة وكان يفتي بكفرهم قالوا شايخنا
 واختر المشايخ انه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا بد من علم الكفر قالوا
 منعه انما جزاء الدين يحاربون الله ورسوله الآية ولا اخوة من الحاربيين
 مع الله ورسوله وفي تفسير محمد الفتاوي علم وفق ما في الجزازية نقلها عن
 فتاوي عطاء بن حمزة سئل عن قتل الاخوة والسحابة والظلمة في
 الفترة قال يباح قتلهم لانهم يساعدون في الارض بالفساد ويقتل انهم
 يستعدون على التسبيح بالشهاد في ايام الفترة ويخفون فقال مشايخ
 ضروري ولو مرة واحدة والظاهر انهم اذا كانوا يهدون سنانا
 السيد الامام ابو شجاع عنه فقال يثاب قاتلهم قال وكان رجلا من
 فضلاء الاخوة يقرأ كتاب التوحيد فلما خرج يوما اشبه عليه بعض
 اصحابه فقال نرحل لو كانا مسلمين قتل كين فقال من شارب الاسلام الشقة
 على اهل الاسلام والزج بفرحهم والاخوة بخلاف ذلك وان اردت
 تحقيق ذلك فاسمعوا لنادي السلطان اية اجبت الى مائة الف
 فافتدوا في يومين او ثلثة كيف يكون ان يبصر الناس قالوا فخرجوا
 قال وكيف يبصر هذا قالوا فرحين ولو بر السلطان فقال اية خدمت
 ذلك عنهم كيف يبصر الناس قالوا فرحين وقال كيف يبصر هذا قالوا فخرجوا
 قال وكيف يكون مسلمين وقد فرحوا بخرابهم وخرابا بفرحهم وفي آخر
 جنابات الجزازية ولفاء الملك بسبب الشقة افتدوا بان قتل الاخوة
 في زمان الفترة جائز والنفد كقولهم في مثل هذا اشتد ضررا فيلحقون
 بالذبح يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا وفي الباب
 الرابع عشر من الاحكام السلطانية للامام الماوردي حكى ان رجلا
 اتى ابا جاسم فتبكر منه الابل بمائة الف درهم فخره مائة سوط
 وصلبه تخيرا وادبا وفي حدود شرح الزايد في على الفردوس من قضا
 علم ذات رجب محرم من قتلته وعاش شرح السر حسب على محرم وكذا

ذلك

وكذا العراية حصناً يزينه فصاح به فلم ينسحب حركته فقلد وحل هذا التماس
الحكاية بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة بادية شتى ولا قيمة وجميع
الكبار وصاحب الملك وعلم شرف السنة من نكح محاربه واصحابها قال احمد
واسحق تقتل ويؤخذ ماله وذكر ابن التميمي في تفسير قوله تعالى ولا تتكفروا
ما كنتم آباؤه الآية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا بردة
الى رجل عرس امرأة ابيه ليعتقه ويأخذ ماله الظاهر ان هذا على
سبيل التهمة والتعزير وفي النهاية ومراجع الدراية في باب ما يحدث
في الطريق من كتاب الجنائيات وكلم من ضرر خاص يتحمل دفع الضرر العام
كما في الرقي علم الكفار وان تترسوا بالمسلمين او الصبيان ومصلح
الدفع في مال اليتيم وقطع العضد الاكله عند حق الملاك وفي اول
سير غاية البيان وشرب فتاوي قاضي خان ودفع الضرر العام بالقر
الحاقه من الواجب الفصل الثاني في احكام هذا الباب اذا ثبت قيام
الدليل على ان السب في الاحكام من الطرق الشرعية فهل للقضاة
ان يتعاطوا الحكم بها فيما رفع اليهم من اتهام المصومين او اهل الشر
والتعديك ويحل لهم الكشف عن مجرى الاقرار او قيام البيئات وهل لهم
ان يتعدوا الحكم اذا ظهر انه مبطل او ضرب او سب او غيرها من الاشياء
تذكر على صورة الحال والجواب ما ذكره اربع قيمه الجزئية الجنبلي من ان
عدم الولايات وخصوصها وما يستفيد منها المدعي بالولاية يتلقى
من الانفاذ والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل
في ولاية القضاة في بعض الازمنة والامكنة ما يدخل في ولاية الحرب
في زمان ومكان آخر بالعكس واما نصوص المذهب ففهم بانهم
اي بان لهم تعاطي ذلك على ما سنذكره ان شاء الله تعالى ومقتضى كلام
الترقي في الترجمة والامام الحارثي في الاحكام السلطانية ان ليس
للقضاة ان يتكلموا في السياسة ولا مدخل فيها وانا نذكر ما ذكرتم اتبعه
نصوص المذهب على سبيل الاختصار قالوا والفروع بين نظروا الى الجرائم

هل للقضاة الحكم بالسياسة

وبين القضاة

وبين القضاة من عشرة اوجه الاول ان يوازي الظالم من القوة والمهية ما
ليس لهم الثاني ان ينجح بجلالة وواسع مقالاً الثالث انه يستعمل في الاركان
وكشف الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال الدالة بالثبوت
كما يؤدي الى ظهور الحق بخلافه الرابع انه يتباين من ظلمة بالتأديب
بخلافه الخامس انه يتاخر في ترداد الخصوم عند اللبس ليعين في
الكشف بخلافه اذا سألهم احد الخصمين فصر الحكم لا يؤخره السادس
ان له رد الخصوم اذا اخلوا في واسطة الامانة لينفصلوا بينهم على
على تراض وليس للظلمة للقضاة الا برضا والخصم التابع ان له
ان يفسخ في ملازمة الخصم اذا وضعت امارات التجاهد وياخذ
في الزام الكفالة فيما يشترط فيه التكفير لينقاد الخصم الى التناصن
وتركة التجاهد بخلافه السابع انه يسمع شهادات المستدعيين بخلافه
الثامن ان له ان يكلن الشهود اذا ارتاب فيهم بخلاف القضاة العا
ان له ان يبدى باستعداد الشهود ويسألهم عما عندهم في القضية
بخلاف القضاة لا يسمحون البتة حتى يبريد المدعي احضارها ولا
يسعدونها الا بعد مسئلة المدعي سماعها واما نصوص المذهب
ففيقتضى ان للقضاة تعاطي اكثر هذه الامور فقد قالوا في خصال
القضاة بان يأخذ نفسه بالجملة هدية ويسجي في الكتاب الجبر ويستصحب
الناس بالرهيب والرجب ويشهد عليهم في الحق ولا يدع من حق
شيئاً ويمسح من غير غشيب حتى قال في المحيط لو سلم احد الخصمين في
الجلس وسعه ان لا يرد في احد القولين انما بحرمة المجلس وهذا
نص في استعمال القدة والمهية واما الاخذ بقرايع الاحوال فللحكم
ان يأخذ بالامارات والقرايع في وجه كثيرة بطرد ذكره وقد اورد
لها بابا في معاني الحكم واما مقابلة من ظلم ظلمه بالتأديب فلهذا
هو المذهب قال بعضهم ان المدعي اذا اكتشف للحاكم انه مبطل في
دعواه فانه يؤديه واقره ذلك الجنس ليعنفه بذلك اهل الباطل

وبين

فهم

والتردد قال في الحيط واللقا في ان يحبس الصبي القاهر على وجه التاديب
 لا المقتدبة حتى لا ياكل حقوق العباد لان الصبي يؤدى ليزجر على
 افعاله الذميمة وكذا اذا اذني احد الخصمين صاحبه او شتاها عنده
 فله جسرهما وتجزيرهما واما في ثمانية في تردد الخصوم عند اللبس
 لبعض في الكشف فهذا هو المذهب ذكره في باب الاداب التي
 ينبغي للقاضي الاخذ بها من الحكم ومن ذلك انه اذا طال الخصام
 في امر وكثر الشغب فيه فلا يناس للقاضي ان يبرح كثيرهم اذا رزق به ذلك
 تقارب ابراهيم ويا حرمه بائنا الحكومة واستحسنه بعض الناجية ذكره
 في معنى الحكم ايضا واما رد الخصم الى واسطة الامانة ليفصلوا
 بينهم بالتصلي فتعاضد المذهب وسائله تنقضي ذلك وقد ذكر في
 باب ادب القاضي من معنى الحكم ان للقاضي اذا ضنى من تقارب
 الامر بانقاذ الحكم بين الخصمين او كانا من اهل الفضل او بينهما
 رحم اداه بينهما وارجى بالتصلي وقد اقام بعض قضاة العدل
 من الصدر الاول رجلين مع صالح جيرانه من بين يديه وقال
 استرأ على انفسكم ولا تعطلوا على شركا ولا بد في هذا الحكم من الحكم
 الوسايط وقال لم يبرح الخطاب رضي الله عنه ردد والقضاة بين
 ذوي الارواح حتى يصطليحوا فان فعل القضاء يورث الضغائن
 وفي الواقت الحامية وينبغي للقاضي اذا اختصر اعدان او بنوا الا
 ان لا يجتر بالقضاء بينهم ويدفعهم قليلا ليصطليحوا لان القضاء
 وان كان بحجة رتبما يصير سببا للمعاداة بينهم واما سماعه شهادته
 المستدريين فالمذهب ان القاضي يسعها ايضا في مواضع عديدة
 ذكره في باب القضاء بشهادة غير العدل من معنى الحكم واما
 تخليف الشهود اذا ارتاب بينهم فقد فعله قاضي القضاة ابن بشير
 برطبة في تركه حلهم بالله ان ما شهدوا به بحجة وقد روي عن بعض
 العلماء انه قال اري لفساد الزمان ان تحلف الشهود في

اذا حال الخصام في امر قلنا في ان يبرح
 كثيرهم ويا حرمهم بالتجدير الحكومة

وفي القاتار كناية قبيل كتاب الوجوه عن الشهادة عن المضمرات
 والمتهذبن وفي زما نالما سخر الركبة بخلبة الفسق اختار القضاة استخلا
 الشهود كما اختار ابا ابي ليلى وفي دعوى خزانة الفتاوى ولا يكون ان
 عندنا خلاف للشافعي رجاءه وفي قضاء شرح المحقق فيلنا لا تعلق لان
 الحلف قد حصل عند اداة الشهادة بلغظ اشهد وقيل بهذا اذا كان
 عربيا يعلم حصول الحلف بلغظ اشهد الا يكون واما استدعاء الشهود
 وسؤالهم عما فيهم فعند يات للقاضي ان يفعل ذلك في سوا طوع اذا
 استتراب او يفرق بينهم ايضا ذكره في معنى الحكم الفصل الثالث
 في الفروع بين نظر القاضي ونظروالي الجواب وفي الذخيرة للمام القرائي
 والاحكام السلطانية للمام الماوردي ويمتاز والي الجواب عن
 القضاة بسبعة اوجه الاول سماع قذف المتهم من اعدان الامارة
 من غير تحقيق الدعوى المحبسة ويرجع الى قولهم يلزمه اهل بيته
 التهمة ام لا فان نزهوه اطلقه او تذفون بالغ في الكشف بخلاف
 القضاة الثاني انه يراعي شواهد الحال وادعاء المتهم في قوة التهمة
 وضعفها بان يكون المتهم بالزنا متصفقا للثأف فيقضي التهمة او شتمها
 بالسرقة وفيه انار ضرب مع قوة بدن ويد من اهل الزخارة فيقضي
 ولا يكون شيء من ذلك فتحقق ذلك وليس للقضاة الثالث تعجيل
 حبس المتهم للاستبراء والكشف ومدته شررا وبجسب ما يراه القضاة
 الرابع يجزله مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تعزير لا ضرب حجة ليعرف
 وان اقر وهو معزوب الجبر فانه ضرب ليعرف لم يعتبر اقراره كمت
 الضرب او ليعصده على حاله قطعه ضربه واستعاد اقراره فان اقر
 بخلاف الاقرار الاول احذه بالقاضي ويجزى العمل بالاقرار كراهية
 وليس ذلك للقضاة الخامس ان له فيما تكررت منه الجرائم ولم يخرجه
 بالحدود ان يستدبر جسمه اذا اخر الناس بجرائم حتى يحد وتكون
 ويكسوه من بليت المال بخلاف القضاة السادس ان له اختلاف

المتهم

لاختيار حاله ويخلط عليه الكسوف ويخلفه بالطلاق والعناق والعتقة
كإيمان بيعه السلطان ولا يخلو قاضي أحد في غير حق ولا يخلو الآباء
السابع أحد الحرم بالتوبة قهرًا ويظهر له من الوعيد ما يقوده إليها
طوعًا ويتوكله بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لأنه أريباب لا يخفى
ويجوز أن يفتق ويخيه بالأدب دون القتل بخلاف القضاة الثامن
أن لا سمح شهادة أهل المهر ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة إذا
كثر عددهم التاسع أن لا النظر في الحداثات وإن لم يوجب عزمًا
ولا حدًا ثم إن لم يكن بواحد منهما اثر ^{سبح} سمح قول السابع بالبر
وإن كان باحدهما اثر فقليل يبداء بسماعه ودون الأثر وقال
الأكثرون يبداء بسماع السابغ والجسدي بالمداينة الخطم جرما
وتأديبا ويختلف تأديبهما باختلافهما في الجرم وباختلافهما
في الرتبة والتصادف وإن رأى المصلحة في فتح السفلة بأشهاد
بجرائعهم ساع له ذلك وهذه الأوجه يظهر بها الفرق بين الأحرار
والقضاة قبل شهود الجرائم لا اختصاص الأحرار بالسياسة واحتصاص
القضاة بالأحكام فاما بعد شهادتهما بالقرار وبالبيعة فيستوي
في إقامة حدود الأحرار والقضاة وفي معين الأحكام العلم أن
للقضاة تعلل كثير من هذه الأمور أما سماع القاضي فدف المتر
ما اعدان الامارة فقد استحب القاضي ان يتخذ كاشفا قد ارتضا
يكشف له على احواله الشهود في السروع قبل منه ما نقل اليه ويبلغ في
له ان يستبطن أهل الدين والامانة والعدالة وتستعين بهم
على ما هو بسبيله ويقون بهم على التوصل الى ما ينوبه وقد اجازوا
الجرح بواحد خله اذا كان على القاضي واجازوا الجرح في السروع قبل
القاضي ذلك من العدل الواحد وهذه الخوة في اعدان الامارة واما
مرآة شهادته حاله فيجوز للقاضي ذلك قال وقد ذكر في باب
الحكم بالقرائن والدلائل واما تسجيل جرس المتر للاسيرة والكشف

نقال

فقال بعضهم من ان القاضي مستعفا برجل يريه بدم دلية فان القاضي
اذا جاءه مثل هذا فان الذي يحتاج اليه ان يشهد ولي الدم فاذا
فصله بدمه بيته على دعواه فان الذي على ذلك من يومه او من الغد
يكبس المدي عليه وقد حبس عليه الكلام رجلا في تهمه دم يوما ولبنة
فان لم يحضر بيته على الدم فهو على ضربين ان كان مدعي عليه مستمرا اظلم
جسه على براه الحاكم وان كان غير مستمرا فاليومين او نحوه فان ان
طالب الدم في تلك المدة بسبب قوي سقط هذا الحكم ووجب
الزيادة في حبسه على ما يراه واما ان له يجوز مع قوة التهم ضرب
المتر ضربا فربما فذلك يجوز للقاضي تعاطيه وسيأتي ذلك في الرعا
على أهل التهم والعدوان ولكن لا يجوز بذلك على صفة ضرب الحدود
ولا يعاقبهم بغير العقوبة الشرعية وقد مر في الفصل الاول بعض من هذا
واما ان له يجمع كثر رتبته الجرائم ولم ينزجر بالحدود وان يستعين
جسه فذلك مما يفعل القاضي في قال في باب من حبس من قضا الخلاصة
والبنزانية والذعر يحسون في يظهر تدبيرهم وايضا الا خلاط على
أهل الشر والحق لهم والاضد على ابدانهم بما يصلح به العباد البلاد
وبالمرحى لم يمنع الناس من الباطل لم يحلهم على الحق واما ان لا خلاف
المتر لا اختيار حاله وان له ان يخلعه بالطلاق والعناق فان للقاضي
ان يخلو المتر من شهود المذهب في وقت الغيبة على المحيط وان
اخبروا انهم اتفقوا على اليتيم والضيعة من ائمال الارض كذا ويقي
في ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاحمال ولا يحجره على
التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس ولكن يحضره برهين او ثلثة ويجوز فله
ويمهده ان لم يفصره فهذا نص على ان له اخلاف المتر على الناس
زيادة التمهيد والتجوين من السياسة الحسنة واما كون اليقين
بالطلاق ففي الفتاوى والتحليف بالطلاق والعناق والاعان به
المحافظة لم يجوزها اكثر مما يحسن فان مستت الضرورة يفتي

وي

ان الرأى الى العاقل ذكره في الخلاصة واما سماع شهادة اهل العلم
 فان للعاقل ذلك عند الضرورة ذكره في باب القضاء بشهادة غير العاقل
 للضرورة من مذهب الاحكام واما النظر في المداينات في المذهب
 تدرك ان ذلك ذكره في معنى الحكم الفصل الخامس في العاقل
 بالتميم والعدول والمدين عليه يتقسم الى ثلاثة اقسام الاول ان يكون له
 عليه برهان ليس من اهل تلك التيمم كما لو كان رجلا صالحا مشهورا فهذا
 النوع لا يجوز عقوبة اتفاقا واما المدين له بذلك فيعاقب صيانة
 لتسلط اهل الشر والعدوان على اعراض البراءة والصلح وحقا يؤبد
 ما ذكرنا ما وقع في شرح التجريد من ايدى حنفية رحمه الله في حق قال لغيره يا
 فاسق يا لص ان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك يعزى النافذ
 وان كان بهذه الصفة وكان يعرف به لم يعزى القسم الثاني وهو المدين
 بالجور كالسرقة ومقطع الطريق والقتل والزنا وهذه القسم لا بد وان
 يكشفوا ويستقضى عليهم بقدر تهمتهم وشهرتهم بذلك وبتما كان بالقرينة
 وبالكسب دون القرب على قدر ما اشتهر عنهم وفي حدود فتاوى قاضى
 ومن يثبت بالقتل والسرقة وحرب الناس بحبس ويحكم في السجن الى
 ان يظهر التوبة قال ابن قيم الجوزية ما علمت احدا من ائمة المسلمين
 يقول ان هذا المدعى عليه بهذه الدخول وما اشبهها ويحكم ويرسل
 بلا حبس ولا غيره وليس تخليفه وارساله مذهبنا لاحد من الائمة الاربعة
 ولا جهم ولو حلفنا كل واحد منهم واطلقنا وحلفنا سبيلهم العلم
 باشتهارهم بالفساد في الارض وكثرة سرقاتهم وقلنا انا لا نأخذ
 الا بشايعه من عدل كان مخالفا للشيعة الشرعية ومن طرأ ان في الشرط
 تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا جماع الائمة ولا جمل هذه الغلط الفاضل بخبر الولاء على مخالفة
 الشرع ونؤمن ان الشيعة الشرعية قاصرة على سيرة الخلق
 ومصلي الائمة فتعده واحد والله وحزبوا حتى الشرع الى انواع

من الظلم

من الظلم والبدع في الشيعة على وجه لا يجوز بسبب ذلك الجمل بالشرعية
 وقد صح عنه عليه السلام ان من تمسك بالكتاب والسنة لم يضر ابدا وقد
 تقدم في اول الباب من افعال رسول الله عليه الصلوة والسلام ما يدل
 على عقوبة المقيم وجبه واعلم ان بينه الفتوى من المتشيعين يجوز
 حربه وجبه لما قام على ذلك من الدليل الشرعي ذكره في معنى الحكم
 وفيه ايضا من الايضاح رجلا فلو على رجل في منزله فبادر به
 المقتول فقتله وقال انه دافع دخل على يقتل فان كان الواخل
 معروفا بالعاره لم يجب القصاص وان لم يكن معروفا وجب
 وفي آخر جانيات مجرم القتل وسرقة البزازية رجل قتل
 رب الدار وبرزع انه كان كاهن في قومه يدر وان لم يكن له
 بيعة ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والسرقة فقتل رب الدار
 وان كان متحيا به في القياس لا يقتض في الاستحسان يجب الدية في
 حاله لا دلالة حاله او رشت شجرة في القصاص لا في المال وفي الخط
 المضرات وجد قتل في دار قال ربها قتلته لانه اراد اخذ مالي وعلى
 المقتول سماء السراخ وهو متهم في ذلك فعلى ايدى تنبيه رحمه الله
 لاشي على رب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون القصاص وفي معنى
 الحكم على بعض الاحكام اذا وجد عند المقيم بعض الخنا المسروق
 وادعى المقيم انه اشتراه ولا بيعة له فهدمته بالسرقة ولا سبيل للمدعي
 الا فيما بيده وان كان غير معروفا بذلك فعلى السلطان جسده والكتن
 عنه وقد صح عنه عليه السلام انه جسد في نهضة وان كان معروفا بالسرقة
 فانه يطال في جسده حتى يقر وفيه ايضا اذا كان المدعي عليه متما قال
 بعضهم تخلف بالمتجوع بقدر راي الامام وكتب عمر بن عبد العزيز
 انه حبس حتى يقر بغيره اذا لم يقر وابه قال ابو القيس ثم قال وفيه
 في بعض الكتب يقطع سرق له مناع فانهم رجلا معروفا بذلك يجب
 لانه جسده يعرف اذا ه على الناس لكرهه منه به اضراره على الانكار

واتلاف اموال الناس وقد تقدم على الخلاصة والبهتان ان الدعا
يجسسون حتى تعرف قوتهم وفي معنى الحكم اذا رغب الى الفاعل وجعل
بالسرفه والذمارة فادعى ذلك عليه نجس لا حصار ذلك فافرق في الحكم
بما ادعى عليه فذلك يلزمه وهذا الجبس خارج على الاكراه ثم قال في
شرح التحرير في مثله وان خوفه بقرب سوط او جيس يوم حتى يفر
فليس هذا باكراه وقال محمد رضي الله عنه وليس في هذا وقت ولكن في
منه الاعتماد اليقين لان الناس متفاوتون في ذلك فرب انسان يعتم
جيس يوم والآخر لا يعتم به لتفاوتهم في الشرف والدنائة فيعوض
ذلك الى رأي كل فاضل في زمانه فينظر ان راي ذلك اكراهي فوات
عليه رضاه ابطال والا فلا يند في الاموال اقل لو اكرهه على الاكراه
بحجة او قصاص فلا يجوز اقراره وفي حرانة المفتين ولو اكرهه بقتل
او جراحة او قيد او جسر او ضرب يخاف منه تلحق عضوه او نفسه على
ان يوافق لرجل لم يجوز ولو اكرهه بجيس يوم او ضرب سوط على اقرار رجل
بالن دهم فافرقه جاز وهذا اذا كان الرجل من اوساط الناس
اما لو كان من الاشراف او من كبار العلماء او الوصا بحيث
يستلحقه ما ضرب سوط او جيس يوم او ساعطه لم يجوز وفي اكراه
بجمع الفتاوى على التوضيرة وفي اكراه البزازية ايضا المكره باخذ
مال الغير ودفعه الى المكره اغايسه اذا كان المكره غائبا فان كان
غائبا وقت الاخذ ان كان معه رسوله وخاف المكره من الرسول مثل ما كان
من رسوله ان ياخذ وان لم يكن عنده رسوله او كان لكن لا يخاف منه
ليس له الاخذ اذا المكره زائل حقيقة لكن يخاف عوده ولا يتحقق الاكراه
وفي شرح الزايدية عن شرح السرخسي المكره على الاخذ والدفع
الى المكره اغايسه اذا كان حاضرا عند المكره فان كان ارسله ليفعل
خاف ان يظهر بفعله ما توقعه لم يحل الاذراع على ذلك لزوال القدرة والا
يجوز بالبعد منه وبهذا يتبين انه عذر لا عذر ان الظلمة في اخذ اموال الناس

عنه غيبة الاحريج وتعلقهم بامرهم والخوف من عقوبتهم ليس بعذر الا
ان يكون رسول الامر مع علم ان يرد عليه فيكون بمنزلة حضور الامر
وفي الفتنة قال المديون لدايته ادفع لي القبايلة واقراته لا تخفى عليه
واقره الناس انه لا شيء لك علي والاقول ان في يدك ذهب شمس
الملك فدفق القبالة واقراته لا شيء له عليه فهذا معنى الاكراه فلو ان
يدعي دينه عليه وكان بهذا الجواب عقيب اخذ عن الملك والملك وصفا
وقتلهم وكان خبا امواله عند الناس وكل من يجر التماز ان عنده ماله يوقه
ويؤدعي ويطلب منه ذلك يجوز اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك
الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول قال صاحب الفتنة وعلم بهذا
تخيفهم بالجزنة انه وجد مالا غائب عند التفرد وعلمهم بعد الفتنة
في معنى الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعد الناس في الاموال
والازواج وفيها ايضا تزوج امرأة سرا او اراد ان يبرئ من المهر
فدخل عليه اصدقاؤه وقالوا لها امان برئت من المهر والا قلنا
للشيخة كرفتم ابشاه را فيسعد وجرىك والمسئلة جال فليس باكره
ولو قال او دفع للخفي عشرين مائة دينار فيفربوك ويفعلون في حثك
كذا وكذا من انواع المضار والا فافرقه جاز او قال فبيع في كذا في
ذلك الخبر منه لاستبلاء الخفيعة والاتراك في زماننا فباع واقر
ينفذ لان هذا يخرج عن توقعه ذلك والظلمة انه لا يبدل الماله لم
يدعي بهما امرتهم وهو ان الاكراه هل يتحقق في مجلس الفتنة او لا ذكر
في البزازية وجمع الفتاوى ووجيز الفتاوى والمستقى ومعطعان
صليح البزازية لوصال الجبس في السجدة لثمة سرقة وخبا ان كان
جلسه الوالي او صاحب شرطة فالقيل با بطل وان كان جيسه القاي في القل
جائز على في الاول في بعضها بقوله لانه مكروه وفي بعضها لانه
الغالب انه جيس ظلم او في الثاني في بعضها بقوله لان الغالب
انه جيس حجة وفي بعضها بقوله لانه لا يجس الا بحجة وفي اكراه

فتاوي قاضي خان ولو اكره القاضي احدا ليعتبر بالسرقه او بقتل رجل عمدا
او قطع يد رجل عمدا فاقترع بقطعه يده او قتله فقطعت يده ان كان
الحق موصوفا بالصلح حر وقاتبه يقتض من القاضي وان كان متهما
بالسرقه حر وقاتبه او بالقتل في القتال يقتض من القاضي ولا يقتض
استحسانا فاما نقل عن الكتب اشارة الى ان الاكراه لا يحقق في مجلس
القاضي وفيما نقل عن فتاوي قاضي خان اشارة الى تحقيقه في مجلس القاضي
الا ان يقال انه انحرل بذلك واطلاوع القاضي اذا حكم بباطل
ينحرل ولا يكون حكمه شبهة ونقص في الايضاح شرح اصطلاح
الوقاية وكنوز الفقه وشرح الجمع والاختيارات على ان الفتوي
على ان القاضي اذا فسق ينحرل وصرح في الخلاصة والبرزازية والزليج
بان الفتوي على قولهما في تحقق الاكراه من غير السططان وفي معنى
الحكام على وفق ما ذكره ابن قيم الجوزية اختلفوا من ضرب هذه المراتم
وجبه فقال جماعة من اهل العلم انه يضرب ويحبسه القاضي والوالي ويدرك على
ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية قال ابي هشام بن عبد الملك
قاضي المدينة برجل متهما خبيث محرووف بالصبيان وقد نص غلام
في الزجام وبعث اليه مالك يستشير فيه فامر مالك القاضي بعتبة
فضربه اربع مائة سوطا وبه قال احمد بن حنبل وقال بعض افاضة
على ما ذكره الامام الماوردي في الاحكام السلطانية والامام القرابي
في الذخيرة يضرب ويحبسه الوالي دون القاضي وذهب اليه ذلك جماعة
من الحنابلة ووجه ذلك عندهم ان القرب المشروط وهو ضرب الحدود
والتعزيرات وذلك ان يكون بعد ثبوت اسبابها وتحقيقها فتعلق
ذلك بالقاضي وموضوع ولاية الوالي المنع من الفساد في الارض وقته شر
والعدوان وذلك لا يتحقق الا بالعقوبة الشرعية المعروفة في
بالاجرام بخلاف ولاية الحكيم فان موضوعها ايضا الحقوق والائمان
فكل وان امر بفعل ما فوض اليه واما ما سبب قصة هشام بن

بن عبد الملك

بن عبد الملك قاضي المدينة في قصة الرجل المذكور ما وقع في الخلاصة
في رجل خذع امرأة رجل خبيث وقوة الفرقة بينها وبين زوجها وزوجها
من خيرة او خذع صبيته وزوجها من رجل خبيث حتى يردّها او يموت
في السجى وهو ورن كان اسلم العقوبات الا ان بعضهم قال ان
السجى من العقوبات البليغة لانه سبحانه وتعالى قرنه في قوله
الا ان يسجى او عذاب اليه مع العذاب الا بهم ولا شك ان السجى
الطويل عذاب واسلم ان الولايات تختلف بحسب العرف وللا
كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عدم الولايات وخصوصها
ليس له حد في الشريعة وان الولايات القضاء في بعض البلاد وبعض
الاوراق يتناول ما يتناول اهل الحرب وبالعكس كذلك بحسب العرف
والاصطلاح والتخصيص في الولاية فان كانت القضاة في قطر
اخر يمنع من تعاطي هذه السياسة نصا وعرفا فليس للقاضي تعاطي
ذلك والا فله ان يفعل ذلك لانه احدى شرعية حكمها للاختيار
بالحبس والقرب فيسجد له الحكم فيها كغيرها من الحكومات وفي ادب
القاضي من خلاصة الفتاوي نقل عن الفتاوي وفي البرزازية ايضا
اطلع بعض المشايخ الذهاب الى باب السططان والاستعانة بالسلطان
اولا لاستيفاء حكم قبل الجزاء الاستيفاء بالقاضي لكن لا يقع به الا اذا
عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلوع ذلك وقالوا ان ذهاب الى السططان
اولا واخذ بايعة ازيد مما يافده من كل القاضي يلزم ضمان الزيادة وهكذا
في نصاب الفقه وذكر في ادب القاضي من قينة الفتاوي على المحيط والوديع
الى باب السططان ابتداء وان ذهب الى القاضي اولاً وعجز عن استيفاء
حقه في الحكم لا يرجع وفي المصنوع اذا عجز عن استيفاء الحق على المطلوب
له ان يستعين ومونة المعين على المصرة في الاصح القسم الثالث
ان يكون المتهمم مجدرا ل حاله عند الحاكم والوالي لا يعرفه بغير ولا يجوز ولا
ادنى عليه بتهمة حبس حتى يتكشفي حاله وهذا حكم عند عامة العلماء

صطلاح

الاسلام والمنصوص عنه اكثر الائمة انه يجسسه القاي والوالي واسلم
ان التعزير يجوز فيه العفو والشفاعة فان تقرر التعزير بحق السلطنة
وحكم التقييد ولم يتعلق حق الادبي جاز لولي الامر ان يراعي حكم الاصل
في العفو او التعزير وجاز ان يشفع به من سأل العفو عن المذنب
روي عنه عليه السلام انه قال استغفروا لي ويغفر الله علي لان بيته
ما شاء فان يتعلق بالتعزير حق الادبي كالتعزير في الشتم والمواهب
ففيه حق المشتد والمضروب وحق السلطنة للتقيد والتعذيب فلا يجوز
لولي الامر ان يسقط بعفوه حق المشتد والمضروب وعليه ان يستوفي
له حق من تعزير الشتم والضارب فان عطف المشتد والمضروب كان
ولي الامر بعد عفو جميعا على خياره في منحل الاصل من تعزيره بتقيد او الصفي
عنه عفو فان تعافوا عن الشتم والضرب قبل الرأفة اليه سقط من
التعزير حق الادبي واختلف في سقوط حق السلطنة والتقيد عنه على
وجوهين احدهما وهو قول عبد الله الزبيدي قد سقط وليس لولي الامر
يعززه فيه لان حق العذابي اخلط ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير
اسقط والثاني وهو الاظهر ان لولي الامر ان يعززه فيه مع العفو
قبل الرأفة اليه كما يجوز ان يعززه فيه مع العفو بعد الرأفة اليه فالله اعلم
للعفو عن حد العذابي في الحدودين لان التقيد من حقوق المصالح
العامة ولو شاع او تضارب والد مع ولده سقط تعزير الوالد في
حق ولده ولم سقط تعزير الولد في حق والده كما لا يقتل الوالد بولده و
يقتل الولد بوالده وكان تعزير الوالد فحق السلطنة والتقيد
لا حق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان ينفرد بالعفو عنه وكان تعزير
الولد مشتركا بين حق الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي الادارة
ينفرد بالعفو مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له ذكره في الاحكام
السلطانية للامام الماوردي وفي حدود الخلافة قال سمعت
من شقة ان التعزير باخذ المال ان راي القاضي او الوالي جاز من جملة

ذلك

ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال وفي حدود البنائرية
التعزير باخذ المال ان المصلحة فيه جاز قال مولانا خاتمة المصنفين
ركن الدين الواحشي الخوارزمي ومناه انه يؤخذ ماله ويؤدده فاذا
تاب يرد عليه كما عرف في جدول البغاة وسلامهم وصوبه الامام
ظهير الدين الترمذ الخوارزمي وقالوا من جملة من لا يحضر الجماعة
يجوز تعزيره باخذ المال وفي الاحكام السلطانية للامام الماوردي
ويجوز ان يصلب في التعزير جاز وقد صلب النبي عليه السلام رجلا على
جبل يقال له ابواب ولا يمنع اذا صلب من طعام وشراب ولا من ضره
للقول ويصاغ مربغا ويعد اذا ارسل ولا يجازي واصله ثلثة ايام
ويجوز في سكال التعزير ان يجرد من ثيابه الا قد رما بسرطوره ويشهر
في الناس وينادي عليه بذنبه اذا تكرره ولم يجلو عنه وان يكلو شعره
لاحيته واختلف في جواز تسويد وجهه فحوزه الاكثر ومنع منه
الاقلون وفي حدود مجمع الفقهاء التعزير الواجب حق الله تعالى على
اقامته كل احد بعلة النيابة عن الله تعالى وفي حدود العينة من شكل الانار
واقامة التعزير الى الامام عند اية حنيفة رحمه الله وايه يرسن وحجته
والشافعي رحمه الله تعالى والعفو اليه ايضا قال الطحاوي وقضيه ان
العفو للذي جني عليه لا الى الامام قال رحمه الله ولعل ما قالوه في التعزير
الواجب حق الله بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان
يجني على انفسه وما قاله الطحاوي فيها اذا جني على انفسه وحده بغير حرام
زانه في السب الصغير ان التعزير الى الامام كما ذكره الطحاوي وعرض
شمس الائمة الخلو في التعزير من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو
ولا يبطل بالتقادم وتصح فيه الكفالة وغير المولي يملك اقامته كالمولي
في عبده والزوجه في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم
علي التعزير ففعل ثم ترفع الي القاضي فان القاضي يحبس بذلك
التعزير الذي اقامه بنفسه وفي النوازل قال ابو بكر اساء عليه

ولا يحدرو وقال ابو الليث هذا خلاف قول صاحبنا ولا التحريم دون الحجة
 به فخذ وذلك امر الله لان الله تعالى قال واضربوا بهن ومن ظلمنكم فليكن
 المخرجين والي غيره على فاحشة مؤجلة للتحريم فحذره بغير ادنى
 الحسب فلا يحسب ان يعززه المحرم ان عززه بعد الفراغ قال رحمه الله
 قوله ان عززه بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عززه حال كونه مشغولا
 بهما فله ذلك والله حسن لان ذلك من غير المنكر وكل واحد منهما موبه
 وبعد الفراغ ليس من غير لان النهي عما يقع لا يتصور فتمضي تحريمها
 وذلك الى الامام وعلى شرح السرخسي فوبه فان الذي صاحب الحيط
 حكم العورة في الركبة اخف من اخف لوراءه مكشوف الركبة
 فيكر عليه برفق ولا ينافيه ان لا يكون مكشوف الخذاذ انكر عليه
 بعنف ولا يضربه ان لا يكون مكشوف السوءة احره لستره
 وادبه على ذلك ان لا يكون وقد استدل بعضهم بهذا ان كل احد اقامة
 التحريم وهذا لا يستقيم لانه انما احره به حال كونه مكشوف العورة
 وانه مملوك لكل احد وفي حدود مجمع الفتاوى سئل المحدث وان
 رجلا وجد رجلا مع امراته الجملي قتله قال ان كان يعلم انه يزوج
 بالصباح والقرب بما دون السلا لا يقتله وان علم انه لا يزوج
 الا بالقتل حله القتل وان طأه المرأة حله قتلها ايضا هذا
 تنصيص منه على ان الضرب تعزير بملكه الانسان وان لم يكن محسبا
 وكذا القتل ثم وجدت المسئلة في المنتقى على ابي يوسف كذلك وفي جامع
 قاضي ان الاصل في شخصي اذا راى مسلما يزني ان يحكم قتله
 واذا منع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه زني وهكذا
 في حدود البراذنية وفيها ايضا نص الحجة حوازم ان اقامة التحريم
 حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وفي جنابات مولد الداراة
 قبل العقود فيما دون النفس فان قتل رجلا فادعى انه كان يزني
 بامرأته وكذبته الويت فلا بد من بينة قيل يكفي شاهدان لان البينة

على وجوده

علم وجوده مع المرأة وقيل ثمانية باربعة لانه قد روي عن علي رضي الله
 عنه كذلك وفي جراح نوح الوهاب نص الشافعي على ان من قتل
 محصنا ثم قال وجده يزني بامرأته او جارية او يوطأ باي منهن
 بينه وبين الله تعالى لا قصاص ولا دية وفي الظاهر لا يصدق ان انكر
 وفي القتل ذلك فان اقام القاتل اربعة على زناه سقط القود
 واستدل السرخسي بهذه اماراوه عن سعيد بن المسيب ان رجلا وجد
 مع امرأته رجلا فقتله او قتلها فاشكل القضاء فيها على معاوية قال
 اليه موسى ان يسئل عنها عليا رضي الله تعالى عنه فسالم فقال خربت
 غلبك ان تجزيه من سلكك عند هذه فقال معاوية كتب بها الي فقال
 علي ان يوالحن ان لم يات باربعة شهداء فليعط برمة وفي
 جنابات مشتمل الاحكام على العناية وجد رجلا اجنيا مع امرأته اي
 محارمه او امته فزاني بينهما علامة العهد كالقبلة واللس واللعب
 فله ان يقتلها ان طوعا والا قتل المكره ولا حاجة الى البينة واليمين
 بهما تقدم مقامهما ولا ينحل الا عند فدرات الغصلا بالثقة
 وفي سرقة البراذنية ولو استكره رجل امرأته لهما قتله وكذا القتل
 وهو المأخوذ وان قتل فدهم حذر اذا استطاع منه الا بالقتل
 وهكذا في المضمرات ومجمع الفتاوى في آخر الجنابات وفي سرقة البراذنية
 في المنتقى عن الامام ادركت اللص وهو ينفق لك قتله قال محمد
 رحمه الله ان قتل عزم الدية في ماله وقال الثاني حذره فان ذهب
 والا فارمه ولا تحذر قال محمد ولو دخل دارا ولا سلاحه معه ورتب
 الله ان يعلم ان يقرب على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان يافخه
 بعض سناعه ولا يقدر عليه وسجده ضربه وقتله وفي آخر كراية البراذنية
 قصد ماله ان طرفة او اكثر له قتله وان اقل قاتله ولا يقتله وهكذا
 في الظهيرة على اجناس الناطق ايضا اطلع على حائط فيه ملاة
 خافي رب الحائط انه لو صاح به يافخها وينقلب قال بعضهم

ح
 زية

لم ان يرميه ان لم يكن اكثر من عشرة وقال ابو الليث الحائلي لم يتدروا
 بهذا التقدير بل قالوا له ان يرميه علم كل حال وفيها ايضا دخل داره
 يريد اخذ متاعه واخذه واحرقه قتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام
 قاتلوا من مالكم وان ربي به لا ينظر وفي حدود القينة انتم الجبير
 ان جادهم انهم سكران فاجتمعوا الطلبة مع امام الحجة والمؤذن وغيرهم
 ودخلوا بيوت المسلمين بخير اذنهم وطلبوا الزوايا والرفوف والسطح
 وكل بيت فعلوا ذلك فلم يجدوا احدًا يعترضون وقال غيره ليس لهم
 ذلك ويمنعون اشتد المنع وفي المنتقى اذا سمعت في داره صوت
 المزمار فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد سقط حرمة داره وفي
 حدود البرازية ونصب النهاية وسراج الدارية ذكر صدر الشهيد
 عن الحائلي انه يهدم البيت علم من اعتاد الفسوق وانواع الفساد
 في داره حتى لا يباس بالمجوس علم بيت المفسدين وقيل يراى في
 العصور ايضا علم من اعتاد الفسوق واب قبل الاشتداد وحج عمر رضي الله
 عنه علم نايحة وضربها حتى يسقط فخارها وقيل فيه قال لحرمة لها
 بعد اشتغالها بالمحرم والحققت بالامام وروي ان الفقيه ابا بكر
 الباقلي خرج الى الرستاق وكانت الرستاق على شط النهر كما شفت
 الرؤس والزراعي فقيل كيف فعلت هذا فقال لحرمة لهن انما
 اشك في ايمانهم كاليوم حريبات وهكذا في جنائيات الحج الفخار
 وذكر في كراهية البرازية والواقعات الحاسية بعلامة فتاوي
 اهل سمرقند ويتقدم ايلاد للعذر على مظهر الفسوق بداره فان كان
 فيها والا حبه الامام او اذنته اسواطا او اذنته علم داره اذا كل
 يصلح تخريبها وعن عمر رضي الله عنه علم اخرق بيت النجار وخرج
 الصغار الذاهد الامر بتخريب دار الفاسق وفي الفصل الثاني
 من قضاء الخلاصة والبرازية حج عمر رضي الله عنه بيت جليل
 بلغه ان في بيتها شربا فوجدته في بيت ادهي وحج بيت نايحة

بالمدينة

بالمدينة واخرجها وعلاها بالدرة حتى سقط فخارها وعن ابنه قالوا
 اذا سمع صوت فساد في منزلنا فاجعل عليه وفي مسالك العذر
 من اجارات البرازية المستأجر اظهر الفسوق في الدار
 المستأجرة حتى السح لا يخرج الاجر ولا الجيران من الدار ولكن
 يمنع اشتد المنع فان اطلق وسمع الصبا في داره فقد سقط
 حرمة نفسه فنجس التسور والدخول بلا اذن للتأديب وفي
 القيص للامام الكركي ولو سمع صوت الغناء والمزمار والمفا
 وفي داره فادخل عليه بغير اذنهم لان المنع على ذلك فرض ان
 استطاع وفي حدود القينة له حمامات مملوكة يطيرها فوق السطح
 مطلقا علم عدوان المسلمين ويكسر حاجات الناس تلك الحائلي
 يعزى ويمنع اشتد المنع فان لم يمنع فبها الحنوب وفي نصب
 النهاية وسراج الدارية على الرخيرة والمنع وستان القينة
 اليه الليث الاخر بالمعروف علم وجهه ان كان يعلم بالكثر رايه
 انه لو اهرهم بالمعروف يقبلون ذلك منه ويكتمون
 علم المتكبر فالامر واجب عليه ولا يسعه تركه ولو لم علم بالكثر رايه
 بانه لو اهرهم بذلك قد فذه وشتموه فتركه افضل وكذا لو علم
 انهم يفرعون ولا يصبر على ذلك ويتبع بينهم طردة ويبيع منه
 القتال فتركه افضل ولو علم انهم ضربوه صبر على ذلك ولم يشك
 علم احد فلا يباس ويهدج يهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخافون
 منهم ضربا ولا شتما فهد بالخيار والامر بالمعروف واجب او فرض

اذا قلب على فلق الاحرار لوامره
 بالمعروف يترك الفسوق وان
 غلب على ظنه انه لا يترك
 لا يكون آثما في ترك
 الامر عند الرسام

رف

برؤية حج

ادعى الاستثناء او الشرط بالقول
 ولو شهدوا ان طلق او خلع بلا استثناء او شهدوا
 بانهم لم يستثنى وقبلوا هذه المسئلة كما تقبل فيها البيعة
 على النفي لانه في المعنى امر وجوب ولا عبرة عن ضم الشفيعين
 عقيب التحكيم بالموجب فانه قالوا طلق ولم يسمع منه غير ذلك والزوج
 يدعى الاستثناء بالقول قوله بجزائه قاله ولم يسمع منه الشرط
 سماع لا سماعهم ومن ألفها من الصغر اذا ذكر البذل في الخلع الا يسمع
 وعوض الاستثناء وثبوته الطلاق باجرائه ولو ثبت عليه لا تقبل
 الاستثناء وانه ثبت الطلاق بالطلاق من اية الحكم
 اذا ادعى رجل على الزوجة انكر وطلق بالطلاق
 بطلب المدعى ثم ادعى المدعى اقام البيعة فشهد الشهود المدعى
 اقرضه النكاح قبل البين فنفى بالمال لا يقع الطلاق وتشهدوا
 اية له عليه النكاح فنفى القاضي بالمال فذكره الجامع انه يقع
 الطلاق وهو قوله محمد بن
 من فاض خاة
 حجة الله

الفرق بين الخلاف والاختلاف اية الاختلاف
 اية يكفر الطريق مختلفا والمقصود واحد والخلاف
 اية يكفر كلاما مختلفا وفيه نظر لانه لم يثبت في تواتر النعم
 ما قالوا بطلان اختلاف القوم اختلافنا وخالفوا حاله وظاننا
 انهم لم يوافق بعضهم بعضا
 قال في الاسلام في اليهود في شرو الجامع الصغير
 الاختلاف من آثار الزمة والخلاف من آثار البيعة
 المراد بالاصول الجامعة والمبطلات والمبطلات والمبطلات
 وعمل الآمال والنوام والروايات والروايات والروايات
 بغير ظاهر الرواية

تأليفات الامام محمد بن الحسن عليه الزمات السيد الكبير
 الجامع الصغير المبسوط الزمات السيد الكبير
 النوام الآمال الجوابيات منها المبسوط يستمر في عرف الفقهاء بالاصول
 الروايات الكليات الزمات والجامعين برواية الاصول والمبطلات والجامع الصغير
 والمبطلات والمبطلات والروايات والروايات والروايات
 والبيانات بظاهر الرواية ومبطلات الرواية والنوام والروايات
 والروايات والروايات والروايات بغير ظاهر الرواية

باب في الصالح
رجل مات وخلف درهم ودينار وعروضاً فصالح
ورثته ح ائوته على درهم سبعة ولم يعلم فزاد الدرهم والدينار المتركة فالصالح باطل مستعين
وحيلته ان يصالحواهم جميع الخلاف لحبس احب الالبوا كالوايع درهمين ودينار درهمين ودينارين يعرف
فكوز الصالح ويصرف الجلس الخلاف لحبس احب الالبوا كالبوايع درهمين ودينار درهمين ودينارين يعرف
نصف درهم الى حصتها في الدينار ونصف دينار الى حصتها من الدرهم فوز واه ودينار درهمين ودينارين يعرف
فصالحها على دينار درهم او على متاع لا يجوز لانها باعت نصيبها من الدين من غيرين عليه الدين وحيلته ان يجعل
بقية الورثة للمرأة حصتها من الدين تقضونها ثم توكلوا المرأة بتقاضيه ما لها من الدية ونامرهم
بقضي ما اقرضوه منها ثم يصالحوها من المال العين فيكفر بها جارية
ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان يشاراة لا يبيع الطلاق
ولو قال لامرأته طلق نفسك
نقل من قضايا بن حنيفة
رحمة الله عليه

فصل من فتاوى تاج العارفین
عز البلوغ یمثل البلوغ بانه كاه سنة و منه حدیث لا یصح
رخصان بالبلوغ فیصح مجوده
بعد حدیث و انه كاه سنة و منه حدیث لا یصح
رخصان بالبلوغ فیصح مجوده
فصل من فتاوى تاج العارفین

رضای

[illegible]

فكافة مصدر اوله نحو قوله عليه السلام في كل شيء خلافا
خلافا
انقلابه على الحالية يعني انه ما ذكر في فقهنا مخالف لمذهب الشافعي ولا ارجح
لانقلابه على المفعول المطلق ايضا وقيل ان قولنا هذا يخالف خلافا مع لافي
من ظاهر من الارشاد الى تقدير كثير وتنزيل المذكور في معنى يخالف تعف
ظاهر في كل واحد من التقديرين خلافا من جهة المعنى وهو انه لا يعني
احداث الخالف منسوبا الى اصحابنا وليس كذلك لانهم وصفوا المسئلة قبل
ثم انه احداث الخلاف فحقه ان ينسب احداثه اليه والحدوث المذكور لا يلزم على ما ذكرنا
اصلا وانما

ثم انه احدث احداثا
لم يخبرني قولها الا يجوز ذلك وكذا وهو الصواب
في هذا الحديث
والا بايع متاعه في نفقة جاز عند ابن حنيفة
ففي العتيق فيه نفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه
ماله وادناه فلا يلزم القاسم ماله
والا بايع متاعه في نفقة جاز عند ابن حنيفة
ففي العتيق فيه نفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه
ماله وادناه فلا يلزم القاسم ماله

فلا ان الغائب ماله
في يديه وقد بينا الوجه
عند الحين في

قضى العثماني فيه بنفقة
ماله وان باع الحصار
المستحق وان باع الحصار
كل واحد في الوعد

لم تجزني قولها الا بحرف

هم انه احد
ملا فانه كان
من ان شي عند زور
نحوه عليه بعض
ي جامع

فما دارنا ضلّان

[illegible][illegible]

كتاب النكاح

ابواب النكاح ثمانية . الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح . وانه يشمل
علم فصول ثلثة . الفصل الاول في المقطع الذي ينشأ به النكاح . النكاح ينشأ
بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الجهر على الخاف مخوان فتقول المرأة زوجت
نفسه منك بكذا بحضرة الشهود . فيقول الرجل قبلت . او يكون على وجه الاستقبال
بان يقول الرجل للمرأة استزوجيك على كذا فتقول المرأة قبلت . او يكون بلفظ
الامر بان يقول الرجل زوجي نفسك بكذا . فتقول زوجت . وكذا ينشأ
النكاح بلفظ النكاح والتزويج ينشأ به بكونه تمليك في الايمان عندنا
روى عن ابي خنيفة رحمه الله تعالى انه قال كل ما يفيد ملك الرقة في الامة
يفيد ملك النكاح في الحرمة اذا قالت المرأة لرجل لحضرة الشهود تصدق
بنفسي منك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان
نكاحا وكذا لو قالت ملكتك نفسي منك . وقال لها الرجل ملك نفسي منك فقلت
ملكك يكون نكاحا بعت نفسي بكذا فقال الرجل اشتريت او قبلت يكون نكاحا
في الصحيح من الجواب . وكذا لو باع الاب ابنته بشهوة يكون نكاحا
وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت . ولو قالت سبتك نفسي او امرتك
او احللتك او اقرضتك او اودعتك او رهنك فقال قبلت لا يكون نكاحا . ونبت
الشبهة لو قالت امرتك نفسي بكذا فقال قبلت او استأجرت لا يكون نكاحا
وتعال الكرخي يكون نكاحا . ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل فزت
قالوا لا يكون نكاحا . ولو قالت المرأة للرجل تزوجك على اني فقال الرجل
زوجت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى يكون نكاحا . وعنه ايضا اذا قال الرجل لابنته زوجتني ابنتك
وقال ابو البنت زوجت او قال نكح لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل يزوجك
قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتني ابنتك فقال ابو البنت
زوجت او فعلت فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار
وليس بعقد بخلاف قوله زوجتني لانه تكبير اذا طلب الرجل من امرأة

ولو قالت في

زنا

زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا . ومنه
ما لو قال ابو البنت وهبت ما منك لتزويجك فقال قبلت لا يكون نكاحا . وكذا
لو قالت المرأة قد بعت نفسي منك لم يكن نكاحا . قال الشيخان رحمه الله
ذكر البيهقي في كتابه رجل وامرأة ليس بينهما نكاح . انشأ علم ان يقرأ النكاح
فانرا لم يقرأها قال لانه لا قرار اخبار من امر متقدم كالحق ولم يتقدم ذلك
في ابيع اذا اقرا ببيع لم يكن ثم اجاز لم يجز وذكر في صحيح الاصل رجل ادعى
علم امرأة نكاحا فحدث فصالحا علم مائة درهم علم ان تزل بالنكاح فارت
له بالنكاح جاز الاقرار قال لانها تترجم انما زوجت نفسها منه ابتداء بغير
درهم وهذا بخلاف ما ادعت المرأة الخلع علم زوجها فحدث في صالح الزوج
علم مائة درهم علم ان يقرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في التنازل رجل
وامرأة اقرا ببيع يدين الشهود بالفارسية مائة وسوم لا ينشأ النكاح
بينهما وكذا لو قال لامرأة هذه احراية فقالت بين هذا وزوجي لا يكون نكاحا
فان قال لها الشهود رضيتا او اخرجتما فقالا رضينا او اخرجتما لم يكن نكاحا
لانه الاجازة تنفي للعقد وليس بانشاء . ولو قال الشهود جعلنا هذا نكاحا
فقال نكح كان نكاحا لانه الجعل عبارة عن الانشاء قال مولانا رضي الله تعالى
عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعقد ما مضى ولم يكن بينهما
عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها وامر الزوج انما احراية
يكون ذلك نكاحا . وينتظم اقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما
اذا اقرا بعقد لم يكن لانه ذلك كسب حضي ويذكر ما قال ابو خنيفة رحمه الله تعالى
اذا قال الرجل لامرأة لست لي بامرأة وندي به الطلاق يقي ويجعل كانه
قال لست لي بامرأة لاني قد طلقتك . ولو قال امس تزوجتها وندي به
الطلاق لا يقع لانه ذلك كذب حضي لا يمكن تحريمه رجل قال للمباعدة او لغيرها
راجعتك علم كذا بحضرة الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر مالا قالوا لم يكن
نكاحا . وهكذا ذكر الحكم في المستق . وكذا لو قالت المباعدة لزوجها ردت
نفس طليقتك فمد بمنزلة الرجعة . وقال بعضهم اذا قال للمباعدة او لغيرها

راجعتك بحضرة الشهود فقالت قبلت يكون نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية
 لم يكن بينهما نكاح بحضرة الشهود فقالت المرأة رضىت لا يكون نكاحا رجل
 قال لاخر زوجه ابنتك متى بان درهم فقال ابو البنت بحضرة الشهود
 ارضىها واذهب بها حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى يكو ذلك نكاحا ابو الصغير اذا قال بها يد يد الشهود اشد
 اية زوجت فلانة ابنة فلان يريد به ابا الصغيرة من ابني فلان بمهر كذا
 وقال لابيها البس هكذا فقال ابو بها هكذا ولم يزيد علم ذكر قالوا الا
 ان يجردوا النكاح وان لم يجردوا جازا امرأة وكلت رجلا ليزوجها من
 نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود فقال اشهدوا اية قد تزوجت
 فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها
 واسم ابها واسم جدتها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلت رجلا
 المرأة حاضرة متعينة فقال تزوجت بهذه وقالت المرأة تزوجت نفسي جاز
 لانها معلومة بالاشارة اما الغائبة فلا تعرف الا بالسم والتسب فان كان
 الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر الزوج اسمها لا يجز النكاح اذا
 علم الشهود انه اراد تلك المرأة وذكر الحضانة في الحيلولة رجل طلبت امرأة
 ان يجعل امرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه علم صدق كذا ففعلت
 فقال الوكيل بحضرة الشهود تزوجت من نفسي امرأة جعلت امرها في النكاح
 بيدي علم كذا من الصدوق وهو كنف للمرأة فانه يجوز هذا النكاح وقال
 شيخنا لائمة الحلبي رحمه الله تعالى هذا قول الحضانة اما علم قول مشايخنا
 ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يجوز ما لم يذكر اسمها وتسبها ثم قال شيخنا لائمة
 الحلبي رحمه الله تعالى فان الحضانة كاذبة كبرى في العلم يجوز الاقضاء به
 وذكر ايضا الحاكم الشهيد في المنتقى كما قال الحضانة رحمه الله تعالى جارية
 سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قالوا تزوجت باسمها
 الاخر اذا صار معروفه بالاسم الغاية امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما
 فزوجهما وغلط في اسم ابها لا ينقض النكاح اذا كانت غائبة

رجله

رجل له ابنة واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد تزوجت
 منك ابنتي فاطمة بهذه وشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج
 قبلت جاز النكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك
 ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز النكاح رجل له ابنة
 اسمها الكبرى منها عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى
 زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح علم الصغرى ولو قال زوجتك ابنتي
 الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا ذكروا في النكاح اسم
 رجل وكنية ابية ولم يذكر اسم ابية ان الزوج حاربه فزوجها من
 جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمها واسم ابية واسم جدتها
 قال والاحتياط ان ينسب الى الحلة ايضا قيل فان كان الغائب
 معروفا عند الشهود قال واذا كان معروفا عند الشهود لانه لا يتر
 من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عند غيره في الغائبة اذا ذكر
 الزوج اسمها لا يعرف من معرفة عند الشهود وعلم الشهود انه
 اراد تلك المرأة يجوز النكاح الوكيل بالنكاح ما قبل الزوج
 اذا قال لاب البنت وهبت ابنتك متى فقال وهبت وقال الوكيل
 مجيبا لم قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لم يملكه الا انه اخذ ذلك
 ولم يصرح قالوا ان كان هذا القول من القاطب الوكيل وجه
 الخطبة ومن الاب ايضا علم وجه الاجابة لا علم وجه العقد لم يكن نكاحا
 ولين كان كلامهما علم وجه العقد يلزم العقد للوكيل وفي الجماع
 الاصغر رجل بعث اقربا الى والده امرأة للخطبة فقال ابو البنت
 قد زوجت ذكر انه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من حكم منهم
 ومنهم يتكلم فبقى النكاح بلا شهود ولا يجوز الا ان يكون الزوج حاضرا في بيع
 القدم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الهجيرة لان النكاح يبرأ من
 هذا ان يباشر العقد احد بهم ايتهم كان ومنه اية حفظ السكر دي

كأنه

رحمه الله تعالى رجل سأل رجل ان يزوجه ابنته فقال ابو البنت
 وبهتتها منك فقال ابو الغلام قبلت كانت منكوبة لاب الغلام ولو قال والد
 لاب الغلام وبهتتها لك وقال ابو الغلام قبلت كان النكاح للغلام لانه
 من قومه وبهتتها لك ايه لا جلك **قاضي خا** رحمه الله تعالى
 ذكر النكاح طوي رحمه الله تعالى رجل قال لآخر جيشك خاطبا ابنتك فقال الاب
 ملكك كان نكاحا امرأة فقلت لرجل جعلت نكاحك بالمرحوم يحضر
 من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا **قاضي خا** رحمه الله تعالى رجل
 خطب لابنة الصغير واراد ان يزوجه لابنة الصغير امرأة صغيرة فقال ابو
 الصغيرة تزوجت ابنتي من ابنتك فقال ابو الصغير قبلت جاز وانه
 لم تقل قبلت لابني لانه اجواب يتضح اعادة ما في السنة لم رجل قال لغيره
 جيشك خاطبا ابنتك او قال تزوجت ابنتك او قال جئت لتزوجني
 ابنتك فقال الاب تزوجتك او قال ملكتها ابنتك في نكاحك لازم
قاضي خا **واما انعقاد النكاح بالوصية** ان قال ابو البنت
 اوصيت بابنتي لك الا تحضر من الشهود فيقول الرجل قبلت كان
 نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موته لم يكن نكاحا ولو قال اوصيت
 ابنتي لك ولم يزد على ذلك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولفظ الامر
 في النكاح ايجاب وقد ذكرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني
 علم الله فقال طلقت كان بائنا وكذلك في الخلع وكذلك لو قال لغيره اكفلي
 بنفسك هذا او قال اكفلي بما علي فقال قد كفلت تحت الكفالة وكذا الوفاق
 حسب هذا العبد فقال وبهت ولو قال لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة رجل
 تزوج ابنته الصغيرة مع ابن كبير لرجل و قبل ابو الابن بغير امر الابن ثم مات
 ابو الصغيرة قبل ان يغير الابن الكبير بطل النكاح لانه ابا الصغيرة كما
 يملكه مني هذا النكاح الموقوف مكانه مودة قبل النفاذ بمنزلة الشئ
 كالمراة اذا تزوجت نفسها من رجل غيب وقيل على الغائب فوضو يكتف
 للمرأة ان تنسئ ذلك النكاح وموتها قبل النفاذ يكون منسئ كذلك بهذا

ولو ان

ولو ان رجلا تزوج ابنته الباطنة من رجل غيب وقيل من الزوجة فضولي
 مات ابو المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل النكاح الاب بمدة لانه الاب
 لو اراد مني النكاح لا يملك في قوله لانه يورث ولحقه رحمه الله تعالى لانه
 فضولي فلا يبطل النكاح بمدة رجل تزوج ابنته الباطنة امرأة بغير اذن
 تحت الاب قبل الاجازة قالوا ينسئ للاب ان يقول اجزى النكاح علم ابني
 لانه الاب يملك علم انشاء النكاح عليه بعد اكمدة فيملك الاجازة بعد تزوجه
 امرأة بغير اذن المولي ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولي فاجاز المولي فان لم يكن
 من قبله من جاز نكاح الثانية لانه الاقدام علم نكاح الثانية كان منسئ
 نكاح الاولى والثانية فيتوقف نكاح الثانية فيفسد باجازة المولي وانه كما
 من قبله من لا يصح نكاحه لانه الاقدام علم نكاح الثانية في حدة الاولى
 والثانية لا يصح فلم يكن منسئ كما مر قبلها فلا يصح اجازة المولي كما لو
 تزوجت في عترة واحدة وكذا الحوا اذا تزوجت عشرة بغير اذن
 في حدة متفرقة فيلغونها فاجزة جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانه
 ما تزوج الخامسة كان ذلك منسئ لنكاح الاربع قبلها فاذا تزوجت
 التاسعة كماه منسئ لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشرة
 على اجازتهما تزوجت بغير اذن المولي ثم باعها المولي فاجاز المشتري
 نكاحها ان كان الزوج من قبلها صحة اجازة المشتري وان لم يكن فطلبا
 الزوج لا يصح اجازة المشتري لانه اذا لم يكن من قبلها حلت للمشتري بملك
 البيه والحكم الثابت اذا الحوام علم الحلال قد يسيطره وانما اذا من قبلها
 الزوج يجب عليها العدة بهذا التدفد فلا يحكم فزوجها للمشتري فيصح اجازة
 المشتري وكذا الامه اذا تزوجت بغير اذن المولي مات المولي قبل الاجازة
 فاجاز الوارث نكاحها ان كان المورث من قبلها صحة اجازة الوارث
 لانها لا تحل للمورث وان لم يدفها المورث ولا الزوج لم يصح اجازة
 الوارث لانه الوارث ملكها بمدة المورث وحلت له فيسقط النكاح الموقوف
 امه ولم تزوجت بغير اذن المولي ثم اعطتها فان لم يكن من قبلها الزوج

ابنت

قبل العتق جاز النكاح بعد الموت لانه وجب عليهما عدة العتق والعدة يمنع
نفاد النكاح ولو كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح بحكم المولى
لان قيام عدة الزوج تمنع وجوب عدة العتق وكذا المكاتبه اذا تزوجت
بغير اذن المولى فان المولى فاجاز الدارث فلها ما صححت اجازته لانها
لا تدرن فينفذ النكاح باجازه الدارث وفي الصغيرة او الصغيرة اذا
قال زوجت الصغيرة او الصغيرة اس لا يصحح الا ببيته او بتصديق
الصغير بعد البلوغ في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا مدلي العبد اذا
اتم بالنكاح او وكيل المرأة او وكيل الرجل وقال صاحبنا يصح ويؤجل
الامة يصحح بالاجازة واختلاف في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا
بلغ الصبي وانكر النكاح فاقتر المولى اما لو اقر المولى بالنكاح في الصغيرة
صح اقراره والصحاح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها قبلها وانكرا
لم يصح اقراره ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقرار
المولى في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وسكون البكر جعل رضى في استئجار
المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها غم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها رسولا
في الاستئجار او في الاخبار ولا يشترط العده والعده في الرسول
فان اخبرها ففقدت لايتم من العده والعده وسكون الثيب لا يكون
رضا ولو صارح ثيبا بالوشية او بمخالفة الاستحشاء او مرور الزمان
كان سكوتها رضا وكذا اذا صارح ثيبا بالرفق في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو صارح ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او بملك
يملكه لا يكون سكوتها رضا ولو خلاهما زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما
فقال لم يدخل في تزوج كما تزوج الابكار ولو زوجها المولى الابعد
فعلت بذلك فكنت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقرب غائبا
غيبه منقطع ولو كان ابدا البكر عدها فزوجها الا في الحر فعلت
نكحت كان سكوتها رضا والقاضي عند عدم الاولياء بمنزلة الولى
في ذلك المولى اذا زوج ثيبا فرضيت بقبولها ولم يظفر الرضا بلانها

فلها

فلها ان تد بعد ذلك ولا يعتبر الرضى بالقلب انما المعبر في الثيب
الرضى باللسان او الفعل الذي يدل على الرضى نحو التحكيم من الوطى وطلب
المهر ووجه قبوله المهدية وكذلك في حق الفلام فاذا سال الشهود
الجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا اليه وجهها فكنت ان لم تنكر
الجارية الرضا جاز النكاح بينهما بينهم وبين ربهم وان انكرت الجارية الرضا
لا يجوز لهم ان يشهدوا على رضاها مع ينظروا اليه وجهها ويسألونها
فكنت ان كانت بكرا او يتكلم ان كانت ثيبا من قناتين قان فانه
فصل في نكاح المملوك لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمذنب
والمكاتبه والمذنبه واهله الولد بغير اذن السيد وكذلك معتق العبد
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه
وان كان كبيرا كما يجوز نكاح الامة وعقابه خيفة رحمه الله تعالى في رواية
وهمدون الشافعي رحمه الله تعالى لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز
تزويج المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنها وانه كانا صغيرين
وان زوج المولى المكاتبه الصغيرة بغير اذنها فصحت لم يجز نكاحها الا
باجازة المولى وان تجرت بطل نكاح المولى بغيرها ولو زوج مكاتبه الصغيرة
امراة بغير اذنه فصحت او بغير لا يبطل نكاح المولى وما يجب للامة
والمذنبه واهله الولد من المهر بنكاح او بدخول من شبهة يكون للمولى
ومهر المكاتبه ومعتق البعض يكون لها للمولى اذا وجب المهر على
العبد بنكاح باذن المولى ببيع فيه وما يجب على المكاتب او المذنب
يشعانه في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك لولا اذنه
بقدر العتق وليس للرجل ان يزوجه عده ابنه الصغير وله ان يزوجه
امته واجده بمنزلة الاب وكذا الوصي والقاضي والمفوض في مال
الحفاوضه من قاضي فان رحمه الله تعالى **فصل في نسخ عقد الفسخ**
رجل زوج رجلا امراة بغير اذنه لم يكن لهذا العاقد ان ينسخ بهذا
العقد في قول محمد واليه يرضى الاول وقال ابو يوسف آخر له ينسخ العقد

العاقدة في النكاح اربعة عاقد لا يملك النكاح بالاعتق ولا بالعقل
 وهو الفضول اذا تزوج امرأة بغير اذن ثم قال فسخت لا ينفي وكذا
 لو تزوجت اخت تلك المرأة بتوفيق الثاني ولا يكون نكاحا للاول وعاقدة
 ينفي بالعتق ولا ينفي بالعتق وهو الوكيل بجل وكره لجله ليزوج
 المرأة بغير اذن تزوج ملك المرأة وخطب عنها فسخه فان هذا الوكيل
 يملك النكاح بالعتق ولو تزوجت اخت تلك المرأة لا ينفي العقد الاول
 وعاقدة يملك النكاح بالعتق ولا يملك بالعتق وصورة رجل تزوج رجلا
 امرأة بغير اذن ثم ان الزوج وسكت ان يزوجه امرأة بغير عينا
 فزوجته اخت تلك المرأة ينفي نكاح الاول ولو نفي ذلك العقد
 بالعتق لا يصح فسخ وعاقدة يملك النكاح بالعتق والفعل جميعا وصورة
 رجل وكره لجله ليزوج امرأة بغير عينا فزوجته امرأة وخطب عنها
 فسخه فان نكاح هذا الوكيل بهذا العقد صحيح فسخ ولو تزوجت اخت تلك
 المرأة ينفي العقد الاول من قاضي فان رحمه الله تعالى **فصل**
في الكفاية الكفاية معتبرة في النكاح خلافا لما لك وسفيان وجماعة
 من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعلى الكرخي رحمه الله تعالى ان اخذ
 بتدريج ثم الكفاية يتحقق بحجة منها لا خلاف فيما بيننا وبين السب
 فتشبه بعضهم اكفاء لبعض كين كانوا حتى ان القريشي ليس بها شبيهة
 يكون كفوا لها شئ وغير القريشي من العرب لا يكون كفوا للقريشي والعرب
 بعضهم اكفاء لبعض الا نصارى والمهاجرين فيه سوء والموالي لا يكونون
 اكفاء للعرب ومنها الاسلام فالنصارى واليهود لا يكونون كفوا للمسلم
 حتى ان الحكم اذا وكل رجلا بالنكاح فزوجته يهودية او نصرانية لا يجوز
 في قوله ابي يوسف ونحو رحمه الله تعالى لان عندهما الوكيل ينقذ بالاكفاء
 ومنه اسم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لم اب واحد في الاسلام
 ومنه لم اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لم اب واحد في الاسلام
 قال رضي الله عنه الابوان الاب والجد ومن كان له ابوان في الاسلام

يكون كفوا

يكون كفوا لم عشرة اباؤ في الاسلام ومنها الحرية والمملوك كيف كان لا يكون
 كفوا للحر وكذا المملوك لا يكون كفوا للحر الا سلبه والمعتق ابوه لا يكون
 كفوا للحر التي للمرأة التي لها ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية
 يكون كفوا لم اباء في الحرية وعلى ابي يوسف رحمه الله تعالى ما سلم
 بنفسه والمعتق اذا حر من الغضايير ما يتايد شئ بالاحرار يكون
 كفوا له ومنها الكفاية بالمال في المال والحرقة في ظاهر الرواية لا يجر
 ذلك فم كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفوا لذات امواله غبطة
 ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا للفقيرة في ظاهر الرواية
 وعلى الحق ما ابي يوسف رحمه الله تعالى يكون كفوا ولا يعتبر القدرة على المهر
 والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر ومن بعض
 المشايخ اذا تزوج الصغيرة اخذها من صغير ليس له طاعة المهر وابوه غني
 وقبل النكاح ابوه جائز لان الصغيرة غنية في المهر مال الاب ولا يقد غنيا
 في النفقة لان الاباء يتحملون المهر والغالية ولا يتحملون النفقة الدارة
 اما ما ليس له اب في غير ابتر له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال
 بعضهم يعتبر القدرة على ادائه كالمهر وقال بعضهم يعتبر على ادائه من المهر
 وفي رواية يعتبر القدرة على ادائه المهر والمهر والمهر في النفقة ايضا مع
 اعتبارها عند الحكم قال بعضهم الشرط ان يملك نفقة سنة وقال بعضهم
 ان يملك نفقة شهر وعلى ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدر على انفاؤه ما
 يتجمل لها من المهر ويكتب كل يوم مقدارا ما ينفي عليها يكون كفوا وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا قدر على انفاؤه ما
 يتجمل لها من المهر ونفقة شهر كان كفوا والا حيا في المحرقة ما قال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا ملك الرجل النورم وعليه دين ورهم
 فزوجته امرأة بالنورم ومن مثلها النفاق لا يجوز ذلك لانه قادر على
 ان يقض دين المهر بالان التي في يده **وقا يتحقق به الكفاية** من بعض
 الروايات قال ابو يوسف رحمه الله تعالى النكاح اذا كان مغلنا بزوج سكران

النكاح

لا يكون كفواً للصالح من بنات الصالحين وان كان يسر ذلك ولا يعلل يكون
كفواً وحاشي رحمته تعالى اذا كان الناس محترماً معظماً عند الناس
كاعدان السلطة او غيرهم يكون كفواً لبنات الصالحين وان كان مستخفاً عند
الناس لا يكون كفواً قال الشيخ الامام شمس اللائحة السرخسي رحمه الله تعالى
لم ينقل عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا الشيخ والصحيح ان كفوة
الغنى لا يمنع الكفاءة وقال بعضهم عن مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى الناس
لا يكون كفواً لبنات الصالحين معكاً كان الناس او لم يكن وهذا اختيار الشيخ
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحنفية في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يعتبر الحرفة ويكون البسيط كفواً للمعطار وفي قول محمد رحمه الله
تعالى واحسن الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدنيا
كالبيطار والحجاء والمأثروا الكناس والربايع لا يكون كفواً للمعطار والربايع
والصراة وهو الصحيح لانه الناس يستكشفون عنهم وقيل بهذا اختلاف غير
وزمان في رتب ابي حنيفة رحمه الله تعالى كانوا لا يعرفون الدناءة في الحرفة
منقصة ومقدرة ذلك في زمانها والجمال لا يبعد في الكفاءة واختلوا
في العمل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البرزنجي
رحمه الله تعالى الغنية يكون كفواً للعلمية لانه شرف الحسب فوق شرف النسب
من فتاوى قاضي خان رحمه الله عليه اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفوة
كانت للمهر والى حق النفي ما لم تدمر ولا يبطل حق الولي لسكونه بعد ما
علم وان طال الزمان فان قبض مهرها وجهزها به بطل حق وان لم يقبض ذلك لم يكن
خاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حق استحساناً اذا تزوجت نفسها غير
كفوة ورضي به احد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا للمهر مثل اودونه في الاول
حق النفي ويكون ذلك لمن فوته وان زوجها الولي غير كفوة ثم فخر بها ثم
بانت من زوجها بالطلاق ثم تزوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان
لهولي ان ينفي وان كان الطلاق رجعي لا يكون له ان ينفي ولو تزوجت
نفسها غير كفوة وخطب بها ثم فسخ القاطن العقد بينهما بخصوصه الولي ثم

تزوجها

تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم تزوج القاطن بينهما قبل الدخول كان
عليه الرجوع كل المهر الثاني وعليها عدة مستقلة في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها
بقية العدة الاولى عند محمد رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة
عليها **وهذا جمل مسائل على الخلاف** بينهما بهذه المسئلة ومنها اذا
طلق الرجل امرأته المدة قبلها بتطبيقه بائنه ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول في الشك الثاني عندها عليه كل المهر وعل قول محمد وزفر رحمهما
الله تعالى نصف المهر بالشك الثاني ومنها اذا طلق امرأته طلاقاً بائناً
بعد الدخول بها ثم تزوجها في العدة ثم ارتد العياذ بالله تعالى ثم طلقها
على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعل قول محمد
وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني ومنها المنكوسة اذا كانت امراً
وطلقها بعد الدخول بها بتطبيقه بائنه ثم تزوجها في العدة ثم احتقت
واختار نفسها قبل الدخول ومنها اذا طلق امرأته بعد الدخول بتطبيقه
بائنه ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان او بغيره
عنده ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في الشك الاول يجعل فسخاً
في الشك الثاني في حق تالك المهر وجوب العدة وعل قول محمد وزفر رحمهما
الله تعالى الدخول في الشك الاول لا يكون فسخاً في الشك الثاني لا في
حق المهر ولا في حق العدة الا عند زفر رحمه الله تعالى يسقط عنها بقية تلكا
العدة وعل قول محمد رحمه الله تعالى لا يسقط وكذا لو كان الشك الاول
خامساً وخطب بها او كان وطئها بشبهة وجب عليها العدة ثم تزوجها
نكاحاً جائزاً ثم فارقها قبل الدخول ولو كان الشك الاول جائزاً وخطب
بها فوقع الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً فاسداً ثم فارق
بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان الشك الثاني
بعد الانقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب
فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله تعالى في الفصول المتقدمة

في الاصل في اختيار الولي قوله عليه السلام لا تنكح الا
بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمجانين والولاية
ثبتت باسباب اقوال ملك البهي لا يبيح نكاح المملوك الا باذن المولى
والمولى يملك اجبار عبده علم النكاح عندنا واجبار الامة عند المملوك
اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك البهي العصبية لقوله
عليه السلام النكاح الى العصبية واقر العصبية الى الصغير والصغيرة
الاب والابن والاب والابن من العصبية يزوجه الامة الجذوة
عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجه الا ان يكون الابن من غيرتها
واختلن الحائنا رحمه الله تعالى في الاب والابن ان اجتمعا في الجذوة
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وابو يوسف رحمه الله تعالى الابن اصح بنزولها
وقال محمد رحمه الله تعالى الابن اصح لانه يملكه المتصرف في المال والنفس
والابن لا يملكه المتصرف في مالها وكذا ابن الابن وان سفلت الا في الاب
وام ثم ثم الابن ثم بنوها علم هذا الترتيب وان سفلت اتم العلم لاب وام
ثم العلم لاب ثم بنوها علم هذا الترتيب ثم علم الاب لاب وام ثم علم الاب لاب
ثم بنوها علم هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب اصحابنا رحمه الله تعالى
وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس لغير الاب والجد تزويج الصغير والصغيرة
والمولى تزويج الثقب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى
وبعد العصبية من الاقارب الولاية عندنا لمولى العتاقة لانه عصبية
مولي العتاقة وعند قدم العصبية كل قريب برث الصغير والصغيرة
سواء ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة وقال محمد رحمه الله تعالى لا ولاية كزويج الارحام وقوله ابي يوسف
رحمه الله تعالى مضطرب والاقرب عند ابي حنيفة رحمه الله الامة ثم البنت
ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم بنت البنت ثم بنت بنت البنت ثم
الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم
الحام والاضال والخالان والاولادهم علم هذا الترتيب واذا اجمع

الحج الناصر والاخت فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الولاية للمولى وبعد
سواء ذوى الارحام عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه وما
دام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند
صاحبه ما دام عصبية فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك النكاح
سما نكح الى الولاية اذا كان ذلك في عمده ونشوره فان لم يكن ذلك
في عمده ونشوره لم يكن وليا فان زوجه القاضي ولم ياذن له السقطاة
بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جاز استحسانا كما بعد
اذا تزوجه بغير اذن المولى ثم اذن له المولى في النكاح فاجاز ذلك النكاح
جاز استحسانا والوجه لا يملك النكاح في الصغير والصغيرة اوجه الى الامة
ذلك او لم يوصى وروى هشام رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ويؤقوله مالك رضي الله عنه اذا اوصى اليه الاب جاز له ان يزوجه الصغير
والصغيرة وقال ابن ابي ليلى رضي الله عنه هو ولي في الوجهين معا فتاوى
قاضي خان رحمه الله تعالى عليه ولا ولاية للصبي والمجنون والمملوك والكافر
علم الحكم والنسب لا يمنح الولاية اذا اجمعت للصغير والصغيرة وتبناه
كالأخوين والعمتين فابتنهما زوجه جاز عندنا وان زوجهها على التعاقب
جاز الاول دون الثاني وان زوجهما كل واحد من رجل آخر فتعاسا
او لا يعلم ابنتها اول بطل العقد وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا ينفرد
احد الوليين بالنكاح كما لا ينفرد المولى في العبد والامة الممتعة
فان زوجهما الا بعد والاقرب حاضر فيوقف علم اجازة الاقرب فان الاقرب
فأبعد فيمنع منقطع جاز نكاح الا بعد عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى
اذا غاب الاقرب ينتقل الولاية الى السقطاة والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى
لا يزوجهما احد حتى يحضر الاقرب او يزوجهما وكيل الاقرب فان زوجهما
وكيل الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والظاهر هو الجواز
ونكحهما في الغيبة المنقطعة بعضهم قد رها بانقطاع الخبر بالتدافل
وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد رها بمسيرة شهر وقال اكثرهم

انه كان في موضع لا ينتظر الكفو بحسب الجرمه فهد منقطعه و اشار في الكتاب
الي ان اد في مدة السفر يكفي للانتقاء وهو قول محمد بن مقاتل الرازي
وسفيان الثوري وابي حنيفة سعد بن معاذ المزوري رحمهم الله تعالى
فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله تعالى
عليه قال هو من بخاري الى نسخ غيبه منقطعه فان كان الاقرب منقطعاً
لا يعرف مكانه او محتفياً في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الامام ابو
الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعه
لان ما نفوذ الوصول اليه والانتقاء براه صار بمنزلة الميت فان كان
زوجها الا بعد ثم ظهر انه كان محتفياً في المجر جاز لها الا بعد و اذا
زوج الرجل ابنة امرأة باكثر من مهر مثلها او زوج ابنة الصغيرة
باكثر من مهر مثلها او وصفها في غير كفوا او زوج ابنة الصغيرة امة
او امرأة ليست بكفولة جاز في قول ابني حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحباه لا يجوز اذا اختلفوا اجمعوا علم انه لا يجوز ذلك مما خالف
والجدة ولا من القاضي اذا بلغ الصغيرة او الصغيرة وقد زوجها الاول
او الجدة لا خيار لهما ولها خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند ابني
حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما
واذا بلغت وبين بكر فسكت ساعة بطل خيارها وان اختارته نفسها
كما بلغت واشتد على ذلك صح واما في الغلام والجارية اليه ينسب
لا يبطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وبين علم خيارها
ما لم ينص على الرضا وبفعل ما يد علم الرضا نحو التمكن من الوطء
وطلب النفقة وان اكلت من طعامه او خدمته كما كان في علم خيارها
من فتاوان قاضي فاذ عليه الرحمة والفران وخيار البلوغ بخيار خيار
العقود من وجه احدها ان خيار العقد يبطل بالقيام على المجلس وخيار
البلوغ في الغلام والنسب لا يبطل بالقيام على المجلس والقاضي ان الحمل
بخيار البلوغ لا يعتبر عذراً حتى ان الصغيرة اذا قالت لم اعلم خيار

خيار البلوغ وانما سكنت لا جلد ذلك لا تعذر ويبطل خيارها والعقود
اذا قالت ذلك صدقت ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد زواجها
ومنها ان خيار العقد يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ
يثبت لهما جميعاً ومنها ان خيار العقد لا يبطل بالسكوت وان كانت
بكر وخيار البلوغ يبطل بسكون البكر ومنها ان في خيار العقد لا
يتوقف الفرقه على القضاء بل يثبت بنفسه الاختيار وفي خيار
البلوغ لا يقع الفرقه ولا يبطل الفلح ما لم ينسب القاضي العقد بينهما
فان كان ذلك قبل الدخول سقط كل المهر سواء كان ذلك ما قبل
الرجل او من قبل المدة وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر والفرق
والصغيرة خيار البلوغ في نكاح القاضي في اظهر الروايتين في قول
ابني حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى اذا زوج ابنة
الصغيرة وضمها لهما المهر عن زوجها صح النكاح فاذا بلغت وان
الاب بالنكاح لم يرجع علم الزوج ان كان النكاح بغير امره ويرجع ان كان
النكاح بامره فان كان ضامه الاب في مرض موته لم يصح واذ زوج الاب
ابنة الصغيرة امرأة وضمها لهما المهر ان كان في حجة الاب جاز فاذا اقرت المرأة
المهر من الاب في العيان يرجع الاب علم الصغيرة في ماله وفي الاستحاة
لا يرجع ولو مات الاب واخذت المرأة المهر من تركته فلا يرثه وان
يرجعوا في نصيب الصغيرة فلا تفرز رحم الله تعالى ولو كان الاب كبيراً ومجنوناً
عنه الاب بغير امره في هتمة ثم مات الاب واخذت النكاح من تركته لم يرجع
ورثته بالاجماع ولو كان الاب ضام المهر عن ولده الصغيرة في مرض موته
لا يصح النكاح والجامع كالصبيانية في ذلك واذا ضامها ابنه الصغير
واقرت كان متطوعاً الا اذا اشتد عند الاداء ربه يؤوي ليرجع
فخ لا يكون متطوعاً ولا يزوجه البكر البالغة ابوها علم كره منها
خلاقاً لاشاخي رحمه الله تعالى وفي الشيب لا يزوجه بالاجماع وان
زوج البالغة العاقلة ابوها وهو كافراً وجب فرضه بالتمام

جاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لا يجوز ولو
سكنت لا يجوز بالاجماع من خاتون قاضي خان رحمه الله تعالى فاذا بلغ
الابن معتق او بعت ناسي ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان يسلخ
عاقلا ثم جنى او صار معتقاً هل يعود ولاية الاب في المال والنفس
اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى عليه لا يعود في قوله
ابي يوسف رحمه الله تعالى ويكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى
يعود ولاية الاب في المال والنفس جميعاً استباناً وقال محمد بن ابراهيم
الميداني رحمه الله تعالى عندنا يعود ولاية الاب في قول زر بن ثابت الولاية
للسلطان وانما اذا جنى الاب او صار معتقاً هل يكون للابن ولاية النقر
في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن اذا جنى امرأة جاءت
اليه القاضيه بان ياذن لها في النكاح وقالت انه يريد ان تزوج
وليس له ولي ولا يعرض احد فلا يصح ان ياذن لها في النكاح ويقول
لها اذنت لك ان تكون في قريش ولا عربية ولا مملوكة ولا ذات
زوج ولا في حدة الغير وكذا لو كانت لها ولي فانه ان يزوجها كان لها
ان ياذن لها بالتزويج وان لم يكن لها ولي واراوت الاحتياط ترفع
الامر الى القاضي حتى يزوجها القاضي باذنها او ياذن لها في النكاح وان كانت
ان ترفع الى القاضي وطلبت اباها بالتزويج فرفع الاب ان كان زوجها
من صغرة من رجل والرجل غائب فاقام الاب بيقظة لك قالوا لا يلتفت
الي بيقظة لانها قاص على غيب ليس له ضم حافر وللأب ان يزوجها
فان ابي الاب ترفع الامر الى القاضي حتى يزوجها القاضي باذنها او ياذن
لها ان يعقد بنفسها قالوا وذلك اولى بها من ترك النكاح لان محمد
رحمه الله تعالى رجع الى قول ابي حنيفة في النكاح بغير ولي غير الاب والجد
اذا زوج الصغرة قالوا لا يحل ان يزوجها مرتين مرة بمهر سكر ومرة
بغير سكر المهر بوجهين او بها ان لو كان في التسمية نقصة فاشترى
ولم يصح النكاح الثاني في المهر المثل والثاني ان الزوج لو كان حلقاً بطلاً

حلق بطلاق امرأة يزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة او بلفظة
كل امرأة استزوجها فهي طالق فاذا تزوجها بنحو البيه بالنكاح والاول
ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وان كان المزوج هو الاب
والجد ينبغي ايضا ان يباشرا النكاح في علم هذا الوجه مرتين عند ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى بما ذكر من الوجهين لان عندهما الاب والجد
لا يملكان النكاح باكثر من مهر المثل نقضاً فاحتمل ان لا يملك غير الاب
والجد عند ابيهما وانما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى علمها النكاح باكثر
من مهر المثل فيباشرا النكاح مرتين علم هذا الوجه احتياطاً للوجه الثاني
واقا يكثر النكاح الثاني بغير سكر لانه لو سكر المهر في النكاح الثاني
وعنه البعض ان الرق اذا جنى النكاح في المكوبة يلزم
رجعاً يرفع الامر الى القاضي يبرئ ذلك فينقض بالمهرين الولي اذا جنى جنزاً
مطبقاً برزوله ولاية وان كان بجنى ويفيق لا ينفذ مقره في ماله ونفسه
في حال جنده وينفذ ذلك في حالة الافاقة وسكناً في الجنه المطبق
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى وهو مقدر بأكثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى
هو مقدر بالشهر قياساً في القصر وفي الزكوة مقدر بالسنة وعما ابي يوسف
رحمه الله تعالى انه رجع الى قول محمد رحمه الله تعالى رحمه واسعه
في المهرات حرمة المناكحة علم نوحى مؤبدة وغير مؤبدة فالمؤبدة ثبتت
بالنكاح في الرضا والطره اما المحرمات بالنكاح فالحق الله تعالى حرمت
عليكم انتم باكم الآية الامم بالرشدة والرتبة حرام كذا الجدة والابنة
من قبل الاب والامم وكذا ابنت واولاد ابنت وان سفلت وبنات الابن
كذلك المحرمات من ماء الرضا حرام عندنا وكذا الاخوان من ابي جهة كمن
و بنات الاخوان وكره سفلت وكذا العمات والخالات من الوجهة الثانية وكذا
الاصول وخالاتهم ام السعة حرام وعمة العمة لاب وام كذلك واقا
عمة العمة لاب فلا محرم **واما المحرمات بالرضاع** فما يحرم بالنسب
يحرم بالرضاع واقا بناروح الرضا النسب في مسأله منما يحرم علم

علم الرجل اخت ولده من النيب ولا يحرم اخت ولده من الرضاع ومنها
انه لا يحكم للرجل ان يتزوج بجدته ولده من النيب ويحل بجدته ولده من
الرضاع ومنها انه لا يحكم للرجل ان يتزوج بام اخته او اخيه من النيب
ويحل له ان يتزوج بام اخته واخيه من الرضاع وسند ذكر مسائل الرضاع
بعد هذا في باب على جدته **واما الطهارة بالصبرية الصبرية بالعقد**
الحائز وبالوطي خلا لا كان او حيا بشبهة او زنا اما المحرمات بالعقد
مكتومة الاب والجد من قبل الاب والام وان خلا ومكتومة الابن
وابن الابن وابن البنت وان سفل وان المرأة وجدتها القربة
او البعدن دخل بالمرأة او لم يدخل وبنت المرأة وبنت اولادها
وان سفلت ان دخل بالمرأة واما المحرمات بالوطي الحلال الموطوءة
الاب والجد وان خلا بملك البهيح وموطوءة الابن وابن الابن
وان وان الموطوءة وجدتها وان خلعت وبنت الموطوءة وبنت اولادها
كذلك واما الموطوءة بشبهة فهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره
اذا وطئها اصرهي يحرم عليها اصولها وفروعها ويحرم الموطوءة على
اصولها واطولها وفروعها والزينة في القبل بمنزلة الوطئ الحلال في ذلك
عندنا ووطئ الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة المصاهرة في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وطئها بملك البهيح او بغير ملك البهيح
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يوجب حرمة المصاهرة ويحل في المرأة
التي بلغت حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت سنين فقد بلغت
حد الشهوة وبلغت خمس سنين لم تبلغ واما بنت سبي او سبيح
او غنم اذا كانت حبلية فممنوعة فقد بلغت حد الشهوة قال الواهب
ابتداء وبنت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البايع
للمشتري اقلني البيع فقال اقلت لا يجوز ما لم يقل البايع قبلت وقال
ابو يوسف رحمه الله تعالى ثم لا قاله وان لم تقل قبلت وكذا لو قال الرجل
بعتك فممنوعة عليك على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول

وكذا

وكذا لو قال المديون لرب دينه ابرأني فقال ابرأت بيم الابراء ولو قال
صاحب الدين لمديونه ابتداء ابرأنيك من الدين الذي لي عليك فممنوع
قبول لكن لو رد المديون ببطل ابرأه وابرأ الكفيل لا يبرأ بالرق وكذا
المكاتب لا يجزى الى القبول ويبطل بالرق والافرار لا يجزى الى القبول
ويبطل بالردة ولو وقف ارضا على رجل وسلبه وقال الموقوف عليه
لا قبلت فممنوع قال هلال رحمه الله تعالى يبطل الوقف وقال الاصل
رحمة الله تعالى بفتح الوقف ولا يبطل بالرق قبول النكاح يكون في المجلس
قبول البيع رجل قال كخفزة اننا نهدى من تزوجت فلانة فقبلت كخفزة اننا
فقبلت لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو رسل الرجل رسولا
اليها او كتب اليها ان تزوجتك علم كذا فقبلت كخفزة اننا نهدى من ان
سمعنا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقبلت جاز وان لم يسمعنا كلام
الرسول او لم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز
ذلك **والاشهاد الشكاح** بلفظ المتعة ومن با طلة عندنا لا ينفذ الجدل
خلافا لابي قاسم رضي الله عنه وما لك واتحد به جنس رحمهما الله تعالى ونسب
ان يقول الرجل لامرأة ائمتي بك بكذا من المال كرامة فرفضت
فانما لا ينفذ الجدل ولا يقع طلاق ولا زيلاد ولاظهار ولا يرن اصرها
من صاحب وكذا لو قال تزوجتك متعة وعلى ابي حنيفة رحمه الله تعالى
في الهمار ونيات ينقض به النكاح وينقض قوله متعة ولو قال تزوجتك
شهادة فرفضت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رحمه الله تعالى
يصح النكاح ويبطل الشرط كما لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر
يجوز النكاح ويبطل الشرط وكما لو قال بعتك هذا بكذا بثلثة جاز
البيع ويبطل الشرط وقال الحسن بن زباد رحمه الله تعالى ان ذكر او نكاح
لا يبيح منه ذلك اكثر يجوز النكاح لانه تأييد مبيع وان ذكر او نكاح
يبيح منه اكثر من ذلك لا يبيح لانه توقيف وعندنا الكل رواد رجل
تزوج امرأة بالهوية او بلفظ لا تعرف معناه او زوجت امرأة نفسها

بذلك ان علمنا ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان
 لم يعرفنا معنى اللفظ وان لم يعلمنا ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح **فهذه**
مسائل الطلاق والعناق والتبشير والنكاح والخلع والابراء
 عن الحقن والبيع والتحكيم فالطلاق والعناق والتبشير واقع
 في الحكم ذكره في عناق الاصل في باب التبشير فاذا عرف الجواب في الطلاق
 والعناق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمصداق اللفظ انما
 يعتبر لا بل العقد فلا يشترط فيها يستدعي فيه الجدة والمهرل بخلاف البيع
 ونحو ذلك وانما في الخلع اذا قلنا الرجل امرأته اختلفت نفس منكر بغير
 ونفقة مئة في فقالت ذلك اختلفت المنيخ فيه قال بعضهم اذا لم تعرف
 معنى اللفظ ولم تعلم ان هذا اللفظ الخلع فبما بين الناس لا يصح الخلع
 به الصحيح قال رضي الله عنه وينبغي ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج
 عن المهر والنفقة كما لو قال امرأته الصغيرة فقبلت فانه يقع الطلاق
 ولا يستط المهر والنفقة وكذا اذا قلنا ان يبرأ زوجها من المهر بالنزوة
 وكذا المديون اذا قلنا رب الدين لفظه الابراء لا يبرأ رجل قال
 لامرأة تزوجتك علم كذا من الدرهم بحضرة من الشهود فقالت قبلت
 ولا قبل المهر او قال رجل لرجل تزوجتك ابنتي علم كذا فقال الزوج قبلت
 النكاح ولا قبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو باطل ولو قالت قبلت
 النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سكت عن المهر وذكر في المنتقى
 جبه تزوج امرأته علم رقبته بغير اذنة المولي فيبلغ المولي فقال اجبر النكاح
 ولا اجبر على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومن يمتنع
 ببيع فيه من قاي خاة ربه الله تعالى **فصل في النكاح على الشرط**
 رجل شرقة امرأته علم انما طالق او علم ان امرأته في الطلاق بيده
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجاهل الصغير يجوز النكاح والطلاق باطل
 ولا يكون الا بغيره وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد اذا تزوج
 امرأة علم انما طالق الى عشرة ايام او علم ان يكون الا بغيره بعد عشرة

ايام

ايام ان النكاح جاز والطلاق باطل ولا تحللك امرأته وقال الفقيه
 ابو القيث رحمه الله تعالى هذا اذا بدا الزوج فقال تزوجتك علم انك
 طالق وان ابتداء امرأته فقالت تزوجت نفسي منك علم اني طالق
 او علم ان يكون الا بغيره اطلق نفسي كلها سبقت فقال الزوج قبلت
 جاز النكاح ويتبع الطلاق ويكون الا بغيره لا لا البداية اذا كانت
 من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح انما اذا كانت
 البداية من قبل المرأة يصح التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام
 المرأة قبلت والجواب يتضح اجماعا ما في السوال فصار كانه قال قبلت
 على انك طالق او علم ان الا بغيره فيصير مفوضا بعد النكاح وكذا المولي اذا
 تزوج امرأته من بعده ان بدا العبد فقال تزوجت نفسي منك علم انك
 ان امرأته بيده اطلقها كلها سبقت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون
 الا بغيره المولي ولو ابتداء المولي فقال تزوجتك امع علم ان امرأته
 بيده اطلقها كلها اريد فقال العبد قبلت جاز النكاح ويكون الا بغيره
 بغير المولي وعنه هذا قالوا المطلقة الثلث اذا ارادت ان تشرقة
 المحلل وتخاف ان لا يطلقها فالحيلة لها في ذلك ان تقول تزوجت نفسي
 منك علم ان امرأته بيدي اطلق نفسي كلها اريد ثم يتبرأ الزوج فيكون الام
 بيده بعد النكاح تطلق نفسها متى شئت او قال المحلل تزوجتك علم
 انك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة ايام او علم ان امرأته بيده
 بعد ما تزوجتك تطلقين نفسك كلها تبريد فيقول المرأة قبلت
 تطلق بعد عشرة ايام ويبرأ الا بغيره وكذا لو قال العبد لولاه
 اذا تزوجها فارها بيده ابرأكم تزوجها يكون الا بغيره المولي ولا يمكن
 اخراجه ابرأكم امرأة طلقها زوجها فاراد ان يشرقها الزوج فقال
 الزوج لا اشرقة بك حتى تبين مالك على من المهر فبقيت مهرها
 علم ان يشرقها ثم ابرأه ان يشرقها قال ابو القاسم الصغار رحمه الله
 تعالى الرقة باطله وفي بالشرط او لم يشر لا نكاح جعلت المال عوضا

للزوجة على نفقاتها وفي النكاح لا يكون العوض علم المرأة وقال خلق الله
 تعالى بيعة الزوجة اولم تزوجها وسبابة نظير هذا في كتاب البيعة و
 عن ابي القاسم الصفار رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة علم ان يتا في بيعها
 الا بوع قال يكرز النكاح ولها مهر المثل وعنه اذا تزوج امرأة علم انها
 بكر فزوجها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لا يستحق بعده
 النكاح رجل تزوج امته الغير علم ان كل ولد تلده فمحرر حتى النكاح والنزط
 لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد كلهم ارقاء فكان الشرط مفيداً رجل
 تزوج امرأة علم اني ورهم ان كانت جميلة وعلم اني ان كانت قبيحة
 قالوا يبيح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كانه المهر اني
 ورهم ورن كانت قبيحة كان المهر اني ورهم لانه لا فطر في التسمية لانهما
 اتا ان تكون جميلة او قبيحة بخلاف ما اذا تزوجها علم اني ان اقام
 بها وعلم الغني انه اخرجها من بلده فان شرط الثاني لا يبيح في قوله
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وجودة
 وقت العقد فلا يبيح التسمية الا ان هذا المعنى يشتمل على تزوجها
 علم اني ان لم يكن له امرأة وعلم الغني انه كان له امرأة فان ثمة لا
 يبيح الشرط الثاني في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكن كان الشرط
 ثابتاً وقت العقد **احرأة طلقها زوجها ثلاثاً** فتزوجها رجل علم قصه
 التحليل اخلفت الروايات فيه فالجاءل انها اذا تزوجت وما قصد بها
 التحليل الا انها لم بشرط ذلك حكى الاول وان شرطاً للاطلاق في القول
 وتزوجها علم ذلك صح النكاح وتحلل للاول في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويكره ذلك للاول والثاني وقال ابو بكر رحمه الله تعالى لا يبيح نكاح الخليل
 ولا تحلل للاول وقار محمد رحمه الله تعالى يبيح نكاح الخليل ولا تحلل للاول ولو
 طلقها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول فتزوجت بثالث ودخل بها الثامن
 حلت للاول والثاني ولو كانت الثانية حبيبة لم تكن عنده حبيبة ولو كانت المرأة
 ولدت حليق للزوج الاول وبنيت نسباً للزوج من الجيوب ولو كانت المرأة

صغيرة لا يجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله تعالى
 ان افضاه الزوج الثاني لا تحلل للاول بهذا الوجه وان كانت لم ينفقها
 حلت للاول رجل تزوج امرأة علم ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باينز ولها نفقة مثلها بالمعروف
 رجل تزوج امرأة علم اني علم ان لا ترثه ولا يرثها جاز النكاح
 ويتوارثان وليس لهما اول اني ورهم كانه مهر مثلها اقل من ذلك
 او اكثر **فصل في شرائط النكاح** منها الشهادة عندنا وقال
 مالك رحمه الله تعالى الشرط هو الاطلاق دون الشهادة حتى لو تزوجها
 بحفرة الشهود وشرط الكفاءة لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط
 الاطلاق جاز وانما يهد فيه كل من يملك قبله النكاح لنفقة بنفسه
 فيصح بشهادة القاسقين والاعيين والمحدثين ورجل وامرأتين
 ولا ينعقد بشهادة المراءتين بغير رجل ولا بشهادة عبيدين والمحدثين
 والصبيين والحسنين اذا لم يكن معها رجل ولا بشهادة النائيين
 اذا لم يسمع كلام العاقدتين ولا يبيح نكاح المسلم بشهادة الكافرين
 ويجوز نكاح المسلم الذميمة بشهادة ذميين في قوله ابي حنيفة واين يرضى
 رحمه الله تعالى ويصح نكاح ابي الذميمة بشهادتهم ولا يبيح النكاح
 ما لم يسمع كل واحد من العاقدتين كلام صاحبه ويسمع ان يهدين كلامهما معاً
 فان سمع احد انشاهدين كلامهما ولم يسمع انشاهد الآخر لا يجوز فانه اذا
 لفظه النكاح سمع الذين لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول العقد الثاني
 لا يجوز وكذا لو كان النكاح بين رجلين احدهما اصره فسمع التسمية دونه الا ان
 فصاح التسمية في اذنه الا ان صاحبه رجل آخر لا يجوز حتى يكون سماعها معاً
 وذكر القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى في شرط السيرة ان النكاح يبيح
 بحفرة الاصحين وان لم يسمع الا الشرط حفرة الشهود دون التسمية وعامة
 المتابع قالوا لا يجوز بشرطوا السماع وذكر ايضا الدور رحمه الله تعالى
 بشرط سماع انشاهدين معاً فان سمعا كلام العاقدتين ولم يعرفا تفسيره

قبل بانه يبيح والظاهر خلافه وعلى محرز رحمته تعالى اذا تزوج الرجل امرأة بغير
التكبير او المندمين الذين لم يعرفوا كلام العاقدين قال ان اسكنها ان
يعتبر اما سمعها جاز والافلا وفي المنتقى اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين
سمع احدهما يدين ولم يسمع الآخر ثم اعاد على الذي لم يسمع قال انك لا تجز
استحاثا اذا كان المجلس واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قالوا لا يجوز
رحمة الله تعالى حكم على ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز سمع معا ولا يفتى
على ما بناه في النكاح بشهادة الاخرين اما على قوله القاضي الامام علي
السفري فلا شك انه ينفذ لان طه النضر حضرت الشاهدين دون السماء
وعلم قول غيره اذا كان سمع كلام العاقدين معا ينبغي ان يصح وانه لم يكن اهلا
للتهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنيه من غيرهما او بشهادة
ابنهما من غيرهم يجوز وان تزوج بشهادة ابنيه منها في ظاهر الرواية يجوز
وفي المنتقى انه لا يجوز فان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرهم ثم بطلت فاشهد
لابناء ان جحد الاب والمرأة تدعى جازع شهادة الابنين وان ادعى الاب
والمرأة تجحد لا يقبل شهادة ابنيه وان كان النكاح بشهادة ابنيه من غيرهم
ثم جحدوا ان ادخلت لام لا يقبل شهادة ابنيه وان جحد والزوج يدعى
جازع شهادة الابنين وان كان النكاح بشهادة ابنيه منها فاشهد
لا يقبل شهادة الابنين وان تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنيه جاز النكاح
وان جحد احد بعد ذلك فشهد الابناء عند جحد الزوج ودعوى الاب
ان كانت صغيرة لا تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج
وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وجحد الزوج قبلت
شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وعلم قول محمد بن
تعالى يقبل ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنيه فحجده الرضاء وادعى
الاب لا يقبل شهادة الابنين علم الرضاء فالحاصل ان الشهادة لا يفتى
او علم اختها بغير شهادتهما علم ابسهما فيها جحد الاب مقبول وانه شهدا
لابسهما فيها يدعى الاب فان كان للاب فيه منفعة نحو ان يشهدا بعقد

ينقلنا

باعتقافا حقه بالاب لا يقبل وان لم يكن للاب فيه منفعة الا ان الاب
يدعى لا يقبل في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ويقبل هو قول ابي حنيفة رحمه الله
واصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلمك فله فانت حر فشهد ابنا فله
ان اباهما حكم العبد فان كان الاب يحجده جازع شهادتهما وانه كان الاب
يدعى لا يقبل في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لانه يعتبر البيتين وعلم قول
محمد بن رحمه الله تعالى يقبل لانه يعتبر منفعة الولد بمنع قبول شهادة للولد
وشهادة الانسان فيما يشره مردودة بالاجماع سواء بآشده بنفسه
او بغيره وهو ضمن في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الولد بالنكاح
اذا تزوج الموكلة بغيره ما يسها وشايد آخر جاز النكاح وكذا الزوجت
المرأة فتشهدا بشهادة ابسها وشايد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها الولد بغيره الاب وشايد آخر
جاز ولو ادعت المرأة النكاح علم رجل فشهد محمد فقامت شاهدين
فاختلفا في المهر فشهد احد هما انه تزوجها بالثمن وشهد الآخر
انه تزوجها بالن والى وخمسائة والمرأة تدعى النكاح بالثمن وخمسائة
جازع شهادتهما ويقضى لها بالثمن ولو كانت الزوجت بعد الذي يدعى
والمرأة تجحد النكاح وشهد شاهدها علم منه الوجه لا يقبل شهادتهما
ولا يقضى بالنكاح ولو اختلف الشاهدان في المكان او في الزمان
لا تقبل شهادتهما ولو ادعت المرأة علم رجل نكاحا فحجده فاقام
شاهدين يقض بالنكاح وجحوده لا يكون طلاقا ولو اختلف
الزوجان فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود
فالقول قول من يدعى بشهود وكذا لو اختلفا في الصحة والفساد
علم غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما تزوجها وهي بالغة
ولم ترضى وادعى الزوج ان اباهما تزوجها في الصغر كان القول
قول المرأة وان اقاما البينة فقامت المرأة البينة انما كانت
ابنته فشرح سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انما كانت

شهادتهما

النكاح

ابنة ثمانية سنين كانت البينة بنت المرأة اذا تزوج الرجل ابنة ثمانية
 اسمايين يسمونها كلام العاقبة وعرفوا جازا النكاح وان كانوا
 لا يذكرونه بعد زوال السكر رجل تزوج امرأة بشفاعة الله وسوله
 كان باطلا لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود وكل نكاح يكون
 بشفاعة الله وسوله وبعضهم جعلوا ذلك كفرا لانه يعتقد ان قوله
 عليه الصلوة والسلام يعلم الغيب وهو كقول رجل قال بين يدي الله
 تزوجت بهذه المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع
 الشهود كلامها ولم يروا شخصها فلم يكن في البيت الا امرأة واحدة
 جاز والافلا وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها
 ولم يروا شخصها فسمع هذا اليوم واذا اختلف الزوجان فقال الرجل
 تزوجتك وانا صيرت بغير اذن الولي وقالت المرأة تزوجت بغير
 البعد كان القول قوله وقال القاضى اخبر هذا العقد فانه اجاز
 جاز وان رد بطل وان كان دخل بها بعد البعد كان ذلك اجازة
 من قاضى فانه عليه الرجة والغفران **وسمى شرط النكاح الولي**
 وهو شرط لصحة العقد في الصفار والمجانين والمجانين واختلفوا
 في العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها روي ابو سليمان عن علي بن محمد
 نقاي ان نكاحها باطل وروي ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان لم يكن لها
 ولي يجوز وان كان لها ولي يتوقن على اجازة الولي ان اجاز جاز
 وان رد بطل سواء كان الرجل كفرا او لم يكن الا انه اذا كان كفرا كان
 القاضى اذ يحد النكاح ولا تحل زواجه من غير تجديد وقال مالك وانما في
 رجمها الله تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة الشك في النساء زوجت نفسها
 او امتهن او توكلت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 نقاي يجوز النكاح بغير اذن الولي اذا زوجت نفسها كفرا او غير
 كفرا الا انه اذا لم يكن كفرا كان للاولياء حق الاعتراض وروي
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان كفرا وانه

لم يكن

لم يكن كفرا لا يجوز اصلا واختلف الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 والاختلاف في زماننا للفتوى روي الحسن قال ينبغي الاسلام شئ لا يفيده
 رحمه الله تعالى روي الحسن ان الرجل اذا اصابته اذ ليس كل ولي يحس المرافعة
 الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكله الا حوط سداب التزوج عليها مع
 غير كفرا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الا حوط ان يجعل العقد موقفا على
 اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفرا يفتي في الولي وان كان
 كفرا لا يفتي في نفسه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو
 كفرا صحت طلاقه وعليها عدة وكذا الايلاء والظهار روي عن مات اوصيا
 يتوارثان وفي قوله محمد رحمه الله تعالى اذا طلقها زوجها قبل المرافعة الى
 القاضي يكون مشاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا يفيده اجازة
 لكنه لا يحرم المرأة بهذا الطلاق وانه طلقها بهذا الرجل ثلثا كونه بان
 يتزوجها قبل التزوجه بزوجة اخرى واجمعوا على انما لو اقرت بالنكاح لم
 اقرارها **وسمى شرط النكاح رضا المرأة** اذا كانت بالغة بكرة كانت
 او ثيبا ولا يملك الولي اجبارا على النكاح عندنا فانه استأمره الاب
 قبل النكاح فقالوا زوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج مسكت لا يكون سكوتها رضا
 ومما ان رد بعد ذلك وكذا لو قال لها جبري او اوز زوجك بيني على ميم
 لا يفتون لان الرضى بالجهل لا يفتق وان ذكر الزوج والمهر في الاستحار
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا
 ان وبها ما راجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر
 النكاح بغير المهر والنكاح بلفظ المهر يوجب مهر المثل وان زوجها
 بغير مسكن لا ينعقد نكاح الولي لانها ما رضيت بتسمية الولي فلا ينعقد
 نكاح الولي الا باجازة مستقلة وان زوجها الولي بغير استئذان اضرها
 بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يكون رضاكي لو استأمنها قبل النكاح ولم يذكر الزوج
 والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فسكت كاف رضا وان ذكر الزوج

و لم يذكر المهر فمد على التفصيل الذي تقدم في الاستمرار قبل النكاح وانه
ذكر المهر ولم يذكر الزوج فمكنت لم يكن النكاح رضا استمارا قبل النكاح
او اجريا بعد النكاح لان الزوجية بينهما تمتع الرضى وان سبق الوالد بها
في الاستمرار قبل النكاح فقالت غيره اجت الى لم يكن ذلك اذنا وان
كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره اجت الى ردًا للنكاح لان هذا الكلام
محمول فلا يبطل به النكاح المنعقد وقيل للنكاح وقم الشك في انعقاده
فلا ينعقد بالشك بكون زوجها وليها فبطلها الخبر فمكنت كان ذلك
رضا لان الصك اشارة السرور وان مكنت اخذها فيه والصحاح ان
البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير ضيق يكون رضا وان كان من الضيق
والصياح لا يكون رضا من قائله فان رجم الله تعالى **فصل في رد النكاح**
باتفاق زوجها وليها فبطلها الخبر فقالت لا اريد الزوج او قالت لا اريد
فلان يكون ردًا وقال بعضهم لو قالت لا اريد الزوج لا يكون ردًا والصحاح
يعود الاول لان قولها لا اريد الزوج رد بجميع الازواج فيكون ردًا لافلا
وبغيره ولو زوجها الولي فردت او قال لها في مجلس آخر ان اقواما
يخطبونك فقالت انا راضية بما يفعل فزوجها الولي من الاول فابتن
ان يجزئ نكاحها كما في ذلك لان قولها انا راضية بما يفعل ينصرف الى غير
الاول لان تقدير كلامها كانت قال لها اذا ابنت فلانا فقد خطبك قوم
اخرى فقالت انا راضية بما يفعل من الاول وهذا كرجل طلق امراته
فقال لرجل اية كرهت صبيته فلانة فطلقها فزوجها امرأة برضاها فزوجها
المطلقة لا يجوز ويكون الاخر على غيرها وكذا لو باع عبده ثم امر ان يباع
بان يشتريه له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز كذا بهذا الولي اذا زوج
البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمراة فقال الزوج بلغك النكاح فمكنت
وقال لا بل ردوت كان القول قولها عندنا كما تستعير اذا ادعى رد العارية
وبلغك وانكر الميعر كما في القول قول المستعير لا تنكر الضمان على نفسه كذا
تمت الزوجية يدعى لزوم العقد والمراة تنكر فلان القول قولها وان اقاما

اصل

البيته

البيته كانت البيته بيته المرأة علم الرقة لانها قامت على الاثبات صورة
وبيته الزوج قامت على النكاح مع وان اقام الزوج بيته انما اجازت
العقد واقامت المرأة بيته على الرق كانت البيته بيته الزوج لانها
استدبنا في الاثبات صورة وبيته الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين
عليها في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان دخل بها الزوج مدعا لم ينعقد
في دخول الرق وان كان وقدر بها كراهية تمت في دخول الرق والنكاح
جعله رقا في جملة ما يملك بعد مدة **ومنها** بكر زوجها وبيته معلوم بذلك
فمكنت كان سكوتها رضا **ومنها** اذا تواضع الرجلان في السر اقاموا نظر
البيع خلاصة وهو تجلته ثم قال اصد بها لصاحبه انما قلنا ذلك ذلك لو لم يستر
تلكه او قد بدا اليه ان يجعل بيعا صحيحا فمكنت الاخر ثم تباعا كان بيعا
صحيحا **ومنها** اذا اسر المملوك من عبدة لرجل غرق في الغنيمة بعد ذلك
وتسم يد له فافر فمكنت ولم يطلب العبد بطل حقه في اقد العبد **ومنها**
المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبايع يراه ولم يمنعه من القبض
كان اذنا **ومنها** للوجه اذا اخبره ببيع ويشترى وسكت يكون ذلك
اذنا **ومنها** رجل اشترى عبدا علم انه بالخيار ثلاثة ايام فراه المشتري
العبد ببيع ويشترى فمكنت لزمه البيع وبطل خياره وان كان البايع
لا يبطل خياره **ومنها** الشفيع اذا علم بالبيع فمكنت بطلت شفيعته **ومنها**
اذا بيع العبد وهو فافر فمكنت وفي بعض الروايات فانقاد للبيع
والسليم ثم انا حر لا يقبل قدره **ومنها** رجل قال والله لا اترك فلانا في
داوي فلانة نازل فيها فمكنت الحالف حنث في يمينه ولو قال له الحالف
اخرج فاني ان يخرج فمكنت الحالف بعد ذلك لا يحنث في يمينه **ومنها**
امرأة ولدت ولدا فمكتا والناس زوجها بالولد فمكنت لزمه الولد حتى
لا يملكه نفيه بعد ذلك **ومنها** المدهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة
فمكنت الواهب يكون ذلك اذنا في القبض ويتم الهبة استمنا
وكذلك في البيع الناسد علم الرواية الى يعتبر القبض باذن البايع

راي

لا فائدة الملك اذا قبض بحصة ابائه والبايع يكت حق قبضه وينفذ الملك
 ومنها ام ولد جارت بولي فكت المولى حتى يموت او يومان لزم الولد
 لا يقبل نفقة بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها غير كفوف قبله الجهر لو لم
 فكت الولي لم يكن رضا فانه قبض مهرها وجهتها به كاذ رضا فانه خاتم
 الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون
 رضا رجل زوج ابنته البالغة لا يكره من غير كفوف فعلمت بذلك فكت
 قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى يكون رضا لان علم قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى الاب والي في الالة
 من غير كفوف فلو كانت صغيرة يلزم العقد فلان كانت كبيرة يتوقف
 علم الرضا كما لو زوجها من كفوف والجد اب الاب عند عدم الاب في ذلك
 بمثل الاب اما غير الاب والجد فليس بولي في الالة من غير كفوف
 ولم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الالة من كفوف فكت لا يكون سكوتها
 رضى ولا بد من النطق بها فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى رجل تزوج
 ابنته البالغة ولم يعلم الرضى والرد في ماله زوجها فقال ورثة الزوج
 انها تزوجت بغير امرها ولم تعلم بالشك ولم ترخص فلا ميراث لها فان قلنا
 من زوجت ابي بامر كان العقد قولها ولها الميراث وعليها العدة
 وان قالت زوجت ابي بغير امر فبلغت الجهر فرضيت فلا ميراث لها ولا
 ميراث لاتها اقرت ان العقد وقع غير تام فافترقا اذ لا يفسد العقد بعد
 ذلك لا يقبل قولها لمكان الهمة بكون زوجها ابن عمها من نكحها بالغة
 فبلغها فكت في قوله لا يفسد كان لها ذلك لان ابن العم كان اهلا
 في نكحها فضررتا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأجر في التزويج من نفسه
 فكت في زوجها من نفسه جاز اجماعا رجل زوج رجلا امرأة
 بغير اذن فبلغت الجهر فقال نفق ما صنع او بارك الله لنا فيها او احسنت
 او احسنت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستزاد يسوق

مطلق على زوج ابنته البالغة
 الا في غير كفوف

الكلام على وجه الاستزاد في لا يكون اجازة وسكنا ذكر الشيخ السلام
 المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاكراه عماليه نصر
 ابن سلام على محمد بن مسلم رحمه الله تعالى ولو قال لا بأس فانه لا يكون
 اجازة وعلم محمد بن مسلم قوله بشي ما صنعت يكون اجازة و
 روي هشام بن محمد رحمه الله تعالى قوله نفق ما صنعت او احسنت
 او احسنت اجازة وبشي ما صنعت لا يكون اجازة ولو قال
 اسأت قيل بان اجازة ولو بينا والقدم فقيل التمسه كان اجازة
 من قاضي خان عليه الرحمة والمغفران حتى تزوج بالغة وغاب فلما حضر
 تزوجت المرأة بزوجه آخر وقد كان الصبي اجاز بعد بلوغه الشك
 الذين باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بزوجه آخر قبل
 اجازة الصبي جاز الشك الثاني لانها تملك النكح قبل اجازة
 الصغير وان كان الشك الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان
 الشك في الصغير بغير المنكر او بما يتخاف الناس فيه لا يجزئ الثاني
 الثاني لانه كان موقوفا خفف باجازة الصغير بعد البلوغ وان كان
 بغير كثير لا يتخاف الناس فيه وللصغير اب او جد فكذلك لا تنكح
 بملك الشك عليه بغير كثير فوقف عقد الصغير على اجازتها
 خفف بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير اب او جد جاز
 الشك الثاني من المرأة لانه عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف
فصل في المصاهرة بين الزوجين اذا عزلت المرأة قطعا زوجها
 فله على وجهه اما ان اذن لها بالفرق فغزلت او نكحها فاحل النكح
 فغزلت او لم ياذن لها ولم ينفق فغزلت ولم تغل الزوج لها شيئا او
 لم يعلم بغيرها فان غزلت باذنه فهو على وجهه اما ان قال لها
 اغزلي نفسك او قال لها اغزلي يكون النكح في ذلك او قال اغزلي ولم
 يذكر شيئا ففيه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطعه باذنه لا يعلم
 فيكون له وشيها علم الزوج لانها تبركت بالغزل وان قال اغزلي بكذا

وسمى لها اجرا معلوما جاز ويكفي لها الاجر المستحق وان سقى اجرا مجتمعا
كان الغزل للزوجة ولها اجر مثلها كما في سائر الاجارات الفاسدة وانه
اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوجه بغير اجر كان القول قول الزوجه
مع الجميع لانها تدعى عليه لاجر وهو يتكبر فيكون القول للزوجه بهذا اذا
قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك غزلت كما ان القول لها ويكفي
ذلك هبة للقطر منها وان اختلفا فقال الزوجه انما ادلت لك به
لغزليه لي وقالت لاجر قلت اغزليه لنفسك وكان القول قول الزوجه
لانها لا اذن يستفاد من جهته والظاهر شايده فان اعادته ان المرأة
تغزل قطن الزوجه لاجر الزوجه وان قال اغزليه لي يكون الثوب له ولكن
كان القول للزوجه ولها عليه اجر المثل لانها غزلت للزوجه ببعض الغزل
فيكون في معنى قفيل القطان ويكفي الغزل للزوجه لانه صاحب اصل وهو
القطن وهو كما لو دفعه غزلا الى حايكه لينسج بالنسج فان النسج
يكون لصاحب الغزل وان قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا فادعى الزوجه
انها غزلت لكان القول قوله لانه طلبه منها التبرع وانكر الاجارة هبة
القطن وهذا اذا غزلت باذن الزوجه وانه انما ياعى الغزل فغزلت
بعد التبرع كان الغزل لها وعليها للزوجه مثل قطنة كمن غصب حنطة
فطحنها عند ابيه حنيفة رحمه الله تعالى يكون الرقيق للمغاصب وهو
ضامن للحنطة رجل قال لحرارة ان لم يكن فزجي احسن من
فزجك فانت طالح فقالت المرأة ان لم يكن فزجي احسن من فزجك
فجارية حرة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
كانا قايحين عند العقالة براءة المرأة وحش الزوجه وان كانا
قايحين فبرأ الزوجه وحش المرأة لان فزجها حالة القيام احسن
من فزج الزوجه وحالة القعود الاحسن على العكس وانه كان الرجل
قاعدة والمرأة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى لا اقليم
يندا قال وينبغي ان يحش كل واحد منهما لان شرط البر في كل عيب

ان يكون

ان يكون فزج احدهما احسن وعندنا متعارف لا يكون احدهما احسن
حش كل واحد منهما قايح خاف رحمه الله تعالى سائر الاجرة
فصل في الحجاب والنياب امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى
المرأة التي غسكت الثياب فلما خرجت لم يجد ثيابها قال شيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله عليه ان كانت بيده اول حرة دخلت الحمام لا يضمن
الثياب في قولهم اذا لم تعلم ثيابها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت الى
حرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها لاجر في الحفظ كان ذلك ابرارا
والمدح لا يضمن عند الكل الا بالتفصيل وانه كانت المرأة بيده دخلت
الحمام قبل هذا وقد دفعت اليها الثياب واخطت لها لاجر على حفظ
الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن
لان عنده الاجرة المشتركة لا يضمن لانه يملك في يده بغير ضعه والخيار في
الاجرة المشتركة قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد بن
علي قول ابي يوسف ومحمد بنهما الله تعالى الاجرة المشتركة يكون ضامنا كما يملك
في يده بغير ضعه فيجب الضمان عندهما على الثياب قال سولانا رحمه الله تعالى
وينبغي ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان
الثيابية اجرة الحجابي فاخذ منه كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون
ضامنا عند الكل بمنزلة تلميز القصار والمودع رجل دخل الحمام وقال
لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابها قال ابو القاسم
رحمه الله عليه ان اقر صاحب الحمام انه راى رجلا غير هذه الرجل رفق الثياب
وخلع انه رفق ثياب نفسه كان ضامنا لانه كان مضيقا اذا لم يحمي الثياب
واذا سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيق بان
ذهب عن ذلك المدح وركب الثياب رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام
وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن
سليم ان ضيق الحجابي او راى ان غيره رفق ثيابه كان ضامنا وقال
ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن سليم لان ذلك استغناء عنه

وكذا لو جازد جلد ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يتل الجالس
 احفظ ولم يتل الجالس لا تضع عنده ولم يقبل ولم يرق يكون موقفاً
 لو ضيقه يكون ضامناً رجليه فلا يحام ووضع ثيابه عند الخاتمي وقار احفظ
 الثياب وقيل الآخر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل
 من الحام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الخاتمي عند العكر انا على قوله احفظ
 واما علم قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه عنده الاجرة المشتركة اقام يصنع
 اذا لم يشترط عليه الضمان لانه اذا شرط كان ضامناً وقال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله تعالى شرط الفخامة في الامانات باطل لكان الشرط وعدم
 الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما يوافق قوله احرارة دخلت الحام
 ووضع ثيابه في بيت المسكن والحقامة تنظر اليها فدخلت الحامية
 في الحام بعد المرأة لتخرج الماء وتغسل صبي ابنتها وابنتها معها
 كانت في صبيتر الحام ترى احراراً فضاوح ثياب المرأة قالوا ان غابت
 الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا لانه
 لهما ان تحفظ الثياب في يد ابنتها واذا لم تغب عن بصرها لا يصح
 قاضي خافه ٦٦

والتعاقب الكلية انه كل جمع اذا كان في اصله وفروا وغيرهما
 يعني في عين معزلة ياء لا يقرأ بالفتح كعاشين وفواير وغيرهما
 واذا لم يكن ياء جمع بالفتح ياء براء بالفتح كعظاير وفضاير وغيرهما
 وغيرهما ما حفظ هذه افعانه لازم موعظ وجاهل بحبيب
 واما اسم الفاعل في المفعول مطلقاً لان كمال الوزير في قوله
 ساء له الخ والقياس

اجتمع قف قف ووارع على مائة جيرة
 وبعد قف قف على اولاده واولاد اولاده الكور وروضة الاناث
 وبعد انقراض الكور على الاناث من الجيرة على الجيرة الثانية
 من الكور الثانية منهم اولاد الجيرة الجيرة الثانية
 كما ذكر في بعض النسخ من الكور الثانية منهم اولاد الجيرة الجيرة الثانية
 على عادة الترتيب في الاستحقاق كما يحكي عليه ما ذكره بطريق
 ابو السعدي

استأجر ارضاً موقوفة وبني خانة تأسسها فاراد عن
 اية زينة في الغلة وتخرج من الخانوت ينظر اية كاهن اية مشاهير فلولهم
 بفتح واو كاهن يقرب ليرسل رفعه ثم اية رضى المستأجر اية عكركم يعينه ميسر
 او عنده عا افعاله كاهن اقل ملكه بها والافندك الحاة يخلق حادوت ارجل في ارضي وقف
 فانه صا حاة في سبابة الارض يابو مثل فاه كاهن الحارة لو دفعت سبابة يابو
 فانه سبابة فانه يوفو رضى الحارة والافندك في يد يابو كاهن الارض
 ولا قصاص في الخزيق والتفريق
 خلافاً لما دعي من القتل بالمشغل فاه سكر منه فاه
 فلابام قتل سياسي لانه سعي في الارض بالفاس
 رخصت في سبابة

واللقى اذا وضد ارا اية واخذ المتاع واقرضه فانه ياتى ما طم المتاع
 حل اية فاه تالم لغيره وفد رطله استقبل اللصص ومع ما ليل او غشمة وراهم
 واه يابو الى الامام يجب الحاة يوت قوم اخذ السرقة او اموالهم ما سنا وراهم
 في جوار طلب السرقة فاه كاهن ارباب الاموال معهم او غلوا او كلفهم سرقة
 متاعهم وينتدوه ارا المتاع عليهم جاز لي يوراء الغنم السبعة بهم
 اية ياتوا السرقة لاسرقة الاموال واه كانوا الاموال
 المتاع ولا يصدروه على الرقم ياتهم
 اية ياتوا السرقة فتوا بغيرهم

حب وانما سافر من جماعة وكافة ممانات الناس
 من الاموال ثم صالح الطريق وقتلوا الرجل واخذوا مكانه لها ومهما
 اخذوا من القتل والارباب الامانات اخذوا منها ما يشاءون في كل
 ما بقية الدولة فلما كان في سنة ١٠٢٠ هـ في شهر ربيع الاول
 في مقابلة ما كان من الدنيا والمهتوب وانه ساعد على القطاع في فرك
 ضرونا استحال القتل لاحتسب قتل القتل واما ارباب الامانات
 فليس لهم في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة

زيد التشن سلة من مال كان يفرق ارباب سكر وبيع ارباب يدن وركب اكلان بعد زمانه اصحابه
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة
 وقطع جارية منهن في كل ما كان صغره مسهل للكلالة بينهما وبين حق الدولة

بدو مقبلة وشروط الواقع السوية
 والتجارة لتقسيم ما كان في قيد الجيدة وبعده
 لا يملك المدعوي في عتاة ثم لا يصلح ابناءه وارثا في عتاة
 بعد بطر وقربا بعد قربة في قيد اوله لا يصلح ابناءه عبا رثته وانح اولاده
 فدون اولاد وارثه في قيد اوله لا يصلح ابناءه عبا رثته وانح اولاده
 فدون اولاد وارثه في قيد اوله لا يصلح ابناءه عبا رثته وانح اولاده
 فدون اولاد وارثه في قيد اوله لا يصلح ابناءه عبا رثته وانح اولاده

جامع الفتاوى كتاب السيد علي بن باب خا من سنة ١٠٢٠ هـ
 وكافة في قيد من ثم اسحقها مستحق في قيد ابيها المستحق في قيد ابيها
 لا يملك المستحق من جارية المبيع بل من كسبه وفعله في قيد اولاده مستحق
 في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده
 في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده
 في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده

في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده
 في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده
 في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده مستحق في قيد اولاده

من قضاة الاعطاء والتخصيص
 في علم التفسير
 وضع وشرح بين يدي الفقير
 سبط طبعه عن
 غمالات الدنيا

خلاصه و ترجمه خلاصه

للمرور به زاده افندي
 زبير منقني بابا سلف منقني اوغلي مراد وانا به مراد و بيلور
 احوال
 بگویند زاده افندي
 احوال
 بگویند زاده افندي
 احوال

خلاصه و ترجمه خلاصه

للمرور به زاده افندي
 زبير منقني بابا سلف منقني اوغلي مراد وانا به مراد و بيلور
 احوال
 بگویند زاده افندي
 احوال
 بگویند زاده افندي
 احوال

خلاصه و ترجمه خلاصه

للمرور به زاده افندي
 زبير منقني بابا سلف منقني اوغلي مراد وانا به مراد و بيلور
 احوال
 بگویند زاده افندي
 احوال

خلاصه و ترجمه خلاصه